



المركز القومي للترجمة



بول كروجمان ضمير شخص ليبرالي

الاقتصاد السياسي لتطور الحياة
السياسية والحزبية الأمريكية

ترجمة: مجدي صبحي

اقتصاد

3216

المحرسة

ضمير شخص ليبرالي

الاقتصاد السياسي لتطور الحياة السياسية
والحزبية الأمريكية

تأليف: بول كروجمان

ترجمة: مجدي صبحي

مركز
المحرسة

للمترجمة والخدمات الصحفية والمعلومات

قطعة رقم 7399 ش 28 من ش 9 - المقطم - القاهرة
ت، ف : 284432157 - 02 - 002
www.mahrousaeg.com
e.mail : info@mahrousaeg.com
e.mail : mahrosacenter@gmail.com

رئيس مجلس الإدارة : فريد زهران



تأسس في أكتوبر 2006
تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- ضمير شخص ليبرالي
- بول كروجمان
- مجدي صبحي

- العدد: 3216
- الطبعة الأولى: 2018
- اللغة: الانجليزية
- رقم الإيداع: ١٦٣١٣
- الترقيم الدولي: 5-733-313-977-978

هذه ترجمة كتاب:

The Conscience of a Liberal
By: Paul Krugman
Copyright © 2009, 2007 by Paul Krugman
Published by kind permission from W. W. Norton & company Inc.

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة
ومركز المحرسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
شارع الجبلية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: 27354524 فاكس: 27354554
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

ضمير شخص ليبرالي

الاقتصاد السياسي لتطور الحياة السياسية
والحزبية الأمريكية

تأليف: بول كروجمان

ترجمة: مجدي صبحي



فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

كروجمان، بول، ١٩٥٣-
ضمير شخص ليبرالي: الاقتصاد السياسي لتطور الحياة السياسية
والحزبية الأمريكية/ تأليف: بول كروجمان؛
ترجمة: مجدي صبحي.- ط1.
القاهرة : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، 2018.
325 ص؛ 17 × 24

تدمك 978-977-313-733-5

1 - الازمات الاقتصادية

2 - الولايات المتحدة الامريكية- الاحوال السياسية

أ- صبحي، مجدي (مترجم)

ب- العنوان

338.54

رقم الإيداع: ٢٠١٨ / ١٦٣١٣

المحتويات

7	مقدمة لطبعة 2009 ذات الغلاف الورقي
21	الفصل الأول: ما كنا عليه
35	الفصل الثاني: العصر المذْهَب الطويل
65	الفصل الثالث: الانضغاط العظيم
87	الفصل الرابع: سياسة دولة الرفاه
111	الفصل الخامس: الستينات: الازدهار المضطرب
135	الفصل السادس: الحركة المحافظة
163	الفصل السابع: التباعد العظيم
195	الفصل الثامن: سياسة عدم المساواة
217	الفصل التاسع: أسلحة الدمار الشامل
243	الفصل العاشر: السياسة الجديدة للمساواة
259	الفصل الحادي عشر: ضرورة الرعاية الصحية
291	الفصل الثاني عشر: مواجهة عدم المساواة
315	الفصل الثالث عشر: ضمير شخص ليبرالي
324	نبذة عن المؤلف
325	نبذة عن المترجم

مقدمة لطبعة 2009 ذات الغلاف الورقي

جوهر هذا الكتاب هو التأكيد على أن أمريكا جاهزة لتبني أجندة سياسية تقديمية جديدة: "صفقة جديدة"⁽¹⁾ جديدة". وكان هناك بالفعل العديد من الأدلة على هذا التوجه في صيف 2007، حينما ذهبت الطبعة ذات الغلاف المقوى من هذا الكتاب إلى المطبعة، فقد بينت نتائج استطلاعات للرأي أن الناخبين الأمريكيين قد تحولوا تجاه اليسار في شأن عدد من القضايا، كما كانت انتخابات الكونجرس عام 2006 قد أسفرت عن انتصار مذهل للديمقراطيين، وحملت نهاية مفاجئة وحادة لما يفترض أنه أغلبية جمهورية دائمة في الكونجرس. ومع ذلك كان لا يزال هناك مكان للشك؛ فلربما كانت انتخابات 2006 فعلا بمثابة استفتاء على حرب

(1) الإشارة هنا إلى "الصفقة الجديدة" أو "New Deal" وهي مجموعة من البرامج الاقتصادية التي أطلقت بين عامي 1933 و1936 أثناء الفترة الرئاسية الأولى للرئيس فرانكلين روزفلت، وكانت تلك البرامج استجابة للكساد العظيم وقد تم تضمين هذه البرامج في مراسيم رئاسية أو قوانين أصدرها الكونجرس. وقد تركزت تلك البرامج في ثلاثة عناوين رئيسية هي "الإغاثة، والانعاش، والإصلاح" وتشير إلى إغاثة العاطلين والفقراء، وإنعاش الاقتصاد ليعود لمستويات أداءه المعتادة، وإصلاح النظام المالي للحيلولة دون حدث الكساد مرة أخرى. (المترجم) نقلا عن: موسوعة ويكيبيديا مادة "الصفقة الجديدة".

العراق وعلى قيادة جورج دبليو بوش، أكثر منها معارضة إجمالية لمبادئ الحركة المحافظة التي هيمنت على السياسة الأمريكية منذ السبعينات.

وقد جادل من يتشككون بشكل خاص في احتمالات وجود صفقة جديدة جديدة، بأن التغيرات العاصفة في السياسة المحلية لا تحدث إلا مع وقوع أزمة اقتصادية. وفي صيف عام 2007 لم يكن الأداء الاقتصادي بالغ السوء، على الأقل عند التركيز على الأرقام البارزة، فمعدل البطالة كان منخفضا وفقا للمعايير التاريخية، وكان مؤشر داو جونز للبورصة الأمريكية قد حقق ارتفاعات جديدة. وصحيح أنه كانت تجري تحت سطح هذا الرخاء الظاهر توترات خفية عميقة: فقد كانت أعداد الأمريكيين الذين لا يغطيهم تأمين صحي في ازدياد، وكانت الأجور تبقى بالكاد على مستواها مع الارتفاع في معدلات التضخم، وكانت القوة الشرائية للعائلة الأمريكية المتوسطة لا تزال أقل من المستوى الذي كانت عليه في عام 2000، وذلك على الرغم من مرور ستة أعوام على الانتهاء الرسمي لركود عام 2001. ولكن كان يمكن المجادلة بأن القلق والتوتر الاقتصادي للجمهور لم يكن قد ارتفع إلى المستوى المطلوب الذي يستدعي إجراء تغييرات أساسية في الاتجاه الذي تسير عليه الأمة.

وليست هناك حاجة للقول بأن هناك القليل من الأشياء التي حدثت منذ ذلك الحين في كل من الاقتصاد والمشهد السياسي. ومثله مثل العصر المذهَّب⁽¹⁾

(1) العصر المذهَّب في تاريخ الولايات المتحدة يقع في أواخر القرن التاسع عشر، وتحديدًا من سبعينات هذا القرن وحتى عام 1900. وقد صك مصطلح العصر المذهَّب الكاتب الأمريكي مارك توين في قصته "العصر المذهب: قصة اليوم" وهي قصة نشرت عام 1873 وتهجو عصرًا من المشكلات الاجتماعية الخطيرة المغطاة بقشرة لامعة. وقد ترافق النصف الأول من العصر المذهَّب تقريبًا مع القسم الأوسط لما يعرف بالعصر الفيكتوري في بريطانيا، ومع ما أطلق عليه العصر الجميل في فرنسا. وكان العصر المذهب عصر نمو اقتصادي سريع، خاصة في شمال وغرب أمريكا حيث كان مستوى الأجور الأمريكية أعلى من مستواها في أوروبا، خاصة أجور العمال المهرة، ولذا فقد شهدت هذه الفترة فيضا من تدفق ملايين المهاجرين الأوروبيين نحو أمريكا. وقد أدى التوسع السريع في التصنيع إلى نمو الأجور الحقيقية بمقدار 60% بين عامي 1860 و1890، على الرغم من الزيادة الكبيرة في أعداد القوة العاملة. وعلى أية حال، فقد كان العصر المذهَّب هو أيضا عصرًا للفقر البائس ولعدم المساواة، حيث تدفق ملايين المهاجرين والعديد منهم من الأمم الأوروبية الفقيرة- على الولايات المتحدة، كما كان هذا العصر عصر تركيز شديد في الثروة. وتعد هذه الفترة من أكثر الفترات ديناميكية، كما أنها توصف بأنها أكثر الفترات إثارة للنزاعات وللتقلبات في التاريخ

الأصلي، الذي يجادل هذا الكتاب بأنه لم ينته حقيقة حتى الثلاثينات، فقد جاء في عقب العصر المذهب الجديد-مع هيمنة المحافظين على حياتنا السياسية وبلوغ عدم المساواة مستويات لم نرها منذ عام 1929-أزمة اقتصادية ومالية ضخمة. وحقق الديمقراطيون انتصارا انتخابيا مذهلا، وهو ما يعود -جزئيا على الأقل- لإدراك الجمهور بأن السياسات الاقتصادية للمحافظين ساعدت على خلق هذه الأزمة. ونتيجة لهذا، فنحن نعيش اليوم في بيئة عائلية تتشابه بقوة مع البيئة التي سعد فيها فرانكلين روزفلت⁽¹⁾ والصفقة الجديدة الأصلية لموقع السلطة. وادعاء أن أمريكا جاهزة لصفقة جديدة جديدة-والذي اعتبره بعض القراء خياليا ورومانسيا حينما نشرت الطبعة ذات الغلاف المقوى من هذا الكتاب-بات يعد الآن إلى حد كبير من قبيل الحكمة التقليدية.

ولكن إلى أي حد يمكن تسويغ هذه الحكمة التقليدية؟ للإجابة عن هذا السؤال، دعنا ننظر في التطورات الاقتصادية والسياسية التي حدثت بين موعد ظهور طبعتي هذا الكتاب. (المترجم: أي الطبعة ذات الغلاف المقوى والطبعة الحالية ذات الغلاف الورقي).

الأمريكي. (المترجم) انظر:

Gilded Age, Wikipedia, the free encyclopedia

وأيضا موقع shmoop على الرابط التالي:

<http://www.shmoop.com/gilded-age>

(1) فرانكلين ديلانو روزفلت (30 يناير 12-1882 أبريل 1945) الرئيس الثاني والثلاثين للولايات المتحدة خلال الفترة ما بين 4 مارس 1933 و12 أبريل 1945 وقد انتخب لأربع فترات متتالية، إلا أنه توفي في العام الأول من ولايته الرابعة. كان ينتمي للحزب الديمقراطي، وشغل منصب حاكم ولاية نيويورك ما بين 1 يناير 1929 و31 أكتوبر سنة 1932.

بعد نجاحه في الحصول على ترشيح الحزب الديمقراطي له للانتخابات الرئاسية عام 1932، ركز في حملته على الكساد العظيم، وما تستطيع الحكومة الفدرالية فعله. وكوّن مجموعة من الخبراء والاستشاريين لاقتراح سياسة اقتصادية يستطيع إقناع الناخبين بها والحصول على تأييدهم، وهو ما سيعرف ببرنامج الصفقة الجديدة. وقد شن الجمهوريون حملة تشكك في قدرته على تولى شؤون البلاد لأنه كان مصابا بالشلل. وخلافا لجميع التوقعات حقق روزفلت عام 1932 فوزا ساحقا بحصوله على 57% من الأصوات بينما حصل منافسه الجمهوري الرئيس هوفر على 40% فقط. (المترجم) نقلنا عن: موسوعة ويكيبيديا، مادة "فرانكلين روزفلت".

الأزمة الاقتصادية

كما سبق وأشرت بالفعل، لم يكن "الازدهار في وقت بوش" يتمتع بمذاق الرخاء بالنسبة لمعظم الأمريكيين. وذلك على الرغم من أن الأرباح، وأسعار الأسهم، ودخول الأمريكيين المتميزين ظلت جيدة للغاية، وهو ما أدى إلى ادعاء إدارة بوش نجاحها. وفي الواقع، فقد ارتفع مؤشر داو جونز في 19 يوليو 2007، فوق مستوى 14000 نقطة للمرة الأولى. وبعد أسبوعين من ذلك التاريخ نشر البيت الأبيض "ورقة معلومات وحقائق" كشفت عن رؤية إدارة بوش للأداء الاقتصادي: "إن سياسات الرئيس بوش المناصرة للنمو ساعدت في الحفاظ على اقتصادنا قويا، ومرنا، وديناميكا".

بينما حذر بعض الاقتصاديين، وأنا من بينهم، من أن النجاح الاقتصادي، على النحو الذي كان قائما، ينهض على أسس مزعزعة، حيث إن أغلب النمو الاقتصادي تحقق نتيجة لفقاعة غير مستقرة في أسعار المنازل، وسوف يشهد الاقتصاد مشكلات جوهرية حينما تنفجر هذه الفقاعة. ومع حلول صيف عام 2007 كانت فقاعة السكن قد بدأت في التنفيس. ولكن مسؤولي الإدارة استخفوا بالمخاطر، إذ قال وزير الخزانة هنري بولسون في أثناء حديث له في بكين في 1 أغسطس 2007 إن مشكلات قطاع السكن والرهونات العقارية قد تم "احتواؤها إلى حد كبير".

ولكن الحقيقة أنه لم يكن قد تم احتواؤها، ففي التاسع من أغسطس 2007، علق بنك بي إن بي باريبا، وهو بنك فرنسي، السحب من ثلاثة من صناديقه. وقد اعتُبر هذا الحدث بشكل عام علامة على بداية الأزمة المالية الحالية، وهي بالفعل الأسوأ من بين كل الأزمات التي وقعت منذ انهيار المصارف في بداية الثلاثينات من القرن العشرين، وهو الانهيار الذي يتفق معظم الاقتصاديين على أنه ما عمل على تحويل ركود كريبه إلى الكساد العظيم.⁽¹⁾

(1) الركود recession هو فترة من التدهور الاقتصادي العام، تعرف عادة بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي لمدة ستة أشهر متتالية (ربعين سنويين متتاليين) أو أطول من ذلك. ويتسم الركود بارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض أسعار التجزئة، ولا يستغرق الركود عادة فترة تزيد على العام، وهو أقل قوة من الكساد. وعلى الرغم من أن الركود يعد ملمحا معتادا في الاقتصاد الرأسمالي، ليس هناك إجماع بين الاقتصاديين على أسبابه.

وكما حدث في الثلاثينات من القرن الماضي، عاثت أزمة النظام المالي فسادا في الاقتصاد الحقيقي، فالارتباك الذي انتاب القنوات الائتمانية للاقتراض والإقراض غاص بالاقتصاد الأمريكي نحو ركود يبدو واضحا أنه سوف يكون عميقا وممتدا. فمعدل البطالة بات من شبه المؤكد ارتفاعه إلى أعلى مستوياته منذ بداية الثلاثينات، ومن المحتمل ارتفاعه إلى مستويات لم نشهدها منذ الحرب العالمية الثانية. وعليك أن تحتفظ في ذهنك بمعلومة أن التأمين الصحي بالنسبة لمعظم الأمريكيين مرتبط بالعمل، وهو ما يعني أن معظم العاطلين الجدد سوف يفقدون تغطيتهم الطبية أيضا. إضافة إلى ذلك، سوف تفقد ملايين العائلات منازلها، وآخرون عديدون سوف يرون معظم مدخراتهم وقد تبخرت.

ما الذي يجعل هذه الكارثة محتملة الوقوع؟ الإجابة هي أنه حدث خلال ربع القرن المنصرم تآكل تدريجي في إجراءات الحماية المالية التي كانت الصفقة الجديدة قد طبقتها. ففي مواجهة أزمة المصارف في بداية الثلاثينات، سن الكونجرس تشريعا لخلق شبكة أمان مالية؛ فمن جهة تم تأمين الودائع المصرفية، ومن جهة أخرى تم إعادة تنظيم وضبط المصارف، بحيث يجري إبعادها عن الاتجاه نحو المخاطر المفرطة. وكان الجمع بين التأمين والتنظيم قد تم تصميمه بحيث يحول دون عودة عدوى سحب العملاء لودائعهم من البنوك في نفس الوقت، وهو ما كان يشكل ملمحا اعتياديا فيما قبل اقتصاد الصفقة الجديدة، وهو ما عاث فسادا في 1931-1932. ولكن منذ الثلاثينات، على أية حال، أصبح نظامنا المالي معتمدا بشكل متزايد على ما عرف على نطاق واسع على أنه

أما الكساد depression فهو يعد النقطة الدنيا في قاع الدورة الاقتصادية ويتم بعدة سمات من أهمها: 1- تدهور القوة الشرائية 2- البطالة الجماعية 3- زيادة العرض على الطلب (وجود فائض عرض) 4- انخفاض الأسعار، أو ارتفاعها بمعدلات أقل مما كان معتادا 5- انخفاض الأجور، أو ارتفاعها بمعدلات أقل مما كان معتادا 6- فقدان عام للثقة في المستقبل. ويتسبب الكساد في انخفاض كافة مناحي النشاط الاقتصادي. وقد يمتد الكساد الكبير لعدة سنوات، مثل الكساد العظيم (-1930 1940) الذي كانت له آثاره في كافة أرجاء العالم. (المترجم)، أنظر:

recession, <http://www.businessdictionary.com/definition/recession.html>

depression, <http://www.businessdictionary.com/definition/depression.html>

وهناك تعريف في هيئة مزحة بين الاقتصاديين ينصرف إلى أن الفارق بين الركود والكساد هو: الركود حينما يتم فصل جارك من العمل، أما الكساد فهو حينما يتم فصلك أنت شخصا من عملك.

"نظام مصارف الظل": مؤسسات تمارس في الواقع وظائف المصارف، ولكن تتم هيكلتها بحيث تتجنب القواعد المنظمة لعمل النظام المصرفي.

وكان لا بد لقيام نظام مصارف الظل أن يتسبب في قلق عظيم، فقد تم وضع القواعد المنظمة للمصارف لسبب وجيه للغاية، وكان لا بد لنمو المؤسسات غير الخاضعة لهذه القواعد المنظمة من أن يؤدي إلى قرع أجراس التنبيه. ولكن التغيرات في النظام المالي حدثت حينما كان يهيمن على المشهد السياسي الأمريكي هؤلاء الذين كانوا ملتزمين بتقويض ميراث الصفقة الجديدة. فبالنسبة لهم كانت القيود التنظيمية وشبكات الأمان الحكومية هي العدو، وكانت مهمتهم هي التخلص من القواعد التنظيمية والقيام بالخصخصة بقدر ما يستطيعون. ومن وجهة نظرهم، من الآن فصاعدا كلما كان النظام المالي يعمل من دون شبكة أمان كان ذلك أمرا طيبا، وبكل تأكيد لم يكن لديهم أي اهتمام بمد القواعد التنظيمية لكي تتواكب مع تطورات الوقائع الاقتصادية.

ولم يكن الأمر محض مصادفة، أن التخلص من القواعد التنظيمية في الأسواق المالية ساعد الأغنياء على أن يصيروا أكثر غنى. وخلقت عملية إعادة الهيكلة المالية للأصول أو ما يدعى إعادة التغليف repackaging⁽¹⁾ أيضا من الأرباح في وول ستريت، مع قيام الطرق المحاسبية المربية بتضخيم قيمة أصول الشركة وقيادة أسعار الأسهم لأعلى. وتغذي أسعار الأصول مستويات أعلى من الدين، والمزيد من المعاملات، والمزيد من الرسوم، وذلك فيما يبدو أنه توسع لا يتوقف للثروة في وول ستريت.

ثم عندئذ تتوقف الموسيقى.

لقد تم تضخيم فقاعة السكن عن طريق قروض "الرهن العقاري" subprime⁽²⁾: وهو نوع من الرهن تم إصداره للمقترضين الذين لا يوفون بالمعيار المعتاد

(1) حينما تقوم شركة خاصة بالاستيلاء على شركة مساهمة عامة باشتراء جميع أسهمها عن طريق قروض مصرفية، وذلك بهدف عمل عدة تغييرات في الشركة، وبحيث تبدو في الواقع أكثر ثاقبا، وتكون عين تلك الشركة الخاصة على جعل الشركة التي استولت عليها شركة مساهمة عامة مرة أخرى عن طريق طرح العام الأولي في البورصة. (المترجم) انظر:

<http://www.investopedia.com/terms/r/repackaging.asp>

(2) هو نوع من قروض الرهن العقاري الذي يتم تقديمه للمقترضين ذوي التصنيف الائتماني

للحصول على ائتمان. ومع تصاعد الرهن العقاري subprime حذر بعض الناس، ومن بينهم مسؤولون كبار في نظام الاحتياط الفيدرالي⁽¹⁾ مثل الراحل نيد جرامليتش⁽²⁾، من المخاطر. ولكن القائمين على السلطة تجاهلوا هؤلاء، وخاصة آلان جرينسبان⁽³⁾. وعندما سعى نواب العموم في الخمسين ولاية للتحقيق في ممارسات قروض الرهن العقاري subprime، تم اعتراض سبيلهم عن طريق تحالف البنوك الكبرى وإدارة بوش التي استحضرت مرسوم البنوك الوطني لعام 1863 قليل الاستخدام، للحيلولة دون أي عمل على مستوى الولاية. ثم انفجرت فقاعة السكن، وارتفع بشكل جنوني عدم القدرة على سداد رهون المنازل. وحيث إن معظم الرهون قد تم "تسنيدها" وتم تقسيمها ودمجها في مطالبات مالية معقدة يتم بيعها لمستثمرين لديهم فكرة محدودة عن طبيعة المخاطر التي يتحملونها. فتنتشر الخسائر من عدم القدرة على سداد القروض في كل مكان، لتقوض رأس مال العديد من المؤسسات المالية وتضعف من الثقة في جميع جنات النظام. وقد صمدت المصارف التقليدية المحمية بشبكة الأمان العتيقة للصفقة الجديدة

المنخفض. فنتيجة لانخفاض التصنيف الائتماني للمقرضين، كان لا يمكن تقديم الرهون التقليدية لهم مع وضع المقرض في اعتباره أن المقرض لديه خطر أكبر من المتوسط بعدم القدرة على سداد الدين. وتقوم مؤسسات الإقراض بتقاضي فائدة على هذا النوع من الرهن أعلى من الفائدة التي يتم تقاضيها على الرهون التقليدية، وذلك بهدف تعويض المقرضين لأنفسهم عن تحملهم لمخاطر أكبر. (المترجم) انظر: INVESTOPEDIA على الرابط التالي:

http://www.investopedia.com/terms/s/subprime_mortgage.asp

(1) البنك المركزي للولايات المتحدة الأمريكية (المترجم)

(2) إدوارد جرامليتش (18 يونيو 5-1939 سبتمبر 2007) أستاذ اقتصاد في جامعة ميتشجان وعضو في مجلس محافظي النظام الفيدرالي الأمريكي (بنك الولايات المتحدة المركزي). اختاره الرئيس بيل كلينتون في عام 1997 لنظام الاحتياطي الفيدرالي واستقال في أغسطس 2005. وخلال معظم فترة عمله في النظام كان رئيساً للجنة شؤون المستهلك والمجتمع. وقد سلط جرامليتش الضوء على مشكلات الرهون العقارية subprime قبل الأزمة المالية 2007-2009. وقد نشر كتابه "الرهون العقارية subprime: الازدهار والكساد الأمريكي الأخير" قبل إدراك الأزمة على مدى واسع، وكان قد جهر بأرائه حول تلك المشكلات في وقت باكر. (المترجم)، انظر:

Edward M. Gramlich, Wikipedia, the free encyclopedia.

(3) المحافظ الأسبق لنظام الاحتياط الفيدرالي الأمريكي (المترجم)

بشكل معقول، بينما انهارت إلى حد كبير مصارف نظام الظل غير الخاضعة للقواعد التنظيمية.

يعد الاقتصاد المضطرب على الدوام أمراً سيئاً بالنسبة للحزب الموجود في البيت الأبيض، حتى ولو كانت المتاعب هي نتيجة لعوامل تقع خارج يد من يحتل المنصب. جادل البعض بأن هذه كانت حالة جيمي كارتر الذي تقوضت رئاسته بسبب أحداث في الشرق الأوسط أدت إلى قطع الإمدادات العالمية من النفط. وكانت أزمة عام 2008، على أية حال، تعد حقيقة درسا موضوعيا في خطأ توجه الفلسفة الاقتصادية المحافظة.

ويعارض الجمهوريون القواعد التنظيمية من أي نوع بسبب إيمانهم بالقول الفصل الذي أعلنه ريجان في خطاب تنصيبه للرئاسة: "إن الحكومة ليست هي الحل لمشكلاتنا؛ الحكومة هي المشكلة." ولكن حينما تقع الكارثة، يصبح من الواضح أن ريجان كان على خطأ وأن فرانكلين ديلاانو روزفلت كان على صواب. ففي خطابه عام 1936 بقبول ترشيح الديمقراطيين له في انتخابات الرئاسة، أعلن "كنا نعرف دائماً أن الحرص الأهوج على المصلحة الشخصية سيئ لروح التعاون؛ ونحن نعلم الآن أنه سيئ للاقتصاد أيضاً"، ولم يكن هذا السطر أكثر صحة منه الآن.

الانتخابات

انتابت هؤلاء الذين كانوا من بيننا يأملون صفقة جديدة جديدة بعض لحظات من القلق خلال مجرى الحملة الانتخابية في عام 2008. أولاً، كانت هناك تساؤلات عما إذا كان المرشح الديمقراطي يؤمن حقيقة بأجندتنا، فقد استمر باراك أوباما أولاً متمسكا ببرنامج متخبط للحزبية، لائماً اليسار واليمين بشكل متساو كسبب لما نعانيه من مشكلات. وخلال سعيه للحصول على ترشيح الحزب الديمقراطي كرر هجومه على هيلاري كلينتون، منافسته الرئيسية على الترشيح، من موقع اليمين، وبخاصة هجومه على اقتراحها بأن تمتد مظلة الرعاية الصحية بشكل إلزامي بحيث تغطي كل الأفراد، وهو، كما سيتم شرحه في الفصل 11، مقترح يشكل جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجيتنا التي نتمناها من أجل تحقيق رعاية

صحية شاملة. وبعد فوزه بالترشيح، بدأ أوباما في البداية غير راغب في شجب السياسات الاقتصادية المحافظة.

وقد رفع كل هذا من حدة المخاطر فيما إذا كان أوباما سوف يسعى لتنفيذ سياسات تقدمية لو حدث وفاز بمقعد الرئاسة. إذ كانت هناك، علاوة على ذلك، شكوك حقيقية حول ما إذا كان سيفوز بالانتخابات، فبحلول سبتمبر 2008 تبخر تقدم أوباما الذي كان هائلا في الاستطلاعات، وتنبأت أسواق المراهنات بفوز ماكين.

لماذا تخلف أوباما عن الركب، ولو لوقت قصير، في مثل هذا العام الأفضل بالنسبة للديمقراطيين؟ ربما كان تردده الأولي في طرح حجة قوية تدعو للتغيير في السياسة الاقتصادية جزءا من المشكلة. فعند تجاذبي أطراف الحديث مع أحد مسؤولي الحزب الديمقراطي قال لي، بيأس، إن أوباما رفض الطرق بقوة على هذا الموضوع، مفضلا، بدلا عن ذلك، إعطاء أحاديث حول "الأمل والتغيير" - hopey⁽¹⁾ changy وهوي أحاديث ألفت جانبا بأفضل حجج الحزب ضد الجمهوريين.

كما كان هناك أيضا القضية التي لا يمكن إنكارها حول العرق. فالهيمنة الانتخابية للحزب الجمهوري من عام 1980 وحتى 2004 يمكن تفسيرها بالكامل تقريبا في خمس كلمات: بدأ البيض الجنوبيون في التصويت للجمهوريين. والحجة المفتاح في هذا الكتاب هي أن إستراتيجية الجمهوريين الجنوبية (المترجم: أي التركيز على موضوع العرق) تفقد فاعليتها. ولكن القول بأن العرق قضية ذات قوة متناقضة لا يساوي القول بأن القضية قد اختفت بالكامل. وكان الديمقراطيون، على المرء القول، يخاطرون أشد المخاطرة بترشيحهم أمريكيا من أصول إفريقية كمرشح لمقعد الرئاسة.

وفي الحقيقة، فقد أظهرت نتائج الانتخابات بصمة واضحة للسياسة القائمة على العرق. فعلى المستوى الوطني كان هناك تحول كبير باتجاه الديمقراطيين، بين عامي 2004 و2008، ولكن هذا التحول كان غائبا أو حتى جرى في الاتجاه المعاكس، في عدد من الولايات الجنوبية التي تتضمن لويزيانا، وأركنساس، وأوكلاهوما، وألاباما، وميسيسيبي، وكنتاكي، وتينيسي. وقد قيل في ذلك ما فيه الكفاية. وبشكل

(1) تعبير ملطف ابتكر في أثناء حملة الانتخابات الرئاسية عام 2008 ليسخر من الوعود المخادعة لأوباما حول الأمل والتغيير. (المترجم)

عام، ففي تقدير تقريبي وُجد أن عرق المرشح قد كلف الديمقراطيين نقطتين أو ثلاث نقاط مئوية على المستوى الوطني، وكان يمكن أن يكلفهم البيت الأبيض لو لم يكن عام الانتخابات عاما ديمقراطيا.⁽¹⁾

ولكنه كان عاما ديمقراطيا، ومضى كل شيء بشكل صحيح بالنسبة للديمقراطيين خلال الأسابيع السبعة الأخيرة من الحملة. فقد زادت حدة الأزمة الاقتصادية فجأة مع إعلان إفلاس بنك ليمان برازرز في 15 سبتمبر 2008، واستجاب أوباما بشكل رائع للبيئة المتغيرة. فقد استطاع أن يجمع بين رباطة الجأش وإيصال الشعور بأنه يعي خطورة الموقف، وذلك في تناقض حاد مع معارضيهالذين تأرجحوا بشدة، في تصريحاتهم، بين القول بأن الأساسيات سليمة وما بين الدعوة لتعليق الحملة الانتخابية. وعلاوة على هذا، فقد بدا أن الأزمة قد أدت إلى شحذ مفاجئ لرسالة أوباما الاقتصادية، فقد أخلت وعود "الأمل والتغيير" - hopey-changy الساحة لأحاديث مقنعة وقوية حول تكاليف "الفلسفات الفاشلة" وهو ما لاقى تهليل التقدميين.

وفي النهاية، كسب أوباما البيت الأبيض بسهولة. كما كانت هناك مكاسب كبيرة للديمقراطيين أيضا في الكونجرس، بالبناء على انتصارهم في عام 2006. وفي الحقيقة، فقد أدت النتائج المجمعة لانتخابات الكونجرس في عامي 2006 و2008 إلى تحول مدهش في الحظ، ما كان يفترض أنه أغلبية جمهورية دائمة إلى سيطرة ديمقراطية ساحقة. فقد انتقل الديمقراطيون من أقلية يقل عدد مقاعدها بـ 29 مقعدا عن مقاعد الجمهوريين، إلى أغلبية بأكثر من 80 مقعدا في مجلس النواب؛ وانتقلوا من أقلية لديها مقاعد تقل عن الجمهوريين بعشرة مقاعد إلى أغلبية لديها 14 مقعدا، على الأقل، أكثر مما هو لدى الجمهوريين في مجلس الشيوخ. (عند كتابة هذه المقدمة، كان هناك العديد من السباقات الانتخابية التي لم تحسم نتائجها بعد، ويبدو من المحتمل حصول الديمقراطيين على مقعد آخر على الأقل من مقاعد مجلس الشيوخ).

(1) يقصد الكاتب أنه كان عاما التأييد فيه للحزب الديمقراطي كبير بصرف النظر عن المرشح، كقولنا في التعبير الدارج "اليوم يومك" أو "السنة سنتك" (المترجم)

أمة يسار الوسط

حتى قبل أن تظهر نتائج انتخابات عام ٢٠٠٨، كان العديد من المعلقين يحذرون الديمقراطيين من أن يتخيلوا أنهم قد حصلوا على تفويض بإجراء تغييرات كبرى. فأمريكا، كما ادعت قصة الغلاف لمجلة النيوزويك، هي "أمة يمين الوسط". وتبرز قصة فشل بيل كلينتون في ١٩٩٣-١٩٩٤ في تمرير إصلاحاته للرعاية الصحية، رغم أن حزبه كان لديه أغلبية في الكونجرس، وهي أغلبية تقارب الأغلبية التي حققها الحزب بنتائج انتخابات عام ٢٠٠٨، كقصة تحذيرية.

والنظر بجدية في الدلائل التي تقدمها الاستطلاعات، على أية حال، يدحض ادعاء أن يمين الوسط يستحوذ على ولاءات المصوتين. وبينما من الصحيح أن معظم الأمريكيين من المحتمل أكثر أن يصفوا أنفسهم بأنهم محافظين وليس ليبراليين، ومثل هذه التسميات بدورها تصبح مضللة. فمن يصفون أنفسهم بأنهم معتدلون، وهي الفئة الأكبر، حينما يتم سؤالهم عن آرائهم في قضايا السياسة الواقعية، تتحول هذه الآراء بحيث لا يمكن تمييزها عن آراء هؤلاء الذين يصفون أنفسهم بأنهم ليبراليون. وتؤكد نتائج انتخابات ٢٠٠٨، التي كان الناخبون خلالها ينظرون لأوباما باعتباره ليبراليا ومع ذلك انتخبوه، على أية حال، أننا لسنا بلدا محافظا، بل نحن بلد يسار الوسط.

في هذا السياق، وفيما يتعلق بالأغلبية في الكونجرس، تتشابه الأرقام مع الأرقام التي حدثت في عام ١٩٩٣، ولكن الأمر يذهب لحدود أبعد من مجرد التشابه، فالأغلبية الديمقراطية القديمة كانت عبارة عن تحالف ضعيف بين ليبراليي الشمال ومحافظي الجنوب. بينما الأغلبية الجديدة هي أغلبية تقدمية متماسكة أكثر، ويرجع ذلك إلى حد كبير لتكون هذه الأغلبية على الرغم من اختفاء الديكسكراطين Dixiecrats^(١) (يشير الكاتب هنا إلى أن محافظي الجنوب

(1) حزب الولايات الديمقراطي القويم (يطلق عليه عادة ديكسكرايس) كان حزبا انفصاليا قصير العمر في الولايات المتحدة، في عام 1948، لمعارضة ترشيح هنري ترومان للرئاسة. وقد نشأ الحزب نتيجة لانشقاق فصيل من الحزب الديمقراطي في عام 1948، وكان أعضاء هذا الفصيل قد عزموا على حماية ما يرون أنه أسلوب جنوبي في الحياة يتم تهديده باستمرار من قبل حكومة فيدرالية غاشمة، وكان مناصرو هذا الحزب يسيطرون على الحزب الديمقراطي جزئيا أو كليا في العديد من الولايات الجنوبية. وقد عارض مناصرو حزب الولايات الديمقراطي الاندماج العرقي وأرادوا الحفاظ على قوانين كرو، وهي القوانين الخاصة بالتمييز ضد الأمريكيين من أصل إفريقي، وكذا الحفاظ

الذين كانوا ضمن أسباب تحقيق الأغلبية الديمقراطية في الكونجرس، في عام 1993، لم يعودوا ضمن الأغلبية التي حققها الديمقراطيون عام 2008-المترجم). وفيما استحوذ الجمهوريون على الجنوب خسروا بقية البلد، وتقلصوا إلى حد كونهم مجرد ردف جنوبي، وهو تطور تم التنبؤ به في الفصل العاشر من هذا الكتاب. وتعد مراهنة طيبة في الحقيقة على أن الجمهوريين غير الجنوبيين المتبقين في الكونجرس، خاصة في مجلس الشيوخ، سوف يحاولون إثبات تأقلمهم النسبي خوفا من احتمالات عدم تجديد انتخابهم. وسوف يكون لدى باراك أوباما فرصة أكبر في وضع أجندة تقدمية موضع التنفيذ مقارنة بما سبق وفعله بيل كلينتون.

الأجندة

يجادل هذا الكتاب بأن إصلاح نظام الرعاية الصحية ينبغي أن يشكل جوهر أجندة الإدارة القادمة⁽¹⁾، أي أن تشكل التغطية الصحية الشاملة في الصفقة الجديدة الجديدة ما سبق ومثله نظام الضمان الاجتماعي في الصفقة الجديدة الأصلية. والدفاع عن وضع إصلاح نظام الرعاية الصحية باعتباره مركز أجندة تقدمية جديدة يعد أقوى مما كان عليه في أي وقت مضى. ولكن على أية حال، سوف تكون لدى الإدارة القادمة مهمة عاجلة أخرى: إنقاذ الاقتصاد.

في الأوقات الاعتيادية يقع العبء الأكبر في محاربة الركود على عاتق السياسة النقدية، وهي ميدان لمجلس غير سياسي إلى حد كبير، هو مجلس الاحتياط الفيدرالي. ولكننا، على أية حال، لا نعيش في وقت معتاد، فعند نهاية عام 2008 خفض المجلس معدلات الفائدة التي يتحكم فيها إلى الصفر تقريبا، ورغم ذلك لم يتمكن من جذب الاقتصاد خارج دائرة الهبوط الحلزوني. كما فشلت أيضا خطط الإنقاذ المالي المكثفة للمؤسسات المالية المضطربة في إيقاف انزلاق الاقتصاد. وقد ترك هذا المجال مفتوحا، باعتبار ذلك هو الخيار السياسي الوحيد المتاح،

على التفوق العرقي الأبيض في وجه تدخلات فيدرالية محتملة. وقد أُسمي أعضاء هذا الحزب الديكسكراطين. (المترجم)، انظر:

Dixiecrats, Wikipedia, the free encyclopedia.

(1) الإشارة هنا بالطبع هي لإدارة باراك أوباما في فترتها الأولى التي بدأت في يناير 2009 (المترجم)

أمام خطط التحفيز المالي واسعة النطاق. وبعبارة أخرى، كان على إدارة أوباما أن تحاول استخدام الإنفاق الحكومي لانتشال أمريكا من الانهيار الاقتصادي.

ما الشكل الذي سيتخذه هذا الإنفاق؟ من المرجح أن يكون مركبا من الإنفاق على المشروعات العامة، وإعانات للعاطلين، والإعانات لحكومات الولايات والمحليات، ومجالات أخرى كثيرة. وسوف تكون المصاريف ضخمة، فقد طرح عدد من الاقتصاديين المستقلين تقديرات بأن الإنفاق الإضافي في عام 2009 وحده يجب أن يكون في حدود 500 مليار دولار أو أكثر. (تقديراتي الشخصية هي 600 مليار دولار).

ويملي هذا علينا السؤال التالي: هل تكلفة إنقاذ الاقتصاد تترك مجالا لبنود الأجندة المتعلقة بالأجل الطويل؟ وعلى وجه خاص، هل هذا يعد وقتا مناسباً للضغط من أجل الرعاية الصحية الشاملة؟ نعم.

وقد أفردت في الفصل الحادي عشر مكانا للحجج السياسية المؤيدة لإعطاء دفعة سريعة من أجل الرعاية الصحية باعتبارها حججا دامغة أكثر من أي وقت مضى. وفي الحقيقة، ربما من الممكن توصيفها بأنها أكثر من دامغة. وليس الأمر فقط متعلقا بأن الديمقراطيين ورائهم قوة دفع متولدة من الانتصار الانتخابي الكبير الذي حققوه. إذ مع فقدان ملايين العاملين الأمريكيين لوظائفهم، يكون قد جرى تدمير التأمين الصحي المرتبط بقاعدة التوظيف بشكل واضح. وقد استخدم فرانكلين ديلاانو روزفلت عدم استقرار الاقتصاد في الثلاثينات لكي يجادل بضرورة التأمين ضد البطالة والضمان الاجتماعي؛ ويمكن لخلفائه استخدام عدم استقرار الاقتصاد في القرن الحادي والعشرين للمجادلة بضرورة كفالة الرعاية الصحية.

وبينما على الديمقراطيين الدفع من أجل إقرار قانون إصلاح الرعاية الصحية في أقرب وقت ممكن، فلا يعني هذا أنه ينبغي على البرنامج أن يبدأ العمل فورا. في الواقع، لم يكن هذا أبدا جزءا من الخطة. فكل خطط الديمقراطيين للإصلاح مؤسسة على فرضية أن انتهاء أجل الإعفاءات الضريبية التي قدمها بوش، في عام 2010، سوف تقدم تمويلا لدعم تقديم التأمين الصحي للأمريكيين ذوي الدخل المنخفض. ولذا فيجب سن قانون إصلاح الرعاية الصحية في عام 2009 ولكنه سيوضع موضع التطبيق بعد نحو عامين. ويقدم هذا جوابا جزئيا على الأقل عن السؤال حول كيفية تحمل الأمة لكلفة كل من خطط حفز الاقتصاد الضخمة،

وإجراء إصلاح رئيسي في برنامج الرعاية الصحية. ولو مضت كل الأمور بشكل طيب فسيكون الاقتصاد في طريقه للانتعاش، ولن يكون بحاجة للمزيد من الدعم للإبقاء عليه حيا حينما يتم إطلاق العمل بإصلاح برنامج الرعاية الصحية.

هل سيكون حقا بوسعنا فعل كل هذا؟ أي هل يمكننا إنقاذ الاقتصاد، ووضع الرعاية الصحية الشاملة لأمريكا موضع التطبيق، وجعل الأمة بذلك وبالأساس أمة أكثر ديمقراطية؟ نعم، يمكننا ذلك. ففي وقتنا الحالي تعد آفاق تحقيق تحول درامي تقدمي في السياسة الأمريكية، وفي إعادة التأكيد الجسورة على القيم الليبرالية، اتضح أن فرصها أفضل حتى من اعتقادي الشخصي عما يمكن أن تكون عليه عند ذهاب طبعة هذا الكتاب ذات الغلاف المقوى للمطبعة. فالصفحة الجديدة الجديدة تبدأ الآن.

الفصل الأول ما كنا عليه

ولدت عام 1953. وقد تعاملت مع أمريكا التي نشأت وترعرعت فيها، كأمر مسلم بهفي الواقع، مثل العديدين من أبناء جيلي، قمت بشجب مظاهر عدم العدالة الحقيقية جدا لمجتمعنا، وقد تظاهرت ضد قصف كمبوديا، وذهبت من باب لباب دعما لتأييد المرشحين السياسيين الليبراليين. ويمكن بأثر رجعي فقط القول إن البيئة الاقتصادية والسياسية لشبابي تكشف عن أنها كانت جنة مفقودة، حلقة استثنائية في تاريخ أمتنا.

فأمريكا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت، فوق أي شيء آخر، مجتمعا للطبقة الوسطى. فالارتفاع الكبير في الأجور الذي بدأ مع نشوب الحرب العالمية الثانية رفع عشرات الملايين من الأمريكيين -بمن في هؤلاء والداي- من العشوائيات الحضرية والفقر الريفي إلى حياة تمتلك فيها الأسرة منزلها، وبوسائل راحة غير مسبوقة. وكان الأغنياء، من جهة أخرى، قد تراجعت مكانتهم، فقد كان عددهم محدودا، كما كانوا قياسا إلى الطبقة الوسطى المزدهرة لا يعدون أغنياء جدا. وكان الفقراء أكثر من حيث العدد مقارنة بالأغنياء، ولكنهم كانوا لا يزالون

أقلية صغيرة نسبيا. ونتيجة لكل هذا، كان هناك إحساس غالب بقواسم مشتركة اقتصادية، كان معظم الناس في أمريكا يعون أنهم يتمتعون بنفس المستوى من الحياة المادية الطيبة بشكل ملحوظ.

وكانت المساواة في اقتصادنا قد توافقت مع اعتدال في سياستنا. فخلال معظم -وليس كل- فترة شباني كان هناك توافق عريض بين الديمقراطيين والجمهوريين حول السياسة الخارجية، والعديد من أوجه السياسة الداخلية. فلم يعد الجمهوريون ينزعون إلى إلغاء إنجازات الصفقة الجديدة؛ إلى حد أن عددا معقولا منهم أيد برنامج الرعاية الصحية. وكانت الثنائية الحزبية⁽¹⁾ تعني حقيقة شيء ما.

على الرغم من الاضطراب الناجم عن حرب فيتنام والعلاقات العرقية، وعلى الرغم من مؤامرة نيكسون⁽²⁾ وأتباعه المخلصين الكريهة، كانت العملية السياسية الأمريكية محكومة معظم الوقت بتحالف ثنائي الحزبية لرجال متفقيين على القيم الأساسية.

وأي شخص لديه معرفة بالتاريخ يعلم أن أمريكا لم تكن دائما على هذا النحو، إذ إننا كنا ذات يوم أمة معروفة بعدم المساواة الاقتصادية المتسعة، ومخربة بتحزب سياسي مريع. ومن وجهة نظر سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، على أية حال، بدا ماضي أمريكا المتسم بعدم المساواة المفرطة، وبالتحزب الفظ، كأنه أمر عابر، وطور غير ناضج، وجزء من خشونة أمة تمر بالمراحل الأولى في عملية التصنيع. أما الآن فقد نضجت أمريكا، وفقا لاعتقادنا، بحيث يعد المجتمع الذي يتمتع نسبيا بالمساواة مع طبقة وسطى قوية ومشهد سياسي رصين هو حالتها العادية.

خلال الثمانينات، على أية حال، أصبح واضحا بشكل تدريجي أن تطور أمريكا نحو مجتمع طبقة وسطى، وسياسيا أمة طريق الوسط، لم يكن هو

(1) أي النظام السياسي القائم على حزبين رئيسيين هما الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري (المترجم).

(2) يشير الكاتب هنا إلى فضيحة التمسس على الحزب الديمقراطي في عام 1972 والتي نسبت للرئيس الأمريكي نيكسون وأتباعه، وهي الفضيحة المعروفة باسم "فضيحة ووترجيت" وقد أرغمت هذه الفضيحة الرئيس نيكسون، في النهاية، على تقديم استقالته في أغسطس 1974 بعد أن أيقن بأن غالبية الكونجرس ستصوت لصالح عزله من منصبه (المترجم).

نهاية القصة. فقد بدأ الاقتصاديون يوثقون ارتفاعا حادا في عدم المساواة، حيث تم جذب عدد قليل من الناس للأمام كثيرا، بينما معظم الأمريكيين إما شهدوا قليلا من التقدم الاقتصادي، وإما لم يشهدوا أي تقدم على الإطلاق. وبدأ علماء السياسة يوثقون ارتفاعا في الاستقطاب السياسي: تم جذب السياسيين إلى النهايات الطرفية على مقياس يمين-يسار، وأصبح من الممكن بشكل متزايد استخدام مصطلحي "الديمقراطيين" و"الجمهوريين" باعتبارهما مرادفين لمصطلحي "الليبراليين" و"المحافظين". واستمرت هذه الاتجاهات حتى وقتنا الراهن، فعدم المساواة في الدخل يعد مرتفعاً مثلما كان عليه في العشرينات⁽¹⁾ أما الاستقطاب السياسي فهو مرتفع كما لم يكن عليه قط في أي وقت من الأوقات.

وقصة ارتفاع الاستقطاب السياسي لا تعود إلى أن كلا من الحزبين يتحرك نحو النهايات المتطرفة. فمن الصعب البرهنة على أن الديمقراطيين قد تحركوا بشكل ملحوظ نحو اليسار، ففيما يخص القضايا الاقتصادية من الرفاهة، وحتى الضرائب، يمكن المجادلة بأن بيل كلينتون لم يحكم فقط على يمين جيمي كارتر، بل وعلى يمين ريتشارد نيكسون. وعلى الجانب الآخر من الواضح أن الجمهوريين قد تحركوا نحو اليمين: قارن فقط المحافظة المتطرفة لجورج بوش باعتماد جيرالد فورد. في الواقع، بعض سياسات بوش-مثل محاولته التخلص من الضريبة العقارية-لا تأخذ أمريكا للخلف فقط إلى حيث الطريق الذي كنا عليه قبل الصفقة الجديدة. إنها تأخذنا إلى الطريق الذي كنا عليه قبل الحقبة التقدمية.⁽²⁾

(1) الكثير مما نعرفه اليوم عن الاتجاهات طويلة المدى في عدم المساواة يعود الفضل فيه إلى العمل الرائد لتوماس بيكتي وإيمانويل سيز

"Income Inequality in the United States, 1913-1998," Quarterly Journal of Economics 118, no. 1 (Feb, 2003), pp. 1-39.

(2) كانت الحقبة التقدمية هي فترة من النشاطية الاجتماعية الواسعة النطاق ومن الإصلاح السياسي عبر الولايات المتحدة. وقد امتدت هذه الفترة بين تسعينات القرن التاسع عشر وعشرينات القرن العشرين. وكان الهدف الرئيسي للحركة التقدمية هو التخلص من الفساد في الحكومة. وقد استهدفت الحركة بشكل أساسي الماكينات السياسية ورؤساءها. فمع التخلص من الممثلين الفاسدين في الحكومة سوف يتم تأسيس أساليب أكثر للديمقراطية المباشرة. كما استهدفت الحركة أيضا تنظيم الاحتكارات والشركات من خلال قوانين مناهضة الاحتكار. وتم النظر لهذه القوانين باعتبارها طريقة لحفز المنافسة المتكافئة لمصلحة متنافسين شرعيين. (المترجم)، انظر:

Progressive Era, Wikipedia, the free encyclopedia.

وإن كان لنا أن نلقي نظرة أطول مدى، فسنجد أن البداية والنهاية لحقبة الثنائية الحزبية تعكس تغيرات أساسية في الحزب الجمهوري. فقد بدأت الحقبة حينما تقاعد الجمهوريون الذين عارضوا بشكل مريـر الصفقة الجديدة أو اعترفوا بالهزيمة واستسلموا. وبعد الانتصار القلق لهاري ترومان في انتخابات عام 1948، قامت قيادات الحزب الجمهوري بالتصالح مع فكرة أن الصفقة الجديدة موجودة هنا لتستمر، ومن أجل الحفاظ سياسيا على الكيان توقفوا عن محاولة إعادة عقارب الساعة للوراء لفترة العشرينات. وجاءت نهاية حقبة الثنائية الحزبية وظهور حقبة جديدة من التحزب المـرير حينما تم الاستيلاء على الحزب الجمهوري عن طريق قوة جديدة راديكالية في السياسة الأمريكية، هي الحركة المحافظة التي سوف تلعب دورا كبيرا في هذا الكتاب. وقد بلغ التحزب أوجَهه بعد انتخابات عام 2004، حينما حاول بوش المنتصر تفكيك الضمان الاجتماعي، درة تاج مؤسسات الصفقة الجديدة.

ولهذا كان هناك، إذن، قوسان عظيمان في التاريخ الأمريكي الحديث: قوس اقتصادي من عدم المساواة الشديدة إلى المساواة النسبية ثم العودة مرة أخرى لعدم المساواة، وقوس سياسي من الاستقطاب المتطرف إلى الثنائية الحزبية ثم العودة للاستقطاب مرة أخرى. ويتحرك هذان القوسان بالتوازي، فالعصر الذهبي للمساواة الاقتصادية كان يتطابق تقريبا مع العصر الذهبي للثنائية الحزبية السياسية. وكما عبر عن ذلك علماء السياسة نولان مكارتى، وكيث بوول، وهوارد روزنثال، فالتاريخ يشير إلى أن هناك نوعا من "الرقص" حيث تتحرك عدم المساواة الاقتصادية مع الاستقطاب السياسي كأنهما شيء واحد⁽¹⁾. وقد استخدموا أساليب فنية إحصائية معقدة من تتبع المواقف السياسية لأعضاء الكونجرس. وتظهر بياناتهم أن الجمهوريين تحركوا نحو اليسار، بحيث صاروا أقرب من الديمقراطيين، حينما انخفض عدم المساواة في الدخل، وهو ما أنتج الثنائية الحزبية في الخمسينات والستينات. ثم تحرك الجمهوريون يمينا، وخلقوا التحزب المـرير الذي نعيشه اليوم، مع زيادة عدم المساواة في الدخل. ولكن ما الذي يجعل شريكي الرقص يبقيان معا؟

(1) Nolan McCarty, Keith Poole, and Howard Rosenthal, Polarized America: The Dance of Ideology and Unequal Riches (MIT Press, 2006).

أحد الاحتمالات هو أن عدم المساواة يأخذ الدور القيادي، أي، ومع تغيير المجازات، يتجه سهم السببية من الاقتصاد إلى السياسة. ووفقا لهذه الرؤية فقصة السنوات الثلاثين الأخيرة سوف تجري على النحو التالي: تتسبب القوى غير الشخصية مثل التغير التكنولوجي والعولمة في أن يصبح توزيع الدخل الأمريكي غير متساو بشكل متزايد، حيث تبتعد أقلية نخبوية عن بقية السكان. وقد اختار الحزب الجمهوري أن يلبي مصالح هذه النخبة الصاعدة، ربما بسبب أن ما تفتقر إليه هذه النخبة من حيث العدد، تعمل على تعويضه عبر قدرتها واستعدادها لدفع مساهمات ضخمة في الحملات السياسية. وهكذا فقد تم فتح فجوة بين الحزبين، حيث أصبح الحزب الجمهوري حزب الفائزين من عدم المساواة الآخذ في النمو، بينما يمثل الديمقراطيون هؤلاء الذين تخلفوا.

وهذه، تقريبا، القصة التي آمنت بها حينما شرعت في العمل على هذا الكتاب. وهناك بشكل واضح بعض ما يبررها. فعلى سبيل المثال، إلقاء نظرة أكثر قربا على الحملات السياسية لإلغاء الضريبة العقارية، تبين أنه تم تمويلها إلى حد كبير من حفنة قليلة من العائلات التي لديها عقارات ضخمة تحاول حمايتها. بينما منذ أربعين عاما مضت لم تكن هناك عقارات ضخمة كثيرة، وكان فاحشو الثراء في البلد، وفي الوضع الذي كانوا عليه آنذاك، لا يعدون أغنياء بشكل كاف لتمويل مثل هذا النوع من الحملات. ولهذا تبين هذه الحالة كيف ساعدت الزيادة في عدم المساواة على جذب الجمهوريين نحو اليمين.

ولهذا فقد بت مقتنعا بشكل متزايد بأن الكثير من السببية تتجه في الاتجاه الآخر، أي أن التغير السياسي في هيئة ارتفاع في الاستقطاب يعد سببا رئيسيا لزيادة عدم المساواة. ولذا، فأنا أقترح قصة بديلة للسنوات الثلاثين الأخيرة تجري على النحو التالي: خلال السبعينات، كان عزم راديكاليي اليمين على التراجع عن منجزات الصفقة الجديدة قد استولى على الحزب الجمهوري، وهو ما فتح فجوة مع الديمقراطيين الذين أصبحوا المحافظين الحقيقيين، والمدافعين عن مؤسسات المساواة القائمة منذ أمد طويل. وقد أدى تمكين اليمين المتشدد إلى تشجيع مجتمع الأعمال على تدشين هجوم شامل على الحركة النقابية، وخفض القدرة التفاوضية للعمال بشكل جذري؛ وحرر المديرين التنفيذيين في قطاع الأعمال من القيود السياسية والاجتماعية التي وضعت في السابق حدودا على انطلاق رواتب

المديرين التنفيذيين، وخفض بشكل حاد معدلات الضرائب على الدخل العالية، وعدد من الطرق الأخرى المتنوعة التي ساهمت في تعزيز زيادة عدم المساواة.

الاقتصاد الجديد لعدم المساواة

هل يمكن أن يكون للبيئة السياسية حقا مثل هذا الدور الحاسم في تقرير عدم المساواة الاقتصادية؟ يبدو هذا كأنه هرطقة اقتصادية، ولكن هناك نموا كبيرا في البحث الاقتصادي الذي يشير إلى إمكانية ذلك. وسوف أركز على أربعة نماذج كدلائل على هذا.

أولا، حينما ذهّل الاقتصاديون من زيادة عدم المساواة، بدأوا بالنظر للماضي في أصل الطبقة الوسطى الأمريكية، فاكتشفوا -وكان هذا أمرا فاجأهم- أن الانتقال من عدم المساواة في أثناء العصر المذْهَب إلى المساواة النسبية، في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية، لم يكن تطورا تدريجيا. فعلى النقيض، تم خلق مجتمع الطبقة الوسطى الأمريكية بعد الحرب في غضون سنوات قلائل، وذلك عن طريق سياسات إدارة روزفلت، خاصة من خلال التحكم في الأجور خلال فترة الحرب. وقد أطلق المؤرخان الاقتصاديان كلوديا جولدين وروبرت مارجو، -وكانا أول من وثّق هذه الحقيقة المفاجئة- على هذه الظاهرة اسم الانضغاط العظيم.⁽¹⁾ والآن، فرمّا تتوقع أن عدم المساواة سيعود للإيناع مجددا ليرجع لمستوياته السابقة فور التخلص من التحكم في الأجور. ولكن انتهى الوضع، على أية حال، إلى استمرار العدالة النسبية في توزيع الدخل التي ابتدعها فرانكلين ديلاانو روزفلت لأكثر من ثلاثين عاما. ويشير هذا بقوة إلى أن المؤسسات، والأعراف، والبيئة السياسية لها شأن في تقرير توزيع الدخل-بينما قوى السوق المجهولة أقل شأنًا-أكبر مما قد توحى به مقررات دراسة الاقتصاد في السنة الجامعية الأولى.

ثانيا، إن توقيت التغيرات السياسية والاقتصادية تشير إلى أن السياسة، لا الاقتصاد، لها دور القيادة في هذا المقام. فلم يكن هناك ارتفاع كبير في عدم

(1) Claudia Goldin and Robert Margo, "The Great Compression: The Wage Structure in the United States at Mid-Century," *Quarterly Journal of Economics*, 107, no. 1 (1992), p. 1-34.

المساواة بالولايات المتحدة حتى الثمانينات، فحتى وقت متأخر يصل إلى عام 1983 أو 1984 كان لا يزال هناك بعض المشروعية للمجادلة بما إذا كانت البيانات تظهر انقطاعا واضحا في الاتجاه الخاص بعدم المساواة. ولكن استيلاء الجناح اليميني على الحزب الجمهوري حدثت في منتصف السبعينات، ومؤسسات الحركة المحافظة التي جعلت مثل هذا الاستيلاء ممكنا، ظهرت في حيز الوجود إلى حد بعيد في بداية السبعينات. لهذا يشير التوقيت بقوة إلى أن التغير السياسي نحو الاستقطاب قد أتى أولا، وأن تزايد عدم العدالة الاقتصادية جاء في أعقابها.

ثالثا، بينما اعتاد أغلب الاقتصاديين على التفكير في أن التغير التكنولوجي الذي من المفترض أن يزيد من الطلب على العمال الأكثر تعليما، ويقلل من الطلب على العمال الأقل تعليما، هو السبب الأساسي في تزايد عدم العدالة الأمريكية، ولكن هذا الاعتقاد التقليدي ذبل تدريجيا مع نظر الباحثين نظرة أكثر عمقا في البيانات. وربما كانت الملاحظة اللافتة أكثر هي أنه حتى بين الأمريكيين المتعلمين تعليما عاليا، نجد أن معظمهم لم يشهد مكاسب كبيرة في الدخل. وكان الرباحين الأكبر، عوضا عن ذلك، أعضاء نخبة ضيقة للغاية: نسبة 1% أو أقل من السكان المتربعين على القمة. ونتيجة لهذا فقد كان هناك إحساس ينمو بين الباحثين بأن التكنولوجيا ليست هي القصة الرئيسية. وبدلا من ذلك، تحول العديد من الاقتصاديين للاعتقاد بأن التآكل في الأعراف الاجتماعية والمؤسسات التي اعتادت تشجيع المساواة، ومدفوعة في نهاية المطاف بالتحول في اتجاه اليمين في السياسة الأمريكية، هي التي لعبت الدور الحاسم في تصاعد عدم المساواة⁽¹⁾. أخيرا، تقدم المقارنات الدولية نوعا من اختبارات التحكم. فالتحول الحاد تجاه اليمين في السياسة الأمريكية كان فريدا بين الدول المتقدمة. فبريطانيا التاشرية⁽²⁾،

(1) انظر بشكل خاص

Ian Dew- Becker and Robert Gordon, "Where Did the Productivity Growth Go?" Inflation Dynamics and Distribution of Income," Brookings Paper on Economics Activities, no. 2 (2005), pp. 67-127, and Frank Levy and Peter Temin, "Inequality and Institutions in the 20th-Century America" (MIT Department of Economics working papers, no 07-17, June 2007).

(2) نسبة إلى رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر التي تزعمت حزب المحافظين البريطاني بين عامي 1975 و1990 وهي المرأة الوحيدة حتى ذلك الوقت التي تقلدت منصب رئيس الوزراء،

وهي الأكثر قربا عند المقارنة بأمريكا، كانت على الأغلب مجرد انعكاس باهت. بينما قوى التغير التكنولوجي والعملة، على النقيض، أثرت على كل شخص. وإذا ما كان للارتفاع في عدم المساواة جذور سياسية تبرز الولايات المتحدة، بينما لو كان الأمر يرجع بشكل رئيسي إلى قوى السوق المجهولة، كان ينبغي لاتجاهات عدم المساواة أن تكون متماثلة في كل أرجاء العالم المتقدم. والحقيقة هي أن التزايد في عدم المساواة في الولايات المتحدة لم يكن له نظير في أي مكان آخر في العالم المتقدم. فخلال سنوات حكم تاتشر شهدت بريطانيا ارتفاعا حادا في تفاوت الدخل، ولكنه لم يكن مقاربا للارتفاع الحادث في عدم المساواة هنا، كما أن عدم المساواة ارتفع بشكل معتدل في كل أرجاء القارة الأوروبية واليابان.⁽¹⁾

يبدو التغير السياسي إذن في قلب القصة. فكيف حدث هذا التغير السياسي؟

سياسة عدم المساواة

ترجع قصة كيف انتهى الأمر إلى أن يدير البلاد جورج بوش وديك تشيني إلى نحو نصف قرن مضى، للسنوات التي كانت فيها مجلة الوطنية "ناشيونال ريفيو"، وكان محررها هو ويليام ف. باكلي الصغير، تدافع عن حق الجنوب في حرمان السود من التصويت - "المجتمع الأبيض يحق له ذلك، لأنه في الوقت الحالي، هو العرق المتقدم" - ومدح الجنرال فرانكيسكو فرانكو⁽²⁾ الذي أطاح بالحكومة المنتخبة ديمقراطيا باسم الكنيسة والملكية الخاصة باعتباره "بطلا وطنيا أصيلا".

وامتدت خدمتها في هذا المنصب بين عامي 1979 و1990. (المترجم)

(1) Thomas Piketty and Emmanuel Saez, "The Evolution of Top Incomes: A Historical and International Perspective" (National Bureau of Economic Research working paper no. 1195, Jan. 2006).

(2) جنرال في الجيش الإسباني قام في 18 يوليو 1936 بانقلاب عسكري ضد حكم الجبهة الشعبية التي كانت تحكم إسبانيا وكانت تتكون من الديمقراطيين والاشتراكيين، وقد قاومت الجمهورية الإسبانية الثانية هذا الانقلاب، ومن هنا بدأت الحرب الأهلية الإسبانية، واستمرت حتى عام 1939 وبلغ عدد ضحاياها نصف مليون شخص. وانتهت الحرب بانتصار فرانكو بمساعدة أساسية من هتلر وموسوليني، ليحكم إسبانيا حكما ديكتاتوريا لمدة ستة وثلاثين عاما متواصلة حتى توفي في عام 1975. (المترجم: نقلا عن موسوعة ويكيبيديا، مادة فرانكيسكو فرانكو)

وهذه الحركة الصغيرة التي عرفت فيما بعد بـ"المحافظة الجديدة" كانت إلى حد كبير، رد فعل على قرار دوايت أيزنهاور⁽¹⁾ وقادة جمهوريين آخرين بصنع السلام مع ميراث فرانكلين ديلانو روزفلت.

ومع مرور الأعوام نمت هذه الحركة الصغيرة إلى قوة سياسية جبارة، وهي الحركة التي أطلق عليها كل من داعميها ومناهضيها "الحركة المحافظة". إنها شبكة من البشر والمؤسسات التي تمتد لأبعد بكثير مما يعتبر عادة حياة سياسية، فإضافة إلى الحزب الجمهوري والساسة الجمهوريين، تشمل الحركة المحافظة منظمات إعلامية، ومراكز أبحاث، ودور نشر، وغيرها. وبإمكان البشر بالفعل قضاء حياتهم المهنية بالكامل داخل هذه الشبكة، باطمئنان، لمعرفتهم أن الولاء السياسي سوف تتم مكافأته بصرف النظر عما يمكن أن يحدث. فالليبرالي الذي شن حربا بطريقة خرقاء، ثم انتهك القواعد الأخلاقية لكي يكافئ عشيقته، ربما يكون قلقا حول احتمالات مستقبله الوظيفي؛ بينما وجد بول وولفيتز كرسيًا في انتظاره في معهد المبادرة الأمريكية American Enterprise Institute.

وذا مرة من المرات كان هناك عدد معقول من السياسيين الجمهوريين الذين لم يكونوا ضمن حركة المحافظين، ولكن عددا ضئيلا منهم فقط هو المتبقي، ويرجع هذا لحد بعيد إلى كون الحياة أصبحت صعبة للغاية بالنسبة لهؤلاء الذين لا يعدون جديرين بالثقة سياسيا. فقط عليكم سؤال لينكولن شافي، السيناتور السابق المعتدل من ولاية رود أيلاند، والذي واجه تحديا بغضا في الانتخابات داخل الحزب من قبل اليمين في عام 2006 ما أدى إلى هزيمته

(1) دوايت دايفيد أيزنهاور (14 أكتوبر 1890-28 مارس 1969): سياسي وعسكري أمريكي، والرئيس رقم 34 للولايات المتحدة خلال الفترة من 1953 إلى 1961. شغل منصب القائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، ثم أصبح أول قائد أعلى لقوات حلف شمال الأطلسي.

أعاد تنظيم ميزانية الدفاع الأمريكية للتركيز على الأسلحة النووية، وأطلق سباق الفضاء، ووسع نظام الضمان الاجتماعي، وبدأ في إنشاء نظم الطرق السريعة بين الولايات. من أقواله المأثورة "إن كل بندقية تصنع وكل سفينة حربية تدشن، وكل صاروخ يطلق، هو في الحسابات الأخيرة عملية سرقة للقمعة العيش من فم الجوع، ومن أجساد الذين يرتجفون من شدة البرد ويحتاجون إلى الكساء". (المترجم): نقلًا عن موسوعة ويكيبيديا، مادة "دوايت أيزنهاور".

في الانتخابات العامة، على الرغم من أنه كان من الواضح أن الجمهوريين ربما يحتاجونه بشدة للإبقاء على سيطرتهم على مجلس الشيوخ.

والمال هو صمغ الحركة المحافظة، وهو ما يتم تمويله لدرجة كبيرة عن طريق حفنة من الأفراد شديدي الثراء، وعدد من الشركات الكبرى، وجميعهم متأهبون للكسب من تزايد عدم المساواة، ولنهاية الضرائب التصاعدية، والتراجع عن دولة الرفاه، وباختصار، متأهبون لإبطال الصفقة الجديدة. إن إعادة عقارب الساعة للوراء فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية، وفي قلبها تلك السياسات التي تحد من عدم المساواة، هو كل ما تعنيه الحركة المحافظة. وأفضى ذات مرة جروفر نوركويس، وهو ناشط معارض لفرض الضرائب، وواحد من الشخصيات المحورية في الحركة المحافظة، بأنه يريد أن يرجع بأمريكا لما كانت عليه حتى "ما قبل تيدي روزفلت، حينما استولى الاشتراكيون على الحكم. ضريبة الدخل، ضريبة الموت⁽¹⁾، القواعد التنظيمية، كل هذا."⁽²⁾

ولأن الحركة المحافظة في نهاية المطاف تعني الرجوع عن السياسات التي تضر بنخبة ثرية ضيقة، فهي في الواقع ضد الديمقراطية. ولكن مهما كان إعجاب الكثيرين من مؤسسي الحركة بالطريقة التي أدار بها الجنرال فرانكو الأمور، ففي أمريكا يجري المسار نحو السلطة السياسية عبر الانتخابات. ولن يكون ممكنا تدفق مثل هذا الكم من الأموال فيما لو كان المانحون المحتملون لا يزالون يؤمنون، وكانت لديهم كل الأسباب لذلك في أعقاب الهزيمة الساحقة لباري جولدووتر⁽³⁾ في عام 1964، بأن الدعوة للسياسات الاقتصادية التي تزيد من عدم المساواة هيتخلل عن المنافسة السياسية قبل أن تبدأ. وقد انتقلت

(1) التعبير الأمريكي لضريبة التركات (المترجم)

(2) William Greider, "Rolling Back the 20th Century," The Nation (May 12, 2003).

(3) باري موريس جولدووتر، سياسي ورجل أعمال أمريكي، مرشح الحزب الجمهوري في انتخابات الرئاسة عام 1964 إذ خسر الانتخابات بفارق كبير أمام المرشح الديمقراطي ليندون جونسون. وغالبا ما يُنسب إلى جولدووتر أنه من أطلق شرارة الحركة المحافظة الأمريكية في الستينات وكان معارضا لميراث الصفقة الجديدة، وحارب من خلال تحالف المحافظين تحالف الصفقة الجديدة. يعد أيضا أول أمريكي من أصول يهودية يكسب تأييد أحد الأحزاب الكبيرة للترشح لانتخابات الرئاسة. (المترجم) انظر:

Barry Goldwater, Wikipedia, the free encyclopedia.

الحركة المحافظة من مكانة الجماعة الهامشية إلى صاحبة دور مركزي في السياسة الأمريكية، لأنها أثبتت ذاتها بقدرتها على كسب الانتخابات.

وقد أشار رونالد ريجان، أكثر من أي شخص آخر، إلى هذا الطريق، كما في حديثه عام 1964 "وقت الاختيار" الذي دشن سيرته السياسية، وكذلك في الأحاديث التي أدلى بها خلال حملته الناجحة عام 1966 للتنافس على منصب حاكم ولاية كاليفورنيا والتي أُنذرت بإستراتيجيات سياسية ستعمل لمصلحته ومصلحة الآخرين في حركة المحافظين خلال الأربعين عاما اللاحقة. وفي فترة زمنية لاحقة رسم كُتاب سير القديسين⁽¹⁾ لريجان صورة النموذج المثالي لشخص ذي مبادئ محافظة سامية، ولكنه لم يكن قط شخصا من هذه النوعية. فنجاحه السياسي المبكر كان يقوم على قاعدة جاذبيته للجذع الثقافي والجنسي، باللعب على المخاوف من الشيوعية، وفوق كل شيء آخر، بالاستغلال الضمني لردة الفعل البيضاء ضد حركة الحقوق المدنية⁽²⁾ وما ترتب عليها.

وواحدة من الرسائل الرئيسية لهذا الكتاب، وقد لا يرتاح لها العديد من القراء، أن العرق يقع في قلب ما حدث للبلد الذي ترعرعت فيه. فميراث العبودية، الخطيئة الأمريكية الأصلية، هو السبب أننا البلد المتقدم اقتصاديا الوحيد الذي لا يؤمن الرعاية الصحية لمواطنيه. وردة الفعل البيضاء ضد حركة الحقوق المدنية، هي السبب في أن أمريكا تعد البلد المتقدم الوحيد الذي يوجد به حزب سياسي كبير يريد أن يتراجع عن دولة الرفاه. بدأ رونالد ريجان حملته الانتخابية عام 1980 بحديث عن حقوق الولايات وذلك من خارج ولاية فيلادلفيا، المسيسي، المدينة التي اغتيل فيها ثلاثة من العاملين في حركة الحقوق المدنية. وكان نيوت جينجريتش⁽³⁾ قادرا على الاستيلاء على الكونجرس كلية بسبب الانقلاب الجنوبي

(1) الكاتب يسخر هنا من بعض من تصدوا لكتابة السيرة الذاتية لرونالد ريجان (المترجم).

(2) حركة الحقوق المدنية هي حركة اجتماعية في الولايات المتحدة كان هدفها تجريم التمييز العنصري ضد الأمريكيين السود، وإعادة حق التصويت لهم. كان أبرز نشاط لهذه الحركة بين عامي 1955 و1968 وخاصة في جنوبي الولايات المتحدة. (المترجم) نقلا عن موسوعة ويكيبيديا، مادة "حركة الحقوق المدنية".

(3) سياسي شغل منصب رئيس مجلس النواب في الفترة 1995-1999، ترشح للانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية 2012، ودعّمه المحافظون في الحزب الجمهوري وكذلك حركة حزب الشاي بالمال والأصوات. (المترجم) نقلا عن: ويكيبيديا، مادة "نيوت جينجريتش".

العظيم، مع التحول في موقف البيض الجنوبيين من التأييد الكاسح للديمقراطيين إلى التأييد الكاسح للجمهوريين.

الصفقة الجديدة الجديدة

بعد انتخابات عام 2004 بأشهر قليلة، وضعت تحت بعض الضغط من زملاء صحفيين قالوا إن علي أن أتوقف عن إهدار وقت طويل في انتقاد إدارة بوش، والمحافظين بشكل أكثر عمومية. لقد قيل لي إن "الانتخابات رسخت بعض الأشياء"، وعند النظر للماضي بأثر رجعي، على أية حال، تبدو انتخابات عام 2004 كما لو كانت هتافات الفرحة الأخيرة للمحافظين.

فقد انتصر الجمهوريون انتصارا مذهلا في انتخابات التجديد النصفي باستغلال الإرهاب استغلالا تاما. وتتوافر كل الأسباب للاعتقاد بأن أحد الأسباب التي جعلت بوش يأخذنا للحرب مع العراق هو رغبته في تأييد نفسية الحرب، بجمعها مع توقعه بأن النصر في حرب صغيرة باهرة سوف يكون أمرا طيبا لاحتمالات إعادة انتخابه. وفي الواقع، فرمما يكون العراق قد ساعد على كسب بوش لانتخابات عام 2004، على الرغم من أن مجريات الحرب كانت بالفعل تمضي بشكل سيئ.

ولكن الحرب مضت بشكل سيئ، ولم يحدث هذا مصادفة، فحينما تحرك بوش نحو البيت الأبيض وجدت الحركة المحافظة نفسها أخيرا وهي ممسكة بكافة مقاليد السلطة، وبسرعة أثبتت أنها غير قادرة على الحكم. فتسييس الحركة لكل شيء، وأسلوبها في وضع الولاء السياسي فوق كل شيء آخر، خلق ثقافة من المحسوبية والفساد تغلغلت في كل شيء فعلته إدارة بوش، من الفشل في إعادة بناء العراق، إلى الاستجابة البائسة لإعصار كاترينا. والفشل المتعدد لإدارة بوش هو ما يحدث حينما تدار الحكومة عن طريق حركة مكرسة لسياسات تعدد مصالح غالبية الأمريكيين، وعليها أن تحاول التعويض عن هذا الضعف المتأصل فيها عن طريق الخداع، والتشويش، وتوزيع الهبات على مؤيديها. وساعد ازدياد الأمة المتصاعد لبوش وإدارته الديمقراطيين على تحقيق انتصار ساحق في انتخابات التجديد النصفي عام 2006.

وانتخابات واحدة لا تصنع بالطبع اتجاهها. ولهذا فهناك، على أية حال، قوى أعمق تقوض من التكتيكات السياسية التي استخدمتها حركة المحافظين منذ ترشح ريجان لانتخابات حاكم كاليفورنيا. فقد أضحت الهيئة الناخبة الأمريكية بشكل حاسم، ونقولها بكل صراحة، أقل بياضا. وقد حاولت إستراتيجيات الجمهوريين التمييز بين جمهور الناخبين الأمريكيين الإفريقيين، وبين هؤلاء ذوي الأصول الأمريكية اللاتينية والآسيوية الذين يلعبون دورا متناميا في الانتخابات، ولكن كما بين الجدل حول الهجرة، ليس هناك استعداد لإجراء أي تمييز لمدى ردة فعل الناخبين البيض، وهم المؤيدون الذين يعتمد عليهم الحزب الجمهوري حديثا. والعامل الأقل فجاجة هو التحول التقدمي في مواقف الأمريكيين، فالاستطلاعات تشير إلى أن الهيئة الناخبة قد تحركت بشكل كبير جهة اليسار في الموضوعات الداخلية منذ التسعينات، وأن العرق قوة تتقلص في أمة، تصبح، حقيقة، أقل عنصرية باطراد.

لا يزال المال في جانب الحركة المحافظة، ولكن هذا لم يكن كافيا أبدا بمفرده. فأى شيء يمكن أن يحدث في انتخابات 2008، ولكن يبدو تخميننا معقولا القول إنه بحلول عام 2009 سوف يكون لدى أمريكا رئيس ديمقراطي وكونجرس ديمقراطي متماسك. علاوة على هذا، فهذه الأغلبية الجديدة، فيما لو بزغت، سوف تكون متماسكة أيديولوجيا أكثر، مقارنة بالأغلبية الديمقراطية خلال العامين الأولين للرئيس بيل كلينتون، إذ كانت الأغلبية عبارة عن تحالف غير سهل بين الليبراليين الشماليين والمحافظين الجنوبيين.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو، ما الذي يجب على الأغلبية الجديدة فعله؟ وإجابتي هي أنه عليها، من أجل مصلحة الأمة، أن تسعى من دون خجل لتنفيذ برنامج ليبرالي يقوم على التوسع في شبكة الضمان الاجتماعي، وتخفيض عدم المساواة: صفقة جديدة جديدة. ونقطة البداية في هذا البرنامج، وهو المعادل في القرن الواحد والعشرين للضمان الاجتماعي، يجب أن تكون الرعاية الصحية الشاملة، وهو شيء موجود بالفعل لدى كل بلد متقدم آخر في عالمنا. وقبل أن نتكلم عن كيف يمكننا أن نصل إلى هناك، على أية حال، فمن المفيد أن نلقي نظرة جيدة على ما كنا عليه. وهذه النظرة-قصة قوس التاريخ الأمريكي الحديث-هي موضوع الفصول الثمانية التالية.

الفصل الثاني

العصر المذهب الطويل

النظر إلى الاقتصاد السياسي للولايات المتحدة قبل الصفقة الجديدة من وجهة نظر سنوات حكم بوش، يماثل النظر إلى صورة أبيض وأسود قديمة لجذك لتدرك أنه يشبهك إلى حد كبير في الواقع، يمكن القول إلى حد ما إنك تشبه جذك أكثر من شبهك بوالدك. ومن سوء الحظ أن تكون ملامح العائلة التي يبدو أنها عادت للظهور في وجهك، بعد أن تخطت جيلا كاملا، غير جذابة للغاية.

فأمريكا ما قبل الصفقة الجديدة، مثل أمريكا في بدايات القرن الحادي والعشرين، كانت أرضا لعدم المساواة الواسع في الثروة والسلطة والتي فشل فيها نظام سياسي ديمقراطي اسما في تمثيل المصالح الاقتصادية للأغلبية. وعلاوة على هذا فالعوامل التي أدت إلى سيطرة نخبة ثرية على الحياة السياسية لها مظاهر من الممكن تمييزها اليوم: القصور المالي الشديد الذي يعمل في ظله المرشحون السياسيون الشعبويون، وانقسام الأمريكيين الذين لديهم مصالح اقتصادية مشتركة وفقا لخطوط عرقية وإثنية ودينية؛ والقبول غير الناقد بأيديولوجيا محافظة تحذر من أن أي محاولة لمساعدة البشر الأقل حظا سوف تؤدي إلى كارثة اقتصادية.

ربما تميل إلى القول بأنني أبالغ في المشابهة بأن أمريكا اليوم ليست أقل من حيث درجة عدم المساواة عما كانت عليه قبل الصفقة الجديدة. ولكن الأرقام على أية حال، تقول شيئا مختلفا. فكما يبين الجدول 1، يعد تركيز الدخل في أيدي نخبة ضيقة اليوم مطابقا لتركيزه خلال عشرينات القرن العشرين.

جدول 1: نصيب الفئات المرتفعة الدخل في الدخل الإجمالي، من دون المكاسب الرأسمالية

فئة الـ 10 % الأعلى دخلا	فئة الـ 1 % الأعلى دخلا	
43.6 %	17.3 %	المتوسط في عشرينات القرن العشرين
44.3 %	17.4 %	عام 2005

Source: Thomas Piketty and Emmanuel Saez, "Income Inequality in the United States, 1913-1998," Quarterly Journal of Economics 118, no. 1 (Feb. 2003). Updated data available at <http://elsa.berkeley.edu/-saez/>.

والآن، فمن الصحيح أن الطبيعة الأوليغارشية⁽¹⁾ للسياسة قبل الصفقة الجديدة والطريقة الدموية غالبا التي كانت تستخدم بها قوة الدولة لحماية مصالح الملكية الخاصة، كانت أكثر تطرفا بكثير من أي شيء نشاهده اليوم. وفي الأثناء، على الرغم من أن عدم المساواة لم يكن أكبر مما هو عليه اليوم، كان عدم المساواة في ظروف المعيشة أكثر بكثير، لأنه لم يكن هناك أي من البرامج الاجتماعية التي تشكل الآن شبكة أمان، مهما كانت جوانب قصورها، بالنسبة للأقل حظا. رغم ذلك، فالتشابه بين العائلات في ذلك الوقت والآن أمر مدهش ومقلق في نفس الوقت.

(1) الأوليغارشية Oligarchy أو حكم الأقلية، هي شكل من أشكال الحكم تكون السلطة السياسية محصورة فيه بيد فئة صغيرة من المجتمع، تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية. وغالبا ما تسيطر على الأنظمة والدول الأوليغارشية عائلات نافذة معدودة تورث النفوذ والسلطة من جيل لآخر. (المترجم) نقلا عن: ويكيبيديا، مادة "حكم الأقلية".

قبل أن أمضي في الحديث أكثر عن التشابه أحتاج، على أية حال، لاسم جديد للفترة التي سأناقشها مختلف عن "ما قبل الصفقة الجديدة"، والذي يُعرف هذا العصر فقط بما لم يكن عليه، أي تعريفه بما قبل الصفقة الجديدة. يقول المؤرخون عموماً إن العصر المذهب أخلى السبيل للعصر التقدمي حول العام 1900، ولهم وجهة نظر في ذلك. فقد تحول المزاج السياسي والثقافي للبلد بشكل ملحوظ حول العام 1900. فتيودور روزفلت، الذي أصبح رئيساً في عام 1901، كان أقل من حيث درجة الموثوقية فيه كشخص مناصر للبلوتوقراطية⁽¹⁾ ممن سبقوه؛ فقد تم إنشاء هيئة الأغذية والأدوية الأمريكية في عام 1906؛ وأعيد تطبيق ضريبة الدخل في عام 1913، مترافقة مع تعديل دستوري يمنع المحكمة الدستورية أن تحكم، كما فعلت من قبل، بأن ضريبة الدخل غير دستورية. وهذه التغييرات، على أية حال، كان أثرها ضئيل على كل من عدم المساواة والدخل والثروة في أمريكا وعلى دور الحد الأدنى الذي تلعبه حكومة الولايات المتحدة في التخفيف من آثار عدم المساواة تلك. وأفضل ما يمكن قوله، هو أن أمريكا في عشرينات القرن العشرين، وعلى الرغم من أنها كانت أغنى مما كانت عليه في أواخر القرن التاسع عشر، كانت تتميز تقريباً بنفس الدرجة من عدم المساواة التي كانت عليها تحت رحمة حكم النخبة الثرية.

ومع خطر أن يكون ذلك مصدر إزعاج للمؤرخين، سوف أشير إلى مجمل هذه الفترة من نهاية إعادة الإعمار⁽²⁾ في سبعينات القرن التاسع عشر إلى ما سيأتي في شكل الصفقة الجديدة في ثلاثينات القرن العشرين، باعتبارها العصر المذهب الطويل. وهي فترة تتسم فوق أي شيء آخر باستمرار مستويات مرتفعة من عدم المساواة الاقتصادية.

(1) البلوتوقراطية أو حكم الأثرياء، هي أحد أشكال الحكم وتكون فيها الطبقة الحاكمة مميزة بالثراء. وتكون درجة التفاوت الاقتصادي في البلوتوقراطية مرتفعة، بينما يكون مستوى الحراك الاجتماعي منخفضاً. (المترجم) نقلاً عن: ويكيبيديا، مادة "البلوتوقراطية".

(2) المقصود هنا إعادة الإعمار بعد الدمار الذي خلفته الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865) (المترجم).

استمرار عدم مساواة العصر المذهب

ليست لدينا إحصاءات مفصلة عن توزيع الدخل والثروة في أمريكا خلال أغلب فترة العصر المذهب الطويل. ولكن، على أية حال، هناك دلائل كافية تظهر أن أمريكا كانت مجتمعاً لعدم المساواة الواسعة عند سنة 1900، وهي ملاحظة لن تفاجئ أي شخص. وربما كان الأكثر مفاجئة، وما تشير إليه الدلائل أيضاً، أن مستوى عدم العدالة بقى دون أي تغيير خلال فترة عشرينات القرن العشرين.

ومن المهم معرفة، أن استمرار عدم المساواة المتطرفة حتى عصر الجاز⁽¹⁾ هي الجزء الأول من الدليل لواحدة من النقاط الرئيسية في هذا الكتاب: مجتمعات الطبقة الوسطى لا تبزغ بشكل أوتوماتيكي مع نضوج الاقتصاد، بل يجب خلق هذه المجتمعات من خلال عمل سياسي. وليست لدينا أي بيانات عن فترة بداية عشرينات القرن العشرين تشير إلى أن أمريكا كانت تتطور بشكل تلقائي إلى مجتمع المساواة النسبي الذي ترعرعت أنا شخصياً فيه. استغرق الأمر فرانكلين ديلاانو روزفلت والصفقة الجديدة لكي يظهر هذا المجتمع في حيز الوجود.

ما هو الدليل على أن العصر المذهب استمر، في نواح حاسمة، خلال العشرينات؟ رقم واحد مفيد يمكننا حسابه، حتى في حالة الافتقار إلى بيانات إحصائية شاملة، هو عدد الأمريكيين الأغنياء للغاية. وقد حسب الاقتصادي والمؤرخ الاقتصادي الأمريكي بجامعة بيركلي، برادفورد دي لونج، عدد "البليونيرات" الذين حددهم على أنهم هؤلاء الذين يمتلكون ثروة أكبر من الناتج السنوي لخمسة وعشرين ألفاً من العمال الأمريكيين المتوسطين. (كان هذا يبلغ نحو بليون دولار فيمنتصف تسعينات القرن العشرين، حينما ابتكر هذا المقياس، ولكنه يقترب من 2 بليون دولار اليوم). في عام 1900 كان هناك، وفقاً لحسابات

(1) عصر الجاز، هو فترة خلال عشرينات القرن العشرين انتهت مع الكساد العظيم، إذ أضحت موسيقى الجاز ورقصاتها شعبية، بشكل أساسي، في الولايات المتحدة، وأيضاً في بريطانيا، وفرنسا، وفي أماكن أخرى. وقد نشأ الجاز في مدينة نيو أورلينز نتيجة لاندماز الموسيقى الأوروبية والإفريقية، كما لعب الجاز دوراً ملموساً في تغييرات ثقافية أوسع خلال هذه الفترة، واستمر تأثيره على الثقافة الشعبية لفترة أطول بعد ذلك. (المترجم)، انظر:

Jazz Age, Wikipedia, the free encyclopedia.

دي لونج، اثنان وعشرون بليونيرا أمريكيا. وبحلول عام 1925 كان هناك اثنان وثلاثون بليونيرا، ولذا ظل عدد البليونيرات ينمو تقريبا مع نمو عدد السكان وحتى دخول العصر التقدمي. واختفى البليونيرات تقريبا من المشهد مع الصفقة الجديدة فقط، وانخفض عددهم إلى 16 بليونيرا في عام 1957 و13 في عام 1968.⁽¹⁾ (هناك نحو 160 بليونيرا أمريكيا يلبون معيار دي لونج الآن).

كان بليونيرات العصر المذهب هم بالضبط من قد توقعهم: بارونات اللصوص، الرجال الذين صنعوا ثروات من السكك الحديدية، والصناعة التحويلية، والصناعات الاستخراجية مثل النفط والفحم. وقد تربع جون دي روكفلر على قمة قائمة البليونيرات في عام 1915. وجاء بعده اثنان من أقطاب صناعة الحديد هما هنري سي فريك وأندرو كارنيجي، ثم بعد ذلك مجموعة من بناء السكك الحديدية والمالين، إضافة إلى هنري فورد.

ويتفق عدد البليونيرات مع دليل آخر، كمساحات الملكيات الكبيرة، ما يشير إلى أن تركيز الثروة في القمة كان تقريبا هو نفسه عند نهاية عشرينات القرن العشرين مثلما كان في عام 1900. وهذا التركيز انخفض بعد ذلك بشكل كبير مع حضور الصفقة الجديدة. وخلال العقود القليلة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح عدم مساواة العصر المذهب شيئا من الخرافة، وهو نمط المجتمع الذي لم يظن أي أحد أنه سيعود، إلا أنه عاد الآن.

ويعكس عدم المساواة خلال العصر المذهب الطويل، جزئيا، وكما هو عدم المساواة المرتفعة اليوم، الموقف التفاوضي الضعيف نسبيا للعمل. فخلال أغلب هذا العصر، كان أصحاب الأعمال الكبار أحرارا في تحديد الأجور وظروف العمل للحدود التي يتحملها سوق التشغيل، مع مخاوف قليلة من المعارضة المنظمة. فالإضرابات كان يتم فضها بالقوة، وعادة ما كان يتضمن ذلك استخدام كاسري إضرابات يؤجرهم صاحب العمل، وأحيانا عن طريق مليشيات القوات الفيدرالية، كما حدث في إضراب عام 1892 في مسبك صلب كارنيجي، وفي إضراب بولمان عام 1894. وقد ارتفعت معدلات تشكيل النقابات والتأثير النقابي بعد عام 1900، ووصل مؤقتا إلى الذروة بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة. ولكن هجوما مضادا

(1) Bradford DeLong, "Robert Barons," econ 161.berkeley.edu/Econ_Articles/Carnegie/DeLong_Moscow_paper2.html.

شبه أصحاب الأعمال دفع العمل للانسحاب مرة أخرى. وكانت عضوية النقابات عند نهاية العشرينات، والتي وصلت إلى 17% من القوة العاملة في عام 1924، قد تراجعت إلى أقل من -11% وهي تقريبا نفس النسبة القائمة الآن.

عدم المساواة المرتفعة لا تعني أن العمال قد فشلوا في الحصول على نصيب من أي من ثمار التقدم. فبينما كان عدم المساواة عظيما، كان مستقرا تقريبا، ولذلك أفاد نمو اقتصاد الولايات المتحدة خلال العصر المذهب الطويل كل الطبقات، فقد كان أغلب الأمريكيين في حال أفضل في العشرينات عما كانوا عليه في سبعينات القرن التاسع عشر. ويمكن القول إن التدهور في الأجر المكتسب الحقيقي للعديد من العمال والذي حدث في أمريكا منذ سبعينات القرن العشرين لم يكن له نظير خلال العصر المذهب الطويل. وقد شهد العمال الحضريون، بشكل خاص، تحسنا كبيرا في نوعية الحياة خلال فترة العصر المذهب الطويل، مع تحسن وجباتهم وصحتهم، وأصبحت أنابيب المياه الداخلية والكهرباء أمرا عاديا حتى في الشقق السكنية، وعمل ظهور نظم النقل الجماهيري الحضرية على توسيع الآفاق الفردية.⁽¹⁾

وهذه التحسينات، على أية حال، ينبغي ألا تؤدي بنا إلى التستر على استمرار الحرمان الحقيقي. فعند نهاية عشرينات القرن العشرين كان العديد من العمال الأمريكيين لا يزالون يعيشون في فقر مدقع. فبالنسبة لغير المحظوظين الذين تم الاستغناء عنهم من العمل، أو الذين أصيبوا في العمل، أو ببساطة الذين كبروا في العمر ولم يكن لديهم أولاد يعيلونهم، كان هناك بؤس عظيم في خضم بذخ القلة. فخلال السنوات التي سبقت ثلاثينات القرن العشرين لم تكن هناك أية سياسات حكومية يعتد بها لإعادة توزيع الدخل مثل كوبونات الرفاه أو الغذاء، ولم تكن هناك أيضا أية برامج حكومية لتوفير الأمن الاجتماعي مثل الضمان الاجتماعي أو الرعاية الصحية. وكانت الحكومة على كل المستويات صغيرة للغاية، ونتيجة لهذا كانت الضرائب المفروضة على الجميع فيما عدا الأغنياء جدا قليلة للغاية. وعلى سبيل المثال، ففي منتصف عشرينات القرن العشرين كانت عشرة آلاف دولار يمكنها اشتراء ما يمكن اشتراؤه بمئة وعشرين ألف دولار الآن، وكان الأفراد

(1) يمكن رؤية التحسن حتى في نوعية حياة الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، في التجديدات في الشقق في عهود مختلفة، في الجانب الجنوبي الشرقي من مدينة نيويورك في متحف الشقق.

الذين تبلغ دخولهم عشرة آلاف دولار في العام يقعون في فئة أعلى 1% في توزيع الدخل، ولكنهم كانوا يدفعون أقل من 1% من دخولهم كضريبة دخل، مقارنة بنحو 20% يدفعها ذوو الوضع المماثل اليوم كضريبة دخل. ولهذا فقد كان ذلك وقتا جيدا جدا لكي تكون غنيا. ومن جانب آخر، فحيث إن برامج دعم الدخل حاليا تعد هي مصدر أغلب دخل أفقر 20% من الأمريكيين، فكونك فقيرا في عشرينات القرن العشرين كان تجربة أشد قسوة بكثير مقارنة باليوم.

ويقودنا هذا إلى سؤال واضح: مع الوضع في الاعتبار الثروة الضخمة التي تولدت خلال العصر المذهَّب الطويل، ومع الوضع في الاعتبار التفاوت الرهيب في الدخل، ومع الوضع في الاعتبار أيضا النظام الديمقراطي الذي تفوق فيه أعداد الفقراء من العمال الأجراء بكثير أعداد النخبة الثرية الضئيلة التي تدفع حادا أدنى من الضرائب، ما الذي يفسر غياب الطلب الفعال على قيام الحكومة بعمل أكبر لكي تمتص من الأغنياء وتساعد الأقل حظا؟

ولم يكن الأمر أن مفاهيم كالضرائب التصاعدية ودولة الرفاه لم تكن قد اخترعت بعد، أو حتى لمطبق بعد في أماكن أخرى. ففي ألمانيا، وضع أوتو فون بسمارك⁽¹⁾ موضع التطبيق نظاما قديما للمعاشات، وتأمين البطالة، بل وحتى تأمين صحي وطني في ثمانينات القرن التاسع عشر. وقد عمل بسمارك بناء على حسابات سياسية، وليس بناء على الشفقة، فقد أراد إسقاط المعارضة المحتملة لحكم القيصر. ولكن خلال عمله على تحقيق هدفه بين أن وجود حكومة أكثر شفقة يعد، في الواقع، أمرا ممكنا. أما هنا في الولايات المتحدة فكان نظام الاستحقاقات الذي تم تطبيقه بعد الحرب الأهلية من أجل الجنود المخضرمين والناجين من أهليهم، بطرق مهمة، هو البشارة بالضمان الاجتماعي. وكان المنبر

(1) أوتو إدوارد ليوبولد فون بسمارك (1 أبريل - 30 يوليو 1898) رجل دولة وسياسي بروسي-ألماني شغل منصب رئيس وزراء مملكة بروسيا بين عامي 1862 و1890، وأشرف على توحيد الولايات الألمانية وتأسيس الإمبراطورية الألمانية أو ما يسمى بـ "الرايخ الألماني الثاني"، وأصبح أول مستشار لها بعد قيامها عام 1871، حتى عزله عام 1890. ولدوره الهام خلال مستشاريته عرف بسمارك بلقب "المستشار الحديدي". بعد وفاته، اتخذه القوميون الألمان بطلا لهم، كما أشاد المؤرخون بدوره كرجل دولة ساهم في الوحدة الألمانية، واستخدامه لسياسة توازن القوى للحفاظ على السلام في أوروبا في سبعينات وثمانينات القرن التاسع عشر. (المترجم) نقلنا عن موسوعة ويكيبيديا، مادة "أوتو فون بسمارك".

الشعبي قد دعا في عام 1896 إلى فرض ضرائب تصاعدية ووضع برامج أشغال عامة لتوفير وظائف إبان فترات الكساد، وهو ما يعد غير مختلف نوعيا كثيرا عما سيفعله فرانكلين ديلانو روزفلت أخيرا بعد مرور نحو أربعين عاما.

ولم تكن أمريكا أيضا بلدا فقيرا جدا بحيث لا يقدر على تكلفة هذه البرامج. فقد كانت الولايات المتحدة في عشرينات القرن العشرين أكثر غنى من البلدان الأوروبية بصورة ملحوظة. ورغم ذلك، كان لدى فرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة برامج مهمة للمعونات العامة يبلغ حجمها عدة مرات حجم هذه البرامج في أمريكا.⁽¹⁾ وفي الواقع كانت الولايات المتحدة في عام 1925 في نفس مستوى الغنى الذي كانت عليه بريطانيا في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية، وهي السنوات التي أقامت فيها بريطانيا دولة رفاه كاملة، بما في ذلك نظام رعاية صحية وطني، وكانت دولة رفاه أكثر شمولاً مما لدى الولايات المتحدة حالياً. ولهذا لم يكن هناك طلب فعال على ذلك، وكما سيضع هوي لونج السؤال لاحقاً، "الامتصاص من الأغنياء، لمساعدة الرجل البسيط؟"

سياسة البلوتوقراطية

كسب الجمهوريون، الذين بدأ حزبهم كحزب العمال الحر ولكنه تحول بحلول سبعينات القرن التاسع عشر إلى حزب دوائر الأعمال الكبيرة والأغنياء، اثني عشر انتخاباً رئاسياً من الستة عشر انتخاباً التي جرت بين الحرب الأهلية والكساد العظيم. بل وسيطروا على الكونجرس بانتظام أكثر، إذ سيطر الديمقراطيون على خمس من دورات الكونجرس الاثني والثلاثين التي جرت خلال تلك الفترة. وبينما كان مجلس النواب إلى حد ما أكثر تنافسية، كان الحزب الجمهوري حتى في ذلك المجلس هو الحزب المسيطر عادة.

وعلاوة على ما سبق، فالمقارنات الحزبية تهون من شأن سيطرة المحافظة على السياسية خلال ذلك العهد، لأن واحداً من الأجنحة الرئيسية في الحزب

(1) Vito Tanzi and Ludger Schuhnecht, Public Spending in the 20th Century (Cambridge University Press, 2000).

الديمقراطي-وهو الجناح الذي يدعى البوروبون⁽¹⁾الديمقراطيونالذي يشمل كل من الرجعيين الجنوبيين والمناصرين لدوائر الأعمال الشماليين-كان مؤيدا لمصالح الأثرياء ومعارضاً لمساعدة الحكومة، مثله مثل الجمهوريين. ويختلف البوروبون الديمقراطيون عن الجمهوريين في بعض القضايا، فهم يؤمنون بحرية التجارة وليس بالحماية الجمركية المرتفعة، كما أنهم يشجبون بقوة الفساد في السياسة. ولكن مع ذلك سوف يكون من الخطأ تصنيف البوروبون على أنهم بأي معنى من المعاني على يسار الحزب الجمهوري. وفي المناسبات القليلة التي سيطر فيها الديمقراطيون على البيت الأبيض، فقد كان ذلك دائماً من قبل البوروبون. فجروفر كليفلاند، وهو الديمقراطي الوحيد الذي كسب مقعد الرئاسة بين الحرب الأهلية وانتصار وودرو ويلسون⁽²⁾ في انتخابات عام 1912،⁽³⁾ كان من البوروبون، وكذلك

(1) أطلقت تسمية البوروبون الديمقراطيون في البداية كتورية، للإشارة إلى نوع من الويسي في ولاية كنتيكي يدعى ويسكي بوربون. بل وحتى للإشارة لسلالة آل بوربون ذات الأصول الفرنسية والتي حكمت فرنسا، و تم خلعها من الحكم عن طريق الثورة الفرنسية عام 1789، ولكنها عادت للسلطة من جديد في عام 1815 لتحكم حكماً رجعياً إلى أن تم الإطاحة بها نهائياً في ثورة يوليو 1830. وكان آل بوربون قد حكموا أجزاء أخرى في أوروبا كالسويد وصقلية ونابولي، إضافة إلى لوكسمبورج وإسبانيا اللتين تنتمي الأسرتان الحاكمتان فيهما حالياً إلى آل بوربون. (المترجم)، انظر: House of Bourbon, Wikipedia, the free encyclopedia.

Bourbon Democrat, Wikipedia, the free encyclopedia.

(2) توماس وودرو ويلسون (28 ديسمبر 3-1856 فبراير 1924)، الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة خلال الفترة من 4 مارس 1913 إلى 4 مارس 1921. كان في بداية حياته أكاديمياً، إذ حصل على دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة جونز هوبكنز، وقام بالتدريس في العديد من الجامعات حتى صار في النهاية الرئيس الثالث عشر لجامعة برنستون (1910-1902)، ثم الحاكم الرابع والثلاثين لولاية نيو جيرسي من عام 1911 إلى 1913. وكان ثاني رئيس ديمقراطي يحكم لفترتين متواليتين بعد أندرو جاكسون، كما أنه أول جنوبي يفوز بمنصب الرئاسة منذ عام 1848. خلال فترته الرئاسية الأولى (1913-1917) أبقى بلاده على الحياد في الحرب العالمية الأولى، وفي أبريل 1917 في بداية فترته الثانية أعلنت إدارته الحرب على الإمبراطورية الألمانية بعد إعلان ألمانيا حرب غواصات مفتوحة. في بداية عام 1918 أعلن مبادئه للسلام، أو ما يعرف بنود ويلسون الأربعة عشر للسلام، وحصل على جائزة نوبل للسلام بسبب هذه المبادئ. وفي عام 1919 سافر إلى باريس للتوصل لمعاهدة صلح فرساي وللترويج لإقامة عصبة الأمم. وقد أصيب بالشلل بعد ظهور عصبية الأمم للوجود. (المترجم)، نقلاً عن: موسوعة ويكيبيديا، مادة "ودرو ويلسون".

انظر كذلك: Woodrow Wilson, Wikipedia, the free encyclopedia

(3) اعتبر ويلسون بوربونا قبل الترشح لانتخابات الرئاسة، ولكنه توصل لاتفاق سلام مع بريان

كانت حال الديمقراطيين الذين كانوا قريبين من الفوز بالبيت الأبيض، مثل صامويل تايدن في عام 1876.

ما الذي يفسر هذه السيطرة المحافظة الممتدة على بلد كان يجب أن تكون فيه للمطالبة بفرض ضريبة على الأغنياء، ومساعدة المحتاجين، جاذبية جماهيرية من حيث العدد؟ ويتضمن التفسير عدة عوامل وهي كلها مألوفة جدا للمشاهد السياسي الحالي، ولكن تم عرضها بشكل مبالغ فيه.

أولا كان هناك الحرمان الفعلي للعديد من العمال الأمريكيين من الحق في التصويت. ففي عام 1910 كان نحو 14% من البالغين الذكور لم يتم تجنيسهم، وبالتالي لم يكن لهم الحق في التصويت. بينما كان السود الجنوبيون محرومين من التصويت بواسطة جيم كرو.⁽¹⁾ وكان المهاجرون والسود يشكلون نحو ربع السكان-وإلى حد كبير الربع الأفقر-هم ممن أنكر عليهم ببساطة لعب أي دور في العملية السياسية. وكما سوف نرى لاحقا في هذا الكتاب عادت مشكلة الحرمان

قبل الانتخابات. وفي الممارسة حرك الحكومة إلى حد ما جهة اليسار، بتبنيه موقفا متسامحا نسبيا تجاه النقابيين ومأسسته لضريبة الدخل، ولكنه لم يكن فرانكلين ديلاانو روزفلت.

(1) قوانين جيم كرو هي قوانين على مستوى الولاية والمستوى المحلي، تفرض الفصل العنصري في جنوب الولايات المتحدة. وقد تم وضع تلك القوانين بعد فترة إعادة الإعمار، واستمر العمل بها حتى عام 1965. عاد الديمقراطيون البيض بعد الحرب الأهلية إلى السلطة تدريجيا في الولايات الجنوبية بداية من عام 1870، وذلك في انتخابات استخدمت فيها جماعات شبه عسكرية لتهيب المعارضين، والهجوم على السود أو منعهم من التصويت. وقد تسبب نجاح الوفاق الوطني عام 1877 في كسب الدعم الجنوبي خلال الانتخابات الرئاسية في سحب القوات الفيدرالية من الجنوب. فاستعاد البيض سلطتهم في كل الولايات الجنوبية، وأقرت حكومة الحزب الديمقراطي قانون جيم كرو لفصل السكان السود عن البيض. ومع ذلك استمر انتخاب السود للمكاتب المحلية في عام 1880، فقام الديمقراطيون بتمرير حزمة من القوانين لتقييد عملية الانتخاب، فتضاءلت بذلك مشاركة السود والفقراء من البيض. وفي 1890 قامت الولايات الكونفدرالية بتمرير دساتير وقوانين جديدة تتطلب إجراءات معينة للتصويت (كدفع ضريبة معينة لذلك) ما تسبب في تقليص مشاركات السود وحتى الفقراء من البيض. ومنع القدرة على التصويت في الانتخابات، لم يتمكن السود والبيض الفقراء من الخدمة في هيئات المحلفين أو في المكاتب المحلية، ولا في التأثير على الهيئات التشريعية في الولايات، فتم تجاهل كل مطالبهم. (المترجم): نقلا عن مادة قوانين جيم كرو، موسوعة ويكيبيديا. وانظر كذلك:

Jim Crow Laws, Wikipedia, the free encyclopedia.

من التصويت مرة أخرى في أمريكا المعاصرة، بفضل الهجرة غير القانونية الواسعة واستمرار انخفاض نسبة مشاركة السود في التصويت، وهو ما ساعد عليه قمع النخبين، وهو أمر غير مباشر أكثر من أيام جيم كرو، ولكنه رغم ذلك يمكن أن يكون حاسما في الانتخابات المتقاربة النتائج.

ثم هناك أمر تمويل الحملات الانتخابية الذي تم تبيان قوته بشكل جلي في انتخابات عام 1896، وهي المرة الوحيدة ما بين الحرب الأهلية وعام 1932 التي كان لدى المتحدي فيها لنخبة البلاد الاقتصادية الحاكمة فرصة جدية في الفوز بالبيت الأبيض. وخوفا مما يمكن أن يقوم به وليام جيننجز بريان⁽¹⁾، فلم يصلبه الأثرياء على صليب من ذهب، بل دفنوه تحت جبل من هذا الذهب.

(1) وليام جيننجز بريان (19 مارس 26-1860 يوليو 1925) سياسي وخطيب أمريكي من نبراسكا، وقوة مهيمنة في الجناح الشعبوي في الحزب الديمقراطي. وقف ثلاث مرات كمرشح الحزب لرئاسة الولايات المتحدة (1896، و1900، و1908). وخدم فترتين كعضو في مجلس النواب عن نبراسكا، وكان وزير خارجية الولايات المتحدة في ظل رئاسة ويدرو ويلسون (1913-1915). واستقال بسبب موقفه الداعي إلى السلام في الحرب العالمية الأولى. كان بريان مسيحيا بريسبتانيا ورعا، وداعية قويًا للديمقراطية الشعبية، وعدوا للبنوك ولقاعدة الذهب. وقد طالب بـ"حرية الفضة" لأنه رآها تضعف الشيطان "قوة المال" وتضع المزيد من المال في أيدي الناس العاديين. وكان داعية سلام، ومناصرا لتحريم الخمر، ومعارضاً للداروينية على أرضية دينية وإنسانية. وبصوته العميق الأمر وبسفرياته الواسعة، ربما كان أفضل خطيب ومحاضر في عصره. وبسبب إيمانه بحكمة الناس العاديين، أطلق عليه "العادي العظيم".

في معاركه الضارية في انتخابات 1896 و1900، هزم على يد وليام مكينلي، ولكنه احتفظ بالسيطرة على الحزب الديمقراطي. وبإلقائه أكثر من 500 خطاب في انتخابات 1896، ابتكر بريان الجولة الانتخابية حينما كان مرشحو الرئاسة لا يزالون يبقون بمواطنهم. وفي الثلاث مرات التي ترشح فيها للانتخابات كان من المؤيدين لحرية الفضة في 1896، وضد الإمبريالية في 1900، ومناصرا لكسر الاحتكارات في عام 1908، داعيا الديمقراطيين إلى محاربة الاحتكارات والبنوك الكبرى، والتمسك بمبادئ الجمهورية غير النخبوية. وقد اختاره الرئيس ويلسون وزيرا للخارجية عام 1913. ولكن بعد إغراق الطوربيدات الألمانية لسفينة الركاب البريطانية لوزيتانيا عام 1915، طالب ويلسون بمطالب قوية من ألمانيا لم يوافق عليها بريان، واستقال من منصبه احتجاجا. بعد عام 1920 أيد تحريم الخمر وهاجم الداروينية والتطور وكانت أكثر الأحداث شهرة في هذا الشأن محاكمة سكوبس التي جرت في ولاية تينيسي عام 1925، وتوفي بعد انتهاء هذه المحاكمة بخمسة أيام. (المترجم)، انظر:

William Jennings Bryan, Wikipedia, the free encyclopedia.

ففي عام 1986 أنفقت حملة ويليام مكينلي⁽¹⁾ 3.35 مليون دولار، وهو ضعفا ما أنفقه الجمهوريون في انتخابات عام 1892، وخمسة أمثال ما كان موضوعا تحت تصرف بريان من تمويل. وينبغي أن نضع في اعتبارنا أن ثلاثة ملايين دولار في عام 1896 كانت مبلغا كبير جدا من المال. فوفقا لنسبته من الناتج المحلي الإجمالي، يعادل هذا المبلغ الآن أكثر من ثلاثة بلايين دولار، وهو نحو خمسة أمثال ما أنفقته حملة بوش في عام 2004. وكان التفاوت المالي بين الحزبين في عام 1896

(1) ويليام مكينلي (29 يناير 14-1843 سبتمبر 1901) كان الرئيس الخامس والعشرين للولايات المتحدة، خدم من 4 مارس 1897 حتى اغتياله في سبتمبر 1901، بعد أن أمضى ستة أشهر فقط من فترته الرئاسية الثانية. قاد مكينلي الأمة للنصر في الحرب الإسبانية-الأمريكية، ورفع التعريفات الجمركية الحمائية لتشجيع الصناعة الأمريكية، وأبقى الأمة على قاعدة الذهب في معارضة للمقترحات التضخمية. كان مكينلي الرئيس الأخير الذي خدم في الحرب الأهلية، في البداية كفردي في الجيش الاتحادي وانتهاء بترقيته إلى رتبة رائد. استقر بعد الحرب في أوهايو، حيث مارس المحاماة، وتم انتخابه للكونجرس في عام 1876 إذ أصبح خبير الحزب الجمهوري في التعريفات الجمركية الحمائية التي وعد بأنها سوف تحمل الرخاء. وكان ما عرف بتعريفه مكينلي في عام 1890 الخلافة إلى حد كبير، جنبا إلى إلى جنب مع إعادة الديمقراطيين تقسيم الدوائر لمصلحتهم بهدف إبعاده عن منصب الرئاسة، قد أدى إلى الانتصار الديمقراطي الساحق في عام 1890. انتخب كحاكم لولاية أوهايو في عام 1891 و1893، متبعا نهجا متوازنا بين مصالح العمال ورأس المال. وبمعاونة من مستشاره المقرب مارك حنا، استطاع الحصول على ترشيح الحزب الجمهوري له لانتخابات الرئاسة عام 1896، وسط ركود اقتصادي عميق. وقد هزم غريمه الديمقراطي ويليام جيننجز بريان، بأن أيد "العملة القوية" (قاعدة الذهب ما لم تتغير عبر اتفاق دولي) ووعد بأن التعريفات الجمركية المرتفعة سوف تستعيد الرخاء. وقد تميزت فترة رئاسة مكينلي بالنمو الاقتصادي السريع، وقد روج لما يعرف بتعريفات دينجلي في عام 1897 لحماية الصناعة التحويلية وعمال المصانع من المنافسة الأجنبية، وفي عام 1900، أمن تمرير قانون قاعدة الذهب. أمل مكينلي في أن تمنح إسبانيا الاستقلال لكوبا من دون نزاع، ولكن المفاوضات فشلت، وقاد الأمة في الحرب الإسبانية-الأمريكية عام 1898، وكان النصر الأمريكي سريعا وحاسما. وكجزء من معاهدة السلام أرجعت إسبانيا للولايات المتحدة مستعمراتها الرئيسية وراء البحار وهي بورتوريكو، وجوام، والفلبين، وقد وعدت كوبا بالاستقلال، ولكنها في هذا الوقت بقيت تحت سيطرة الجيش الأمريكي. وقد ألحقت الولايات المتحدة جمهورية هاواي المستقلة بها في عام 1898 وأصبحت أرضا أمريكية. وقد فاز مكينلي على بريان مرة أخرى في انتخابات عام 1900 الرئاسية، في انتخابات ركزت على الإمبريالية، والحمائية، وحرية الفضة. وعلى أية حال انتهى ميراثه بسرعة حينما تم إطلاق النار عليه في 6 سبتمبر 1901 بواسطة ليون كزولجسز، وهو أمريكي بولندي من الجيل الثاني وصاحب ميول فوضوية. وقد مات مكينلي بعد ثمانية أيام، وخلفه في منصب الرئيس تيودور روزفلت. (المترجم)، انظر:

William McKinley, Wikipedia, the free encyclopedia.

استثنائيا، ولكن عادة ما كان لدى الجمهوريين تفوقا ماليا كبيرا. والوقت الوحيد الذي كان فيه الديمقراطيون -إلى حد ما- منافسين ماليا، في الفترة ما بين الحرب الأهلية وانتخاب وودرو ويلسون عام 1912، كان في عام 1876، وهي الانتخابات التي كسب فيها الديمقراطي صامويل تايدن فعليا الأصوات الجماهيرية (وهي الانتخابات التي تم فيها أصلا سرقة التصويت الانتخابي، في صفقة حصل بموجبها راذرفورد ب. هايز على البيت الأبيض في مقابل وعده بسحب القوات الفيدرالية من الجنوب)، وفي النصرين الانتخابيين لجروفر كليفلاند في عامي 1884 و 1892. وليس الأمر مصادفة أن تايدن وكليفلاند كانا بوروبون ديمقراطيين. وحينما كان الحزب الديمقراطي يختار شخصا ليس بوربونا، كان يتم باستمرار الإنفاق أكثر منه، وبمقدار ثلاثة إلى واحد.⁽¹⁾

وأخيرا فقد كان هناك تزوير واسع النطاق للانتخابات.⁽²⁾ وقد أقدم كل من الحزبين على التزوير، بطرق متعددة. وخلال معظم هذه الفترة كان الاقتراع السري نادرا، ومعظم الناخبين كانوا يستخدمون ورق تصويت قامت بطباعته الأحزاب بنفسها، وهذه الأوراق يمكن بسهولة التمييز بينها بالحجم واللون. ونتيجة لهذا، كان شراء الأصوات ممكنا وسهلا - فلم تكن هناك مشكلة للتحقق فعليا من أن جمع الأصوات مطابق لما تم شراؤه منها- وواسع النطاق. وقد حصلت جريدة نيويورك تايمز في عام 1888 على خطاب أرسله ويليام دادلي، وهو أمين صندوق اللجنة الوطنية الجمهورية، للرئيس الجمهوري لمقاطعة في إنديانا. وذكر في هذا الخطاب، جزئيا:

إن لجننتكم سوف تتلقى من الرئيس هيوستون المساعدة الضرورية من أجل الإبقاء على الناخبين الذين يمكن اشتراء أصواتهم والمترددين... تقسيم الذين يمكن اشتراء أصواتهم إلى مجموعات من خمسة أفراد، ووضع رجل موثوق فيه، مع

(1) إحصاءات تمويل الانتخابات من:

Historical Statistics of the United States, Series Y 187-188 (US Bureau of the Census, 1975).

(2) لمراجعة عامة للدليل على التزوير انظر:

Peter H. Argersinger, "New Perspectives on Election Fraud in the Gilded Age," Political Science Quarterly 100, no. 4 (Winter 1985-86), pp. 669-87.

التمويل الضروري، ليكون مسؤولاً عن الخمسة، وجعله مسؤولاً عن عدم هروب أي أحد، والجميع سوف يصوتون لتذكرتنا الانتخابية.⁽¹⁾

وكما كتبت الجريدة في افتتاحيتها، كان هذا الخطاب "تحريضا مباشرا على ارتكاب أفعال إجرامية... والدليل الرسمي لمشتري أصوات الناخبين ولفيالق رشوة الجمهوريين في إنديانا". ولم يكن أمرا غير عادي في الواقع توافر سبب للاعتقاد بأن المعدلات المرتفعة من مشاركة الناخبين في الانتخابات في العصر المذهب تعكس إلى حد كبير دور الحوافز المالية. وكان اشتراء الأصوات، حتميا، وأكثر شيوعا في الولايات المتأرجحة، فواحد من التقديرات الأكثر استشهادا به هو أن نحو ثلث الناخبين خلال العصر المذهب والعصر التقدمي في نيو جيرسيالتي كانت تعد، إلى حد بعيد، ولاية متأرجحة بشدة في التصويت في هذا الوقت، كانوا عادة ما يتلقون أموالا سائلة مقابل أصواتهم.

وكان حشو صناديق الاقتراع بأصوات زائفة أمرا منتشرا أيضا، وليس فقط في المناطق التي تسير عليها الماكينات⁽²⁾ الحضرية، على الرغم من أن معظم الذين كانوا يحشون الصناديق كانوا يدخلون جدا من أن يقولوا بصراحة، ما قاله ويليام مارسي تويد⁽³⁾ "الصناديق لا تحدد النتائج، بل الذين يقومون بعد

(1) "Col. Dudley's Letter: 'Divide the Floaters into Blocks of Five,' New York Times, Nov. 3, 1888, p.1.

(2) ماكينة المدينة أو الماكينة السياسية هي تنظيم سياسي حيث يوجد رئيس أمر أو مجموعة صغيرة ترأس فيلقا من المؤيدين (عادة يكونون عاملين في الحملات الانتخابية) الذين يتلقون عائدات على جهدهم. وتكمن قوة الماكينة في قدرة العاملين على حث الناخبين على التصويت لمرشحهم في يوم التصويت ذاته. (المترجم)، انظر:

political machine, Wikipedia, the free encyclopedia.

(3) ويليام مارسي تويد (3 أبريل 1823-12 أبريل 1878) ويعرف عادة بالزعيم تويد. كان سياسيا أمريكيا برز أكثر بصفته "زعيم" قاعة تاماني، وهي الماكينة السياسية للحزب الديمقراطي التي لعبت دورا رئيسيا في السياسة في القرن التاسع عشر بمدينة ولاية نيويورك. وعندما بلغ ذروة نفوذه، كان تويد ثالث أكبر مالك أراض في مدينة نيويورك، ومديرا لشركة إيرري للسكك الحديدية، وعاشر أكبر بنك وطني، وشركة نيويورك للطباعة، إضافة إلى كونه مالك فندق المتروبوليتان. وقد انتخب تويد لمجلس النواب الأمريكي في عام 1852 ولمجلس المشرفين في مقاطعة نيويورك في عام 1858، وهو العام الذي أصبح فيه على رأس الماكينة السياسية قاعة تاماني. وقد انتخب أيضا لمجلس نواب ولاية نيويورك في عام 1867، ولكن نفوذ تويد الأعظم أتى من كونه عضوا معينا في

الأصوات هم الذين يحددونها". كما كان هناك أيضا استخدام مكثف للتخويف والتهديد لإبقاء ناخبي الحزب الآخر بعيدين عن أماكن جمع الأصوات. وكملاذ أخير كانت لجماعات السياسية الراسخة أحيانا تقوم ببساطة بإلغاء إرادة الناخبين. وعلى سبيل المثال، قامت الهيئة التشريعية في إنديانا في عام 1897 بالإطاحة ببساطة بالشعبيين، وذلك على الرغم من إقرارها أنهم فازوا بأغلبية الأصوات في مقاطعاتهم.

ومرة أخرى، تورط كلا الحزبين في هذه التكتيكات، رغم أن التفوق المالي للجمهوريين ربما كان يعني أنهم سوف يأتون في صدارة المنافسة في الفساد السياسي في ذلك الوقت. وبشكل عام فتزوير الانتخابات يعزز ويقوي المزاي التي يحملها المال والتنظيم، فالانتخابات غالبا ما يتم إقرارها ليس بمن لديه شعبية أكثر، ولكن بمن هو أكثر استعدادا لتزوير الانتخابات. وفي الوقت ذاته، يقلص التزوير بصورة كبيرة من فرص النجاح الانتخابي للمنبر الذي يعكس حقيقة مصالح غالبية السكان.

وسوف يكون من الخطأ، على أية حال، التفكير في العصر المذهب الطويل كعصر توافرت فيه الاشتباكات الساخنة، وبعصر تم فيه قمع نبض الجماهير المساواة بالقوة بواسطة قوات النخبة. والحقيقة هي أنه في أغلب الوقت كان هناك انحياز قوي للغاية متأصل في النظام ضد أي شكل من الشعبوية (أنا لا أشير هنا إلى برنامج محدد طرحه الحزب الشعبوي الذي سأحدث عنه لاحقا أكثر)

عدد من المجالس واللجان، وسيطرته على عملية المحاباة السياسية في مدينة نيويورك من خلال تاماني، وقدرته على تأمين الولاء من خلال الوظائف التي يمكنه خلقها والإنفاق على المشروعات المتعلقة بالمدينة. وطبقا لكيث دي أكرمان، كاتب سيرة تويد: من الصعب عدم تقدير المهارة وراء نظام تويد... كانت الحلقة المتحلقة حوله في ذروة نفوذها أعجوبة هندسية، قوية ومتماسكة، ويتم إسقاطها إستراتيجيا لكي تسيطر على نقاط للسلطة: المحاكم، والهيئة التشريعية، والخزانة، وصناديق الاقتراع. وكان احتيال هذه الحلقة عظيم الانتشار وأنيق الهيكل اشتمل على: غسيل الأموال، وتقاسم الأرباح والمنظمات.

وقد أدين تويد بسرقة قدرتها إحدى اللجان في عام 1877 بما يتراوح بين 25 مليون دولار و45 مليونا من أموال الضريبة في مدينة نيويورك من خلال الفساد السياسي، وذلك على الرغم من أنه لاحقا تم تقدير هذه السرقة بمبلغ وصل إلى 200 مليون دولار. ومع عدم القدرة على دفع الكفالة تم سجنه، وقد هرب من السجن مرة، ولكنه أعيد للحبس ومات في السجن. (المترجم) انظر:

William Marcy Tweed, Wikipedia, the free encyclopedia.

وهو انحياز واضح إلى حد أن السياسيين لم يحاولوا حتى ولو مجرد محاولة تحدي عدم مساواة النظام الاقتصادي.

والمفارقة أن الضعف البالغ للشعبوية في أمريكا العصر المذَّهَّب جعل السياسة شأنًا مريحًا أكثر في مجالات محددة مقارنة بما هي عليه اليوم. ففي أغلب الوقت، لم تكن القوى المحافظة التي دعمت العصر المذَّهَّب الطويل تتطلب توافر ما يعادل الحركة المنضبطة للمحافظة الموجودة اليوم لكي تحقق الانتصار. ولم تكن هناك حاجة لمجموعة متشابكة من مؤسسات معينة، ما يماثل المافيا في مطالبتهم بالولاء، ونشر الفكر المحافظ، ولمكافأة المخلصين، ولتخويف الصحافة وأي منشقين. ولم تكن هناك أية حاجة لتشكيل تحالف مع الأصوليين الدينيين، ولم تكن هناك حاجة لاستغلال قضايا تخص الأخلاق أو غط الحياة. كما لم تكن هناك حاجة لحرف السياسة الخارجية أو الانخراط في حروب خارجية ملائمة لإلهاء الجمهور.

وكانت انتخابات العام 1896 هي مجرد استثناء للنمط طويل الأجل من حكم الأقلية المستريح. فقد بدا لوهلة أن الشعبوية (الشعبوية كتيار سياسي أمريكي-المترجم) تمثل بالفعل تحديا لحكم الأثرياء (البلوتوقراطية). وقد فشلت الشعبوية، على أية حال، ليس فقط لأن النظام السياسي يميل لهؤلاء الذين يملكون المال والتنظيم، إذ افتقرت الشعبوية إلى نوع القيادة الذي يمكنه العمل على تجسير الانقسامات بين مختلف الجماعات التي كان يمكن للتغيير أن يخدم مصالحها. فقد غرقت السفينة في امياه الضحلة للاختلاف العرقي والجغرافي.

مشكلات الشعبوية

كان هناك سبب لكي تصاب مصالح دوائر الأعمال والأثرياء بالذعر في عام 1896، إذ كان العديد من الأمريكيين غاضبين جدا لسوء حالهم. فقد كان المزارعون، الذين يعانون من انخفاض الأسعار وعبء الديون في حالة احتجاج وهرج ومرج. وكذلك كان العديد من العمال الصناعيين، الذين إما فقدوا وظائفهم وإما واجهوا خفضا في أجورهم، وذلك بسبب الركود الذي أعقب ذعر عام 1893.⁽¹⁾ فقد كانت

(1) ذعر عام 1893 كان عبارة عن كساد اقتصادي خطير بدأ في هذا العام. وقد اتسم هذا الذعر

الوحشية التي تم بها إخماد إضرابي هومستيد⁽¹⁾ وبولمان⁽²⁾ استثنائية، حتى خلال الوقت الذي كان يعد فيه استخدام القوة ضد العمال أمراً شائعاً.

بانهيار صناعة بناء السكك الحديدية لإفراطها في التوسع، وكذلك بالتمويل ذي الأساس المزعزع للسكك الحديدية والذي أطلق سلسلة من إفلاسات البنوك. وحتى وقوع الكساد الكبير، اعتبر دعر عام 1893 أسوأ كساد شهدته الولايات المتحدة في تاريخها. (المترجم)، انظر: Panic of 1893 على الرابط:

<http://www.saylor.org/site/wp-content/uploads/2011/08/HIST312-10.1.2-Panic-of-1893.pdf>

(1) نزاع عنيف وقع ما بين شركة كارنيجي للصلب والعديد من عمالها يوم 6 يوليو 1892، في مدينة هومستيد بولاية بنسلفانيا. حرض إضراب العمال إدارة الشركة (المتمثلة في مالكةا الصناعي الأمريكي أندرو كارنيجي والصناعي الأمريكي هنري كلاي فريك)، وكاسري الإضراب (العمال الذين يحلون محل العمال المضربين) الذين استأجرتهم الشركة، ومكتب تحقيقات بينكرتون الوطني (وهو عبارة عن قوات بوليس مستقلة خاصة) ضد أعضاء الاتحاد المندمج لعمال الحديد والصلب الذين كانوا يعملون فيالشركة. وقد نشأت معركة بالأسلحة النارية نتج عنها وفاة عدد من العمال المضربين وعدد من عملاء بينكرتون وإصابة العديدين. (المترجم)، انظر:

Joseph Adamczyk, Homestead Strike, Encyclopædia Britannica.

على الرابط: <http://www.britannica.com/event/Homestead-Strike>

(2) إضراب وقع ما بين 11 مايو 1894 و20 يوليو 1894، وهو إضراب واسع النطاق للسكك الحديدية، ومقاطعة للقطارات التي بها عربات بولمان، تسببت في تعطل شديد في حركة السكك الحديدية في الغرب الأوسط للولايات المتحدة خلال الفترة يونيو-يوليو 1894. وقد بدأ الإضراب بسبب قيام شركة بولمان لعربات السكك الحديدية، وهي مُصنِّع لعربات السكك الحديدية، بخفض أجور عمالها المنخفضة أصلاً بمقدار 25%، وذلك كاستجابة للركود الاقتصادي الذي بدأ في عام 1893. وفي الوقت ذاته لم تقم الشركة بأي تخفيض في الإيجارات والمدفوعات الأخرى التي يقوم بها العمال (كالكهرباء والمياه)، في مدينة بولمان وهيمدينة يعيش فيها معظم عمال الشركة بالقرب من شيكاغو. ونتيجة لهذا عانى العديد من عمال الشركة وأسرهم من مجاعة، ومع رفض مالك الشركة جورج م. بولمان مقابلة وفد العمال الذين كانوا يحاولون عرض شكواهم من الأجور المنخفضة وظروف معيشتهم السيئة ويوم العمل الطويل الذي يبلغ 16 ساعة، ونتيجة لهذا دخل العمال في إضراب في 11 مايو 1894، تلتها مقاطعة للقطارات التي بها عربات بولمان. وبعد هذا هو أول إضراب تتدخل فيه الحكومة الفيدرالية برئاسة الرئيس جروفر كليفلاند باستخدام أمر قضائي لفرضه، وقد أرسل الرئيس قوات فيدرالية لفض الإضراب. ويقدر أن نحو ثلاثين عاملاً قد قُتلوا في أثناء فض هذا الإضراب. (المترجم)، انظر: Melvin I. Urofsky, Pullman Strike, Encyclopædia Britannica.

على الرابط: <http://www.britannica.com/event/Pullman-Strike>

انظر كذلك: Pullman Strike, Wikipedia, the free encyclopedia.

ولكن في النهاية، وقعت هزيمة ويليام جيننجز بريان، وهو ديمقراطي ولكنه كان قد حصل أيضا على ترشيح الحزب الشعبي لانتخابات الرئاسة. وكان الافتقار للمال والتزوير الانتخابي واسع النطاق عوامل أساسية في هزيمته. وكان من الواضح أيضا، على أية حال، فشل بريان في تجميع جماعات الأمة الساخطة في تحالف واحد فعال.

ولم يكن هذا أمرا مفاجئا. فالخاسرون من النظام الاقتصادي للعصر المذهب -وهي الجماعات ذاتها التي ستستفيد في النهاية بشكل هائل من الصفقة الجديدة- كانوا منقسمين حول ثلاثة خطوط خاطئة بما خلق هوة ربما كان لا يمكن تجسيرها في عام 1896. بل وعلاوة على هذا فالأمر المؤكد أنه لم يكن ممكنا تجسيرها بواسطة شخص مثل بريان.

وكان الخط الأول والأكثر أهمية لهذه الانقسامات هو ما بين المدينة والقرية. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت مركزا صناعيا نشطا بحلول عام 1896، كانت أغلبية السكان لا تزال تعيش بجوار الأرض. ففي عام 1890، كان 64% من الأمريكيين يعيشون في مناطق ريفية، و14% آخرين يعيشون في مدن يقل عدد سكانها عن 25 ألف نسمة. وقد نما التأثير السياسي لسكان الحضر بشكل مهم مع مرور الوقت، ولكن أمريكا الريفية والمدن الصغيرة كانت تضم الغالبية العظمى من الناخبين حتى وقت متأخر عام 1930.

ومع ذلك فقد كان أي تحالف تقدمي فعال بحاجة للعمال الحضريين، فحركة ريفية محضة لم تكن قوية بما فيه الكفاية للفوز بالبيت الأبيض. ولكن الشعبويين كانوا قد أتوا من أمريكا الريفية والمدن الصغيرة، وعرف عدد قليل فقط من بينهم كيف يمكن الوصول للحلفاء الحضريين المحتملين. وقد أثر بريان أن يضع حملته كلها على قاعدة قضية تحرير الفضة⁽¹⁾ التي كانت، في الحقيقة،

(1) تحرير الفضة كانت قضية سياسية رئيسية عند نهاية القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة. وكان دعاة هذه السياسة يجذبون سياسة نقدية تضخمية باستخدام "حرية سك العملة من الفضة" في معارضة لقاعدة الذهب التي تؤدي للسياسة انكماشية. وكان مؤيدو هذه السياسة يدافعون عن قاعدة المعدنين، أي استخدام كل من الذهب والفضة كعملة بنسبة 16 إلى 1 (أي 16 أوقية من الفضة تعادل أوقية واحدة من الذهب). ولأن المعدل الحقيقي كان يبلغ نحو 32 إلى 1 في هذا الوقت، فقد حذر أغلب الاقتصاديين من أن الفضة الرخيصة سوف تطرد الذهب الأعلى قيمة من التبادل. وكان الجميع متفقين على أن تحرير الفضة سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار؛ وكان

طلبا لسياسات تضخمية كانت ستقلل من عبء ديون المزارعين. بينما كانت هذه القضية لا تعني شيئا بالنسبة للعمال الحضريين.

وكان أحد الأسباب لعدم قدرة كل من المزارعين والعمال الحضريين على التكاتف واتخاذ موقف مشترك هو الفجوة الثقافية والاجتماعية الواقعة ما بين المهاجرين والمولودين في أمريكا. فقد بلغت نسبة المهاجرين من السكان ذروتها في عام 1910 ببلوغها 14.7%، وكانت الغالبية العظمى منهم تقطن في مناطق حضرية ويتركزون بصفة خاصة في أكبر المدن. ففي العام المذكور كان 41% من سكان نيويورك من مواليد الخارج.⁽¹⁾ وكان هؤلاء المهاجرين أجنب بكل تأكيد بالنسبة للأمريكيين القاطنين قلب البلاد. فقد اعتبر الإيرلنديون غرباء بالنسبة للأمريكيين حتى القرن العشرين، فحملة آل سميث الانتخابية في عام 1928، وهو أمريكي إيرلنديكاثوليكي، تم استقبالها بحرق الصلبان.⁽²⁾ وعند هذا التاريخ كان الإيرلنديون قسما قديما راسخا من المزيج الإثني الأمريكي مثلهم مثل الإيطاليين، والبولنديين، واليهود، والآخرين الذين يشكلون أغلب حركة الهجرة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وهذه الهجرات عوملت بنفس القدر من الرعب، وبنفس الادعاءات بأنهم لن يكونوا أبدا أمريكيين حقيقيين، وهذا ما يميز الآن رد الفعل الأكثر تطرفا تجاه المهاجرين المكسيكيين.

السؤال هو هل هذا الإجراء التضخمي يعد مفيدا أم غير مفيد. وقد بلغت هذه القضية الذروة بين عامي 1893 و1896، حينما كان الاقتصاد يعاني من كساد شديد -أطلق عليه ذعر 1893- اتسم بانكماش الأسعار، ومعدلات البطالة المرتفعة في المناطق الصناعية، ومعاناة شديدة للمزارعين. (المترجم)، انظر:

Free Silver, Wikipedia, the free encyclopedia.

(1) يمكن العثور على مجموعة تفصيلية من الجداول الخاصة بالمهاجرين ومركزهم بالنسبة للسكان في:

“Historical Census Statistics on the Foreign born Population of the United States: 1850-1990” (U.S. Census Population Division working paper no. 29, 1999)

(2) حرق الصلبان ممارسة ارتبطت إلى حد كبير بحركة كو كلوكس كلان البيضاء العنصرية ضد السود في الولايات المتحدة، على الرغم من أن الممارسة التاريخية تعود إلى أبعد من ذلك بكثير، وعموما فحرق الصلبان يهدف إلى إثارة فزع جماعات محددة. والمؤلف هنا يشير إلى حالة عداء ضد المرشح الإيرلندي بوصفه إيرلنديا. (المترجم)، انظر:

Cross burning, Wikipedia, the free encyclopedia.

خلال العشرينات كان عدم التفاهم المتبادل ما بين أمريكا الريفية والمهاجرين قد ازداد سوءا بصدور قانون الحظر،⁽¹⁾ ومن الصعب الآن تقدير عمق الخوف من الكحوليات، إذا كان خوفا متطرفا، حتى اقتضى الأمر تعديلا دستوريا. (ينبغي علينا أن نتذكر دوما أن القضايا الكبرى التي نفكر أنها كان يجب أن تسيطر على السياسة الأمريكية في الماضي، كانت غالبا ما تدفع الجمهور بعيدا بواسطة مشاحنات وخلافات تبدو لنا اليوم، بأثر رجعي، غريبة وشاذة).

ومالت حركة الاعتدال⁽²⁾ للازدهار في نفس الأماكن التي تولدت فيها الانتفاضات الفلاحية: فقد كانت كانساس هي مكان ولادة كل من الشعبوية وحظر الخمر. ويمكنك القول إن حظر الخمر كان هو القضية "القيمية" الأصلية، وهي قضية مدروسة جيدا لإحداث وقعة بين الفلاحين البروتستانت الفقراء، وبين العمال الحضريين الفقراء الذين أتي عدد كبير منهم من ثقافات كاثوليكية تعد فيها المشروبات الكحولية جزءا عاديا ومقبولا من الحياة. ولكي أكون منصفًا، مع ذلك، كان كل من الحزبين الرئيسيين منقسما حول حظر الخمر.

وكان الانقسام بين الفقراء البيض والسود هو الأكثر فتكا من بين كل الأشياء. وكأمر عملي كان هذا الأمر مشكلة فقط للشعبيين الجنوبيين، حيث إن السود كانوا قبل العشرينات أقلية صغيرة خارج الجنوب. وفي الجنوب، على أية حال، كان السود -الذين تتشكل أغليبيتهم الساحقة من المزارعين الفقراء- يبلغون ثلث

(1) المنع القانوني لتصنيع الخمر، وبيعها، ونقلها في الولايات المتحدة بين عامي 1920 و1933 وفقا للتعديل الثامن عشر للدستور الأمريكي. (المترجم)، انظر:

The Editors of Encyclopædia Britannica, Prohibition, Encyclopædia Britannica.

على الرابط:

<http://www.britannica.com/event/Prohibition-United-States-history-1920-1933>

(2) حركة الاعتدال، حركة مكرسة للتشجيع على الاعتدال في استعمال المشروبات الروحية المسكرة، بل وعادة الامتناع الكامل عنها. وعلى الرغم من أن التعهد بالامتناع تم تقديمه بواسطة كنائس باكرا عام 1800، يبدو أن أول منظمات للاعتدال هي تلك التي أقيمت في ساراتوجا بنيويورك في عام 1808 وفي ماساشوستس في عام 1813. وقد انتشرت الحركة بسرعة في ظل تأثير الكنائس، حتى إنه بحلول عام 1833 كان هناك 6000 مجتمع محلي في العديد من الولايات الأمريكية. (المترجم)، انظر: The Editors of Encyclopædia Britannica, Temperance movement, Encyclopædia Britannica.

على الرابط: <http://www.britannica.com/topic/temperance-movement>

عدد السكان. فهل كان أمرا محتملا للمزارعين البيض الذين يتشاركون في العديد من المصالح، اتخاذ موقف مشترك مع أصحاب اللون المختلف هؤلاء؟

على المدى الطويل كانت الإجابة هي لا. وسوف يكون واحدا من موضوعات البحث الرئيسية لهذا الكتاب هو إلى أي مدى كان للتنافر والعداوة العرقية تأثير واسع الانتشار ومؤذ على السياسة الأمريكية، وإلى حد كبير في صالح المحافظين. مع هذا فمن المحتمل أن نلقي نظرة خاطفة على مسار آخر كان من الممكن اتباعه. وفي مقال بارز نشر عام 1892 بعنوان "مسألة الزواج في الجنوب" دعا توم وارتسون، قائد الشعبويين في الجنوب، إلى تحالف بين الأعراق:

لماذا يجب تلقين الرجل الملون دائما أن الشخص الأبيض الذي يسكن في حيه يكرهه، بينما الرجل الشمالي الذي يفرض ضريبة على كل خرقة على ظهره، يحبه؟ لماذا لا يعتبرني مستأجر أرضي صديقا له بدلا من الصناعي الذي ينهبنا نحن الاثنين؟ لماذا علينا تأييد سياسة تلقي بالرجل الأسود بين ذراعي السياسي الشمالي؟

.... لم يكن هناك يوم خلال العشرين عاما الماضية حينما لم يكن الجنوب يلقي بقوة المال في التراب بتعليم الزنجي أنه لا يمكن أن نكون بائسين تحت أي نظام لا يزعجه هو الآخر، وأننا لا يمكن أن نزهدهر في ظل أي قانون لا يجلب له البركة...

والخلاصة تبدو لي إذا كالاتي: إن الأعباء الساحقة التي تثقل كلا من العرقين في الجنوب سوف تتسبب في حمل كل منا على بذل الجهد للتخلص منها، وسوف يلاحظون تماثل القضية وتماثل العلاج. وسوف يدركون أن كلا منهم عليه معاونة الآخر في العمل على إبطال القوانين السيئة وعلى سن القوانين الجيدة. وسوف يصبحان حلفاء سياسيين، ولن يكون بوسع أحدهما جرح الآخر دون التسبب في إضعاف موقف كل منهما. وسوف يكون من مصلحة كل منهما أن يحصل كلاهما على العدل. وفي ظل هذه الخطوط العريضة للمصالح المشتركة، والتسامح المتبادل، والدعم المشترك سوف يكون الحاضر نقطة الانطلاق نحو مستقبل يعمه السلام والرخاء.⁽¹⁾

(1) Thomas E. Watson, "The Negro Question in the South," The Arena 6 (Oct. 1892), pp. 540-50.

ولكن التحالف الذي اقترحه واتسون لم يتحقق أبدا. فحينما فاز بريان بالترشيح لخوض الانتخابات على منصب الرئيس كمرشح لكل من الحزب الشعبي والحزب الديمقراطي، بما يسمح له بخوض الانتخابات على تذكرتي الحزبين في نفس الوقت، كان واتسون هو المرشح نائبا للرئيس على تذكرة بريان للحزب الشعبي فقط. أما على تذكرة الحزب الديمقراطي فقد اختار بريان أن يكون شريكه الذي سيخوض معه الانتخابات كنائب للرئيس جنوبيا محافظا. ووضع التحالف الشعبي أية فرصة تُمكن من عبور الفجوة العرقية جانبا لعدة عقود. وأصبح واتسون نفسه في أعوامه الأخيرة عنصريا متعصبا، إضافة إلى كونه معاديا للكاتوليك ومعاديا للسامية.

واستمرت الانقسامات التي شلت الشعبية في تسعينات القرن التاسع عشر لتشمل الإصلاحيين خلال عشرينات القرن العشرين. وكدليل على هذا فليس على المرء ألا يذهب أبعد من انتخاباتعامي 1924 و1928. ففي عام 1924 اقتضى الأمر من المجمع الانتخابي للديمقراطيين ليس أقل من 103 اقتراعات حتى يمكنهم الاستقرار على مرشح، بسبب الانقسام المرير بين المدينة والقرية. ومثل آل سميث، الكاثوليكي الإيرلندي حاكم نيويورك، مستقبل الحزب. وفي المجمع الانتخابي، على أية حال، كان في مواجهته ويليام جيبس ماكدوو، زوج ابنة وودرو ويلسون، وكان محامي شركات أعاد رسم نفسه، بطريقة تبدو شائعة للغاية اليوم، كمثقف شعبي. وكماوضعها آرثر م. شيلزنجر، الابن، فقد "قدم نفسه فوق صورة ويليام جيننجز بريان... فقد وضع جانبا العواطف الدينية لحزام الإنجيل"⁽¹⁾. بل وحتى تبنى لا أدريّة حذرة تجاه الكوكلوكس كلان". وفي الحقيقة فقد رفض المجمع الانتخابي-بصوت واحد- التحرك لكي يتم تضمين شجب الكوكلوكس كلان في برنامج

(1) حزام الإنجيل منطقة في الجنوب الشرقي وجنوب الوسط في الولايات المتحدة، حيث تلعب البروتستانتية الأنجليكانية دورا قويا في المجتمع والسياسة، وحيث الحضور للكنيسة عبر كل الطوائف يعد أعلى من المتوسط على مستوى الأمة. ويتشكل حزام الإنجيل من الكثير من جنوب الولايات المتحدة إضافة إلى المناطق القريبة منه. وخلال الفترة الاستعمارية (1776-1607)، كان الجنوب معقل الكنيسة الأنجليكانية. وحدث التحول في الجنوب ليصبح معقلا للبروتستانتية غير الأنجليكانية بشكل تدريجي خلال القرن التالي مع اكتساب سلسلة من حركات الإحياء الديني، والعديد منها يرتبط بالطائفة المعمدانية، شعبية كبيرة في الإقليم. (المترجم)، انظر:

Bible Belt, Wikipedia, the free encyclopedia.

الحزب السياسي.⁽¹⁾ وفي النهاية لم يفز بالترشيح سميث ولا ماكادوو، وذهب الترشيح بدلا منهما إلى مرشح توافقي، هو جون و. دايفز، من ويست فريجينا. وذهب الترشيح لمنصب نائب الرئيس إلى الأخ الأصغر لوليام جيننجز بريان. وليست هناك حاجة للقول بأن التذكرة الانتخابية للحزب الديمقراطي منيت بهزيمة منكرة.

وبعد أربعة أعوام فاز آل سميث بسهولة بترشيح الحزب الديمقراطي من الاقتراع الأول، ولكن سرعان ما ظهرت الخصومات القديمة على السطح. وقد كتب أحد الديمقراطيين من ولاية تنيسي لماكادو أن سميث خطط لأن يكون جذابا "لدى الغرباء، الذين يشعرون أن أمريكا الأقدم، أمريكا ذات الأصول الأنجلو-ساكسونية، هي شيء كريه ينبغي الإطاحة به وامتهانه؛ ولدى الزنوج الشماليين، المتعطشين للمساواة الاجتماعية والهيمنة العرقية، ولدى الكاثوليك الذين لديهم اعتقاد راسخ بجدارتهم للبيت الأبيض، وللإهود الذين بدورهم تشربوا الإحساس بأن هذا هو وقت شعب الله المختار ليعاقب أمريكا على ماضيها".

(1) Arther M. Schlesinger, Jr., *The Crisis of the Old Order* (Houghton Mifflin, 1957), pp. 94-100.

وفي أثناء الحملة الانتخابية، أثار الكوكلوكس كلان أحاسيس معادية للكاثوليك، فقد كان بوسع سميث أن يرى صلباً محروقة حينما كان القطار الذي يستقله يعبر أوكلاهوما. وفي العصر الذي كان فيه الجنوب عادة مؤنثالديمقراطيين، خسر سميث كل الولايات الحدودية وخمس ولايات من الكونفدرالية⁽¹⁾ القديمة.⁽²⁾

وباختصار فقد حالت الانقسامات العرقية والثقافية خلال العصر المذهب الطويل-كما في أمريكا اليوم-بين من يتقاسمون مصالح اقتصادية مشتركة دون ظهور تحدٍ سياسي فعال لعدم المساواة الاقتصادية المفرط. والفارق ما بين ذلك الوقت والآن هو كون انقسامات العصر المذهب الطويل كانت أكثر تطرفاً بكثير مما هي عليه اليوم. وفي نفس الوقت كان هناك عدد أقل من الناس، حتى بين القادة السياسيين، الذين لديهم رؤية تتجاوزهم لتري أبعد منهم. وهذا، بدوره، ينقلنا إلى ملمح آخر من ملامح العصر المذهب الطويل: الهيمنة الثقافية للمحافظين، وللأيدولوجيات المعادية للحكومة.

(1) الولايات الكونفدرالية الأمريكية التي يشار إليها عادة بالكونفدرالية، كانت اتحاداً كونفدرالياً لولايات أمريكية انفصالية وجد ما بين عام 1861 و1865. تشكلت الكونفدرالية أساساً من 7 ولايات تسمح بالعبودية في إقليم الجنوب الأدنى للولايات المتحدة، وهي ولايات يعتمد اقتصادها في الغالب على الزراعة، وخاصة زراعة القطن، ونظام للمزرعة يعتمد على عمل العبيد الأمريكيين الإفريقيين. وقد أعلنت كل ولاية من هذه الولايات انفصالها عن الولايات المتحدة في أعقاب انتخابات نوفمبر 1860 التي تم فيها انتخاب الجمهوري أبراهام لينكولن لمقعد الرئاسة وفقاً لبرنامج يعارض توسع العبودية. وأعلنت حكومة الكونفدرالية الجديدة في فبراير 1861 قبل تولي لينكولن سلطاته في مارس، ولكنها اعتبرت غير شرعية بواسطة حكومة الولايات المتحدة. وبعد بدء الحرب الأهلية في أبريل، أعلنت أربع ولايات أخرى بها عبيد في الجنوب الأعلى انفصالها هي الأخرى وانضمت للكونفدرالية. وقد قبلت الكونفدرالية لاحقاً كلا من ميسوري وكنيتاكي بين الأعضاء، على الرغم من أن أيهما لم يعلن لا الانفصال رسمياً ولا تمت السيطرة عليهما بشكل كبير بواسطة القوات الكونفدرالية؛ وقد حاولت حكومات ظل كونفدرالية السيطرة على الولايتين ولكنها نفيت بعد ذلك منهما. وقد رفضت حكومة الولايات المتحدة (الاتحاد) ادعاءات الانفصال واعتبرت الكونفدرالية غير شرعية. وقد بدأت الحرب الأهلية في 12 إبريل 1861 مع هجوم قوات الكونفدرالية على فورت سمتر، وهي حصن للاتحاد في ميناء شارلستون في كالورينا الجنوبية. وفي ربيع 1865، وبعد قتال شديد أدى إلى وفاة ما يزيد على نصف مليون شخص، أغلبهم في إقليم الكونفدرالية، استسلمت قوات الكونفدرالية كلها وتم حلها. (المترجم)، انظر:

Confederate States of America, Wikipedia, the free encyclopedia.

(2) Arther M. Schlesinger, Jr., The Crisis of..., pp. 126-29.

الهيمنة الثقافية للمحافظين

في طبعة 7 يناير 1923 من صحيفة نيويورك تايمز نُشر مقال خاص تحت المانشيت بعنوان "تزايد الأعباء الضريبية الوطنية تهديد للرفاه الوطني". واستمرت المقدمة، "وتبين معدلات الزيادة في بلدان في جميع أنحاء العالم-كان معدل الضريبة بالنسبة للفرد في الولايات المتحدة أعلى بمقدار ستة أمثال مستواه قبل الحرب العالمية الأولى-قفزة كبيرة في الإنفاق العام." وأقر المقال بأن معظم الزيادة خلال العقد الماضي كان نتيجة للحرب العالمية الأولى، ولكنه حذر بشكل يغلب عليه الشؤم من أنه "حينما توقف قصف المدافع استمر الإنفاق العام على مستوى مرتفع. وكانت النتيجة هي بقاء الأعباء الضريبية الثقيلة مصدر استنزاف هائل لموارد الأمم". والأمر الجدير بالملاحظة هو أن هذا المقال عُرض ليس كمقال رأي ولكن كأخبار، حيث قدم نتائج دراسة قام بها مجلس المؤتمر الصناعي الوطني حول شرور فرض ضرائب مفرطة، ومن دون أي إشارة إلى أن أي أحد ربما بإمكانه الاختلاف مع خلاصة هذه الدراسة.

وكانت الحقيقة وراء هذا المانشيت، بالمناسبة، هي التزايد في الإنفاق الفيدرالي من 2% من الناتج القومي الإجمالي قبل الحرب إلى 4.7% بعدها. وكانت معظم هذه الزيادة مرتبطة بالحرب، وحتى بعد أن "توقف قصف المدافع"، فقد كان هناك الدين الذي تكون في فترة الحرب وينبغي دفع أعبائه، وكانت هناك مدفوعات للمحاربين القدماء ينبغي الوفاء بها. وكان الإنفاق غير المرتبط بالحرب قد ارتفع حقيقة، ولكن فقط من 0.6% من الناتج القومي الإجمالي قبل الحرب إلى 0.9% بعدها. ومع حلول نهاية العشرينات، وبعد نحو عقد من تجدد الهيمنة السياسية للحزب الجمهوري، عاد الإنفاق العام غير المرتبط بالحرب كنسبة من الناتج القومي الإجمالي إلى مستوياته التي كان عليها قبل الحرب تقريباً.⁽¹⁾

ويشكو ليبراليو اليوم من نجاح الحركة المحافظة في تحويل الأيديولوجيا المعادية للحكومة إلى حكمة تقليدية. وسوف يحتوي هذا الكتاب على كمية لا بأس بها من مثل هذا النوع من الشكاوى في الفصول التالية. كان طغيان الأيديولوجية المعادية للحكومة، على أية حال، خلال العصر المذهَّب الطويل

(1) Jacob Metzger, "How New Was the New Era? The Public Sector in the 1920s," Journal of Economic History 45 no. 1 (Mar. 1985), pp. 119-26.

أكثر سوءا بكثير، وأقرب إلى النتائج التي يرغب فيها مروجو الدعاية المحافظون اليوم. لقد كان عصر تفترض فيه الآراء المحترمة ببساطة، حسب الأحوال الجارية، أن للضرائب آثارا مدمرة على الاقتصاد، وأناي جهد لتخفيف حدة الفقر وعدم المساواة هو أمر غير مسؤول إلى حد كبير، وأن أي شخص يُلْمَح إلى أن الرأسمالية التامة غير عادلة هو راديكالي خطير، ملوث بالأفكار الأوروبية.

وعلىنا ألا نتجاهل حقيقة أنه كان هناك عدد لا بأس به من الراديكاليين الخطيرين في الواقع على مقربة. وبوجه خاص فقد كان هناك بكل تأكيد عدد أكبر بكثير من الشيوعيين والفوضيين في أمريكا خلال العصر المذهب الطويل، خاصة بعد الثورة الروسية، مقارنة بعددهم في الوقت الحالي. ولم يكن هناك عدد كاف للقيام بثورة، ولكن كان هناك عدد كاف على كل حال لمنح المحافظين عصا أخرى يمكنهم ضرب ظهر الإصلاح بها. ففي عام 1919، بعد انفجار قبلة أمام منزل أ. ميتشيل بالمر، المدعي العام، بدأت حكومة الولايات المتحدة حملة بالمر البوليسية سيئة السمعة، ليتم اعتقال آلاف يشبته في أن لهم نشاطا راديكاليا. مثل حالة جنون الاضطهاد والذعر التي أمسكت بالامة لوهلة بعد أحداث 11 سبتمبر، كان الرعب الأحمر⁽¹⁾ بعد الحرب العالمية الأولى له تأثير طارئ في تشويه سمعة أو تهريب الليبراليين العاديين، أي الذين آمنوا بأنه من الممكن جعل الرأسمالية أكثر عدالة من دون التخلص منها. وقد كان هناك عدد كاف من هؤلاء على أية حال.

وكانت هذه بشكل خاص البقعة العمياء الأمريكية. ففي وقت باكر من العام 1881 قدم بسمارك الأساس المنطقي لما سوف نطلق عليه اليوم دولة الرفاه، التي رآها هو طريقة لتهدئة الطبقات الدنيا وتأمين حكم القيصر. والحكومة كما قال "يجب أن تزرع أيضا بين الطبقات صاحبة الياقات الزرقاء، هؤلاء الأكثر عددا والأقل تعليما، فكرة أن الدولة ليست فقط مؤسسة الضرورة، ولكن أيضا مؤسسة الرفاه. فعن طريق مزايا مباشرة يمكن التعرف عليها يجب أن يؤدي ذلك لكي

(1) الترويج للخوف من احتمال نهوض الشيوعية أو اليسار الراديكالي. كان الرعب الأحمر الأول في الولايات المتحدة يدور حول الثورة العمالية (الاشتراكية) والراديكالية السياسية. بينما تركز الرعب الأحمر الثاني حول تأثير الشيوعيين على المجتمعات الوطنية والأجنبية، والتسلل للحكومة الفيدرالية أو كليهما. وقد بدأ الرعب الأحمر الأول في أعقاب الثورة البلشفية في روسيا عام 1917. (المترجم): انظر:

يعتبروا الدولة ليس كهيئة اخترعت فقط من أجل حماية الطبقات ذات الوضع الأفضل في المجتمع، ولكن أيضا كهيئة تخدم حاجاتهم ومصالحهم.⁽¹⁾ ومع بسمارك قادت ألمانيا الطريق، بدأ الأوروبيون في تطوير ما يماثل سياسات الصفقة الجديدة قبل أن يكون النظام السياسي الأمريكي مستعدا للتفكير في أي شيء من هذا النوع. ونشير بوجه خاص إلى أن بريطانيا قدمت في عام 1908 نظاما محدودا عتيقا من الضمان الاجتماعي، وقدمت التأمين الصحي في عام 1911.⁽²⁾ كانت كل من بريطانيا، وألمانيا، وفرنسا-حيث طورت كل منها دولة الرفاه المبكرة الخاصة بها- قبل الحرب العالمية الأولى، تتفق على البرامج الاجتماعية أكثر مما تتفق الولايات المتحدة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك حتى أواخر الثلاثينات.

ولكن في الولايات المتحدة ظلت عقيدة المشروع الحر مهيمنة، لدرجة أن هذا كان عاملا إضافيا في شلل الحزب الديمقراطي. فهزيمة آل سميث في عام 1928 تدين بالكثير للتعصب الأعمى. ولكن الشعبوي في حزبه كان لديه سبب آخر كبير لكي يكون مخذولا، فأول قرار بعد حصوله على الترشيح لخوض الانتخابات الرئاسية كان، في الواقع، هو إعلان ولاءه للأيديولوجية الاقتصادية الحاكمة. فقد اختار جون جيه راسكو كمدير لحملة الانتخابية، وهو صناعي جمهوري كانت نقطة اتفاهه الوحيدة الظاهرة مع الليبراليين هي معارضته لحظر الخمر، كما اختار أربعة مليونيرات آخرين لكي يحتلوا مناصب الحملة. وقد حاول سميث بالفعل خلال الحملة أن يكسب تأييد دوائر الأعمال بانتحال شخصية هربرت هوفر⁽³⁾ باعتباره مجهزا لفرض قواعد تنظيمية حكومية على الأعمال. وفي الحقيقة

(1) Quoted in David Khoudour-Casteras, "The Impact of Bismarck's Social Legislation on German Emigration Before World War 1" (photocopy, University of California, Berkeley, 2004).

(2) David M. Cutler and Richard Johnson, "The Birth and Growth of the Social-insurance State: Explaining Old-age and Medical Insurance Across Countries," *Kyklos* 57, no. 4 (2004), 475-504.

(3) هربرت كلارك هوفر (10 أغسطس 20-1847 أكتوبر 1964) الرئيس الحادي والثلاثون للولايات المتحدة (1929-33). كانت سمعة هوفر كشخص صاحب نزعة إنسانية -وقد اكتسبها خلال وبعد الحرب العالمية الأولى حينما أنقذ الملايين من الأوروبيين من المجاعة- قد تشوهت في الإدراك العام حينما فشلت إدارته بعدم قدرتها على التخفيف من الجوع والتشرد والبطالة المنتشرة في بلده،

فقد تصرف سميث في الحملة كبوربون ديمقراطي. ومثله مثل البوربون السابقين كان لديه قدرة مالية تنافسية في الحملة، فقد أنفق الديمقراطيون 5.3 مليون دولار، مقارنة بـ 6.3 مليون دولار أنفقها الجمهوريون. ولكن من دون أي شيء مميز يقدمه عانى سميث من هزيمة ساحقة.⁽¹⁾

وقد تراجع سميث أكثر إلى موقف يتسم بالجمود العقائدي المحافظ مع مرور الأعوام. وفي محاولته المشؤومة لكسب ترشيح الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية لعام 1932، كان بمثابة صوت دوائر الأعمال، ومعارض للتغيير والإصلاح. وقد لخص إتش. إل. منكن كل هذا، بشكل نموذجي وبصورة بليغة، بقوله: "إن ارتباطه بالأغنياء أدى بشكل واضح إلى ترنحه وعمل على تغييره. لقد أصبح لاعب جولف"⁽²⁾.

جذور الصفة الجديدة

بالنسبة للمراقب الحديث يستثير المزاج السياسي في أمريكا بعد انتخابات عام 1928، حينما بدا أن المحافظة منتصرة في كل مكان وأن الليبرالية قضية خاسرة، أكثر الذكريات الحالية: كان هذا المزاج هو السائد بعد انتخابات عام 2004، حينما اندفع المعلقون لإعلان موت الليبرالية وميلاد الأغلبية الدائمة للجمهوريين. وفي الواقع، يبدو أن المعلقين في عام 1928 كانت لديهم مبررات أكثر، فقد انتصر هربرت هوفر على آل سميث في التصويت الشعبي بنسبة 58% إلى 41%. وحتى ولاية نيويورك ذهبت لهوفر، على الرغم من أن فرانكلين ديلاانو روزفلت تمكن من إحراز فوز ضئيل في سباق حاكم ولاية نيويورك، حيث فاز بـ 25000 ألف صوت من جملة 2.2 مليون صوت. وقد بدا كأن العصر المذهَّب الطويل سيستمر للأبد.

خلال السنوات الأولى من الكساد العظيم. (المترجم)، انظر:

The Editors of Encyclopædia Britannica, Herbert Hoover, Encyclopædia Britannica.

على الرابط: <http://www.britannica.com/biography/Herbert-Hoover>

(1) Schlesinger, Crisis of the Old Order, pp. 126-27.

(2) Quoted in Ibid., p. 303.

وما غير كل شيء كان، بالطبع، الكساد العظيم، وهو ما جعل من الصفقة الجديدة أمرا ممكنا. وبأثر رجعي، على أية حال، يمكننا أن نرى أن تحركات متواضعة نحو مجتمع أكثر مساواة كانت بالفعل قيد التنفيذ قبل أن يضرب الكساد ضربته، ليس على المستوى الفدرالي ولكن على مستوى الولاية. فمبكرا في عام 1901 مررت ميريلاند قانونا لتعويض العمال، يعطي للعمال الذين يصابون في أثناء العمل مدفوعات مالية يتم تمويلها عن طريق مساهمات إلزامية من صاحب العمل، إلا أنه أعلن فقط أن ذلك الأمر غير دستوري. وبالمثل تم رفض قانون نيويورك لعام 1910 بواسطة المحاكم، ولكن بين عامي 1911 و1913 تمكنت ثلاث عشرة ولاية من وضع نظم أساسية لتعويض العمال. وعلى امتداد نفس الفترة وضعت عددا من الولايات برامج مساعدة أولية للأمهات الأرمال والأطفال.

وتلت ذلك برامج المساعدة لكبار السن. ففي عام 1923 مررت كل من مونتانا، وبنسلفانيا، ونيفاذا قوانين لمعاشات كبار السن. إلا أنه في الولايتين الأخيرتين سقطت القوانين بسرعة عن طريق المحاكم. مع ذلك، فمع حلول عام 1928 كان لدى 11 ولاية نوع من برامج التقاعد، وهي، بشكل أو بآخر، بشير بالضمان الاجتماعي. وعند نهاية العقد، مع بدء الشعور بالكساد، كانت هناك دفعة نحو تأمين البطالة، مع وضع وسيكنسون لأول برنامج بهذا الشأن في عام 1932. وكان يتوافر لهذه البرامج تمويل متواضع ويغطي عددا قليلا من الناس، ورغم هذا فقد أسس لمبدأ الضمان الاجتماعي، وولدت أيضا خبرة كان بوسع الصفقة الجديدة السحب منها.

والأمر اللافت للانتباه، بطريقة ما، كم استغرق الأمر عددا من سنوات الكساد قبل أن تكون الحكومة الفدرالية مستعدة لكي تتخذ إجراء مماثلا. فقد صنع هربرت هوفر اسمه من جهود الإغاثة في أوروبا، ورغم هذا فقد رفض بعناد أية محاولة رئيسية لتقديم المساعدة داخل الوطن في مواجهة أزمة وطنية. في نهاية المطاف، على أية حال، توافرت كل من الإرادة السياسية والزعامة من أجل برنامج ليبرالي حقيقي. وبينما كان بريان -الذي كان العمل الأخير في مسيرته المهنية هو في شجب نظرية التطور في محاكمة سكوبس⁽¹⁾- الشخص

(1) محاكمة سكوبس أو محاكمة القرد، وتعرف رسميا بمحاكمة ولاية تينيسي ضد جون توماس سكوبس، كانت قضية أمريكية مشهورة حدثت عام 1925، وفيها اتهم المدرس جون سكوبس

الخطأ لتغيير عصر أمريكا المذهب، كان فرانكلين ديلانو روزفلت هو إلى حد كبير الرجل المناسب في الوقت المناسب. وفي ظل زعامته تغيرت طبيعة المجتمع الأمريكي بشكل كبير نحو الأفضل.

بانتهاك قانون بتلر لولاية تيسي الذي ينص على أنه من غير القانوني تعليم نظرية التطور في أي مدرسة تمول تمويلا حكوميا من الولاية. وقد اجتذبت المحاكمة اهتماما إعلاميا على المستوى الوطني، مع تدفق المحققين الصحفيين على بلدة ديتون التي تمت فيها المحاكمة لتغطيتها، بسبب المحامين ذوي الأسماء الكبيرة الذين مثلوا الطرفين. فقد كان ويليام جيننجز بريان الذي كان مرشحا للرئاسة ثلاث مرات، يتحدث في صف الادعاء، بينما كان كلارنس دارو، المحامي الشهير، يقوم بدور الدفاع عن سكوبس. وقد عملت المحاكمة على ترويج المناظرة بين الأصوليين وأنصار الحداثة، فبينما يقول أنصار الحداثة إن نظرية التطور لا تتناقض مع الدين، قال الأصوليين إن كلمة الله كما يكشف عنها الإنجيل لها الأولوية على أية معرفة إنسانية. (المترجم)، نقلا عن: موسوعة ويكيبيديا مادة "محاكمة القرد"

انظر أيضا: Scopes Trial, Wikipedia, the free encyclopedia

الفصل الثالث

الانضغاط العظيم

في عام 1953 أعلنت مجلة تايم أن "الأخبار الحقيقية لمستقبل الأمة السياسي ولتوجهها الاقتصادي تكمن في الناس الذين نادرا ما يرون مراسلا صحافيا"، وقد أرسلت المجلة أحد المحررين المشاركين فيها، وهو ألفين جوزفي، في جولة وطنية. وكانت مهمته هي التعرف على أمريكا.

وكانت الصورة التي رسمها تحمل تشابها قليلا بأمريكا عام 1929. فبينما كانت أمريكا العشرينات هي أرض التطرف، من الثروة الضخمة لدى القليلين والأيام الصعبة للكثيرين، كانت أمريكا في الخمسينات كلها من نفس القطعة. "حتى في أصغر المدن وأكثر المناطق المعزولة"، بدأ مراسل تايم: "ترتدي الولايات المتحدة الثياب الملائمة للطبقة الوسطى الميسورة الحال جدا... الناس لم يتزايد ثراؤهم، ولكن العدد الأكبر منهم، وكما لم يحدث من قبل، أصبحوا يتدبرون عيشهم". وبينما كانت أمريكا العشرينات هي أرض الاستقطاب السياسي، أرض الانقسام الحاد بين اليمين المهيمن واليسار المحاصر، كانت أمريكا في الخمسينات مكانا للتفاوض والاتفاق السياسي: "كان لدى الجمهوريين والديمقراطيين تماثل

مدهش في الأفق والتفكير السياسي". أصبحت النقابات مؤسسات راسخة الرزانة والالتزان. وأبلغ المزارعون مراسل "تايم"، بابتهاج، أنه لو كان الدعم الزراعي اشتراكية، فهم اشتراكيون.⁽¹⁾

ورغم انطباع محرر "تايم" عن أن أمريكا قد أصبحت أمة طبقة وسطى، أمة الطريق الوسط، لم يكن قائما على أدلة دامغة، كان هناك كثيرون آخرون يشاركونه نفس الانطباع. حينما أطلق جون كينيث جالبريث⁽²⁾ على نقده للقيم الأمريكية ما بعد الحرب "مجتمع الوفرة"، كان يتهم، ومع هذا فقد كانت نقطة البداية هي التأكيد على أن معظم الأمريكيين بوسعهم تحمل تكلفة تغطية حاجات الحياة الأساسية. وبعد عدة سنوات كتب ميشيل هارينجتون كتابه "أمريكا الأخرى" لتذكير الناس بأن ليس كل الأمريكيين، في الواقع، أعضاء في الطبقة الوسطى، ولكن القسم الأكبر من شعوره بسبب الحاجة لمثل هذا الكتاب هو أن الفقر لم يعد ظرف حياة الأغلبية، ولذا يميل للاختفاء عن الأنظار.

وكما سنرى، تؤكد الأرقام ما فكر كل هؤلاء المعلقين في أنهم رأوه. فأمريكا في الخمسينات كانت مجتمعا للطبقة الوسطى، إلى حد أبعد بكثير مما كانت

(1) Alvin Josephy, "The U.S.: A Strong and Stable Land," Time, Sep. 14, 1953.

(2) جون كينيث جالبريث (15 أكتوبر 1908-29 أبريل 2006) اقتصادي أمريكي وموظف حكومي من مواليد كندا عرف بتأييده للإنفاق العام، وبالجودة الأدبية لكتابات في الشأن العام. بعد أن درس في جامعة تورنتو بكندا حصل على الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا، بيركلي في عام 1934 وأصبح مواطنا أمريكيا في عام 1937، وقام بالتدريس في جامعات هارفارد وبرينستون حتى عام 1942. وخلال فترة الحرب العالمية الثانية وبعدها شغل عدد من الوظائف الحكومية ثم شغل منصب محرر مجلة فورتشن بين عامي 1943 و1948 قبل أن يعود للحياة الأكاديمية بجامعة هارفارد عام 1948. وقد أثبت نفسه كناشط سياسي أكاديمي ليبرالي لديه موهبة التواصل مع القراء. كان واحدا من المستشارين الأساسيين للرئيس جون ف. كيندي، وخدم كسفير للولايات المتحدة في الهند بين عامي 1961 و1963. ثم عاد إلى هارفارد وأصبح أستاذا فخريا في عام 1975. في كتابه "مجتمع الوفرة" "The Affluent Society" وجه نقده الشهير لفجوة الثروة بين الأمريكيين، وبين خطأ "الحكمة التقليدية" للسياسات الاقتصادية الأمريكية ودعا إلى الإنفاق أقل على السلع الاستهلاكية، والإنفاق أكثر على البرامج الحكومية. (المترجم)، انظر:

The Editors of Encyclopædia Britannica, John Kenneth Galbraith, Encyclopædia Britannica.

على الرابط: <http://www.britannica.com/editor/The-Editors-of-Encyclopædia-Britannica/4419>

عليه في العشرينات، أو عما هي عليه اليوم. فالتفرقة العنصرية كانت لا تزال مهيمنة في الجنوب، وكانت كل من العنصرية المكشوفة والتمييز المكشوف ضد النساء هما القاعدة في طول البلاد وعرضها. ومع هذا كان لدى العمال العاديين وعائلاتهم سبب جيد للشعور بأنهم يشاركون في رخاء الأمة كما لم يحدث من قبل. وعلى الجانب الآخر، كان الأغنياء أقل غنى بكثير مما كانوا عليه منذ جيل واحد سابق.

وقد أطلق المؤرخان الاقتصاديان، كلوديا جولدين وروبرت مارجو، على تضيق فجوات الدخل الحادثة في أمريكا بين العشرينات والخمسينات-الانخفاض الحاد في الفجوة بين الأغنياء والطبقة العاملة، الانخفاض في تباين الأجور بين العمال- "الانضغاط العظيم". وكان استخدامهم المتعمد لعبارة تحاكي "الكساد العظيم" مناسباً، فمثله مثل الكساد، كان تضيق فجوات الدخل حدث تعريفي في التاريخ الأمريكي، شيء حول طبيعة مجتمعنا والسياسة في بلدنا. ومع ذلك فبينما لا يزال الكساد العظيم يعيش في ذاكرتنا، تم نسيان الانضغاط العظيم إلى حد بعيد. إن إنجاز مجتمع الطبقة الوسطى، الذي بدا يوماً ما كحلم مستحيل، أضحى كأمر مسلم به.

نحن نعيش الآن في العصر المذهب الثاني، إذ اختفى بسرعة مجتمع الطبقة الوسطى ما بعد عصر الحرب. والحكمة التقليدية لزمنا هي أنه بينما يعد هذا الاختفاء أمراً سيئاً، فقد حدث نتيجة لقوى خارج نطاق سيطرتنا. ولكن قصة الانضغاط العظيم تعد ترياقاً قوياً للقدرية، وبياناً توضيحياً بأن الإصلاح السياسي يمكنه أن يخلق توزيعاً أكثر مساواة للدخل، وفي غمار تلك العملية يخلق مناخاً أكثر صحة للديمقراطية.

ودعوني أتوسع في هذه النقطة بعض الشيء. في الثلاثينات، كما هو اليوم، كان هناك خط دفاع رئيسي للمحافظة ضد المطالبات المرفوعة بفعل شيء ما بشأن عدم المساواة، وهو ادعاء أنه ليس هناك ما يمكن عمله، أي ادعاء أنه ليس هناك سياسات يمكنها أن ترفع بصورة ملموسة نصيب الدخل القومي الذي تحصل عليه العائلات العاملة، أو على الأقل ليس هناك ما يمكن عمله في هذا الصدد دون تخريب الاقتصاد. مع ذلك فبشكل ما نجح كل من فرانكلين ديلانو روزفلت وهاري ترومان في تحقيق إعادة توزيع مثيرة للدخل والثروة نحو الأسفل، بحيث

جعلت الأمريكيين أكثر مساواة عما سبق، ولم يحدث تخريب للاقتصاد كما تم الادعاء، بل إن إعادة التوزيع تلك (الانضغاط الكبير) مهدت الطريق لفترة ازدهار اقتصادي عظيم لمدة جيل كامل. وإذا كان باستطاعتهم فعل ذلك آنذاك، فيجب أن نكون قادرين على تكرار إنجازهم.

ولكن كيف أمكنهم فعل ما فعلوه؟ سوف أتحوّل لإعطاء التفسيرات المحتملة لذلك بعد برهة قليلة. ولكن أولاً دعوني ألق نظرة من قرب على المشهد الأمريكي في أعقاب الانضغاط العظيم، نحو العام 1955.

صورة لأمة الطبقة الوسطى

بحلول منتصف الخمسينات، كان حي الأغنياء في لونغ أيلاند-حيث أملاك الأثرياء في الساحل الشمالي في أثناء العصر المذهب الطويل، والمركز المالي للحزب الجمهوري-لم يعد له وجود. فبعض القصور تم بيعها لقاء مبلغ زهيد، ثم بعد ذلك إما تم هدمها لتوفير مساحة لمنطقة واسعة من إسكان الطبقة الوسطى، وإما تم تكييفها لتناسب استعمال مؤسسات (أندية، دور لرعاية المسنين، خلوات دينية) ما زالت تحتل العديد من العقارات الضخمة. والبعض الآخر تم منحه لمؤسسات غير ربحية أو للحكومة، وذلك لتجنب الضريبة العقارية.

"ما الذي أجهز على العقارات الأسطورية؟" تسأل جريدة نيوزداي، جريدة لونغ أيلاند، في دليلها للهايكل العقارية التي ما زالت قائمة. وكانت إجابتها إلى حد ما صحيحة: "لجنة ثلاثية حلت مع فرض ضريبة الدخل الفيدرالية، والخسائر المالية للكساد العظيم والتغيرات في هيكل الاقتصاد الأمريكي الذي جعل الخدمة المنزلية أقل جاذبية للتوظيف، وبالتالي عدم توافر حشد العمال المطلوب للإبقاء على هذه الطريقة في الحياة تضج بالحركة والنشاط."⁽¹⁾

وإذا ما كانت قصور حي الأغنياء ترمز للونج إيلاند في العصر المذهب الطويل، فليس ثمة أدنى شك حولما حل محلها في الخمسينات: مدينة ليفتاون، الضاحية المثالية ما بعد الحرب، التي وضع حجر أساسها في عام 1947.

(1) "The Glittering Domains of LI's Royalty," <http://www.newsday.com/entertainment/localguide/north-shore-nassau/ny-digold.07095725.story?cool=ny-explore-nsn-utility>.

كانت منازل وليام ليفتي صغيرة جدا بمعايير مساكن الضواحي اليوم الواسعة، فالنموذج الأصلي للبيت ذيالحجرتي نوم كانت مساحته تبلغ 750 قدما مربعا (أقل من 70 مترا مربعا- المترجم) ومن دون بدروم. ولكنها كانت مساكن خاصة، بيوتا قائمة بذاتها، سابقة التجهيز بالغسالات والأجهزة الكهربائية الأخرى، وتوفر لقاطنيها مستوى من المعيشة كان يعد سابقا بعيدا عن متناول الطبقة العاملة الأمريكية. وكان موقعها في الضواحي يفترض أن الأسرة العادية لديها سيارتها الخاصة، وهو أمر لم يكن حقيقيا في 1929 ولكنه في الخمسينات كان حقيقيا قطعاً.

وكان إنجاز ليفتي مرتكزا جزئيا على تطبيق تقنيات في البناء كان قد تم استخدامها خلال الحرب العالمية الثانية لبناء الشكنات العسكرية في بناء المساكن المدنية. ولكن الأمر الذي فكر فيه ليفتي، وكان صائبا، هو أنه سوف يجد سوقا جماهيرية واسعة لمساكنه، وهو تحول راديكالي لأسفل في مركز جاذبية الاقتصاد. فالأغنياء لم يعد لديهم أي شيء يماثل قوتهم الشرائية التي كانت لهم في العشرينات، بينما العمال العاديون كان لديهم قوة شرائية أكبر بكثير مما كان لديهم في أي وقت سابق.

ويعد إجراء مقارنات إحصائية بين العشرينات والخمسينات أمرا خادعا إلى حد ما، لأنه قبل مجيء دولة الرفاه لم تشعر حكومة الولايات المتحدة بالحاجة لجمع معلومات كثيرة حول من يكسب ماذا، وكيف يغطي الناس تكاليف معيشتهم. وحينما تحدث فرانكلين ديلانو روزفلت في خطاب تنصيبه الثاني (أي عند بداية فترته الثانية في البيت الأبيض- المترجم) عن أن "ثلث الأمة يسكنون بشكل سيئ، ويلبسون بشكل سيئ، ويتغذون بشكل سيئ"، فقد كان يخمن، ولم يكن في معرض تقديم تقرير وفقا لإحصاءات رسمية. وفي الواقع لم يكن لدى الولايات المتحدة تعريف رسمي حكومي للفقر، دعك من التقديرات الرسمية لعدد الأشخاص تحت خط الفقر، إلى أن تم وضع تعريف في عام 1964 ليساعد الرئيس ليندون جونسون⁽¹⁾ على صياغة أهداف المجتمع العظيم. ولكن رغم قصور البيانات، كان

(1) ليندون بينيس جونسون (27 أغسطس 22-1908 يناير 1973) هو الرئيس السادس والثلاثون للولايات المتحدة فيما بين عامي 1963 و1969. كان عضوا بمجلس النواب الأمريكي بين عامي 1937 و1949 وعضوا بمجلس الشيوخ من 1949 وحتى 1961 من بينها ستة أعوام كزعيم للأغلبية الديمقراطية بالمجلس. خاض الانتخابات كنائب للرئيس مع جون كينيدي في عام 1960 ثم خلفه في منصب الرئيس عقب اغتياله في 22 نوفمبر 1963. فاز بانتخابات الرئاسة في عام 1964 بأكساح في

من الواضح أنه بين العشرينات والخمسينات أصبحت أمريكا، إلى حد لم يسبق له مثيل، أمة طبقة وسطى. وجزء من التضيق الكبير في فروقات الدخل الذي حدث بين العشرينات والخمسينات تضمن تسوية الدخل لأسفل: كان الأغنياء أكثر فقرا بشكل ملحوظ في الخمسينات كما كانوا عليه في العشرينات. وأنا أعني حرفيا "أفقر"، فنحن لا نتحدث عن الإفقار النسبي، أي فشل دخل الأغنياء في مواكبة المزيد من النمو في دخل الفئات الأقل دخلا، ولكن نتحدث عن انخفاض مطلق كبير في القوة الشرائية. فعند منتصف الخمسينات كان الدخل الحقيقي بعد الضرائب لفئة الـ 1% الأغنى من السكان ربما يكون أقل بمقدار 20% إلى 30% مما كان عليه منذ جيل مضى. والدخل الحقيقية للأغنياء حقيقة -فلنقل، هؤلاء الذين تبلغ نسبتهم 0.1% والموجودون على قمة توزيع الدخل- كانت أقل من نصف ما كانت عليه في العشرينات. (كان الدخل الحقيقي قبل الضرائب لنسبة الـ 1% على القمة في منتصف الخمسينات هو تقريبا نفس ما كان عليه في عام 1929، بينما كان الدخل قبل الضرائب قد انخفض لفئة الـ 0.1% في القمة بنحو 40%. وفي الوقت ذاته ارتفعت معدلات الضرائب على دخل الأغنياء بصورة حادة⁽¹⁾).

في غضون ذلك، تضاعف تقريبا دخل العائلة للفئة الوسيطة التي تقع في وسط جدول توزيع الدخل منذ عام 1929.⁽²⁾ ولم يكن لدى معظم العائلات

مواجهة باري جولدووتر. دشن ما عرف ب "المجتمع العظيم" وذلك بإصدار عدة تشريعات من أهمها قانون الحقوق المدنية لحظر التفرقة العنصرية في المرافق العامة والسكن والعمل، وقانون حقوق التصويت الذي أعطى الحق في التصويت لجميع العرقيات، إضافة إلى برامج الرعاية الصحية للمسنين والرعاية الصحية للفقراء والحرب على الفقر التي ساعدت الملايين على عبور خط الفقر. تدهورت شعبيته بعد عام 1966 نتيجة للاحتجاج على سياسته بتوسيع التورط الأمريكي في حرب فيتنام، حيث زاد عدد القوات من 16 ألف جندي عام 1963 إلى 550 ألفا في أوائل عام 1968. خلال الانتخابات التمهيدية للرئاسة عام 1968 عانى الحزب الديمقراطي من انقسام شديد، وبعد أداء جونسون الضعيف في تلك الانتخابات في نيو هامبشير أعلن انسحابه. (المترجم)، انظر: ويكيبيديا، مادة ليندون جونسون.

انظر أيضا: ليندون جونسون، المعرفة على الرابط: http://www.marefa.org/index.php/%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%86_%D8%AC%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%86_%D8%AC%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%88%D9%86

(1) Piketty and Saez "Income Inequality."

(2) الدخل للخمس الثاني من العائلات من الإحصاءات التاريخية للولايات المتحدة، السلسلة

دخل أعلى فقط، بل كان لديهم أمان أكثر أيضا. فقد عرض على الموظفين مزايا جديدة، مثل التأمين الصحي وخطط التقاعد: قبل الحرب كانت أقلية صغيرة من الأمريكيين لديها تأمين صحي، ولكن بحلول عام 1955 كان لدى أكثر من 60% على الأقل أبسط نمط للتأمين الصحي، وتغطية مصاريف العلاج بالمستشفيات.⁽¹⁾ ودعمت الحكومة الفيدرالية الأمان الجديد للتوظيف الخاص مع مزايا حيوية مثل مدفوعات لتأمين العمال العاطلين المسرحين من العمل والضمان الاجتماعي للمتقاعدين.

ولذا كان العمال الأمريكيون أفضل بمراحل في الخمسينات كما كانوا عليه في العشرينات، بينما كانت النخبة الاقتصادية أسوأ حالا. وحتى بين العمال الأمريكيين تم تضيق الفوارق الاقتصادية، إذ تظهر البيانات المتاحة أنه بحلول الخمسينات كان العمال غير المهرة وشبه المهرة، مثل الأشخاص العاملين على خطوط التجميع، قد سدوا معظم فجوة الأجر مع العمال الأكثر مهارة، مثل الميكانيكيين. وكان الموظفون الحاصلون على تعليم نظامي، مثل المحامين والمهندسين، يتلقون مدفوعات أقل بكثير كعلاوة فوق المدفوعات التي يتلقاها العمال اليدويون مقارنة بما كانوا يتلقونه في الخمسينات، أو بما يتلقونه اليوم.

والإحصاءات الاقتصادية مفيدة، بالطبع، فقط إلى الحد الذي تلقي فيه الضوء على الظروف الإنسانية. بيد أن هذه الإحصاءات تحكي قصة إنسانية، تلك القصة المتعلقة بالدمقرطة الاقتصادية واسعة النطاق للمجتمع الأمريكي.

فمن جهة كان أغلبية الأمريكيين قادرين، للمرة الأولى، على تحمل نفقات العيش في مستوى معيشة لائق. وأنا أعرف أن مصطلح "لائقة" معرف جيدا، ولكن هذا ما أعنيه أنا به: في العشرينات كانت التكنولوجيا التي تقدم وسائل ومرافق الراحة الرئيسية للحياة الحديثة موجودة بالفعل. فلو أن أمريكا حديثا تم نقله، فلنقل العصر إبراهيم لينكولن لفرع من خشونة وفظاظة الحياة، بصرف النظر عن كم النقود الذي يحمله. ولكن لو تم نقل أمريكي حديث للعشرينات ومُنح قدرا كافيا من المال فسوف يجد الحياة بصفة عامة مقبولة. وكانت المشكلة أن أغلب الأمريكيين في العشرينات لم يكن بمقدورهم تحمل نفقات هذه الحياة

G328، بعد تعديلها وفقا لمؤشر أسعار المستهلكين الصادر عن مكتب إحصاءات العمل. bls.gov

(1) Historical Statistics, B 402, ibid.

المقبولة. ولنأخذ على سبيل المثال أبسط وسائل الراحة، فمعظم الأمريكيين القرويين لم يكن لديهم أنابيب مياه وصرف داخل منازلهم، وكان على العديد من الأمريكيين في الحضر المشاركة في المرافق مع عائلات أخرى. وكانت الغسالات موجودة، ولكنها لم تكن أمرا متعارفا عليه في كل منزل. وكانت السيارات الخاصة والتليفونات موجودة، ولكن معظم العائلات لم تكن تملكها. في عام 1936 تنبأ استطلاع غير رسمي للرأي العام أجرته جريدة الخلاصة الأدبية فوزا ساحقا لألف لاندون، المرشح الجمهوري لانتخابات الرئاسة. كيف كانت الخلاصة الأدبية على خطأ لهذا الحد؟ حسنا، كان الاستطلاع قائما على الاستبيان عبر التليفون، بيد أن ذلك حدث في وقت كان نحو ثلث الأمريكيين هم فقط لديهم تليفون في المنزل، بينما هؤلاء الذين ليس لديهم تليفون كانوا يميلون لتأييد روزفلت. ومن هنا جاء خطأ التنبؤ.

ومع حلول الخمسينات، وعلى الرغم من أن الأمريكيين القرويين كانوا لا يزالون يعتمدون على دورات مياه خارج الدور، وكانت العائلات الحضرية تعيش في عمارات حيث توجد دورات المياه في نهاية الردهة، إلا أنهم كانوا أقلية بكل تأكيد. وبحلول عام 1955 كانت أغلب العائلات الأمريكية تمتلك سيارة. وكانت التليفونات موجودة في 70% من المساكن.

من جهة أخرى فملاحظة ف. سكوت فيتزجيرالد⁽¹⁾ أن الأغنياء "يختلفون عنك وعني" لم تكن أبدا، قبل أو منذ ذلك الوقت، أقل صحة مما كانت عليه في الجيل الذي تلى الحرب العالمية الثانية. فمع حلول الخمسينات، كان عدد ضئيل جدا من الأمريكيين قادرا على تحمل تكلفة نمط حياة يضعهم في فضاء مختلف عن الفضاء الذي تحتله الطبقة الوسطى. ربما كان لدى الأغنياء منازل

(1) فرنسيس سكوت كي فيتزجيرالد (24 سبتمبر 1896-21 ديسمبر 1940) مؤلف أمريكي للروايات والقصص القصيرة، تعد كتابته نموذجاً مثالياً لكتابات عصر الجاز، وهو المصطلح الذي وضعه هو نفسه. يعد أحد أعظم الكتاب الأمريكيين في القرن العشرين، كما يعد عضواً في الجيل الضائع للعشرينات. كتب أربع روايات: هذا الجانب من الجهة، والجميلة والملعون، وجاتسبي العظيم، والليلة الناعمة، إضافة إلى رواية خامسة لم تكتمل هي حب التاجر الأخير، ونشرت بعد وفاته. كما كتب فيتزجيرالد أيضاً العديد من القصص القصيرة. كما مثلت رواياته في أفلام سينمائية أشهرها جاتسبي العظيم عام 2013. (المترجم)، نقلا عن: ويكيبيديا، مادة "فرنسيس سكوت فيتزجيرالد".

أكبر من منازل أغلب الناس، ولكنهم لم يعد بمقدورهم تحمل تكلفة السكن في قصور ضخمة، خاصة لأنهم لم يعودوا يستطيعون تحمل الخدم الضروريين لصيانة هذه القصور. والاختلاف المعتاد في الزي بين الأغنياء وكل شخص آخر اختفى إلى حد بعيد، جزئيا، بسبب أن العمال العاديين كانوا يستطيعون الآن تحمل كلفة لبس (وتنظيف) ثياب جيدة، وجزئيا بسبب أن الأغنياء لم يعد بوسعهم تحمل كلفة لبس أزياء تحتاج لحشد من الخدم للمساعدة على إخراجها وإدخالها في دواليبهم. وحتى تفوق الرجل الغني المعتاد في الانتقال -حتى هذا اليوم يقال إن المتاجر الراقية تهتم بتلبية طلبات العملاء الأثرياء⁽¹⁾ - قد اختفى الآن، إذ إن أغلب البشر لديهم سيارات خاصة.

وأعتقد أنه ليس من قبيل الرومانسية القول إن كل هذا ساهم في تولد حس جديد بالكرامة بين الأمريكيين العاديين. وكل شيء نعرفه عن أمريكا خلال العصر المذهب الطويل يوضح أنها كانت، على الرغم من أيديولوجية الأمة الديمقراطية، مجتمعا طبقيا للغاية، يعتبر فيه الأغنياء أنهم "المتفوقون طبقيا" على العمال، ويعيش فيه العمال في خوف (وبُغض) تجاه "الرؤساء". ولكن في أمريكا ما بعد الحرب العالمية الثانية -وهنا يمكنني أن أتحدث من ذاكرتي الشخصية عن المجتمع الذي ترعرعت فيه، إلى جانب ما يمكننا تعلمه مما يقوله ويكتبه الناس- كان هذا الشعور بالطبقية قد انتهى. كان لدى المجتمع الأمريكي ما بعد الحرب فقراؤه، ولكن الأغنياء حقيقة كانوا نادرين، وكان لهم وقع ونفوذ ضئيل جدا في المجتمع. فالعامل الذي كان محميا بصورة جيدة من النقابة، كما كان العديد منهم في ذلك الوقت، كان لديه وظيفة آمنة وغالبا بأجر يقارب الدخل الذي يحصل عليه المهني عالي التدريب. وكنا جميعا نعيش حيوات مادية ليست مختلفة إحداها عن الأخرى إلا بقدر اختلاف امتلاك الكاديلاك عن امتلاك الشيفرولية، وقد تكون حياة أكثر ترفا من الأخرى، ولكن لم تكن هناك اختلافات كبيرة في أين يمكن أن يذهب الناس وما يمكن أن يفعلوه.

(1) يورد المؤلف هنا نصا أن المتاجر الراقية تهتم بتلبية طلبات carriage trade ويعنى المصطلح العملاء الأثرياء وهنا يلعب المؤلف على التورية الموجودة في النص الإنجليزي. والحقيقة أن معنى العملاء الأثرياء جاء تاريخيا من أن المتاجر كانت تهرع لتلبية طلبات من يحضرون بعرباتهم الخاصة التي تجرها الخيول، لأنها كانت دليلا على الغنى. (المترجم)

ولكن كيف ظهر هذا المجتمع الديمقراطي للوجود؟

ما الذي حدث للأغنياء؟

ابتكر سيمون كوزنتس، وهو مهاجر روسي إلى الولايات المتحدة وحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971، الإحصاءات الاقتصادية الحديثة. فخلال الثلاثينات ابتدع إحصاءات الدخل القومي لأمريكا، وهو نظام الأرقام-هما فيها الناتج المحلي الإجمالي-الذي مكنا من تتبع دخل الأمة. وخلال الخمسينات حول كوزنتس اهتمامه من الحجم الإجمالي للدخل القومي إلى مكوناته. وعلى الرغم من قصور البيانات، كان قادرا على إظهار أن توزيع الدخل في أمريكا ما بعد الحرب كان أكثر مساواة مقارنة بما كان عليه قبل الكساد العظيم. ولكن هل غير هذا نتيجة السياسة أو قوى السوق غير الشخصية؟

بشكل عام يميل الاقتصاديون، المنتظمون في مدرسة أهمية اليد الخفية، للتشكك في قدرة الحكومات على تشكيل الاقتصاد. وكنيجة لهذا يميل الاقتصاديون للنظر، في المقام الأول، إلى قوى السوق باعتبارها سبب التغيرات الكبيرة في توزيع الدخل. وغالبا ما يرتبط اسم كوزنتس (ظلما) بالنظرة التي ترى أن هناك دورة طبيعية من عدم المساواة مدفوعة بقوى السوق. وقد اتفق أن أصبحت هذه الدورة الطبيعية تدعى "منحنى كوزنتس".

وإليك كيف من المفترض أن يعمل منحنى كوزنتس: في المراحل المبكرة من التنمية، كما تذهب القصة، تتضاعف الفرص الاستثمارية لهؤلاء الذين يملكون المال، بينما يتم الإبقاء على الأجور منخفضة بتدفق العمل الريفي الرخيص إلى المدن. والنتيجة هي أنه مع تصنيع البلد، يزيد عدم المساواة، حيث تبرز أقلية من الصناعيين الأغنياء، بينما العمال العاديون يبقون موحولين في الفقر. وبمعنى آخر كانت فترة من عدم المساواة الواسعة، مثل أمريكا العصر المذهَّب الطويل، ناتجا طبيعيا للتنمية.

ولكن في النهاية يصبح رأس المال أكثر وفرة، ويجف تيار العمال القادمين من الريف، وتبدأ الأجور في الارتفاع، وتتجه الأرباح للاستقرار أو تنخفض. ويصبح الرخاء واسع الانتشار، كما يصبح الاقتصاد بوجه عام اقتصاد طبقة وسطى.

حتى الثمانينات اعتقد معظم الاقتصاديين الأمريكيين، على الأقل هؤلاء الذين فكروا في الموضوع على الإطلاق، أن هذه كانت قصة أمريكا على مدار القرنين التاسع عشر والعشرين. وكان العصر المذهب الطويل، حسب اعتقادهم، يعد مرحلة كان على البلد أن يمر بها، والطبقة الوسطى التي أعقبت ذلك، كما يعتقدون، كانت حالة نهائية سعيدة طبيعية وحتمية لعملية التنمية الاقتصادية.

ولكن مع حلول منتصف الثمانينات أصبح واضحاً أن القصة لم تنته، إذ إن عدم المساواة كان يرتفع مرة أخرى. بينما يعتقد العديد من الاقتصاديين أن هذا، بدوره، هو نتيجة عنيدة لقوى السوق، مثل التغيرات التكنولوجية التي وضعت وزناً متزايداً للمهارة، وقادت الاهتمامات الجديدة بشأن عدم المساواة إلى النظر للماضي لما جرى من تسوية في الدخول التي حدثت منذ جيل واحد سابق. وخمن ماذا: فكلما نظر المرء بحرص أكبر لعملية تسوية الدخل، بدا أنها أقل قرباً من كونها استجابة تدريجية لقوى السوق غير الشخصية، وبدا أنها أكثر قرباً من الوقوع عبر تغير مفاجئ، فقد جُلبت إلى حد كبير بواسطة تغير في موازين القوى السياسية.

والطريقة الأسهل لرؤية كل من المفاجئة في التغير، وترجيح أهمية القوى السياسية، هي النظر إلى دخول الأثرياء، الـ1% أو أقل، على قمة هرم توزيع الدخل.

والواقع أن معرفتنا عن الدخول التاريخية للأثرياء أكبر من معرفتنا عن بقية السكان، لأن الأثرياء يدفعون ضرائب الدخل منذ عام 1913، وفي غمار تلك العملية يمدون الحكومة الفيدرالية بالمعلومات عن أحوالهم المالية. وما تشير إليه البيانات أنه لم يكن هناك اتجاه نحو انخفاض عدم المساواة في منتصف الثلاثينات أو حتى بعد ذلك: حينما قدم فرانكلين ديلاانو روزفلت خطاب التنصيب في بداية فترته الثانية في عام 1937، ذلك الخطاب الذي تحدث فيه عن أن ثلث الأمة مازال يعيش في فقر، كان هناك دليل محدود على أن الأغنياء كانوا في وضع اقتصادي أقل هيمنة مما كان لديهم قبل الحرب العالمية الأولى. ولكن بعد مجرد عقد واحد إذاً بالأغنياء قد انخفضت مرتباتهم، فالانخفاض الحاد في الدخول عند القمة، التي وثقناها للخمسينات، كان قد حدث بالفعل بحلول عام 1946 أو 1947. والإفقار النسبي للنخبة الاقتصادية لم يحدث بشكل تدريجي، بل حدث بشكل مفاجئ تماماً.

هذا الانخفاض المفاجئ في ثروات الأغنياء يمكن تفسيره إلى حد كبير بكلمة واحدة: الضرائب.

وهاكم كيف يمكن التفكير فيما حدث. ففي أمريكا قبل الحرب كانت مصادر الدخل المرتفعة مختلفة عما هي عليه الآن. فبينما الأثرياء اليوم يتلقون معظم دخلهم من العمل (فكر في المديرين التنفيذيين ومنح خيارات الأسهم)، في العشرينات كانت الأمور أكثر بساطة. فالأغنياء كانوا أغنياء بسبب العائد الذي يتلقونه على رأس المال. وإذ إن معظم الدخل من رأس المال يذهب إلى نسبة صغيرة من السكان، ففي عام 1929، ذهب 70% من توزيعات الأرباح على الأسهم إلى 1% فقط من الأمريكيين، وكان تقسيم الدخل بين الأغنياء وأي أحد آخر محددًا بشكل عام عبر تقسيم الدخل بين الأجور والعوائد على رأس المال.

لذا ربما تفكر في أن الانخفاض الحاد في نصيب الأثرياء من الدخل القومي الأمريكي لا بد قد انعكس في تحول كبير في توزيع الدخل بعيدا عن رأس المال وفي اتجاه العمل المأجور. ولكن تبين أن هذا لم يحدث. في عام 1955 كانت حصة العمل 69% من الدخل المكتسب قبل الضرائب في قطاع الشركات، مقابل 31% لرأس المال، وهذا يعد مختلفًا بالكاد عن نسبة تبلغ 67% مقابل 33% في عام 1929.

ولكن بينما تغير بالكاد تقسيم الدخل قبل الضرائب بين رأس المال والعمل المأجور بين العشرينات والخمسينات، فتوزيع الدخل بعد الضرائب بين هؤلاء الذين يحصلون على دخولهم بشكل أساسي من رأس المال، وهؤلاء الذين يعتمدون بشكل أساسي على الأجور، تغير بشكل راديكالي.

كانت الضرائب في العشرينات مجرد نسبة ضئيلة من دخل الأغنياء. فقد كان أعلى معدل ضريبة على الدخل يبلغ 24% فقط، ولأن ضريبة التركات حتى على الملكيات الكبيرة جدا كانت 20% فقط، لذا فلم يكن لدى العائلات الثرية صعوبة تذكر في الحفاظ على أنفسهم. ولكن مع مجيء الصفقة الجديدة، بدأ الأثرياء في مواجهة ضرائب لم تكن أعلى بكثير من تلك التي كانت مفروضة في العشرينات فقط، بل تعد مرتفعة أيضا بمعايير اليوم. فقد تم رفع الحد الأعلى لضريبة

الدخل (يبلغ هذا المعدل حاليا ⁽¹⁾35%) ليلبلغ 63% خلال الفترة الأولى لإدارة روزفلت، ثم رُفع إلى 79% خلال الفترة الثانية. وبحلول منتصف الخمسينات، ومع مواجهة الولايات المتحدة لتكاليف الحرب الباردة، تم رفع المعدل إلى 91%.

علاوة على ذلك، جاءت هذه الضرائب الشخصية أعلى على دخل رأس المال الذي كان قد تم تخفيضه بشكل ملموس، ليس بسبب الانخفاض في أرباح الشركات ولكن في الأرباح التي سمح لهم بالاحتفاظ بها، فمتوسط معدل الضريبة الفيدرالية على أرباح الشركات ارتفع من أقل من 14% في عام 1929 إلى أكثر من 45% في عام 1955.

وهناك شيء إضافي آخر: لم يكن فقط هؤلاء الذين يعتمدون على الدخل من رأس المال مَن وجدوا أن كثيرا من هذا الدخل يذهب بفعل الضرائب، بل إنهم وجدوا أنه أصبح أمرا أكثر صعوبة تمرير ثرواتهم لأطفالهم. فقد ارتفع المعدل الأعلى لضريبة التركات من 20% إلى 45%، ثم إلى 60%، ثم 70%، وأخيرا 77%. وذلك -جزئيا- نتيجة لكون ملكية الثروة أصبحت أقل تركزا بشكل واضح، فأغنى 0.1% من الأمريكيين كانوا يمتلكون أكثر من 20% من ثروة الأمة في عام 1929، ولكنهم امتلكوا فقط نحو 10% من ثروة الأمة عند منتصف الخمسينات. إذا فما الذي حدث للأغنياء؟ بشكل أساسي قامت الصفقة الجديدة بفرض ضريبة على الكثير، ربما معظم دخولهم. ولذا فليس من المستغرب أن تم النظر إلى فرانكلين ديلانو روزفلت كخائن لطبقته.

العمال والنقابات

بينما كان الأغنياء أكبر ضحايا الانضغاط العظيم، كان العمال أصحاب الياقات الزرقاء-وفوق الكل، العمال الصناعيون-أكبر المستفيدين. فالثلاثة عقود التالية للانضغاط العظيم، من منتصف الأربعينيات وحتى منتصف السبعينيات، كانت العصر الذهبي للعمل اليدوي.

(1) كان هذا وقت كتابة ونشر الكتاب، أي في عام 2007، وقد استمر هذا الحد الأعلى خلال الفترة الأولى لحكم الرئيس أوباما، أما خلال الفترة الثانية، أي بدءا من عام 2013، فقد وُضع حد أعلى جديد يبلغ 39.6%. (المترجم)

وفي حقيقة الأمر، كان الرجال الأمريكيون الحاصلون على شهادة التعليم الثانوي وليس الجامعة مع نهاية الخمسينات يكسبون، مع أخذ معدل التضخم في الاعتبار، بقدر ما يكسب العمال الذين لديهم نفس المؤهلات اليوم. وكانت مكانتهم النسبية، بالطبع، أعلى بكثير، فقد كان العمال أصحاب الياقات الزرقاء، خاصة الذين يعملون في وظائف جيدة، غالبا ما يكسبون أكثر مما يكسب المهنيون خريجو الكليات.

لماذا كان هذا الوقت طيبا جدا للعمال ذوي الياقات الزرقاء؟ يمكن القول إلى حد ما إنه تمت مساعدتهم بسبب حالة الاقتصاد العالمي: كانت الشركات الصناعية في الولايات المتحدة قادرة على دفع أجور مرتفعة جزئيا بسبب مواجهتها لمنافسة أجنبية محدودة. كما تمت مساعدتهم أيضا بسبب قيود الهجرة المتشددة التي فرضها قانون الهجرة لعام 1924. ولكن لو كان هناك سبب مفرد يفسر لماذا كانت حياة العمال ذوي الياقات الزرقاء أفضل بكثير في الخمسينات، مقارنة بما كانوا عليه في العشرينات، فهو صعود النقابات.

عند نهاية العشرينات، كانت الحركة النقابية الأمريكية في تراجع. فقد فشلت محاولات التنظيم الرئيسية، جزئيا، بسبب نجاح أصحاب الأعمال في كسر الإضرابات، وجزئيا بسبب انحياز الحكومة بشكل منتظم إلى جانب أصحاب الأعمال، فتقوم باعتقال منظمي النقابة وترحيلهم، كما كانت الحالة دائما، إذا كانوا من مواليد الخارج. وكانت عضوية النقابات قد اشتدت فجأة خلال فترة الحرب العالمية الأولى، وهبطت بحدة بعد ذلك. بحلول عام 1930 كان عدد العمال غير الزراعيين النقابيين لا يزيد إلا قليلا على 10% من عدد العمال الإجمالي، وهو رقم يقارن نسبيا بالقسم النقابي من العمال في القطاع الخاص اليوم. وقد استمرت عضوية النقابات في الانخفاض في السنوات القليلة الأولى من الكساد العظيم، حتى وصلت إلى نقطة دنيا في عام 1933.

ولكن في ظل الصفقة الجديدة اشتد عود النقابات فجأة من حيث العضوية والنفوذ. فقد زادت عضوية النقابات ثلاثة أمثال بين عامي 1933 و1938، ثم تضاعفت تقريبا مرة أخرى بحلول عام 1947. وعند نهاية الحرب العالمية الثانية كان أكثر من ثلث العمال غير الزراعيين أعضاء في نقابات، والعديد من العمال الآخرين كانوا يتلقون أجورا، ضمنيا أو صراحة، وضعت بحيث إما تكون مناظرة

لأجور العمال النقابيين، أو لتجعل العمال سعداء بما يكفي لإحباط منظمي النقابات.

لماذا صعدت عضوية النقابات؟ هذه قضية مثار جدال جدي بين الاقتصاديين والمؤرخين.

إحدى القصص حول صعود عضوية النقابات تعطي معظم الفضل (أو اللوم والتوبيخ، حسب المنظور الذي تتبناه) للصفقة الجديدة. فحتى حدوث الصفقة الجديدة كانت الحكومة الفيدرالية حليفا يعتمد عليه لأصحاب الأعمال الساعين لقمع منظمي النقابات أو سحق النقابات القائمة. أما في ظل إدارة فرانكلين دي لانو روزفلت فقد أصبحت الحكومة الفيدرالية، بدلا من ذلك، حامية لحق العمال في التنظيم. وكان تصريح روزفلت عند توقيع قانون علاقات عمل عادلة لسنة 1935، وهو القانون الذي أسس مجلس علاقات العمل الوطنية، قد أدى إلى أن يكون من الصعب جعل الأمر أكثر وضوحا: "هذا القانون يحدد، كجزء من قانوننا المكتوب، حق العاملين في الصناعة في التنظيم الذاتي بهدف التفاوض الجماعي، ويقدم الأساليب التي يمكن للحكومة بواسطتها حماية هذا الحق القانوني". ولهذا فليس أمرا مدهشا مجادلة العديد من المؤرخين بأن هذا الانقلاب في السياسة العامة تجاه النقابات هو الذي تسبب في الصعود الكبير للنقابات.

وتضع قصة بديلة للقصة السابقة، على أية حال، تركيزا أقل على دور سياسة الحكومة بينما تضع تركيزا أكبر على الديناميكيات الداخلية للحركة النقابية ذاتها. يشير ريتشارد فريمان، وهو اقتصادي متخصص في اقتصاديات العمل في جامعة هارفارد، إلى أن الصعود النقابي في الثلاثينات يماثل صعودا سابقا بين عامي 1910 و1920، كما كان هناك صعود مماثل خلال الثلاثينات في الدول الغربية الأخرى، وبين هذا أن فرانكلين دي لانو روزفلت والصفقة الجديدة ربما لم يلعبا دورا حاسما. ويجادل فريمان بأن ما حدث حقيقة في الثلاثينات كان عملية من مرحلتين، وهي عملية مستقلة إلى حد بعيد عن أفعال الحكومة. فأولا، أدى الكساد العظيم إلى قيام العديد من أصحاب الأعمال بتخفيض الأجور، ما أعطى قوة جديدة للحركة النقابية مع سعي العمال الغاضبين للتنظيم لمكافحة خفض الأجور. ثم أصبحت هذه القوة الصاعدة للحركة النقابية ذاتية التعزيز، مع قيام العمال

الذين انضموا بالفعل للنقابات بتقديم دعم حيوي في شكل معونة مالية، ورقباء من المضربين، وغير ذلك، للعمال الآخرين الساعين للتنظيم.

وليس من الواضح ما إذا كان علينا أن نختار ما بين هاتين القصتين. فنفس العوامل التي حشدت العمال ساعدت أيضا على إمداد الصفقة الجديدة بالقوة السياسية التي تحتاجها لتغيير السياسة الفيدرالية. وفي الأثناء، فحتى لو لم يقم فرانكلين ديلانو روزفلت وحده بخلق الظروف لحركة نقابية قوية، فمن المؤكد أن التحول الحكومي من عميل لدى الزعماء إلى حامٍ للعمال لا بد أن يكون قد ساعد على بث الحيوية في النقابات.

وأيا كان الثقل النسبي للسياسة، والكساد، وديناميكيات التنظيم في صعود النقابات، فكل شيء نعرفه عن النقابات يخبرنا بأنه كانت هناك قوة جديدة تعد عاملا رئيسيا في خلق مجتمع الطبقة الوسطى. ووفقا لطائفة عريضة من البحث العلمي الرصين، كان للنقابات أثران رئيسيان لهما صلة وثيقة بالانضغاط العظيم. الأثر الأول، هو رفع النقابات متوسط أجور أعضائها؛ كما أنها أيضا، بشكل غير مباشر وفي حدود أقل، عملت على رفع أجور العمال المماثلين، حتى لو لم يكونوا ممثلين عن طريق نقابة، مع محاولة أصحاب العمل تقليص جاذبية ديناميكية النقابات لعمالهم. وكمحصلة لذلك فقد مالت النقابات لتقليل الفجوة في الأجر المكتسب بين العمال ذوي الياقات الزرقاء والوظائف الأعلى دخلا، مثل المديرين. أما الأثر الثاني، فهو ميل النقابات لتضييق فجوة الدخل بين العمال ذوي الياقات الزرقاء أنفسهم، بالمفاوضة من أجل زيادات أكبر في الأجور لأعضائها الذين يتلقون أسوأ الأجور، مقارنة بالزيادات في أجور أعضائها الذين يتلقون أفضل الأجور. كما أن أصحاب الأعمال التي لا يوجد بها نقابات، والذين يسعون لإحباط منظمي النقابات يميلون لمحاكاة هذا الأثر. وبمعنى آخر كان التأثير المعروف للنقابات على الأجور هو بالضبط ما شهدناه في الانضغاط العظيم: زيادة في أجور العمال ذوي الياقات الزرقاء مقارنة بالمديرين والمهنيين، وتضييق فجوة التفاوت في الأجور بين العمال ذوي الياقات الزرقاء أنفسهم.

ومع ذلك، لا تزال النقابية بحد ذاتها غير كافية لأن تؤدي إلى المدى الكامل للانضغاط. فالتحول التام تطلب الظروف الخاصة التي وفرتها الحرب العالمية الثانية.

أجور الحرب

تستطيع الحكومة في ظل الظروف العادية في اقتصاد السوق مثل الولايات المتحدة، على أقصى تقدير، التأثير على الأجور؛ إذ إنها لا تحدد هذه الأجور بصورة مباشرة. ولكن لمدة أربعة أعوام تقريبا في الأربعينات كانت أجزاء مهمة من اقتصاد الولايات المتحدة تتحكم بها الحكومة إلى حد ما بشكل مباشر، كجزء من المجهود الحربي. واعتادت الحكومة استخدام نفوذها لتحقيق تسوية رئيسية في الدخل.

وقد تم إنشاء مجلس عمل الحرب الوطني حقيقة بواسطة وودرو ويلسون في عام 1918. وكان التكاليف المنوط به هو الفصل في المنازعات بين العمل ورأس المال، وذلك من أجل تجنب الإضرابات التي ربما تعرقل المجهود الحربي. وعمليا فقد حابى المجلس مصالح العمال، بحماية حق العمال في التنظيم والتفاوض الجماعي، والضغط من أجل مستوى أجر كافٍ لتغطية تكاليف المعيشة العادية. ولذلك زادت عضويات النقابات بمقدار الضعفين تقريبا خلال مدة قصيرة.

وقد تم إلغاء مجلسعمل الحرب بعد الحرب العالمية الأولى، وعادت الحكومة الفيدرالية إلى سياستها المعهودة بمنصرة موقف أصحاب الأعمال. وكما ذكرنا بالفعل، فسرعان ما وجد العمل نفسه في تراجع، وتم التراجع عن مكاسب وقت الحرب.

ولكن فرانكلين ديلاانو روزفلت أعاد تأسيس مجلس عمل الحرب الوطني بعد بيرل هاربور بنحو شهر، وهذه المرة بنفوذ أقوى. وقد خلقت الحرب ضغوطا تضخمية كبيرة، وأدت إلى تحكم الحكومة في أسعار العديد من السلع الأساسية. وهذا التحكم ربما كان غير قابل للاستمرار فيما لو كان النقص في عنصر العمل الناجم عن طلبات الحرب قد أدى إلى زيادات ضخمة في الأجور، ولذا كانت الأجور في العديد من الصناعات الوطنية الرئيسية موضوعة أيضا قيد التحكم الحكومي. فأى زيادة في هذه الأجور كان يقتضي موافقة مجلس عمل الحرب الوطني. ووجدت الحكومة نفسها فعليا لا تقوم بال ضبط بالفصل في المنازعات، بل تحدد معدلات الأجور للقطاع الخاص.

ومع الوضع في الاعتبار قيم إدارة روزفلت، فمن غير المدهش أن تكون القواعد التي أسسها مجلس عمل الحرب الوطني تميل لرفع أجور أصحاب

الأجور المنخفضة أكثر من هؤلاء العاملين الذين يتلقون أجورا مرتفعة. واتباعا لتوجيه من روزفلت يوجب زيادة الأجور التي هي دون المستوى، فقد تم إعطاء أصحاب الأعمال الحرية لزيادة أي أجر إلى أربعين سنتا للساعة (وهو ما يناظر نحو خمسة دولارات في الساعة اليوم) من دون انتظار أي موافقة، أو خمسين سنتا في الساعة مع الحصول على موافقة من المكتب المحلي لمجلس عمل الحرب الوطني. وعلى النقيض من ذلك فأى زيادات فوق هذا المستوى لا بد من الحصول على موافقة عليها من واشنطن، ولذا فقد كان لدى النظام ميل كامن لزيادة أجور العمال الأقل أجرا بشكل أسرع من هؤلاء الذين يتلقون أجورا مرتفعة. كما وضع مجلس عمل الحرب الوطني شرائح أجرية لكل وظيفة، وكان أصحاب العمل لديهم الحرية في زيادة أجر أي عامل إلى الحد الأدنى لشريحة الأجر للوظيفة التي يشغلها العامل. ومرة أخرى كان هذا يحايي إجراء زيادات في أجر هؤلاء الذين يتلقون أجورا منخفضة، وليس أصحاب معدلات الأجور الأعلى. وأخيرا فقد سمح مجلس عمل الحرب الوطني بالزيادات التي تزيل التفاوتات في الأجور بين المشروعات، ومرة أخرى بزيادة أجور هؤلاء الذين يتلقون الأجور الأقل.

وكما يقول جولدين ومارجو، إن "معظم معايير زيادات الأجور التي استخدمها مجلس عمل الحرب الوطني عملت على ضغط الأجور بين ودخل الصناعات المختلفة". ولذلك فخلال الفترة الوجيزة التي كانت حكومة الولايات المتحدة فيموقف يسمح لها بتحديد أجور العديد من العاملين بشكل مباشر تقريبا، استخدمت نفوذها لجعل أمريكا مجتمعا أكثر مساواة. والأمر المذهل أن هذه التغييرات قد علقت.

المساواة وازدهار ما بعد الحرب

افترض أن الديمقراطيين في الكونجرس اليوم يقترحون العودة إلى السياسات التي نتج عنها الانضغاط العظيم: زيادات ضخمة في الضرائب على الأغنياء، دعم توسع كبير في قوة النقابات، فترة من التحكم في الأجور تستخدم من أجل تضيق فجوة الأجور بشكل كبير، ... إلخ من السياسات. ما الذي ستقوله الحكمة التقليدية عن آثار مثل هذه البرامج؟

أولاً، سوف يكون هناك شك عام في أن هذه السياسات سوف يكون لها أثر كبير على عدم المساواة، على الأقل في الأجل الطويل. فالنظرية الاقتصادية النموذجية تخبرنا أن محاولات تحدي قانون العرض والطلب تفشل في العادة؛ حتى لو قامت الحكومة باستخدام قوى فترة الحرب لإصدار مرسوم بهيكل أجور أكثر مساواة، فسوف تعيد فجوات الأجور القديمة تأكيد ذاتها بمجرد رفع التحكم.

ثانياً، سوف تكون هناك تأكيدات واسعة الانتشار-وليس فقط من جانب اليمين المتشدد-بأن سياسات التسوية الراديكالية سوف تلحق الدمار بالاقتصاد بتدمير الحوافز. فالضرائب المرتفعة على الأرباح سوف تؤدي إلى انهيار استثمارات قطاع الأعمال؛ والضرائب المرتفعة على الدخل العالية ستؤدي إلى انهيار روح المبادرة لرواد الأعمال والمبادرة الفردية؛ وسوف تطلب النقابات القوية زيادات مفرطة في الأجور، مما يؤدي إلى بطالة جماعية، وتحول دون تحقيق زيادة في الإنتاجية. ومن الطرق لاختصار كل هذا، القول بأن التغييرات في سياسات الولايات المتحدة خلال الانضغاط العظيم تبدو كصيغة متطرفة من السياسات، وهي ذاتها السياسات التي يوجه إليها اللوم على نطاق واسع اليوم لتسببها في "التييس الأوروبي"⁽¹⁾، معدل التوظيف المنخفض نسبياً و(إلى حد أقل) انخفاض النمو الاقتصادي في العديد من الاقتصادات الأوروبية.

والآن، فرمما تتحقق هذه التنبؤات المفزعة فيما لو حاولنا نسخ الانضغاط العظيم اليوم. ولكن الحقيقة هي أنه لم تحدث أياً من الآثار السيئة التي يمكن أن يتوقعها المرء من التسوية الجذرية بعد الحرب العالمية الثانية. بل على النقيض من ذلك، نجح الانضغاط العظيم في تسوية الدخل لفترة طويلة من الوقت (أكثر من ثلاثين عاماً). وكان عصر المساواة هو أيضاً وقت الرخاء غير المسبوق، الذي لم نكن قادرين على استرجاعها أبداً.

(1) مصطلح وضعه الاقتصادي الألماني هيربرت جيرتش ويشير به إلى الركود الاقتصادي الذي يمكن أن ينجم عن الإفراط الحكومي بالتدخل في تنظيم الاقتصاد، والسخاء المفرط في مكاسب السياسات الاجتماعية. والتييس الأوروبي، المشتق من المصطلح الطبي التييس، ويعني تصلب الأنسجة، يصف البلدان التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة، وتتخلف في خلق فرص العمل خلال فترات النمو الاقتصادي. (المترجم)، انظر:

للحصول على شعور كيف مضت الأمور بالضبط بعد الانضغاط العظيم، دعني أقترح تقسيم فترة ما بعد الحرب في التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة، زمن الازدهار من 1947 إلى 1973، وزمن الاضطرابات حينما أدت أزمة النفط والركود التضخمي إلى تدمير اقتصاد الولايات المتحدة، من 1973 إلى 1980، والعصر الحديث من النمو المعقول مع ارتفاع عدم المساواة وهو الممتد من عام 1980 إلى الوقت الحاضر. (لماذا البدء من عام 1947؟ لسببين: الانضغاط العظيم كان قد أنجز إلى حد كبير عند هذا الوقت، والبيانات الجيدة تبدأ في أغلبها من هذا العام).

خلال فترة ازدهار ما بعد الحرب تضاعف تقريبا الدخل الحقيقي للعائلة النمطية، من نحو 22 ألف دولار بأسعار اليوم إلى 44 ألف دولار. وهو ما يعني معدل نمو سنوي يبلغ 2.7%. وغطت كل الدخول في فئات توزيع الدخل بنفس المعدل تقريبا، مع حفظ المساواة النسبية في توزيع الدخل التي خلقها الانضغاط العظيم.

تسبب زمن الاضطرابات بشكل مؤقت في توقف النمو في الدخل الوسيط.⁽¹⁾ وقد استؤنف النمو بمجرد وضع التضخم تحت السيطرة، ولكن بالنسبة للعائلة النمطية وحتى الأوقات الطيبة لم تقترب أبدا من التماثل مع ازدهار ما بعد الحرب. منذ عام 1980 ارتفع دخل العائلة الوسيطة بنحو 0.7% فقط في السنة. وحتى خلال أفضل الأوقات-عصر ريجان "الصباح في أمريكا" فترة التوسع من 1982 وحتى 1989، وازدهار عصر كلينتون من 1993 إلى 2000 نما دخل الأسرة ببطء أكثر مقارنة بما كان قد حدث له على مدى جيل كامل بعد الانضغاط العظيم.

وكما هي الحال دائما، فهذه مجرد أرقام تقدم في أفضل الأحوال انطبعا عما يحدث حقيقة في حياة الناس. ولكن هل هناك أي تساؤل يتعلق بأن جيل ما بعد الحرب كان زمنا شعر فيه كل واحد في أمريكا تقريبا بأن مستويات المعيشة

(1) الوسط أو المتوسط الحسابي هو حاصل جمع مجموعة من الأرقام مقسوما على عددها، بينما الوسيط لنفس المجموعة من الأرقام مرتبة حسب قيمتها تصاعديا أو تنازليا هي القيمة التي تتوسط البيانات. فللأرقام 5، 7، 10، 11، 12 مثلا فالمتوسط الحسابي هو 9 حيث $5+7+10+11+12/5=9$ ، بينما الوسيط هو 10 لأنه القيمة التي تقع في وسط البيانات. (المترجم)

كانت ترتفع بسرعة، وشعر فيه العمال الأمريكيون العاديون بأنهم أنجزوا مستوى من الرخاء يتجاوز أكثر أحلام آبائهم جموحاً؟ وهل هناك أي تساؤل بشأن طريقة شعورنا بالاقتصاد اليوماتي هي، في أفضل الأحوال، أكثر حذراً وتردداً بكثير، إذ يشعر معظم الأمريكيين اليوم أنهم أيسر حالا في بعض النواحي، ولكن في حال أسوأ في بعضها الآخر، مقارنة بما كانوا عليه منذ نحو عقدين؟

وقد اكتشف بعض الناس حقيقة أن الاقتصاد الأمريكي أدى أداءً حسناً في أعقاب الانضغاط العظيم تعد مزعجة جداً لهم، وتتناقض مع معتقداتهم حول الطريقة التي يعمل بها العالم، لدرجة أنهم أعادوا فعلياً كتابة التاريخ لكي يحذفوا منه ازدهار ما بعد الحرب. وهكذا كان لاري كودلو، الذي يبشر بعقيدته عن اقتصاديات العرض⁽¹⁾ كل ليلة من ليالي الأسبوع على قناة سي إن بي سي، يخبرنا أنه بفضل خفض الضرائب الذي أجراه ريجان "صار النظام الاقتصاد الأمريكي وللمرة الأولى منذ نهاية الحرب الأهلية (وباستثناء فترة كوليدج-ميلون)⁽²⁾ القصيرة في العشرينات)، موضع حسد العالم كله". وأنا أظن أن الرخاء الذي عرضه محرر

(1) نظرية تركز على التأثير على عرض كل من عنصر العمل والسلع، وذلك باستخدام خفض الضريبي وخفض المزايا الممنوحة كحوافز لعنصر العمل وإنتاج السلع. وقد قدم الاقتصادي الأمريكي آرثر لافر شرحاً للنظرية، وتم تطبيقها بواسطة الرئيس رونالد ريجان في الثمانينات. ويشير المناصرون لتلك النظرية إلى النمو الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد الأمريكي في الثمانينات كبرهان على فعاليتها وكفاءتها، بينما يشير الرافضون والمستهزئون بها إلى العجز المالي الفيدرالي الضخم والمضاربة التي تصاعدت مع هذا النمو الاقتصادي. (المترجم)، انظر:

Supply-side economics, Encyclopædia Britannica.

على الرابط: <http://www.britannica.com/topic/supply-side-economics>

(2) جون كالفين كوليدج (4 يوليو 1872-5 يناير 1933)، بدأ تاريخه السياسي في ولاية ماساشوستس حتى أصبح حاكماً لها، وهو الرئيس الثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1923-1929، كان نائباً لرئيس الجمهورية وتولى الرئاسة بعد وفاة الرئيس وارن هاردينج عام 1923، ثم ترشح وانتخب لفترة رئاسية عام 1924.

أندرو ويليام ميلون (24 مارس 1855-26 أغسطس 1937) مصرفي أمريكي، ورجل أعمال، وصناعي، ومن مقتني الأعمال الفنية المشهورين. كان سفيراً للولايات المتحدة في المملكة المتحدة، ثم اختير وزيراً للخزانة خلال الفترة 4 مارس 1921 إلى 31 فبراير 1932 وهو واحد ممن خدموا لأطول مدة في هذا المنصب. ينحدر من عائلة ميلون الثرية في ولاية بنسلفانيا. (المترجم)، انظر:

Calvin Coolidge, Wikipedia, the free encyclopedia.

Andrew Mellon, Wikipedia, the free encyclopedia.

التايم، ودون الإتيان على ذكر كل البيانات الاقتصادية المتاحة، كان ببساطة مجرد وهم.

لكنّ ما لم يكن وهما هو الازدهار الذي حدث بعد ذلك، إذ كان حقيقة. فالانضغاط العظيم، بعيدا عن أن يكون قد دمر الرخاء الأمريكي، يبدو أنه شيء قد أنعش الاقتصاد. وفيما لو كانت هذه القصة تتعارض مع ما تقول الكتب المدرسية في علم الاقتصاد إنه كان ينبغي أن يحدث، فهناك إذن شيء ما خاطئ في الكتب المدرسية.

ودعنا الآن نقبل ببساطة أنه خلال فترة الثلاثينات والأربعينات تمكن الليبراليون من تحقيق خفض بارز في عدم المساواة في الدخل، مع تأثير إيجابي كليا تقريبا على الاقتصاد ككل. ويقدم الرجال والنساء الذين كانوا وراء هذا الإنجاز درسا موضوعيا لليبراليين اليوم في الفارق الذي تشكله القيادة.

ولكن من كان هؤلاء الرجال والنساء؟ ولماذا كانوا في موقف يسمح لهم بصنع كل هذه التغييرات الكبيرة في مجتمعنا وجعل هذه التغييرات تعلق وتبقى؟

الفصل الرابع

سياسة دولة الرفاه

يعرف تقريبا كل شخص أمريكي من عمر معين الصورة التالية: الرئيس هاري ترومان بابتسامة عريضة يمسك طبعة مبكرة من جريدة شيكاغو دايلي تريبيون، تحمل المانشيتديوي⁽¹⁾ يهزم ترومان. لا، لم يفعل. فانتصار ترومان الانتخابي عام 1948، في مواجهة الاستطلاعات التي كانت تضمن انتصارا ساحقا لديوي، تعد أكبر مفاجأة سياسية في تاريخ الولايات المتحدة.

وقد أصبح انتصار ترومان بعد أن كان متخلفا في سباق الانتخابات في البداية لحظة فارقة في التاريخ السياسي الأمريكي، إلى جانب قصص حول الهتاف المفتاح

(1) توماس إدموند ديوي (24 مارس 1902-16 مارس 1971) الحاكم السابع والأربعون لولاية نيويورك (1943-1954). كان مرشح الحزب الجمهوري في انتخابات الرئاسة عام 1944 وخسر أمام الرئيس فرانكلين روزفلت، ولكنها كانت أكثر نتائج الانتخابات الرئاسية تقاربا في التصويت بين المرشحين في المرات الأربع التي فاز فيها الرئيس روزفلت. ثم كان مرة أخرى مرشحا للحزب الجمهوري في انتخابات عام 1948 أمام شاغل منصب الرئيس هاري ترومان، وخسر مرة أخرى في واحدة من أكبر المفاجآت في تاريخ الانتخابات الرئاسية. (المترجم)، انظر:

Thomas Edmund Dewey , Wikipedia, the free encyclopedia.

لمؤيدي ترومان في الحملة "أعطهم الجحيم، يا هاري!" ولكني واثق من أن عددا قليلا جدا من الأمريكيين يمكنهم أن يخبروك من هم الذين على هاري أن يعطيهم الجحيم، وما هو هذا الجحيم. وفي الحدود التي ما زال فيها ترومان معروفا لليوم، فإنه يُعرف إلى حد بعيد كقائد للسياسة الخارجية: الرجل الذي أشرف على ابتداء خطة مارشال وإستراتيجية الاحتواء، الرجل الذي واجه ستالين في برلين وفي كوريا، والرجل الذي وضع أمريكا على المسار الذي أدى فينهاية المطاف إلى انتصارها في الحرب الباردة.

في عام 1948، على كل حال، لم تكن السياسة الخارجية موضوعا رئيسيا في الحملة الانتخابية، جزئيا بسبب أن الحرب الباردة لم تكن قد بدأت جديا، وجزئيا أيضا بسبب أن الجمهوريين-الممزقين بين حماسهم لمعاداة الشيوعية وبين عزلتهم التقليدية-لم يستقروا على موقف محدد في السياسة الخارجية. وكان الشغل الشاغل في انتخابات عام 1948 هو الخوف من أن يقوم الجمهوريون بإلغاء الإنجازات الداخلية لفرانكلين ديلانور روزفلت. وحاول توماس ديوي تهدئة الناخبين بتفاهات على شاكلة مقولات يوجي بير⁽¹⁾، مثل تصريحه "إن مستقبلك ما زال ماثلا أمامك". ولكن ترومان حول الانتخابات إلى استفتاء على الصفقة الجديدة بتركيز هجومه على الكونجرس الذي يهيمن عليه الجمهوريون.

ففي عام 1948 كان هذا الكونجرس ضالعا في محاولة دحر الصفقة الجديدة لفرانكلين ديلانو روزفلت. وكان الرئيس الفعلي للجمهوريين في الكونجرس السيناتور روبرت تافت، والذي كان يشار إليه أحيانا بـ "السيد الجمهوري"، معارضا بشدة للصفقة الجديدة، التي اعتبرها "اشتراكية". وكان هذا أكثر من مجرد وقفة أيديولوجية، فبعد أن هيمن الجمهوريون على الكونجرس في عام 1946، دفع

(1) لورانس بيتر "يوجي" بير (12 مايو 1925-22 سبتمبر 2015) لاعب بيسبول محترف، ومدير، ومدرب. لعب 19 موسما في دوري المحترفين الرئيسي. تم اختياره 18 مرة كلاعب ضمن فريق كل النجوم، وتوج عشرة مرات مع فريقه كبطل للسلسلة العالمية وهي بطولة تلعب ما بين بطل دوري الاتحاد الأمريكي وبطل دوري الاتحاد الوطني وهو اتحاد أمريكي لمحترفي اللعبة أيضا. اشتهر أيضا بمجموعة مقولات صارت من المأثورات مثل "يمكنك ملاحظة الكثير بمجرد المشاهدة" أو "إن الأمر لا ينتهي حقا، حتى يصبح منتهيا"، أو "لا يوجد فرق بين النظرية والتطبيق، ولكن في التطبيق هناك فرق"، وجدير بالذكر أن بير هجر الدراسة بعد الصف الثامن في التعليم. (المترجم)، انظر: Yogi Berra, Wikipedia, the free encyclopedia.

تافت ما يعرف بقانون تافت-هارتلي، وهو قانون كان يهدف لإلغاء قانون علاقات العمل الوطني لعام 1935 بشكل ملحوظ، وكان قانون علاقات العمل الوطني مكونا رئيسيا في ارتفاع موجة عضوية النقابات ونفوذها في ظل الصفقة الجديدة. وهكذا كان الناخبون في عام 1948 لديهم سبب وجيه للاعتقاد بأن انتصار الجمهوريين الذي سيمنحهم السيطرة على كل من الكونجرس والبيت الأبيض، سوف يؤدي إلى دوران ملحوظ في عكس اتجاه السياسات التي نجم عنها الانضغاط العظيم.

وبحلول عام 1952، حينما استعاد الجمهوريون أخيرا البيت الأبيض، كان هناك القليل جدا على المحك. فعند ذلك الوقت كان القائد الجمهوري، كنوع من الضرورة السياسية، قد قبل بالمؤسسات التي خلقتها الصفقة الجديدة باعتبارها من السمات الدائمة في المشهد الأمريكي. وكما كتب دوايت أيزنهاور عام 1954 في خطاب لأخيه إدجار "لو حاول أي حزب سياسي إلغاء الضمان الاجتماعي، وتأمين البطالة، والتخلص من قوانين العمل والبرامج الزراعية، فلن تسمع عن هذا الحزب مرة أخرى في تاريخنا السياسي. هناك مجموعة صغيرة منشقة، بالطبع، تؤمن بأنه يمكنك فعل مثل هذه الأشياء. ومن بينهم ه. ل. هانت⁽¹⁾ (ربما من المحتمل تعرف خلفيته)، وعدد قليل آخر من مليونيرات النفط في تكساس، وسياسي أو رجل أعمال عرضي من مناطق أخرى. وعددهم جميعا لا يذكر ويتصفون بالغباء"⁽²⁾.

(1) هارلدسون لافاييت "ه.ل." هنت الصغير (17 فبراير - 29 نوفمبر 1974)، عُرف خلال تاريخه باسمه المختصر ه. ل. هانت، كان من ملوك النفط وناشطا سياسيا جمهوريا محافظا. استطاع بالمراهنة على حقوق التنقيب على النفط في لعبة البوكر أن يؤمن لنفسه الحقوق على حقل شرق تكساس النفطي، وكان واحدا من بين أكبر الحقول في العالم، ومن خلال استيلائه على هذا الحقل وغيره، حقق ثروة كانت من بين أكبر الثروات في العالم، وعند وفاته، كان يشاع أن لديه أكبر ثروة صافية لدى أي شخص في العالم. وكانت حياته الشخصية التي اتسمت بإنجابه عددا كبيرا من الأبناء من ثلاثة زيجات، كانت من بين مصادر الإلهام الرئيسية للمسلسل التلفزيوني الشهير دالاس، حيث كانت شخصية بطل المسلسل جيه. آر. أوينج قد رسمت ملامحها إلى حد بعيد وفقا للتصورات الشعبية لشخصية هانت. وقد أُسِّمَت مدينة هانت في تكساس على اسمه. (المترجم)، انظر: H. L. Hunt, Wikipedia, the free encyclopedia.

(2) Dwight D. Eisenhower to Edgar N. Eisenhower, Nov. 8, 1954, <http://eisenhowermemorial.org/presidential-papers/first-term/documents/1147.sfn>.

كيف تأتى لبرامج اعتُبرت راديكالية خطرة في الثلاثينات أن تصبح هي أساس الاحترام في الخمسينات، مع وجود مجرد "مجموعة صغيرة منشقة" تدعو لإلغائها؟ للإجابة عن هذا السؤال نحتاج أن ننظر كيف بدلت التغيرات في المجتمع الأمريكي المناخ السياسي وكيف استجابت الأحزاب السياسية للمناخ الجديد.

من الراديكالية للاحترام

اعتُبرت الصفقة الجديدة راديكالية للغاية بالفعل، وكان صانعو الصفقة الجديدة أنفسهم على استعداد لاستخدام لغة صراع الطبقات. وقراءة أو، من الأفضل، سماع خطاب فرانكلين ديلانو روزفلت في حديقة ميدان ماديسون (التسجيل متوافر على الشبكة) الذي قدمه عشية انتخابات عام 1936، سيذكرك بكيف أصبحت ليبرالية وقتنا الحاضر حذرة وجبانة وخجولة ومهذبة. فاليوم هؤلاء الذين يريدون زيادة الحد الأدنى للأجر أو زيادة الضرائب على الأغنياء يبذلون جهدا كبيرا للتأكيد للجمهور أنهم ليس لديهم شيء ضد الثروة، وأنهم لا يقترحون صراعا بين الطبقات. ولكن فرانكلين ديلانو روزفلت قالها بكل قوة وغضب للأشرار ذوي الثروات الطائلة:

ينبغي علينا أن نصارع الأعداء القدامى من أعمال السلام والاحتكار المالي، والمضاربة، والتهور والمجازفة المصرفية، والكراهية الطبقية، والإقليمية، والمتربحين من الحرب.

لقد بدأوا في اعتبار حكومة الولايات المتحدة مجرد ذيل وملحق بشؤونهم الخاصة. ونحن نعرف الآن أن الحكومة مع المال المنظم هي بالضبط خطر مثلها في ذلك مثل الحكومة مع الرعاع المنظمين.

ولم يحدث من قبل في كل تاريخنا أن كانت كل هذه القوى موحدة بهذه القوة ضد مرشح واحد كما هو موقفهم اليوم. انهم متماسكون في كراهيتهم لي، وأنا أرحب بكراهيتهم.

ولم يكن فرانكلين ديلانو روزفلت يبالغ حينما قال إن البلوتوقراط يكرهونه، وقد كان لديهم أسباب وجيهة جدا لهذه الكراهية. وكما قمت بتوثيق ذلك في الفصل الثالث، فقد فرضت الصفقة الجديدة عبئا ضريبا ثقيلا على الشركات

والأثرياء، وشجعت على نمو النقابات، ودبرت أمر تضيق عدم المساواة في الدخل الذي تضمن تخفيضا هائلا للدخل بعد الضرائب للفئات التي تشغل قمة توزيع الدخل.

ولكن حدث شيء غريب خلال العشرين عاما التي تلت خطاب حديقة ميدان ماديسون. ويرجع الفضل لانتصار ترومان عام 1948، إلى حد كبير، في بقاء سياسات الصفقة الجديدة في مكانها الصحيح، فقد ظلت النقابات قوية لعدة عقود أخرى، وكانت الضرائب على الشركات والأغنياء أعلى حتى خلال سنوات أيزنهاور عما كانت عليه في ظل فرانكلين ديلاانو روزفلت. إضافة إلى ذلك فمع حلول منتصف الخمسينات كان التأييد لاستمرار السياسات التي حفزت هذه الكراهية من "المال المنظم"- ففي خطاب حديقة ميدان ماديسون انتقى فرانكلين ديلاانو روزفلت الضمان الاجتماعي وتأمين البطالة بوجه خاص، كبرامج تم تلطيخها وتشويه سمعتها بواسطة البلوتوقراط- قد أصبحت هي بالضبط تعريف الاعتدال السياسي.

ويعكس هذا التحول، جزئيا، تبديلا في الديموجرافيا وعوامل أخرى حبذت استمرار دولة الرفاه. وسوف آتي لهذه التحولات بعد برهة. ولكن دعني أولا أتحدث باختصار عن الجانب الدائم في الاقتصاد السياسي الذي جعل من تنفيذ الصفقة الجديدة أمرا صعبا للغاية، ولكن الدفاع عنسهل نسبيا: الطابع الفطري، وبشكل عام العقلانية المحافظة للناخبين، ليست المحافظة بمعنى وجهات نظر الجناح اليميني، ولكن بمعنى التردد في تأييد تغييرات كبرى في السياسات الحكومية، ما لم تكن السياسات القائمة قد ثبت بوضوح فشلها. وقد رأينا في العصر الحديث كيف أدى هذا النمط من الحفاظ على الوضع القائم المحافظي إلى فشل مشروعات لكل من الديمقراطيين والجمهوريين: محاولة كلينتون إصلاح الرعاية الطبية، ومحاولة بوش خصخصة الضمان الاجتماعي، فقد فشل كل منهما إلى حد كبير بسبب خوف الناخبين من المجهول.

تسبب الوضع القائم لسيطرة المحافظة في العشرينات في إعاقة الإصلاحات الليبرالية. فأني اقترح بفرض ضرائب أكثر ارتفاعا على الأغنياء وزيادة المساعدات الاجتماعية للعمال والفقراء، وأية اقتراحات بتغيير قوانين العمل بطريقة تؤدي إلى تسهيل عملية التنظيم النقابي، كان يتم مهاجمتها على أرضية أن من يرغبون في

تلك الإصلاحات هم أناس غير مسؤولين لا يفهمون حقيقة كيف يعمل العالم، وأن مقترحاتهم، لو تم تطبيقها، سوف تدمر الاقتصاد. وحتى فرانكلين ديلانو روزفلت الذي كان إلى حد ما سجيناً للحكمة التقليدية، كتب على هامش كتاب "إنه لأمر جيد إلى حد يصعب تصديقه، لا يمكنك الحصول على شيء مقابل لاشيء"، استبق كينز، ودعا إلى التمويل بالعجز لدعم الاقتصاد خلال فترات الركود⁽¹⁾.

وبمجرد صعود فرانكلين ديلانو روزفلت للسلطة-ومع ميل أقل لصرف النظر عن الأفكار الراديكالية-جابه مهمة إقناع الجمهور بنبذ الحكمة التقليدية والقبول بالسياسات الراديكالية الجديدة. وقد كان بمقدوره التغلب على المحافظة الطبيعية لدى المصوتين، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير لحوادث التاريخ. فأولاً، كانت الكارثة الاقتصادية خلال الفترة 1929-1933 قد قضت على مصداقية النخبة القديمة وأيديولوجيتها، وكان الانتعاش الذي بدأ عام 1933، ولو أنه كان غير مكتمل، قد أضفى مصداقية على إصلاحات الصفقة الجديدة. "لقد عرفنا دائماً أن الحرص على المصلحة الشخصية والأنانية المفرطة من سوء الأخلاق، ونحن نعرف الآن أنها من سوء الاقتصاد أيضاً" هكذا أعلن فرانكلين ديلانو روزفلت في خطاب تنصيبه الثاني. وثانياً، خلقت الحرب العالمية الثانية الظروف التي كان بمقتضاها تدخل الحكومة على نطاق واسع في الاقتصاد أمراً ذا ضرورة واضحة، وهو ما نحى جانباً أية شكوك في الإجراءات الراديكالية، ولذا فمع حلول الوقت الذي كتب فيه أيزنهاور الخطاب المشار إليه سابقاً لشقيقه، لم تعد مؤسسات الصفقة الجديدة تعتبر بدعاً راديكالية؛ فقد كانت هذه المؤسسات جزءاً من النسيج الطبيعي للحياة الأمريكية.

وبالطبع لم تكن لتعيش بهذه الطريقة فيما لو كانت الحكمة التقليدية لما قبل الصفقة الجديدة على صواب، أي فيما لو كان فرض ضرائب على الأغنياء، وتقديم الضمان الاجتماعي ومساعدات البطالة، وتعزيز القوة التفاوضية للعمال، كارثياً للاقتصاد. ولكن أعقب الانضغاط العظيم في الواقع أكبر ازدهار اقتصادي مستدام في تاريخ الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك فقد أوضحت إدارة روزفلت أن واحدة من الحجج النموذجية المتعارف عليها ضد التدخل الحكومي واسع النطاق في الاقتصاد-أنه سيؤدي حتماً في نفس الوقت إلى فساد واسع النطاق-لم

(1) See Schlesinger, Crisis of the Old Order, p. 136.

تكن صحيحة. فعند النظر في أحداث الماضي يبدو لنا كيف كان سجل الصفقة الجديدة نظيفاً بدرجة مذهلة. لقد كان فرانكلين ديلاانو روزفلت مسؤولاً عن توسع ضخّم في الإنفاق الفيدرالي، بما في ذلك إنفاق تقديري للغاية لإدارة الارتقاء بالأشغال⁽¹⁾. ومع ذلك فالصورة الشائعة قبل الصفقة الجديدة للإغاثة العامة التي كانت تعد على نطاق واسع صورة للفساد، قد تحسنت بالفعل بشكل ملحوظ.

ولم تكن نزاهة الصفقة الجديدة مجرد مصادفة. فقد جعل مسؤولو الصفقة الجديدة من مراقبة برامجهم ضد أي فساد محتمل معبوداً لهم بصورة أو بأخرى. فقد أقام فرانكلين ديلاانو روزفلت بشكل خاص "قسم التحقيقات المتقدم" للتحقيق في أي شكاوى بمخالفات في إدارة الارتقاء بالأشغال. وقد ثبت أن هذا القسم فعال جداً لدرجة أن تحقيقات لاحقة من جانب الكونجرس لم تجد انحرافاً جدياً واحداً في كل ما وضعت عليه نظرها⁽²⁾.

وهذا الالتزام بحكومة أمينة لم يكن علامة على فضيلة شخصية لروزفلت؛ بل يعكس بالأحرى أولوية سياسية. فمهمة فرانكلين ديلاانو روزفلت في الحكم كانت إظهار أن حضور ونشاط الحكومة أمر صالح للعمل. وللإبقاء على مصداقية هذه المهمة كان بحاجة لأن يبقى سجل إدارته نظيفاً. وقد فعل.

(1) إدارة الارتقاء بالأشغال Works Progress Administration (أعيد تسميتها في عام 1939 بإدارة مشروعات العمل) كانت أكبر مؤسسات الصفقة الجديدة وأكثرها طموحاً، قامت بتشغيل ملايين من العمال العاطلين (معظمهم من العمال غير المهرة) لتنفيذ مشروعات الأشغال العامة، بما في ذلك المباني العامة والطرق. كما قامت الإدارة أيضاً بتوظيف موسيقيين وفنانين، وكتاب وممثلين ومخرجين، في مشروعات ضخمة للفن والدراما والإعلام والأدب. وغالباً فكل مجتمع محلي في الولايات المتحدة به متنزه جديد، أو كوبري أو مدرسة تم بناؤها بواسطة الإدارة. كانت المخصصات الأولية للإدارة قد بلغت 4.9 مليار دولار في عام 1935 (وهو ما يمثل نسبة 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي في هذا التاريخ). وقامت الإدارة بتوظيف نحو 8.5 مليون شخص بين عامي 1935 و1943، وقد تم تشكيل إدارة الارتقاء بالأشغال في 6 مايو 1935 وتم حلها في 30 يونيو 1943. (المترجم)، انظر:

Works Progress Administration, Wikipedia, the free encyclopedia.

(2) J.J. Wallis, P. Fishback, and S. Kantor, "politics, Relief, and Reform: The Transformation of America's Social Welfare System during the New Deal" (National Bureau of Economic Research, Working Paper no. 11080, January 2005).

هناك شيء آخر: على الرغم من أن دخول الحرب العالمية الثانية لم يكن مخططاً له كاستعراض هائل لفاعلية الحكومة، فإنه كان له هذا الأثر. فقد أصبح من الصعب للغاية على المحافظين ادعاء أن الحكومة لا يمكنها فعل أي شيء بصورة طيبة، بعد أن بينت حكومة الولايات المتحدة قدرتها ليس فقط على القتال في حرب كونية ولكن أيضاً الإشراف على تعبئة واسعة للموارد الوطنية.

بحلول عام 1948 إذن أصبحت فكرة وجود دور حكومي نشط في الاقتصاد - وهو دور، كان له عملياً تأثير كبير في خفض عدم المساواة - فكرة محترمة. في غضون ذلك، كانت النظرة القديمة بأن الحكومة ينبغي أن ترفع يدها، وهي النظرة التي سخر منها فرانكلين ديلاانو روزفلت في خطاب حديقة ميدان ماديسون في خطابه عام 1936 بقوله "إن العقيدة القائلة بأن الحكومة الأفضل هي تلك الحكومة غير المبالية"، قد تم تنزيل مرتبتها إلى مرتبة العقيدة الشاذة غريبة الأطوار.

إن الفوز في معركة الأفكار، على أية حال، غير كاف إذا لم يتم تدعيم هذا الانتصار بتحالف سياسي فعال. وكما حدث، مع ذلك، فقد تغير المشهد السياسي على نحو أدى لانزياح مركز الجاذبية السياسية نحو الأسفل، بتمكين هؤلاء الذين كسبوا من الانضغاط العظيم، وكان لهم مصلحة في الحفاظ على توزيع للدخل أكثر مساواة.

أمة منحت حق الاقتراع

خلال العصر المذهب الطويل كان من العوائق الأساسية أمام وجود حركة سياسية فعالة ممثلة للعمال الأمريكيين، الحقيقة البسيطة بأن العديد من العمال الأمريكيين، خاصة العمال الأقل أجراً، كان قد أنكر عليهم الحق في التصويت، إما بالقانون وإما بالممارسة.

وكانت المجموعة الأكبر من العمال المحرومين من التصويت هم السكان الأمريكيون من أصول إفريقية في الجنوب، وهي مجموعة استمر ينكر عليها حقها في التصويت لمدة جيل بعد الانضغاط العظيم، وما زالت محرومة جزئياً من التصويت حتى اليوم لأسباب سنأتي إليها بعد وقت قليل. على أية حال،

كان الجنوب شريكا، رغم كونه شريكا مزعجا، في التحالف الذي أيد المساواة الاقتصادية حتى السبعينات.

وكان هناك قطاع آخر من السكان حُرِم من حق التصويت خلال العصر المذهب الطويل وقد اختفى عمليا بحلول الخمسينات، هو قطاع المهاجرين غير المجنسين. في عام 1920، كان 20% من الأمريكيين البالغين من مواليد الخارج، وكان نصفهم ليسوا مواطنين أمريكيين. ولذا كان 90% فقط من المقيمين البالغين في الولايات المتحدة مواطنين، ولديهم الحق القانوني في التصويت. وبمجرد أخذ حرمان الأمريكيين من أصول إفريقية في الجنوب من التصويت في الاعتبار، فقد كان نحو 80% فقط من البالغين المقيمين في الولايات المتحدة في عام 1920 هم من لهم الحق الفعلي في التصويت. وهذا الحرمان من التصويت لم يكن محايدا سياسيا، فهؤلاء الذين يفتقرون للحق في التصويت كانوا بشكل عام من الفقراء مقارنة بالمتوسط. وكما سترى بعد قليل يميل النخبون الفقراء نسيبا اليوم لتأييد الديمقراطيين عموما، ويؤيدون بوجه خاص دولة رفاه قوية. ومن المفترض أن وضعاً مماثلاً كان صحيحاً في العشرينات. ولذا كان الحرمان من التصويت يبعد جزءاً من جانب اليسار في الطيف السياسي، ويدفع بالسياسة الأمريكية جهة اليمين إلى مكان لم يكن ليبلغه لو كان بإمكان كل المقيمين البالغين الإدلاء بأصواتهم.

وفي أعقاب فرض شروط متشددة للهجرة في عام 1924، على أية حال، هبطت نسبة البالغين الذين ليس لهم الحق في التصويت بانتظام. وشكل المهاجرون بحلول عام 1940 نحو 13% فقط من السكان البالغين، وكان أكثر من 60% من هؤلاء المهاجرين قد تم تجنيسهم، لذا فمع حلول عام 1940 كان نحو 95% من المقيمين البالغين في الولايات المتحدة مواطنين. وبحلول عام 1950 هبطت حصة المهاجرين إلى 10%، وكان 75% منهم قد تم تجنيسهم، وهبطت نسبة البالغين المقيمين غير المواطنين إلى نسبة تافهة تبلغ 3% من السكان البالغين.

بين عام 1924 والخمسينات، اختفى المهاجرون غير الحاصلين على الجنسية جوهريا من المشهد الأمريكي. وكانت النتيجة هي بلد لدى الأغلبية الشاسعة من عماله البيض ذوي الياقات الزرقاء الحق في التصويت. علاوة على ذلك بحلول الخمسينات كان من المحتمل أكثر بكثير أن البيض الفقراء نسيبا، يمكنهم واقعا إفادة أنفسهم من حقهم في التصويت عما كانوا عليه في العشرينات، لأنهم كانوا

أعضاء في النقابات أو لديهم أصدقاء أو أقارب في النقابات، وهي التي رفعت وعيهم ودافعهم السياسي. وكانت النتيجة هيئة ناعبة تميل أكثر نحو تأييد دولة الرفاه، بالتعريف الواسع لهذه الدولة، مقارنة بالهيئة الناعبة في عام 1920 أو الهيئة الناعبة اليوم.

الدور الخاص والغريب للجنوب

لا يزال الجنوب مختلفا في العديد من النواحي عن بقية الولايات المتحدة. ولكن في الخمسينات كان حقيقة بلدا آخر: مكان للفصل العنصري المكشوف وللتمييز، مع مكانة أدنى للسود مقررة في القانون والسياسة العامة ويتم فرضها بالعنف. وقضية براون ضد مجلس التعليم⁽¹⁾ التي كان قرار المحكمة العليا فيها يطلب إنهاء الفصل في النظم المدرسية، لم يحدث إلا في عام 1954. وفي عام 1955 رفضت روزا باركس ترك مقعدها والتحرك إلى الخلف في أتوبيس مونتجومري، ولم يصدر حكم المحكمة العليا لإنهاء الفصل العنصري في المواصلات العامة إلا في أواخر عام 1956. ولم يحدث منح السود حق التصويت إلا بعد وقت طويل من ذلك، إذ لم يُسن قانون الحق في التصويت إلا في عام 1964، وهو العام الذي تم فيه اغتيال ثلاثة من العاملين في حركة الحقوق المدنية في فيلادلفيا، والمسيحي،

(1) قضية براون ضد مجلس التعليم في توبیکا بولاية كنساس (1954)، كانت نقطة تحول تاريخية في سجل المحكمة العليا للولايات المتحدة، حيث أعلنت المحكمة أن قوانين الولاية التي تؤسس للفصل في المدارس العامة بين السود والبيض غير دستورية. وقد عكس هذا القرار ما سبق من قرار في قضية بلسي ضد فرجسون في عام 1896، إذ كان القرار الأخير يسمح بالفصل العنصري في التعليم الذي ترعاه الولاية. وقد صدر حكم قضية براون ضد مجلس التعليم في توبیکا في 17 مايو 1954، إذ صوتت المحكمة بأغلبية (9-0) لصالح قرار منطوقه "إن المنشآت التعليمية المنفصلة هي بطبيعتها غير متكافئة". ونتيجة لهذا فالفصل العنصري القانوني ينتهك شرط الحماية المتساوية المنصوص عليه بالتعديل الرابع عشر من دستور الولايات المتحدة الأمريكية. ومهد هذا الحكم الطريق للاندماج وكان نصرا جوهريا لحركة الحقوق المدنية. ورغم هذا، لم يوضح القرار الذي وقع في 14 صفحة أي نوع من الأساليب التي يمكن بها إنهاء الفصل العنصري في المدارس، وكان قرار المحكمة في قضية براون 2 هي إصدار أمر للولايات بإنهاء الفصل "بكل ترو". (المترجم)، انظر:

Brown v. Board of Education of Topeka, Wikipedia, the free encyclopedia.

وهو المكان الذي سيختار رونالد ريجان لاحقا أن يبدأ منه حملته للانتخابات الرئاسية عام 1980، بحديث عن حقوق الولايات.

كانت السياسات العنصرية الوحشية في الجنوب، جنبا إلى جنب مع تخلف الجنوب بشكل عام، قد جعلت منه إقليما محافظا بشدة، محافظا أكثر حتى مقارنة باليوم. ومع هذا فقد كان الجنوب أيضا، لزمن طويل، جزءا رئيسيا من تحالف الصفقة الجديدة.

وتخبرنا الخرائط الانتخابية بالقصة. في خرائط اليوم يعد الجنوب أحمر (أي يصوت للجمهوريين-المترجم). وباستثناء مريแลนด์ وديلاوير، لم يحصل جون كيري على ولاية واحدة جنوب خط ماسون-ديكسون. ولكن في عام 1948 لم تذهب ولاية جنوبية واحدة ليدوي، على الرغم من أن العديدين كانوا يؤيدون المرشح المتبني للفصل العنصري لستروم ثرموند⁽¹⁾.

لماذا أيد الجنوب الديمقراطيون؟ هناك سبب واضح قبيح لتأييد الجنوبيين البيض للديمقراطيين في الخمسينات: على الرغم من أن الحزب الديمقراطي أصبح حزب المساواة الاقتصادية، فقد قبل ضمنا قوانين جيم كرو. وفقط حينما أصبح الحزب الديمقراطي هو حزب المساواة العرقية أيضا تحرك الجمهوريون الذين بدأوا كمعارضين للعبودية، ولكنهم أصبحوا المدافعين عن الثراء ملء الفجوة. لدي ما سأقوله أكثر حول تبادل المواقع لاحقا في الكتاب، خاصة حينما ألقى نظرة على كيف انتصر رونالد ريجان عام 1980.

ولكن لماذا كان الجنوب ديمقراطيا في المقام الأول؟ كانت الممرارة المتخلفة عن الحرب الأهلية جزءا من القصة، يمكنك قول ذلك عن أجيال الجنوبيين الديمقراطيين الذين كسبوا بخوض الانتخابات ضد إبراهيم لينكولن.

(1) جيمس ستروم ثرموند (5 ديسمبر 1902-26 يونيو 2003) سياسي أمريكي انتُخب عضوا في مجلس الشيوخ عن ولاية جنوب كارولينا. وقد ترشح للانتخابات الرئاسية عام 1948 كمرشح عن "الحزب الديمقراطي لحقوق الولايات"، وحصل على 2.4% من الأصوات الشعبية و39 من أصوات المجمع الانتخابي. انتخب ثرموند لمجلس الشيوخ من عام 1954 وحتى وفاته عام 2003 وقد انتخب بداية عن الحزب الديمقراطي حتى عام 1964، ثم بعد ذلك عن الحزب الجمهوري. (المترجم)، انظر: James Strom Thurmond, Wikipedia, the free encyclopedia.

ولكن حقيقة أن الجنوب كان أكثر فقرا من بقية البلد كانت تعني أنه تلقى أيضا نصيبا أكبر من المساعدات التي ولدها الصفقة الجديدة. وما زالت ولايات الجنوب إلى حد ما أفقر من المتوسط على المستوى الوطني، ولكن في الخمسينات كان الجنوب فقيرا بشكل بائس. ففي وقت متأخر كعام 1959 كان متوسط نصيب الفرد من الدخل في مسيسيبي أقل من ألف دولار سنويا (نحو خمسة آلاف دولار بأسعار اليوم)، ليمنحها مستوى متوسطا من المعيشة يبلغ بالكاد نحو 40% من مستوى المعيشة المتوسط في الولايات الغنية مثل كونيتيكت، ونيويورك، ونيوجيرسي. وكان الجنوب لا يزال أيضا ريفيا إقليما قرويا، لفترة طويلة، بعد أن أضحت أمريكا أمة حضرية. بحلول عام 1950 كان لدى الولايات المتحدة خارج الجنوب ثلاثة مقيمين حضريين مقابل كل مقيم ريفي، ولكن ظل الجنوب ريفيا أكثر منه حضريا.

ونتيجة لهذا كانت الصفقة الجديدة مكسبا صافيا للجنوب. فمن ناحية، ألقت الضرائب المرتفعة التي فرضها فرانكلين ديلانو روزفلت على الأغنياء وعلى الشركات بعبء خفيف على الجنوب، حيث لم يكن هناك سوى حفنة قليلة من الأغنياء، وكانت الشركات في أغلبها مملوكة للجنوبيين. ومن ناحية أخرى كانت برامج الصفقة الجديدة، من الضمان الاجتماعي إلى تأمين البطالة وكهربة الريف، مهمة بشكل خاص للعمال ذوي الأجر المنخفض الذين يشكلون أغلبية سكان الجنوب، وحتى الآن، فحقيقة كون الجنوب يعتمد كثيرا على دولة الرفاه يمثل ضغطا دوريا على سياستنا، فحينما حاول جورج دبليو بوش خصخصة الضمان الاجتماعي في عام 2005، اكتشف سياسيوه أن المعارضة، على كل حال، كانت أكثر كثافة في "الولايات الحمراء" التي أيدته في عام 2004، وخاصة في الجنوب، مقارنة ببقية البلد.

وهذا هو أحد السبل لطرح الأمر: على الرغم من أن الانقسام العرقي في الجنوب يمضي مع سياسة محلية رجعية، فقد كان لدى الإقليم الكثير الذي يمكن أن يكسبه من دولة الرفاه بسبب فقره على المستوى الوطني ولذا كان على استعداد لتأييد الليبراليين الشماليين إلى مدى معين. وكان هناك، على أية حال، حدود صارمة لنوع السياسات التي يمكن أن يؤيدها الجنوبيون البيض. وقد أصبح كل هذا واضحا حينما حاول هاري ترومان استكمال الصفقة الجديدة، بإضافة

عنصر كان بوسعه خلق دولة رفاه كاملة الأهلية يمكن مضاهاتها بدولة الرفاه في كندا أو الأمم الأوروبية: التأمين الصحي الوطني.

فقد اقترح ترومان عام 1946 نظاما للتأمين الصحي الوطني كان بوسعه أن يخلق نظاما للدافع المفرد⁽¹⁾ يضاها النظام الكندي اليوم. وبدأت فرصه في دفع الخطة جيدة في البداية. وفي الحقيقة، فقد كان من الأسر بكثير تأسيس تأمين صحي وطني في الأربعينات مقارنة باليوم. فقد كان الإنفاق على الرعاية الصحية في الأربعينات يمثل 4.1% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بأكثر من 16% من الناتج المحلي الإجمالي الآن. وأيضاً، كانت شركات التأمين الصحي الخاصة لا تزال صناعة غير متطورة نسبياً في الأربعينات، وبالتالي لم تكن شركات التأمين تشكل جماعة مصالح قوية كما هي عليه الآن. ولم تصبح جماعة ضغط صناعة الأدوية قوة رئيسية حتى الثمانينات. في حين كان الرأي العام في عام 1946 مناصراً بشدة لكفالة التأمين الصحي.

ولكن جهود ترومان فشلت. ويقع العبء الأكبر في الفشل على الجمعية الطبية الأمريكية التي أنفقت خمسة ملايين دولار لمعارضة خطة ترومان؛ ومع تعديل هذا القدر من الإنفاق تبعاً لتغير حجم الاقتصاد، فكان ما أنفق يعادل نحو 200 مليون دولار اليوم. وفي استغلال سافر لعلاقة الطبيب بالمريض، قامت الجمعية الطبية الأمريكية بتجنيد عائلات الأطباء لكي يتحدثوا مع المرضى، في إطار جهدها لإعاقة التأمين الوطني. وقد نبذت الجمعية الأطباء الذين أيدوا خطة ترومان، حتى إلى حد الدفع بإنكار امتيازات المستشفيات عليهم. وإنه لأمر صادم حتى الآن قراءة أن الأطباء تم إبلاغهم بأن يحاضروا مرضاهم عن شرور "تشريك الطب" (أي جعله اشتراكياً- المترجم)، أي دفع الحكومة لتكاليف تقديم الخدمات الطبية وخدمات المستشفيات وتمويل ذلك من الضرائب.

(1) نظام الدافع المفرد هو نظام تقوم فيه الدولة، وليس شركات التأمين الصحي الخاصة، بدفع تكلفة الرعاية الصحية. ونظام الدافع المفرد يمكن أن يتم إما بتعاقد الدولة على خدمات الرعاية الصحية مع المنظمات الخاصة (كما هو الوضع في كندا)، وإما أن تقوم الدولة نفسها بتوظيف موارد الرعاية الصحية والأفراد العاملين في المجال (كما هو الوضع في المملكة المتحدة). (المترجم، انظر:

Single-payer healthcare, Wikipedia, the free encyclopedia.

ولكن الجمعية الطبية الأمريكية لم تلحق الهزيمة بخطة ترومان وحدها. فقد كانت هناك أيضا معارضة حاسمة للتأمين الصحي من الديمقراطيين الجنوبيين، على الرغم من حقيقة أن الجنوب الفقير الذي به عدد كبير لا يمكنهم دفع كلفة رعاية طبية مناسبة، كان يمكنهم تحقيق كسب مالي غير متوقع. ولكن السياسيين الجنوبيين آمنوا بأن نظاما وطنيا للتأمين الصحي سوف يجبر الإقليم على الدمج العرقي لمستشفياته. (وربما كانوا على حق. فبرنامج الرعاية الصحية "ميدكير"، وهو برنامج لكبار السن يناظر من عدة أوجه النظام الذي أراده ترومان للجميع، تم تقديمه في عام 1966، وكانت واحدة من نتائجه هي نزع الفصل العنصري في المستشفيات على طول الولايات المتحدة وعرضها). وكان إبعاد الأشخاص السود عن مستشفيات البيض أكثر أهمية للسياسيين الجنوبيين من إمداد البيض الفقراء بالوسائل التي تمكنهم من الحصول على العلاج الطبي. وكان فشل ترومان في موضوع الرعاية الصحية نذيرا بانهيار تحالف الصفقة الجديدة في نهاية المطاف. فتأييد البيض الجنوبيين للمساواة الاقتصادية كان دائما موضع تردد، وأصبح أكثر ترددا مع مرور الوقت.

وتقول القصة المألوفة إن الجنوب قد ارتحل من التحالف حينما أصبح الحزب الديمقراطي جديا بشأن الحقوق المدنية، وكان ذلك بكل تأكيد جزءا كبيرا مما حدث. كما أنه من الصحيح أيضا، على كل حال، أنه كلما صار الجنوب أغنى على مر الزمن كانت مكاسب الإقليم من سياسات إعادة التوزيع أقل، ويصبح حرا طليقا في الانغماس في ملذات غرائزه الرجعية التي أتت من حرمان السود من التصويت. ولكن في الخمسينات كان كل هذا لم يتحقق بعد وكان عليه الانتظار لفترة بعيدة في المستقبل.

النقابات

بين عامي 1935 و 1945 ارتفعت نسبة العمال الأعضاء في النقابات من 12% إلى 35%؛ وحتى وقت متأخر كعام 1970، كان 27% من العمال أعضاء نقابات. وكانت النقابات بشكل عام، إن لم تكن دائما، مؤيدة للديمقراطيين. في انتخابات عام 1948، صوت نحو ثلاثة أرباع الأعضاء في أكبر تنظيمين نقابيين، الاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية، لترومان.

ويذهب دور النقابات في جعل الحزب الديمقراطي هو الحزب المهيمن لأبعد من ميل أعضاء النقابات للتصويت للمرشحين الديمقراطيين. وتأمل مزحة ويل روجرز⁽¹⁾ الشهيرة، "أنا لست عضوا في أي حزب سياسي، أنا ديمقراطي". كان هذا وصفا عادلا للحزب الديمقراطي قبل الصفقة الجديدة، وكما هو اليوم. ولكنه كان أقل صحة بكثير حينما كان العمل المنظم قوة نافذة: فقد أمدت النقابات الحزب بهيكل تنظيمي جاهز. ولم تقدم النقابات مصدرا يعتد به لتمويل الحملات الانتخابية فقط، وهو مصدر كان يعد حتى أكثر أهمية في عصر ما قبل نقل الحملات عموما على التليفزيون، بل أمدت الديمقراطيين أيضا بجيش من العاملين في الحملات الذين يوزعون اللافتات، والملصقات، ومطبوعات الحملة، والطواف من باب لباب طلبا للتصويت للحزب، وحشدتهم في جهد من أجل حث المواطنين على التصويت يوم الانتخابات.

وربما كانت العقبة الحيوية الأخرى للحركة النقابية المساوية في الأهمية، وإن كانت غير مباشرة، هي التأثير على الوعي السياسي ومعدلات مشاركة الناخبين من الأمريكيين ذوي الدخل المنخفض والمتوسط. وهؤلاء الذين يتابعون من بيننا السياسة عن قرب غالبا ما يجدون صعوبة في تفهم كيف أن معظم الأمريكيين يعيرون الأمر برمته اهتماما ضئيلا. ولكن هذه اللامبالاة يمكن تفهمها، فعلى الرغم من أن نتائج الانتخابات يمكن أن تكون ذات آثار كبيرة على حياة الناس، فمن غير المحتمل بشدة أن يرى الناخب الفرد قراره ذا تأثير على هذه النتائج. لذلك يكون الأشخاص الذين لديهم أعمال يقومون بها أو أطفال يتولون رعايتهم ذوي حافز محدود في إيلاء اهتمام وثيق للسباقات الانتخابية السياسية. وعمليا يضيفي افتقاد المنطق في الاهتمام تحيزا طبقيًا لأعلى للعملية السياسية، فمن المحتمل أكثر أن يولي الأشخاص ذوو الدخل المرتفع اهتماما بالسياسة، ومن المحتمل أكثر أن

(1) ويليام بن آدير "ويل" روجرز (4 نوفمبر 1915-15 أغسطس 1935) كان راعي بقر أمريكي ومؤديا لاستعراضات مسرحية (فودفيل)، وفكاهيا، وكاتب أعمدة صحفية، ومعلقا اجتماعيا، وممثلا على المسرح وفي السينما. وقد مثل نحو 71 فيلما (50 فيلما صامتا، و21 فيلما ناطقا) كتب أكثر من 4000 عمود صحفي نشرت على النطاق الوطني في صحف واسعة الانتشار. كان الرائد في زمنه في خفة الدم السياسية، من أقواله المأثورة أيضا إلى جانب ما هو مذكور في المتن "أنا لا أطلق النكات، أنا فقط أشاهد الحكومة وأقدم تقريرا بالوقائع". توفي عام 1935 في حادث طائرة. (المترجم)، انظر: Will Rogers, Wikipedia, the free encyclopedia.

يقوموا بالتصويت، مقارنة بالأمريكيين من الطبقة الوسطى والدنيا. ونتيجة لهذا، يكون لدى الناخب النمطي دخل أعلى بشكل ملحوظ من الشخص النمطي، وهذا واحد من الأسباب التي تجعل السياسيين يميلون لتصميم سياساتهم وفي أدمغتهم الميسورون نسبيا.

ولكن كان للنقابات أثرها في تقليص هذا الانحياز الطبقي. إذ كانت النقابات تحت أعضاءها على التصويت، وربما الأكثر أهمية، النقاشات السياسية التي تجري في الاجتماعات النقابية، والرسائل السياسية الموجهة لأعضاء النقابة، وغيرها من الأمور، ما يرفع درجة الوعي السياسي ليس فقط بين العمال النقابيين ولكن أيضا بين هؤلاء الذين يتحدثون معهم، ويشمل ذلك أزواجهم، وأصدقاءهم، والعائلة. ولأن الناس يميلون لمصادقة الآخرين ذوي الدخل المماثل لهم، فقد كان هذا يعني مشاركة سياسية أكبر بين الأمريكيين ذوي الدخل الأقل. ويقدر تحليل إحصائي حديث⁽¹⁾ أنه لو كانت حصة العمال النقابيين في القوة العاملة في عام 2000 بنفس المستوى الذي كانت عليه في عام 1964، لكانت نسبة 10% إضافية من البالغين في الثلثين الأقل من حيث توزيع الدخل قد قامت بالتصويت، مقارنة مع نسبة 3% إضافية في الثلث الموجود على قمة توزيع الدخل. ولذا تخفض قوة الحركة النقابية من مركز الجاذبية الاقتصادي في السياسة بالولايات المتحدة، وهو ما أفاد الديمقراطيين إلى حد بعيد.

وبالإجمال، كان الاقتصاد السياسي للولايات المتحدة في الخمسينات وحتى الستينات محبذا أكثر للسياسات الاقتصادية التي تعمل على تسوية الدخل عما كان عليه خلال العصر المذهَّب الطويل. فدولة الرفاه لم تُعدَّ تُعدَّ راديكالية؛ وعوضا عن ذلك، فقد اعتُبر هؤلاء الذين أرادوا تدميرها مختلين. ولم يعد هناك طبقة واسعة من العمال المهاجرين المحرومين من التصويت. وكان الجنوب، ظرفيا ومؤقتا، إلى جانب المساواة الاقتصادية، ما دام ذلك لم يُترجم في شكل مساواة عرقية. وكانت الحركة النقابية القوية لها تأثيرها في تعبئة الناخبين الأقل دخلا.

(1) Jan Leighley and Jonathan Nagler, "Unions, Voter Turnout, and Class Bias in the U.S. Electorate, 1964-2000," Journal of Politics 69, no. 2 (May 2007), pp. 430-41.

الأحزاب السياسية في عصر المساواة

كتب إيليس ج. أرنال، وهو محافظ سابق لولاية جورجيا، مقالا مناوئا فيه رأيا لجمهور، ولكن تحول لأن يكون مقالا على درجة عالية من الدقة في عدد أكتوبر من مجلة الأطلنطي الشهيرة بعنوان "الديمقراطيون يمكنهم الفوز". وقد ركز في هذا المقال على أن القوة المتأصلة للتحالف الديمقراطي "تم وصفها بواسطة نقادها على أنها توليفة من الجنوب، ونقابات العمال، وماكينات المدينة، واليسار الفكري. وهو وصف ليس بالدقيق إجمالا". ولقد تحدثت بالفعل عن الجنوب والنقابات. فلنتحدث بشكل مختصر عن العنصرين الآخرين.

الماكينات السياسية الحضرية، وهي تقوم إلى حد كبير على قاعدة من المؤيدين من المهاجرين، وترجع إلى تاريخ سابق على سنوات روزفلت. وفي الواقع، كانت هذه الماكينات مصدرا رئيسيا للتأييد الديمقراطي منذ القرن التاسع عشر. وكان لسياسات الصفقة الجديدة أثرها في إضعاف قوتها. وكان المفتاح للماكينة هو جاذبيتها للمصوتين الحضريين بقدرتها على تقديم المساعدات للعائلات التي تقع في محنة والمحابة في التوظيف؛ وقد جعل توسيع الصفقة الجديدة لشبكة الأمان الاجتماعي الحكومية وارتفاع الأجور نتيجة للانضغاط العظيم هذه الخدمات أقل أهمية. ومع ذلك فقد كانت هذه الماكينات الحضرية لا تزال قوية بشكل معقول حتى الستينات، وساعدت استمراريتها على كسب الديمقراطيين للانتخابات.

ماذا عن "اليسار الفكري"؟ من الواضح أنه لم يكن هناك أبدا عدد كاف من المفكرين بشكل يجعلهم كتلة تصويتية مهمة لأي من الحزبين. ولكن التركيز على الجانب الميكانيكي من الأشياء يعطي تقديرا ضئيلا لأهمية الرسائل والأفكار. في الثلاثينات كان لدى اليسار أفكار حول ما الذي يجب عمله؛ بينما لم يكن لدى اليمين أية أفكار، اللهم إلا الوعظ بأن الاقتصاد في نهاية المطاف سيداوي نفسه بنفسه. ومنح نجاح فرانكلين ديلاانو روزفلت المفكرين الليبراليين مصداقية ومكانة مرموقة دامت لفترة طويلة بعد أن وهنت قوة دفع الصفقة الجديدة إلى حد كبير، وبالضبط، كما في وقتنا الراهن، يبقى سائدا التأكيد على أن الأفكار الجديدة على حق لفترة طويلة بعد أن يكون قد ذهب أي شعور حقيقي بالابتكار الحق. وقد علق جون كينيث جالبريث في عام 1958 متهكما أنه بين الليبراليين "خدم

الجهر بالحاجة إلى الأفكار الجديدة، وفقا لبعض التقديرات، كبديل عنها". ولكن الشعور بأن الأفكار الجديدة تأتي من اليسار ظل ميزة للديمقراطيين.

وفي غضون ذلك، كان الحزب الجمهوري بحلول الخمسينات في نواح عديدة مجرد خيال لذاته القديمة. فقد كان للجمهوريين قبل الكساد العظيم والانضغاط العظيم ميزتان سياسيتان كبيرتان: المال، والصورة الذهنية عن براعتهم وكفاءتهم. فمساهمات النخبة الثرية منحت الجمهوريين عادة تفوقا ماليا كبيرا، واعتاد الناس افتراض أن الحزب الجمهوري، هو حزب مجال الأعمال، حزب الرجال القادرين على تحمل المسؤولية مثل هيرت هوفر، الرجال الذين يعرفون كيف يديرون البلد.

ولكن الانضغاط العظيم قلص إلى حد بعيد موارد النخبة، بينما قضى الكساد العظيم على اعتقاد الأمة بأن رجال الأعمال هم الأفضل معرفة. وقد أصبح هيرت هوفر النموذج الصارخ لعدم الكفاءة. وبعد الانتصار في الحرب العالمية الثانية والازدهار الكبير ما بعد الحرب، من كان يمكنه الادعاء بمصداقية أن الديمقراطيين لا يعرفون كيف يديرون الأشياء؟

ومع ذلك، فقد استطاع الحزب الجمهوري البقاء على قيد الحياة، ولكنه فعل ذلك بالتحرك تجاه مركز سياسي جديد. فقد فاز أيزنهاور بالبيت الأبيض جزئيا بسبب سمعته في الحرب العالمية الثانية، وجزئيا بسبب أن الجمهور كان قد ضجر وطفح كيله من الحرب الكورية. ولكنه كان مقبولا أيضا بسبب تبشيره بـ"الاعتدال"، واعتباره هؤلاء الذين يودون التراجع عن الصفقة الجديدة "أغبياء". وقد أصبح الحزب الجمهوري، ولعدة عقود تالية، خيمة كبيرة حقيقية، مع مكان لكل من المحافظين أنصار الحكومة الصغيرة ولأنصار الإنفاق الضخم، وأنماط الحكومة الكبيرة مثل نيلسون روكفلر⁽¹⁾ في نيويورك. ولإعطاء مسحة عن كيف

(1) نيلسون ألدريتش روكفلر (8 يوليو 1908-26 يناير 1979) أحد أفراد عائلة روكفلر الثرية. كان رجل أعمال، وموظفا عاما، وسياسيا. خدم كنائب للرئيس الأمريكي جيرالد فورد خلال الفترة 1974-1977، كما خدم كحاكم لولاية نيويورك خلال الفترة 1973-1959. خدم أيضا في إدارات الرئيس فرانكلين روزفلت فيما يتعلق بشؤون أمريكا اللاتينية، والرئيس دوايت أيزنهاور فيما يتصل بشؤون برامج الرفاه. تم تصنيفه سياسيا في العادة كليبرالي وتقدمي، أو في حالات أخرى كمعتدل. كان الليبراليون ضمن الحزب الجمهوري، في عصره، يطلق عليهم "جمهوريو روكفلر". عند ممارسته لمهام منصبه كحاكم لولاية نيويورك كان من بين إنجازاته توسيع جامعة الولاية، وبذل جهود

أصبح الجمهوريون غير أيديولوجيين، من المفيد الرجوع للدراسات الكمية عن السلوك التصويتي في الكونجرس.

والعمل الأصلي المبدع هنا، سبق ذكره بالفعل في الفصل الأول، هو عمل كيث بوول من جامعة كاليفورنيا، سان دييجو، وهوارد روزنثال من مؤسسة راسل سيج، حيث طوروا طريقة نظامية لتحديد موقع أعضاء الكونجرس على مقياس للطيف السياسي من اليسار لليمين. (كما حددا أيضا بُعدا ثانيا للسياسة-العرق- كان حاسما في نهوض الحركة المحافظة. ولكن دعنا نترك هذا البعد جانبا الآن). ويجري الأسلوب، متحدثين بشكل تقريبي، كالآتي: فلنبدا بالتصويت بناء الأسماء في عدد من القوانين المؤثرة على القضايا الاقتصادية. أولا، تم إعداد تصنيف تمهيدي لهذه القوانين على مقياس للطيف السياسي من اليسار لليمين. ثانيا، تم تصنيف أعضاء الكونجرس من اليسار لليمين بناء على كيفية تصويتهم على تلك القوانين. ثالثا، استخدم تصنيف المشرعين لتنقية التصنيف يسار-يمين بناء على القوانين، وتكرار هذه العملية من جديد مرة أخرى. وبعد عدة جولات تكون قد وصلت إلى تصنيف متسق لكل من القوانين والسياسيين بناء على مقياس للطيف السياسي⁽¹⁾. وقد طبق بوول، وروزنثال، ونولان مكارثي، من جامعة برنستون، هذا الأسلوب على كل كونجرس منذ القرن التاسع عشر. وما يلفت الانتباه من نتائجهم هو كم كانت الاختلافات بين الجمهوريون والديمقراطيين في الخمسينات والستينات متواضعة، مقارنة بفجوة هائلة قبل الصفقة الجديدة، بل وحتى فجوة أكبر الآن.

وقام بوول وروزنثال بقياس الفجوة بين الأحزاب بمقياس للاستقطاب السياسي، وهو وإن كان مقياسا غنيا بالمعلومات، من الصعب تلخيصه بطريقة سهلة بديهية. ولأغراض في هذا الكتاب يكفي النظر في مقياسين وصفيين يتصرفان بطريقة مشابهة بشدة مع مرور الزمن. وأحد المقياسين هو ما سأطلق عليه

لحماية البيئة، وزيادة المنشآت والأشخاص في مجال الرعاية الصحية، وتأسيس مجلس ولاية نيويورك للفنون. (المترجم)، انظر:

Nelson Rockefeller, Wikipedia, the free encyclopedia.

(1) العملية الفعلية للتقدير تعد أكثر تعقيدا بكثير مما قمت بشرحه، ولكنها تماثلها في الروح. أنظر McCarty, Poole, and Rosenthal, Polarized America.

"حزب الأقلية عن طريق التداخل": عدد الديمقراطيين الذين يقعون على يمين أقصى يسار الجمهوريين، حينما يسيطر الجمهوريون على الكونجرس، أو عدد الجمهوريين الذي يقعون على يسار أقصى يمين الحزب الديمقراطي، حينما يسيطر الديمقراطيون على الكونجرس. والمقياس الآخر وهو الذي أطلق عليه "حزب الأقلية عن طريق المعبر": عدد الأعضاء من حزب الأقلية الذين هم حقيقة على الجانب الآخر من حزبهم تبعاً للتقسيم السياسي: الديمقراطيون الذين يقعون على يمين العضو الوسيط⁽¹⁾ في الكونجرس، أو الجمهوريون الذين يقعون على يساره. وفي كل مقياس من المقياسين كلما زاد التداخل كان لدينا نظام سياسي أقل من حيث الاستقطاب، بينما غياب التداخل يشير إلى أنه ليس هناك وسط سياسي قوي.

ويبين "جدول 2" هذه الأعداد بالنسبة لثلاثة من مجالس الكونجرس: وهي الكونجرس رقم سبعين الذي كانت دورة انعقاده بين 1927-1928 و-1928؛ والكونجرس رقم خمسة وثمانين وكانت دورة انعقاده بين 1957 و-1958؛ والكونجرس رقم ثمانية بعد المئة وكانت دورة انعقاده بين 2003 و-2004. ويبين الجدول أن التحزب في الكونجرس كان أقل حدة في الخمسينات عما كان عليه قبل الصفقة الجديدة، أو مقارنة بما هو عليه الآن. ففي الكونجرس السبعين، حيث كان الجمهوريون يسيطرون على مجلس النواب، كان من الصعب وجود أي حزب أقلية عبر التداخل: كان هناك ديمقراطيان اثنان فقط على يمين أقصى يسار الحزب الجمهوري. ولم يكن هناك حزب أقلية عن طريق المعبر: كان كل الديمقراطيون على يسار الوسط. وكان الوضع أكثر تطرفاً في الكونجرس رقم ثمانية بعد المئة، وكان يسيطر عليه الجمهوريون أيضاً، فقد كان كل ديمقراطي على يسار أقصى يسار الحزب الجمهوري، وليست هناك حاجة للقول إنه لم يكن هناك أي معبر. أما في الكونجرس الخامس والثمانين، على كل حال، وكان يسيطر عليه الديمقراطيون، كان هناك العديد من الجمهوريين على يسار أقصى يمين الديمقراطيين (وذلك غالباً بسبب وجود عدد من المحافظين جداً من الجنوبيين الديمقراطيين). والمثير للدهشة أكثر، هو أنه كان هناك تسعة أعضاء جمهوريين في مجلس النواب يقعون حرفياً على يسار الوسط، أي يقومون بالتصويت على يسار عضو الكونجرس الوسيط. وهذا الموقف يستحيل تصويره اليوم. وذلك لسبب واحد، هو أن جمهوري القرن

(1) أنظر تعريفاً بالوسيط في الفصل الثالث. (المترجم)

الحادي والعشرون الذي يأخذ بإخلاص موقفا على يسار الوسط لن يمر أبدا من خلال عمليات الاقتراع التمهيدية، لأن الحركة المحافظة سوف تعمل على التأكد من أنه سيواجه منافسا ممولا بسخاء، ولأن المصوتين الجمهوريين في الاقتراعات التمهيدية ينحرفون بشدة نحو اليمين، لذا فسوف يؤيدون هذا المنافس بكل تأكيد. أما في الخمسينات فلم يكن الجمهوريون يحمل فرض النقاء الأيديولوجي لو أرادوا كسب الانتخابات. ونتيجة لهذا كان الليبراليون الحقيقيون مثل نلسون روكفلر وجاكوب جافيتس⁽¹⁾، الذين كان من الممكن أن يتم طردهم بسرعة اليوم، أعضاء في وضع جيد.

جدول 2: مقاييس التشابه بين الأحزاب

حزب الأقلية بالتداخل	حزب الأقلية عن طريق المعبر	
2	0	الكونجرس السبعون 1927-1929
112	9	الكونجرس الثامن والخمسون 1957-1958
0	0	الكونجرس الثامن بعد المئة 2003-2004

Source: www.library.unt.edu/govinfo/usfed/years.html.

والغياب النسبي للاختلاف بين مواقف الأحزاب حول السياسة الاقتصادية يعني أن السلوك التصويتي من جانب الجمهور كان مختلفا بشدة عما هو عليه اليوم. ففي الانتخابات الأخيرة كان التصويت الحزبي في علاقة ارتباط

(1) جاكوب كوبل "جاك" جافيتس (18 مارس 1904-7 مارس 1986)، سياسي أمريكي كان عضوا بمجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك من عام 1957 وحتى 1981. كان ليبراليا جمهوريا. كان متحالفا مع حاكم نيويورك نلسون روكفلر وزملائه الشيوخ إرفنج أفييس وكينيث كيتنج. جاء انتخابه لمجلس الشيوخ بعد أن خدم لفترة عضوا في مجلس نواب ولاية نيويورك، وكذلك مدعيا عاما للولاية. (المترجم)، انظر:

Jacob Javits, Wikipedia, the free encyclopedia.

قوية مع الدخل، إذ كلما زاد دخل الناخب، كان الاحتمال الأكبر أن يقوم هو أو هي بالتصويت جمهوريا. ومن المحتمل أن التصويت للجمهوريين هو تصويت للسياسات التي تتحيز للأغنياء وعلى النقيض من التحيز للفقراء والطبقة العاملة. ولكن الطبيعة غير الأيديولوجية نسبيا للحزب الجمهوري في الخمسينات، انعكست في طريقة تصويت أعضائه في الكونجرس، كما انعكست أيضا في الإدراك العام. وخلال ازدهار ما بعد الحرب، رأى الناخبون بكل وضوح أن هناك القليل جدا من الاختلافات بين الأحزاب حول السياسة الاقتصادية، وكان ذلك واضحا على الأقل عند التصويت في الانتخابات الرئاسية. ويقارن الجدول 3 أنماط التصويت الوسطية للمقترع الأبيض تبعا لمستويات الدخل، وذلك في الانتخابات الرئاسية بين عامي 1952 و1972 من جهة، وبين عامي 1976 و2004 من جهة أخرى. وفي الفترة الأحدث كانت هناك علاقة بين مستويات الدخل العليا والتصويت للحزب الجمهوري. وخلال الفترة 1952 إلى 1972، عصر قبول الثنائية الحزبية بدولة الرفاه، على أية حال، كانت هناك بالكاد علاقة بين مستوى الدخل وتفضيلات التصويت. فالانتخابات الرئاسية الوحيدة التي كان فيها اختلاف تصويتي واسع نتيجة لمستوى الدخل كانت انتخابات عام 1964، وهو العام الذي استطاع فيه باري جولدووتر-شخص حقيقي من الحركة المحافظة، ونذير بالأمور التي ستأتي لاحقا-انتزاع ترشيح الحزب الجمهوري. وتُظهر بقية الاستطلاعات أنه في الخمسينات والستينات كانت هناك علاقة لافتة للانتباه بين دخل الناخب وبين تسجيله أو تسجيلها الحزبي: فالثلث الأعلى من حيث توزيع الدخل كان بدرجة ضئيلة جدا جمهوريا أكثر من الثلث الأوسط والثلث الأدنى في توزيع الدخل.

جدول 3. نسبة البيض الذين صوتوا للحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية
وفقا لفئة الدخل

نسبة التصويت للحزب الديمقراطي 1976-2004	نسبة التصويت للحزب الديمقراطي 1952-1972	
51	46	الثلث الأفقر
44	47	الثلث الأوسط
37	42	الثلث الأغنى

Source: Larry Bartels, "What's the Matter with What's with Kansas?" p.13 (photocopy, Princeton University, 2005).

وإذا لم يكن الحزب الجمهوري في الخمسينات والستينات يرمز للمحافظة الاقتصادية، فما الذي كان يرمز له؟ أو ربما يكون من الأفضل لو أعدت صياغة السؤال على النحو التالي: ما الذي كان يفكر الناخبون الذين صوتوا للحزب الجمهوري في أنهم صوتوا له؟

كانوا يصوتون إلى حد ما للنظام الإثنى التقليدي. فالحزب الجمهوري في الخمسينات كان، قبل أي شيء آخر، هو حزب الواسب، أي حزب البيض غير الجنوبيين الأنجلو-ساكسون البروتستانت، مع كون مقطع الأنجلو-ساكسون اختياريًا. (فقد أتى أيزنهاور من أصل ألماني، ولكن هذا لا يهم). خلال الخمسينات، كان 51% من هؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم جمهوريين من الواسب، وذلك على الرغم من أن هذه المجموعة تشكل نسبة 30% فقط من الناخبين.⁽¹⁾ وكان البيض البروتستانت يشكلون المجموعة الإثنية المهيمنة في الولايات المتحدة في معظم تاريخها، ولكن ظهور الصفقة الجديدة، مع وجود العديد من الكاثوليك أعضاء النقابات في قاعدتها، ومع دور كبير للمفكرين اليهود، عمل على إضعاف هذه الهيمنة. بينما معظم بقية البلد كان يشك في التغيير. ومن الصعب الآن استرجاع

See Jhon R. Petrocik, "Reformulation the Party Coalitions: The 'Christian Democrat- (1) ic' Republican" (paper prepared for Center for Research in Society and Politics, Aug. 1, 1998), table 2

هذه الحالة النفسية، ولكن حتى وقت متأخر كانتخابات عام 1960 كانت نسبة معتبرة قد صوتت ضد كيندي ببساطة بسبب كونه كاثوليكيًا.

والأكثر مصداقية، أن العديد من الأمريكيين كانوا يصوتون للحزب الجمهوري كوسيلة للرقابة على سلطة التحالف الديمقراطي المسيطر. ومن الثلاثينات وحتى السبعينات، حاز الديمقراطيون على نصيب أكبر بكثير من الجمهوريين من عدد الناخبين المسجلين. وعلى الرغم من أن هذا لم ينعكس في شكل أفضلية ديمقراطية في الاستيلاء على البيت الأبيض-بين انتخابات عام 1948 وانتخاب رونالد ريجان احتفظ الجمهوريون بالرئاسة لمدة أربع مرات، والديمقراطيون ثلاثًا-ولكنه ترجم في شكل سيطرة ديمقراطية ثابتة ومتسقة على الكونجرس من عام 1952 فصاعدًا. وهذه السيطرة المتسقة أدت إلى سوء استخدام ومفاسد، ليس فسادا ضخما أو فاضحا، في الغالب، ولكن فساد صغير، وربما الأكثر أهمية، التراخي وانخفاض الانتباه للاهتمامات الشعبية. وأصبح الجمهوريون هم البديل لهؤلاء الناخبين الذين يقدرّون وجود بعض الرقابة والمحاسبية. وبشكل خاص، فقد قدم الجمهوريون في الشمال الشرقي أنفسهم كإصلاحيين سوف يقومون بتطهير النظام وليس تغييره بطريقة أساسية.

وفي الإجمال، بين عامي 1948 وأحيانا السبعينات، قبل كل من الحزبين التغييرات التي حدثت في أثناء الانضغاط العظيم. وإلى حد كبير خلقت الصفقة الجديدة الظروف السياسية التي ساندت هذا الإجماع. نظام ضرائب تصاعدي يحد من الثروة عند القمة، وكان الأغنياء ضعفاء سياسيا لكي يقوموا بالاحتجاج على هذا. وكانت برامج الضمان الاجتماعي وتأمين البطالة برامج لا يمكن المساس بها، واستطاعت الرعاية الصحية للمسنين في نهاية المطاف الوصول لنفس المكانة. وتم القبول بالنقابات القوية كجزء من المشهد الوطني.

وسوف ينهار هذا التوازن في السبعينات. ولكن القوى التي ستدمر سياسة المساواة بدأت البناء في الستينات، وهو عقد بدا فيه أن كل شيء في الاقتصاد مضى في الاتجاه الصحيح، ولكن يبدو أن كل شيء أيضا كان يمضي في الاتجاه الخطأ بالنسبة للديمقراطية الأمريكية.

الفصل الخامس

الستينات؛ الازدهار المضطرب

لقد كانت أفضل الأوقات، لقد كانت أسوأ الأوقات.

من الناحية الاقتصادية شهدت الستينات أفضل ما يمكن أن يحدث. في كتابه عصابة مضخة المنزل، الذي نشر عام 1968، كتب توم وولف عن "الاقتصاد السحري" وهو الاقتصاد الذي بدا فيه كل شيء سهلاً. ووفقاً لكل المعايير فقد كان هذا هو تقريباً نوع الاقتصاد الذي امتلكته أمريكا في الستينات. والفوضى والانقلاب الفجائي خلال هذا العقد حدثا على خلفية أفضل اقتصاد سبق أن حصلت عليه أمريكا على الإطلاق.

كان كما يبدو اقتصاداً يقدم وظيفة لكل شخص. وعلاوة على هذا فقد حدثت هذه الوفرة في الوظائف مع أجور أعلى مما سبق، بل كانت ترتفع كل عام. وفي الحد الأدنى، كان العمال أفضل حالا بكثير مما قد يكونون عليه مرة أخرى فيما بعد، ففي عام 1966 بلغ الحد الأدنى للأجر 1.25 دولار للساعة، وهو ما يساوي أكثر من 8 دولارات بأسعار اليوم، وهو ما يزيد بكثير على الحد الأدنى للأجر اليوم البالغ 5.15 دولار للساعة. ومع حلول عام 1966 كان الرجل

النمطي في الثلاثينات من عمره يكسب بقدر ما يكسب مثيله اليوم؛ ومع مرور الوقت انتهى الازدهار الكبير، وفي بداية السبعينات، كان الرجال يكسبون أكثر مما يكسبون اليوم به 14%.⁽¹⁾ وكان دخل العائلة أقل قليلا مما هو عليه اليوم، لأن أعدادا قليلة من النساء هي التي كانت تعمل آنذاك، كما كانت فجوة الأجور بين النساء والرجال أكبر. وبسبب أن الدخول كانت أقل قليلا مما هي عليه الآن، كانت عائلات الطبقة الوسطى تعيش في منازل أصغر، وكان احتمالات أن تمتلك سيارتين أقل مما هي عليه الآن، وبشكل عام كان لديها إلى حد ما مستوى معيشة مادي أقل مقارنة بالعائلات المماثلة لها اليوم. ورغم ذلك، كان معظم الأمريكيين يشعرون أن مستوى المعيشة مرتفع، وذلك بسبب ارتفاع هذا المستوى عما كان عليه لدى الجيل السابق، وبسبب أن الشعور بالإهمال والترك في المجتمع الأكثر مساواة يكون أقل. وكما أوضح فرانك ليفي وبيتر تمين، الاقتصاديان بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا، فإن الارتفاع الواسع النطاق في الدخل يعني أن العامل ذا الياقة الزرقاء الذي يقوم بتشغيل الماكينة يكسب أكثر، بالقيم الحقيقية، مما كان يكسبه معظم المديرين خلال الجيل السابق. ونتيجة لهذا كان الكثير من الأمريكيين، ومقارنة بأي وضع سابق، يعتبرون أنفسهم طبقة وسطى.⁽²⁾

وكان الأمان الاقتصادي أيضا غير مسبوق. فمع حلول عام 1966، كان لدى 80% من السكان تأمين صحي، مقارنة بنحو 30% فقط عند نهاية الحرب العالمية الثانية، وبحلول عام 1970 فاقت نسبة السكان التي لديها تأمين صحي المستوى المحقق اليوم البالغ 85%. وكان العمال الذين يفقدون وظائفهم برغم معدلا البطالة المنخفض من المحتمل أكثر أن يحصلوا على تأمين للبطالة أكبر مما يتلقاه الذين يتم الاستغناء عنهم اليوم، وكان هذا التأمين يغطي نسبة أكبر من دخولهم المفقودة مقارنة بالنسبة القائمة اليوم. وكما أشار ليفي وتمين، كان ارتفاع الأجور الذي انطبق على الجميع يعني أنه حتى العمال الذين يتم الاستغناء عنهم والذين كان العمل التالي الذي يصادفونه ويعملون به يدفع أجورا أقل مما

(1) "Economic Mobility: Is the American Dream Alive and Well?" (Pew Economic Mobility Project, May 2007).

(2) Levy and Temin, "Inequality and Institutions."

كانوا يتلقون من عملهم الأول الذي فقدوه، يجدون أنفسهم خلال بضعة أعوام قليلة قد استعادوا مستوى معيشتهم السابق.

ولو كان شعار "إنه الاقتصاد، يا غبي"⁽¹⁾ صالحا، لثم احتساب أمريكا بلدا للرضا السياسي واسع النطاق. ومع ذلك ففي أغسطس 1966، حينما سأل استطلاع أسوشيتدبرس/إيبسوس الناس، السؤال التالي: "بشكل عام، هل يمكنك القول إن الأمور في هذا البلد تمضي في الاتجاه الصحيح، أو إنها بالعكس على المسار الخطأ؟" أجاب 26% فقط على هذا السؤال بالقول "إن البلد على الطريق السليم"، بينما أجاب 71% قائلين "إنها على المسار الخطأ".

وأمر هذه الإجابة ليس خافيا. فبالنسبة للعديد من الأمريكيين، ربما معظمهم، كان أي شعور بالرضا بشأن أي تقدم مادي يفوقه شعور جارف بأن المجتمع الأمريكي يتداعى. فقد كانت الجريمة مرتفعة، وكانت المدن تجتاحها أعمال الشغب والفوضى، وكان الشباب المرموقون يطيلون شعرهم، ويتعاطون المخدرات، ويمارسون الجنس قبل الزواج؛ وكان المتظاهرون في الشوارع يشجبون الحرب في فيتنام. وربما يلقي المؤرخون اليوم نظرة على الماضي على اضطرابات الستينات ويرون أنها تمثل اتجاهات منفصلة؛ فدوافع اللصوص ودوافع الطلبة الراديكاليين والهيبيين ومتوسطي العمر المعارضين للحرب لم تكن هي نفسها إطلاقا. ومع ذلك فقد كان شعور الجمهور بإطلاق العنان للفوضى له أساس من الحقيقة.

وعبر الناخبون في انتخابات عام 1966 عن إحباطهم وخيبة أملهم، بإعطاء الجمهوريين مكاسب كبرى في الكونجرس. وفي كاليفورنيا تحول ممثل اسمه رونالد ريجان إلى سياسي وأصبح حاكما بإقامة حملته الانتخابية ضد الذين يغشون للحصول على مكاسب دولة الرعاية الاجتماعية، ومثيري الشغب في الحضر، وطلاب الجامعات ذوي الشعر الطويل، وقانون الإسكان العادل.⁽²⁾

(1) شعار الحملة الانتخابية للمرشح الديمقراطي بيل كلينتون في انتخابات عام 1992 التي انتخب فيها رئيسا، وأطاح بالرئيس جورج بوش الأب من البيت الأبيض (المترجم).

(2) قانون الإسكان العادل، ويعرف أيضا بالمادة الثامنة من قانون الحقوق المدنية لعام 1968، هو تشريع فيدرالي أمريكي يحمي الأفراد والعائلات من التمييز في بيع، وتأجير، وتمويل، أو الإعلان عن الإسكان. وقانون الإسكان العادل، كما تم تعديله في عام 1988، يحظر التمييز على أساس العرق أو اللون أو الدين أو الجنس أو الإعاقة أو مكانة العائلة أو الأصل القومي. وقد عرض قانون

وكان الحزب الجمهوري عام 1966 مؤسسة أكثر اعتدالا بكثير من الحزب الجمهوري الذي نعرفه اليوم. والحركة المحافظة-وهي موضوع الفصل التالي- حضرت، ودبرت أمرها بحيث ترشح باري جولدووتر في عام 1964، ولكنها لم تكن قد أحكمت قبضتها بعد على الحزب. ولم يكن رونالد ريجان بعد متحمسا لخفض الضرائب، وكان ريتشارد نيكسون قد حكم حقيقة كليبرالي من عدة أوجه: فقد قام بربط الضمان الاجتماعي بمعدلات التضخم، وخلق دخل تأميني إضافي (وهو برنامج رئيسي للمعاقين الكبار في السن)، ووسع من التنظيم الحكومي للأمان في أماكن العمل والبيئة، بل حاول حتى تقديم تأمين صحي شامل.

ومع ذلك كانت بذور الحركة المحافظة للهيمنة التي حدثت في نهاية المطاف قد تم بذرها في الستينات، أو لكي نكون أكثر دقة بين عام 1964، وهو العام الذي حقق فيه ليندون جونسون انتصارا كاسحا على باري جولدووتر، وعام 1972، وهو العام الذي حقق فيه ريتشارد نيكسون انتصار أكثر اكتساحا على جورج ماكجفرن.

وهذه السنوات كانت، بالطبع، سنوات التصعيد والعدد الضخم من ضحايا الحرب في فيتنام، وهو العصر الذي تمزقت فيه أوصال أمريكا بأسئلة الحرب والسلام. وكانت فيتنام بكل تأكيد هي قضية هذا الزمن. فمن دون فيتنام، كان ليندون جونسون بشكل شبه أكيد سيتم ترشيحه لمدة رئاسية مكتملة ثانية، ولم يكن المتظاهرون والبوليس ليتواجهها في معارك ضارية خارج مقر مؤتمر الحزب الديمقراطي في شيكاغو، ولم يكن نيكسون ليشق طريقه أبدا إلى البيت الأبيض.

الإسكان العادل أول مرة أمام الكونجرس في عام 1966، وذلك للتطرق بشكل أساسي إلى قضايا التمييز العنصري في تأجير وبيع المساكن. وخلال العامين التاليين، قام أعضاء من مجلسي النواب والشيوخ بدراسة مشروع القانون عدة مرات، ولكن المشروع فشل في الحصول على التأييد المناسب لكي يتم إصداره. وكان واحدا من المؤيدين الأقوياء للقانون مارتين لوثر كنج، الذي كان في صدارة مسيرات الإسكان المفتوح في شيكاغو في الستينات. وبعد اغتيال مارتين لوثر كنج في 4 أبريل 1968، حث الرئيس ليندون جونسون الكونجرس على تمرير مشروع القانون كتأبين لزعيم حركة الحقوق المدنية المغتال قبل تشييع جنازته. (المترجم)، انظر:

The Editors of Encyclopædia Britannica, Fair Housing Act, *Encyclopædia Britannica*.

الرابط: <http://www.britannica.com/topic/Fair-Housing-Act>

ومع ذلك كانت الآثار طويلة الأمد لحرب فيتنام على السياسة الأمريكية، أقل مما قد تعتقد. فطبقا للحكمة التقليدية كان الصراع حول فيتنام قد كبل الحزب الديمقراطي، وأدان موقفه باعتباره يؤدي إلى الإضعاف الدائم لموقف الأمن القومي. وكما سئى في هذا الفصل والفصول التالية، بالغت الحكمة التقليدية في هذه الحالة. فلم تفعل الحرب سوى القليل لزعة احتفاظ الديمقراطيين بالكونجرس. أما بالنسبة لصورة الديمقراطيين باعتبارهم ضعفاء فيما يتعلق بالأمن القومي، فقد كان نيكسون ناجحا للغاية في تصوير جورج ماكجفرن كشخص ضعيف في مجال الأمن القومي، ولكن كان الأمر الأقل وضوحا بكثير أن يكون الحزب الديمقراطي ككل أصبح يُنظر له بنفس النظرة، فلم يحدث ذلك إلا بعد وقت طويل للغاية. فصورة الديمقراطيين كضعفاء لم تعلق حقيقة بالذهن حتى الثمانينات، وتم إسقاطها على الماضي عند إعادة كتابة التاريخ.

وما حدث حقيقة في الستينات هو أن الجمهوريين تعلموا كيف يمكنهم استغلال الممارات الثقافية الناشئة والمخاوف لكي يفوزوا بالانتخابات. وقد تعلم الجمهوريون بالذات كيف يمكن استغلال ردة فعل البيض ضد حركة الحقوق المدنية وما تولد عنها من آثار. وهذا الاكتشاف سيمكّن في نهاية الأمر الحركة المحافظة من الفوز بالبيت الأبيض والأخذ بزمام الكونجرس.

ولذا دعنا نبدأ مع الحدث الذي كان مثار الاهتمام الأكبر في الأمد الطويل: قرار ليندون جونسون بمناصرة الحقوق المدنية.

الحقوق المدنية والتخلي عن الجنوب

كرجل تمتد جذوره بعمق في تربة الجنوب، أعلم كيف هي مبرحة المشاعر العنصرية. وأعلم كيف من الصعب إعادة تشكيل المواقف وهيكل مجتمعنا. ولكن لقد مر قرن-أكثر من 100 عام- منذ تم تحرير الزنوج. ومع هذا فهم ليسوا أحرارا تماما الليلة. فقد مر أكثر من 100 عام على توقيع الرئيس أبراهام لينكولن-رئيس عظيم من حزب آخر-على إعلان تحرير العبيد. ولكن التحرير كان إعلانا ولم يكن واقعا.

وقد مر قرن-أكثر من 100 عام- منذ الوعد بالمساواة، ومع ذلك لم يكن الزنوج متساوين. وقد مر قرن على اليوم الذي تم فيه إطلاق هذا الوعد، وتم النكث بهذا الوعد. وقد حل وقت العدل الآن.

هكذا تحدث ليندون جونسون في مارس 1965، وأعلن عزمه تمرير ما صار يعرف في نهاية المطاف بقانون حقوق التصويت، وذلك عقب أسبوع قام فيه البوليس بشكل عنيف بمهاجمة مسيرة تدعو إلى الحق في التصويت في مدينة سلما، بولاية ألاباما.

وكان قرار جونسون بإنهاء الحرمان الفعلي من التصويت للأمريكيين الإفريقيين قد بلغ ذروته بعد نحو عشرين عاما من التطور داخل الحزب الديمقراطي. فقد بدأ في عام 1947، حينما أسس هاري ترومان لجنة لاقتراح تشريع يحمي الزنوج من التمييز. ومثلها مثل معظم الأعمال الصالحة في السياسة، كانت حركة ترومان تنطوي على عنصر من الحسابات، فقد اعتقد أن كسب أصوات السود في المدن الشمالية يمكنه من انتزاع النصر في انتخابات عام 1948. وقد ثبت صحة ذلك، على الرغم من أن تضمين الحقوق المدنية في البرنامج الانتخابي الديمقراطي أدى إلى الانسحاب الاحتجاجي للمندوبين الجنوبيين، وإلى ترشيح الحزب الثالث شخصا مثل ستروم ثرموند، داعية التفرقة العنصرية وحاكم جنوب كارولينا، للانتخابات الرئاسية.

ومع وضع الحسابات السياسية جانبا، فقد كان من المحتم أن يصبح الحزب الذي خلق الصفقة الجديدة في نهاية المطاف هو حزب الحقوق المدنية. كانت الصفقة الجديدة حركة شعبية، ومثلها مثل الحركة الشعبية في القرن التاسع عشر، وجدت نفسها تمد ذراعها لدعم السود الذين كانوا الأكثر استفادة من توزيع أكثر عدالة للدخل. ولاحقا، أدت الحرب العالمية الثانية إلى تسارع الخطوات، فلم يقاتل السود فقط من أجل أمريكا، بل إن ميراث النازية ساعد على جعل العنصرية المكشوفة غير مقبولة. وبعد مؤتمر الحزب الديمقراطي عام 1948، أمر ترومان الجيش بالدمج العرقي. وقد أعقبت الحرب العالمية الثانية الحرب الباردة التي حاول فيها الاتحاد السوفييتي تصوير نفسه على أنه المناضل الحقيقي من أجل تحقيق عبارة أن "كل الناس خُلِقوا متساوين". وقد آمن ترومان وآخرون

عديدون بأن أمريكا بحاجة لإنهاء تاريخها الطويل من التفرقة العنصرية والتمييز من أجل استعادة مكانتها الأخلاقية.

واليوم من الصعوبة بمكان على أي سياسي، من الشمال أو الجنوب، أن يجرؤ على التنازع علنا مع العواطف التي عبر عنها جونسون حينما قدم قانون حقوق التصويت. (على الرغم من أن البعض في قلوبهم يعتقدون بذلك بالتأكيد، كما بين ذلك ما انفلت من بين شفتي ترنت لوت⁽¹⁾ في حديثه عام 2002 عند ثنائه على ستروم ثرموند، حينما قال إنه لو كان تم انتخاب هذا المولع بالتفرقة العنصرية في عام 1948 لما كانت "كل هذه المشكلات" لتوجد لدينا). وبعد مرور أربعين سنة اعتُبر الداعين لحرية الركاب⁽²⁾ أبطالا وأصبح مارتن لوثر كنج أيقونة، رمزا للزوايا الأفضل في الطبيعة الأمريكية. وفي الستينات، على أية حال، وجد الكثير من الأمريكيين البيض أن الدفع من أجل الحقوق المدنية مربكا بشدة ومهددا.

وكان ذلك جزئيا بسبب أن نسبة كبيرة إلى حد ما من الأمريكيين كانت لا تزال من دعاة التفرقة العنصرية. بين عامي 1964 و1978 كانت الدراسات المسحية للانتخابات الوطنية الأمريكية تسأل الناس عما إذا كانوا يفضلون "التخلص من التفرقة العنصرية أو التفرقة العنصرية الصارمة، أو موقفا ما بينهما". في عام 1964 كان 23% لا يزالون يجيبون "التفرقة العنصرية الصارمة"، مقارنة بنحو 32% كانوا يريدون التخلص من التفرقة العنصرية.

(1) شيلستر ترنت لوت (ولد 9 أكتوبر 1941) سيناتور سابق عن ولاية مسيسيبي. خدم لوت في مناصب قيادية متنوعة في كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ. وقد دخل الكونجرس كواحد من ضمن الموجة الأولى لفوز الجمهوريون بمقاعد في الولايات الجنوبية التي كان يسيطر عليها الديمقراطيون. أصبح زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، ثم سقط عن السلطة بعد أن مدح ستروم ثرموند المرشح الديكسكراقي الداعي إلى التفرقة العنصرية في الانتخابات الرئاسية عام 1948. ففي 20 ديسمبر عام 2002 بعد سجال كبير دار في أعقاب تعليق حول حملة الانتخابات الرئاسية لستروم ثرموند، استقال لوت كزعيم للأقلية الجمهورية في مجلس الشيوخ. ثم استقال من مجلس الشيوخ عام 2007 وفاز زميله الجمهوري روجر ويكر بالانتخابات التكميلية الخاصة في دائرته عام 2008 ليحل محله. (المترجم)، انظر:

Trent Lott, Wikipedia, the free encyclopedia.

(2) الأشخاص الذين تحدوا القوانين العنصرية في الجنوب الأمريكي في الستينات، بداية برفض الانصياع للقوانين التي تنص على التفرقة العنصرية عند الجلوس في مقاعد الأتوبيس. (المترجم)

وكان أغلب من أجابوا بالتفرقة العنصرية التامة من الجنوبيين. ولكن حتى في الشمال، حيثالتعاطف أقل مع التفرقة العنصرية الصارمة، كان هناك خوف ملموس من التغييرات التي كانت تجلبها حركة الحقوق المدنية. وخلال فترة الستينات، كان أكثر من 60% من الناخبين يوافقون على أن "العاملين في حركة الحقوق المدنية يدفعون الأمور بسرعة بالغة". وانعكس رد الفعل هذا جزئيا في الطريقة التي توسعت بها أهداف حركة الحقوق المدنية بمرور الوقت. ففي البداية كان الأمر ببساطة هو إلغاء قوانين جيم كرو العنصرية- الحرمان السافر من التصويت وأحيانا فرض وضعية الطبقة الثانية بالقوة على السود فيالجنوب. وكانت فظاظة وبربرية قوانين جيم كرو قد جعلت منها، في النهاية، هدفا سهلا نسبيا في سبيل الإصلاح، وكان قد تم جذب تعاطف الأمة عن طريق مسيرات الحقوق المدنية؛ وكان إحساسها بذاتها قد تم ترويجه عن طريق شراسة مقاومة الجنوبيين العنصريين. وإلغاء جيم كرو لم يتطلب أكثر من إعلان مؤسسات الحكومة الرسمية لفرض القانون أن التفرقة العنصرية الجنوبية غير قانونية.

وبمجرد أن توقفت مؤسسات الجنوب الرسمية للفصل العنصري عن العمل، على أية حال، كانتلا تزال تتبقى هناك الحقيقة الأقل رسمية من التمييز والتفرقة العنصرية الواقعية التي، على خلاف التفرقة العنصرية الرسمية، حضرت في كل أرجاء البلاد. ومع محاولة نشطاء الحقوق المدنية أن يأخذوا على عاتقهم هذا الواقع، تغيرت طبيعة المواجهة. ففي نظر الكثير من البيض غير الجنوبيين، كان شيء واحد هو إبلاغ مدارس المديریات بأنهم لا يمكنهم الحفاظ علنا على مدارس منفصلة للأطفال البيض والأطفال السود، ولكنه كان شيئا مختلفا جدا أن تعيد رسم حدود مدارس المديریات وأن تضع الأطفال في أتوبيسات في محاولة لأن تنهي التفرقة العنصرية الواقعية. بالمثل، اعتبر الكثير من البيض غير الجنوبيين أن القوانين التي تبلغ حكومات الولايات بأنهم لا يمكنهم رفض خدمة السود أمر شرعي، ولكنهم رأوا القوانين التي تحرم التمييز العنصري بواسطة المؤجرين وأصحاب البيوت في القطاع الخاص لبيع بيوتهم غير شرعية. وكان دعاة الحقوق المدنية على حق في اعتقادهم أن التفرقة العنصرية والتمييز الواقعيين -الذين برغم ادعاءات أنهما يمثلان اختيارا طوعيا كانا عادة في الممارسة مدعومين بتهديدات بالعنف- يمثلان عوائق أمام التقدم في كل أمر مهم بقدر أهمية جيم

كرو. وفي محاولتها لعلاج هذه المظالم، رغم هذا، جلبت حركة الحقوق المدنية لنفسها مدى أوسع كثيرا من الأعداء.

وقد أخذ السياسيون المبادرون ملاحظات على ذلك. فرونالد ريجان، الذي كان قد عارض قانون الحقوق المدنية وقانون التصويت- إذ وصف القانون الأخير على أنه أمر "مهين للجنوب"- خاض انتخابات حاكم كاليفورنيا مع الوعد جزئيا بإلغاء قانون الولاية للإسكان العادل. وقال ريجان: "أي فرد يريد أن يميز ضد الزنوج أو غيرهم في بيع أو تأجير منزله، له الحق في فعل ذلك".

وكان إدراك الجمهور لحركة الحقوق المدنية قد أصبح مشتبكا، بادئ ذي بدء، بتصاعد تيار الاضطراب والفوضى الحضرية، وهو ربط ساعد على إضفاء الشرعية على وتقوية المقاومة للمزيد من التقدم في الحقوق المدنية.

الاضطراب والفوضى الحضرية

في أكتوبر عام 1967 نشر نيكسون مقالا -أصبح شهيرا الآن- في مجلة رايدرز دايجست بعنوان "ما الذي حدث لأمريكا؟" وكان المقال، الذي كتبه حقيقة بات بوكانان، قد لف كل اضطرابات الأمة في ربطة واحدة، فقد ادعى نيكسون/بوكانان أن التسامح الليبرالي كان هو جذر كل شر.⁽¹⁾

"فقبل ثلاثة أعوام فقط،" هكذا بدأ المقال "بدت هذه الأمة قد استكملت أعظم عقد في التقدم العنصري" ولكن الأمة الآن كانت "من بين أكثر الأمم فوضوية وخروجا على القانون، وأكثرها عنفا في تاريخ البشر الأحرار". وكانت أعمال الشغب الحضرية "أكثر الأعراض الخبيثة حتى اليوم، وبشكل ما أكثر خطورة، لاضطراب وطني آخر: تدهور احترام السلطة العامة وسيادة القانون في أمريكا".

وكان كل هذا خطأ الليبراليين.

(1) هناك نسخة متوفرة على الإنترنت على الرابط:

http://www.wadsworth.com/history_dtemplates/student_resources/0534607411/sources/old/ch29/29.4nixon.html.

إن الجريمة والاضطراب والفوضى الصادمة في الحياة الأمريكية اليوم، تتدفق إلى حد كبير من تغيّرين رئيسيين حدثا في مواقف الكثير من الأمريكيين. الأول، التساهل تجاه انتهاك القانون والنظام العام عن طريق هؤلاء الذين يوافقون على القضية المعنية. والثاني، التساهل مع الجريمة بسبب التعاطف نظرا للمظالم التي سبق أن أصابت هؤلاء الذين أصبحوا مجرمين. وقد مضى قضائنا بعيدا في إضعاف قوى السلام كقوى مضادة لقوى الإجرام. وقد مضى صناع الرأي بعيدا في تشجيع الاعتقاد بأنه حينما يتم خرق القانون، فاللوم يقع على المجتمع وليس على المجرم.

وكان نيكسون وبوكانان يعرفان ما الذي كانا يفعلانه. فالمحافظ، كما تذهب مقولة أصبحت شعبية في الستينات، هو الليبرالي الذي قد يتعرض للسرقة. وقد اضمحلت هذه الأيام الجريمة كقضية سياسية، فقد هوت معدلات الجريمة في التسعينات، وهوت أكثر ما هوت في مدينة نيويورك، التي نظر إليها يوما ما كرمز لكل ما هو خطأ في المجتمع الأمريكي. ولكن في الستينات، يمكن القول إن "القانون والنظام" ربما كانا أنجع صيحة استنفار للمحافظين.

وكان هناك سبب لشعور الأمريكيين بانتهاء القانون والنظام، إذ كانا ينهاران بالفعل. فقد ارتفع معدل الجريمة بأكثر من ثلاثة أمثال بين عامي 1957 و1970. ومعدل جريمة السرقة بالإكراه، التي تعرفها الإحصاءات التاريخية على أنها "سرقة أو الاستيلاء على أي شيء له قيمة من شخص باستخدام القوة أو العنف أو بوضعه في حالة خوف" -وبمعنى آخر، النهب- ارتفعت بأكثر من أربعة أمثالها.

لماذا ارتفعت الجريمة بشكل حاد؟ الإجابة القصيرة هي أننا لا نعرف الكثير عما يتسبب في ارتفاع الجريمة أو انخفاضها، كما يوضح ذلك عدم قدرة الخبراء على التنبؤ بالتغيرات الكبرى في معدلات الجرائم. وقد أتى ارتفاع الجريمة في الستينات، الذي أربك توقعات الليبراليين الذين قدروا أن العدالة الاجتماعية المتزايدة ستتم مكافأتها بالسلوك الأفضل، كمفاجأة تامة. وكذلك كان انخفاض معدلات الجريمة في التسعينات الذي أربك المحافظين الذين آمنوا بأنه من غير الممكن حدوث تحسن في الجريمة دون الرجوع للقيم الاجتماعية التقليدية. وكما أوضح ستيفن ليفت من جامعة شيكاغو، في التسعينات: "انخفاض الجريمة لم يكن

أمرا متوقعا لدرجة أنه صرف النظر بشكل ملحوظ عن ذلك باعتباره أمرا طارئا أو وهميا لفترة طويلة منذ بداية هذا الانخفاض⁽¹⁾.

وربما كان التفسير الأكثر منطقية لموجة الجريمة العظيمة يستقر على أساس ديموجرافي. فبعد الحرب العالمية الثانية ترك 11 مليونا من السود الجنوب الزراعي وتوجهوا للمدن الشمالية، وإلى جانب نظرائهم من المواطنين البيض، كان لديهم أيضا عددا كبيرا من الأطفال. ومع وصول طفرة المواليد⁽²⁾ لسن الرشد، كانت هناك زيادة كبيرة في عدد الشباب الذكور، والشباب الحضري من الذكور السود بشكل خاص. ومن الصحيح أن الزيادة الحقيقية في الجريمة كانت أكبر بكثير من الزيادة في عدد الأشخاص المعرضين للجريمة في المجموعات الديموجرافية، ولكن ربما كان هناك "أثر المضاعف" بسبب التغيرات الديموجرافية التي اجتاحت قوى الضبط الاجتماعي. وأحدث تكاثر الشباب الذكور المعرض للجريمة، قواعد خطيرة للسلوك. ولم يكن تزايد أعداد الأشخاص الذين من المحتمل ارتكابهم جرائم يقابله أي زيادة مماثلة في عدد رجال البوليس للقبض عليهم أو إيداعهم السجون. وخلال الستينات ظل عدد الأشخاص المسجونين بالأساس مستقرا على الرغم من الارتفاع

(1) Steven Levit, "Understanding Why Crime Fell in the 1990s," Journal of Economic Perspectives 18 no.1 (2004), pp. 163-90.

(2) طفرة المواليد في الولايات المتحدة هي الزيادة في معدل المواليد بين عامي 1946 و1964؛ وتطلق التسمية أيضا على الجيل الذي ولد في الولايات المتحدة خلال تلك الفترة. وكانت المصاعب وعدم اليقين بسبب الكساد العظيم والحرب العالمية الثانية قد أدت بالعديد من غير المتزوجين إلى تأجيل قرار الزواج، كما أدت بالعديد من المتزوجين إلى تأجيل قرار الإنجاب. ومع نهاية الحرب وما أعقبها من فترة مستدامة من الازدهار الاقتصادي (الخمسينات وأوائل الستينات)، فقد رافق ذلك تصاعد في عدد السكان. وضمخ العدد المطلق لجيل طفرة المواليد (75 مليونا) من أثره على المجتمع، فقد أدى النمو في عدد العائلات إلى الهجرة من المدن إلى الضواحي في فترة ما بعد الحرب، وهو ما حفز على طفرة في بناء المساكن، والمدارس، ومراكز التسوق. ومع بلوغ هذا الجيل مرحلة الشباب في الستينات والسبعينات، أثرت أذواقهم في الموسيقى وشعرهم وأنماط أزيائهم بشدة على الثقافة الوطنية، وساهم النشاط السياسي لبعضهم في جعل حرب فيتنام غير شعبية. (المترجم، انظر:

Baby boom: population trend, Encyclopædia Britannica.

على الرابط: <http://www.britannica.com/science/baby-boom>

الشديد في الجريمة، وهو ما يتناقض بحدّة مع ما حدث في التسعينات، حينما استمر عدد المسجونين في التزايد على الرغم من هبوط الجريمة.

وكانت هناك عوامل أخرى مؤثرة أيضا. وكان واحدا من هذه العوامل الافتقار لفرص التوظيف في مركز المدن. فقد انتقل الملايين من السود الجنوبيين للمدن الشمالية بحثا عن فرصة عمل في قطاع الصناعة التحويلية، وهي فرص كانت وفيرة في أثناء الأربعينات والخمسينات، بفضل الازدهار الاقتصادي في زمن الحرب ثم الازدهار الاستهلاكي في زمن السلم عقب ذلك. وخلال الستينات، على أية حال، بدأت هذه المدن نفسها في التحول إلى مصيدة اقتصادية. بفضل تغير تكنولوجيات الإنتاج ووسائل النقل، بدأت الصناعة التحويلية في الخروج من المناطق الصناعية الحضرية المزدحمة إلى بناء منشآت صناعية في الضواحي المترامية الأطراف، ونتيجة لذلك أصبحت الوظائف نادرة في مناطق مراكز المدن حيث يعيش السود. ومع ذلك ظل السكان السود محصورين في مراكز المدن هذه بسبب كل من التفرقة العنصرية وعدم قدرتهم على اشتراء سيارات. وكانت النتيجة ارتفاع معدلات البطالة بين الأشخاص السود الحضريين حتى مع الاقتصاد المزدهر.⁽¹⁾

وكان الافتقار للوظائف في مراكز المدن، كما بدا في المجادلة الشهيرة التي قام بها عالم الاجتماع ويليام جوليوس ويلسون، ربما يكون قد ساعد على زرع ثقافة هدامة. وقد جادل ويلسون أيضا بأن بدايات إلغاء التفرقة العنصرية عملت -على العكس- على تفاقم المشكلة، بسبب استغلال السود من الطبقة الوسطى لتخفيض التمييز في مجال السكن للهروب من الجيتو، تاركين وراءهم سكانا يعانون من تفرقة بسبب الطبقة إلى جانب العرق.

وبصرف النظر عن أسباب ارتفاع الجريمة في الستينات، فقد كان ما رآه الناس هو انهيار القانون والنظام. والعديد من هؤلاء الناس كانوا أكثر من مستعدين لاتباع إشارة نيكسون وإلقاء اللوم على تساهل الليبراليين المزعوم. وليس هناك أي

(1) هذه الظاهرة لوحظت أولا عن طريق جون ف. كين، على الرغم من أن الدليل الإحصائي القوي بالفعل على هذا الأثر أصبح واضحا فقط بعد عام 1970.

John F. Kain, "Housing Segregation, Negro Employment, and Metropolitan Decentralization." Quarterly Journal of Economics 82 (1968) 175-97.

دليل على أنالتساهل-في مواجهة، فلنقل، الافتقار إلى سعة مناسبة في السجون أو فرص عمل كافية للسود-كان عاملا له أهمية في موجة الجريمة. ولكن الجمهور، معمواجهته لارتفاع الجريمة في نفس الوقت الذي كانت تحاول فيه الأمة تصحيح عدم العدالة الماضية، كان على استعداد كبير لإجراء مثل هذا الربط.

وكان القلق بشأن الجريمة مختلطا في أذهان الجمهور، بشكل لا ينفصم، بالخوف من العنف الحضري واسع النطاق.

وقد استمر عصر أعمال الشغب الحضرية الذي بدأ مع شغب حي هارلم في عام 1964 لمدة أربع سنوات فقط، وعلى الرغم من حدوث أعمال شغب بعد عام 1968، مثل شغب لوس أنجلوس عام 1992 الذي أعقب ضرب البوليس لرودني كنج، فلم يكن الشعور بها أبدا كموجة من أعمال الشغب على المستوى الوطني. وفي أعوامأعمال الشغب، على أية حال، بدا كأن كل أمريكا الحضرية قد اشتعلت فيها النيران.

وأسباب صعود وهبوط أعمال الشغب الحضرية ستبقى مبهمة وغامضة مثلها مثل أسباب صعود وهبوط الجريمة. والعديد من، بل وربما أغلب، أعمال الشغب بدأت مع تصرفات وحشية للشرطة. فقد بدأت أعمال الشغب عام 1964 في حي هارلم، على سبيل المثال، حينما قام ضابط بوليس بإطلاق النار على شاب أسود يبلغ من العمر 15 عاما. وخلال أعمال الشغب غالبا ما كان البوليس يجن ويتصرف بوحشية. ومازالت وحشية البوليس ضد السود ليست بالشيء الجديد. لماذا إذناستثارت مثل هذه التصرفات، خلال أربعة أعوام في الستينات، أعمال شغب واسعة النطاق؟

اكتشف العلماء الاجتماعيون أن أعمال الشغب تكون أكثر احتمالا في الحدوث بالمدن خارج الجنوب التي بها أعداد كبيرة من السكان السود. ويفترض أن غياب أعمال الشغب في الجنوب يرجع إلى إحكام مستوى الضبط الاجتماعي. أو لوضع الأمر بشكل أقل مجازية، كان السود في الجنوب مروعين للغاية إلى حد يمنعهم من إثارة الشغب. وكان القمع في المدن الشمالية أقل إطلاقية، وكانت الهجرة الكبيرة بعد الحرب قد كفلت بحلول الستينات وجود عدد ضخم من السكان السود بالعديد من هذه المدن، بما في ذلك أعداد متزايدة من الشباب الأسود الصغير الذي لم يسبق له أن عاش في الجنوب. وهذه الاتجاهات الديموجرافية كانت

هي نفسها، بشكل أساسي، الاتجاهات الديموجرافية التي ساعدت على التسبب في ارتفاع الجريمة، بالاشتراك مع ظروف المعيشة الفظيعة في الجيتوات الحضرية، وربما هذا ما هيا المسرح لردود فعل عنيفة ضد التصرفات الوحشية التي ما إن تقع حتى تستمر ببساطة.

هل لحركة الحقوق المدنية أي علاقة بأعمال الشغب الحضرية؟ أشار تقرير 1968 للجنة الاستشارية الوطنية حول الفوضى والاضطراب المدني، والتي يشار إليها عادة باسم لجنة كيرنر، إلى توافر هذه العلاقة. فقد أعلن التقرير أن "العنصرية البيضاء، تعد مسؤولة بشكل أساسي عن المزيج الناسف الذي كان يتراكم في مدننا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية". وبينما وضعت اللجنة اللوم النهائي على العنصرية البيضاء، مع ذلك، أشار التقرير إلى أن الأسباب المباشرة لأعمال الشغب تقع جريرتها على التوقعات التي خلقتها حركة الحقوق المدنية: الآمال المحبطة هي رواسب للتوقعات غير المحققة التي أثارها الانتصارات الكبرى القضائية والتشريعية لحركة الحقوق المدنية، والنضال الدرامي من أجل حقوق متساوية في الجنوب.

فالمناف الذي يميل تجاه الموافقة على وتشجيع العنف كنوع من الاحتجاج تم خلقه عن طريق الإرهاب الأبيض الموجه ضد الاحتجاجات غير العنيفة، بالتحدي الصريح للقانون والسلطات الاتحادية عبر مقاومة مسؤولي الولاية والمسؤولين المحليين لإلغاء التفرقة العنصرية، وعن طريق بعض جماعات الاحتجاج المستغرقة في العصيان المدني التي أدارت ظهرها لعدم العنف، والمضي إلى أبعد من الحقوق المصانة دستوريا للتقاضي وحرية التجمع، واللجوء للعنف في محاولة لفرض تغيير القوانين والسياسات التي لا يتفقون معها.

وأدى إحباط العاجزين ببعض الزوج إلى الاقتناع بأنه لا يوجد بديل فعال للعنف كوسيلة لتحقيق الانتصاف من المظالم، ولـ"تحريك النظام". وقد انعكست هذه الإحباطات في شكل اغتراب وعداء تجاه مؤسسات القانون والحكومة والمجتمع الأبيض المسيطر عليهما، وما كان في المتناول هو الوعي العرقي والتضامن الذي انعكس في شعار "قوة السود".

وبرز مزاج جديد بين الزوج، وبخاصة الشباب منهم، حيث كان الاعتداد بالنفس والزهو العرقي الزائد قد حل محل اللامبالاة والخضوع لـ"النظام".

وقد خاب أمل ليندون جونسون بعمق من تقرير لجنة كيرنر، فقد شعر أن المحافظين سيستغلونه. وتحميل مسؤولية الاضطرابات الحضرية لعنصرية البيض، وبصرف النظر عن مدى صحة هذا الاتهام، لم يكن طريقة لكسب أصوات البيض. والإشارة إلى أن محاولات تقليص اليد الثقيلة للعنصرية ربما تؤدي إلى حفز العنف، لم يكن محتملاً أن تشجع على المزيد من الإصلاحات بقدر ما كانت تُمكن هؤلاء الذين لا يريدون حركة الحقوق المدنية في المقام الأول. وبالتأكيد فقد ساعد نيكسون ذلك.

وكانت الجريمة وإثارة الشغب قد دمجتا في أذهان الناخبين البيض مع مؤشر آخر على انهيار أمريكا تم ترويجه على نطاق واسع: تزايد الاعتماد على الرعاية الاجتماعية.

انفجار الرعاية الاجتماعية

بعد موته في عام 2004 تم نعي رونالد ريجان على أنه شخص محبوب، والعم الطيب اللطيف الذي كرس نفسه لقضية الحرية، وهو ما يجسده انتصاره على إمبراطورية الشر السوفيتية، وربما، إخلاصه لخفض الضرائب. ولكن بالنسبة لرونالد ريجان حاكم ولاية كاليفورنيا عام 1966 كان الأمر مختلفاً للغاية: ممثل/ ووسيلة نقل لغضب الناخبين البيض على المتشردين المعتمدين على برامج الرعاية الاجتماعية. وفي سيرته الذاتية وصف ريجان المجموعات التي ناشدته الترشح لمنصب حاكم كاليفورنيا في عام 1966 بالوصف التالي:

الناس الذين تعبوا من المخصصات المالية الضخمة للبرامج الحكومية ونصّابي الرعاية الاجتماعية، والناس الذين كانوا غاضبين من التصاعد المتواصل في الضرائب والقواعد التنظيمية الحكومية، والبيروقراطيون المتعجرفون، والموظفون العموميون الذين يظنون أن كالمشكلات البشرية يمكن حلها عن طريق إلقاء دولارات دافعي الضرائب عليها.⁽¹⁾

وكانت الصورة واضحة: مشردو برامج الرعاية الاجتماعية كانوا وراء دفع ضرائب الناس المحترمين نحو الأعلى. ولا يهم إن لم يكن ذلك صحيحاً، على الأقل

(1) Ronald Reagan, An American Life (Simon & Schuster, 1990), p. 147

بشكل ملموس. إن إعانة العائلات التي تعول أطفالاً، وهو البرنامج الذي كان الناس يعنونه عندما يقولون "الرعاية الاجتماعية"، لم يكن أبداً ذا تكلفة كبيرة للحكومة.⁽¹⁾ ولم يكن الغش أبداً مشكلة ملحوظة. (في السنوات اللاحقة سيشير ريجان مرارا وتكرارا إلى قصة ملكة رفاه شيكاغو التي تقود سيارة الرعاية الاجتماعية الكاديلاك).⁽²⁾ والحقيقة هي أن قوائم الرعاية الاجتماعية كانت تتزايد. ففي عام 1966 كان عدد الأمريكيين على قوائم الرعاية الاجتماعية يبلغ مرتين عدد الذين كانوا على تلك القوائم منذ عقد مضى. ولم تكن هذه سوى مجرد بداية: فقد زادت القوائم بأكثر من الضعف عند "انفجار الرعاية الاجتماعية" في أواخر الستينات وأوائل السبعينات.⁽³⁾ ولم يكن ريجان بحاجة للإشارة إلى أن نسبة كبيرة من هؤلاء الذين دخلوا على قوائم الرعاية الاجتماعية كانوا من السود. ما الذي تسبب في انفجار الرعاية الاجتماعية؟ التبدل في المواقف، تبعا لوسائل الإعلام الرئيسية، فقد كتبت التايم في عام 1970:

"في واشنطن، يسمونها <متلازمة الرعاية الاجتماعية> وذلك أساسا بسبب عمل مجموعات مثل منظمات الحق في الرعاية الاجتماعية الوطنية، والتي لديها الآن فروع في كل الولايات الخمسين، ولم يعد الفقير يشعر بأي وصمة عار مترافقة مع التقديم للحصول على الرعاية الاجتماعية. فعشرات الألوف من الأشخاص الذين كانوا يشعرون في يوم ما من الأيام بالجين الشديد أو الخجل الشديد للمضي في طلب الإعانة الحكومية يقومون الآن بالطرق على أبواب مكاتبهم المحلية للرعاية الاجتماعية وطلب المدفوعات التي يعتبرون أنها من حقهم".⁽⁴⁾

(1) في عام 1970 بعد عقد من النمو السريع، بلغت مدفوعات AFDC (إعانة العائلات التي تعول أطفالاً) 4.9 مليار دولار، مقارنة بـ 39 مليار دولار كمدفوعات للمستفيدين من الضمان الاجتماعي والبيانات من إدارة الضمان الاجتماعي

<http://www.ssa.gov/policy/docs/statcomps/supplement/2005/9g.html>.

(2) تشير هذه القصة إلى حصول البعض على مخصصات الرعاية الاجتماعية بينما هم من غير المحتاجين، فالبعض عن طريق الغش يحصل على مخصصات الرعاية الاجتماعية في الوقت الذي يمتلك فيه سيارة كاديلاك فاخرة. (المترجم)

(3) Ibid.

(4) Time, Nov. 23, 1970.

وقد كان المؤلف والخبير ميكي كاوس، عندما قام بالكتابة بعد ثلاثين عاما، متبلد الذهن بشأن ما تغير فعلا: "قبل انفجار الرفاه في أواخر الستينات كان العديد من الفقراء السود يمنعون أو يتم تثبيط عزمهم من تلقي مخصصات الرعاية الاجتماعية".⁽¹⁾

انفجار الرعاية الاجتماعية، إذن، ربما كان من المحتمل جزئيا أن يكون ناتجا جانبيا لحركة الحقوق المدنية. ومثله مثل الارتفاع في الجريمة ربما كان من المحتمل جزئيا أيضا أن يكون نتيجة لتحول الصناعة التحويلية بعيدا عن مراكز المدن، وترك السكان السود الحضريين بوسائل محدودة لكسب عيشهم. ومن الواضح أنه أيا كانت الأسباب وراء نمو قوائم الرعاية الاجتماعية، فقد لعبت ببساطة شديدة دورا في نمو الإحساس لدى العديد من الأمريكيين بأن "البيروقراطيين المتعجرفين"، كما قد يقولها ريجان، يأخذون دولاراتهم التي اكتسبوها بشق الأنفس ويقومون بالتنازل عنها لأناس لا يستحقونها. وبينما ربما يكون ريجان قد عرف هؤلاء الناس غير المستحقين بما يفترضه في مكنون شخصيتهم-لقد كانوا "محتالي الرعاية الاجتماعية"-فقد عرف العديد من مؤيديه غير المستحقين عن طريق لون جلدهم.

ورغم أن العرق كان محفزا أوليا، هل اقتصر رد الفعل على العرق فقط؟

جنس ومخدرات وروك أند رول

آه، صيف الحب! بالنسبة للأمريكيين من عمر معين-جيل طفرة المواليد حينما يلقون نظرة على الماضي على فترة شبابههم أو ربما على الشباب الذي أرادوا يوما أن يكونوه-تؤخذ الستينات على أنها فترة تتوهج بالحنين. ولكن في نفس الوقت كان رد فعل معظم الأمريكيين على نشوء الثقافة المضادة⁽²⁾ هو الرعب والغضب، وليس الإعجاب.

(1) Mickey Kaus, "The Ending of the Black Underclass," Slate.com, Nov. 3, 1999. <http://slate.com/id/1003938/>.

(2) الثقافة المضادة هي ثقافة فرعية تختلف قيمها ومعايير سلوكها بشكل كبير عن تلك الخاصة بالتيار الرئيسي في المجتمع، وغالبا في معارضة لأعراف ثقافة التيار الرئيسي. وحركة الثقافة المضادة تعبر عن أخلاقيات وطموحات سكان معينين خلال حقبة زمنية محددة بدقة. وحينما تصل قوى

لماذا برزت الثقافة المضادة؟ مرة ثانية، لا أحد يعرف حقيقة، ولكن كان هناك بعض العوامل الواضحة. كان هذا الاقتصاد السحري جزءا من القصة: فبسبب أن كسب العيش بدا يسيرا، بدت كلفة تجربة نمط حياة بديل منخفضة، إذ بإمكانك دائما العودة والحصول على وظيفة عادية. وفي الحقيقة، عليك أن تتساءل ما إذا كان ركود نيكسون خلال الفترة من 1969 إلى 1971 الذي شهد ارتفاع معدل البطالة من 3.5% إلى 6% فاعلا في إنهاء حركة الهيبيز أكثر من القتل في ألتامونت.⁽¹⁾

أيضا، ربما كان مألوفاً مع الرخاء الاستنكاف عن الإنجاب. فبينما كان الجيل الأقدم قد سَعِدَ وَدُهَشَ بقدرته على أن يحيا نمط حياة الطبقة الوسطى، فقد رأى الشباب فقط حدود ما يمكن للمال اشتراؤه. في فيلم الخريج عام 1967، كانت شخصية داستين هوفمان، بنجامين، قد ذهلت حينما طلب منه صديق والده أن يعيره انتباهه، ليبلغه، "كلمة واحدة-بلاستيكي". كان بنجامين يحاول أن يفسر ضيقه بوالده، ويوضح أنه يريد لمستقبله أن يكون "مختلفا".

وكما هو مع كثير مما حدث خلال الستينات، لعبت الديموجرافيا دورا بكل تأكيد. فقد بزغ عصر الثقافة المضادة نحو عام 1964، وهو العام الذي بلغت فيه طليعة طفرة المواليد سن دخول الجامعة. وجعلت الأعداد المطلقة من اليسير على الشباب أن يحدث قطعا مع التقاليد الثقافية للأكبر سنا. كما كانت

المعارضة إلى حجم حرج، يمكن للثقافة المضادة أن تستحث تغييرات ثقافية درامية. والأمثلة البارزة على الثقافات المضادة في أوروبا وأمريكا الشمالية تشمل الرومانسية (1790-1840)، والبوهيمية (1850-1910)، وربما الأكثر بروزا هو الثقافة المضادة في الستينات (1964-1974) التي غالبا ما ترتبط بثقافة الهيبيز، وهو ما يعيننا في السياق الحالي للكتاب. (المترجم)، انظر:

Counterculture, Wikipedia, the free encyclopedia.

(1) حفل موسيقى مجاني أقيم في 6 ديسمبر 1969 ضمن ما عرف بعصر الثقافة المضادة، وقد أخذ الحفل اسمه منمقامته على طريق ألتامونت في شمال كاليفورنيا. وقد اشتهر الحفل أكثر ما اشتهر بسبب العنف الكبير الذي شهده. حيث وقعت 4 وفيات، وأصيب عدد كبير من الحضور، كما سرقَت أعداد كبيرة من السيارات وجدت بعد ذلك مهجورة، كما حدثت أضرار بالغة في الممتلكات. كانت الفرق التي ستغني في الحفل هي، حسب الظهور، سانتانا، جيفرسون أيرلين، الإخوة ذا فلاينج بوريتو، كروسبي، ستيلز، ناش آند يونج، مع عرض فرقة رولنج ستونز الشهيرة كقفرة ختامية في الحفل. وقد حضر هذا الحفل 300 ألف شخص. (المترجم)، انظر:

Altamont Free Concert, Wikipedia, the free encyclopedia.

هناك أيضا تغيرات تكنولوجية، فقد جعلت حبوب منع الحمل من التجربة الجنسية أسهل مما كان بالإمكان في أي عصر تاريخي سابق. وربما كان لدى شباب الستينات قيما مختلفة جزئيا بسبب أنهم كانوا الجيل الأول الذي كبر على مشاهدة التلفزيون، وتعرض لوابل من الصور (والإعلانات) التي، وإن كانت مصممة لبيع منتجات، كان لها أيضا أثرها في إضعاف القيم التقليدية.

وقد أخاف تمرد الشباب وأغضب العديد من الأمريكيين، وخاصة رونالد ريجان. فخلال حملته الانتخابية لمنصب حاكم كاليفورنيا وعد بـ "التحقيق في الاتهامات بالشيوعية وسوء السلوك الجنسي السافر في حرم جامعة بيركلي". وقد تحدث عن "عريّة جنسية بشعة للغاية لا يمكنني وصفها لكم". وعند إحدى النقاط في حديثه ادعى أن لديه دليلا على أن مدعي دائرة مقاطعة المايذا قد حقق في واقعة حفل رقص طلابي تحول إلى "عريّة"، حيث عرضوا على شاشة ضخمة "صورا لرجل وامرأة، عاريين، في أوضاع شهوانية، ولتحرش، ومداعبات جنسية". وفي الواقع لم يكن هناك مثل هذا التحقيق، تماما مثل ملكة الرعاية الاجتماعية بعربتها الكاديلاك، وكان حفل الرقص الذي تحول لعريّة من نسج خيال ريجان.

ويبدو كل هذا كوميديّا الآن. الشيوعية وسوء السلوك الجنسي ملخص كل المخاوف! من المستحيل تجنب الانخراط في تحليل نفسي: لماذا كان الرئيس المستقبلي مهووسا بشدة بما يفعله طلبه بيركلي هؤلاء؟ وبالنسبة للأمريكيين من الطبقة الوسطى، على أية حال، خلقت التغيرات الاجتماعية في الستينات حالة حقيقية من القلق والتوتر النفسي. فمن جانب كان الأمريكيون يخشون من أن تتم مهاجمتهم وسرقتهم، وهو ما حدث حقيقة لعدد كبير من الناس في المدن الخطرة الجديدة. ومن الجانب الآخر كانوا يخافون أن يرسل أولادهم، وينقلبوا عليهم، وينقطعوا عن الدراسة. وقد حدث هذا حقيقة، أيضا.

ولأن اهتمامي في هذا الكتاب منصبّ على الاقتصاد السياسي، على أية حال، فالسؤال هو عما إذا كان للتمرد الثقافي للشباب أثر سياسي كبير دائم. وليس هناك الكثير من الأدلة على أنه أثر على عدد كبير من الناخبين. فمعظم الناس استهجنوا ما انشغل به الأطفال، ولكن أقلية فقط هم من رأوا أعمالهم بمثابة تهديد خطير. وهكذا فعندما طُرح سؤال في استطلاع هاريس عام 1971: "هل

تشعر أن الهيبيز خطر حقيقي على المجتمع، أو أكثر خطرا على أنفسهم من خطرهم على المجتمع، أو هل تشعر بأنهم لا يشكلون خطرا محددا على أي أحد؟" أجاب 22% فقط بأن الهيبيز كانوا خطرا حقيقيا، ونفس النسبة قالت إنهم لا يشكلون خطرا محددا، وأجاب 53% بأنهم بصفة أساسية خطر على أنفسهم.⁽¹⁾ وربما كان الأكثر تعبيرا من نتائج الاستطلاع هو سلوك السياسيين الذين كانوا حريصين على استغلال فزع الجمهور مما يحدث في أمريكا. وقراءة خطابات ريتشارد نيكسون وسبيرو أجنو، نائب الرئيس وكلبه المهاجم، سيصدمك، حينما تأخذ في الاعتبار كل ما تم قوله وعمله، مدى ضحالة حديثهما عن القلق والتوتر الثقافي. حتى خطاب "الأغلبية الصامتة" لنيكسون في عام 1969، والذي غالبا ما وصف باعتباره تحريضا للأمريكي العادي ضد الهيبيز والثقافة المضادة، لم يركز حقيقة على الخلافات الثقافية الأوسع بل تحديدا على التظاهرات ضد حرب فيتنام.⁽²⁾

ومع ذلك فكما يشير مثال ريجان، كان بعض الناس مرعوبين بكثافة من تمرد الشباب. لأسباب ربما حتى لم يصرحوا بها لأنفسهم. وكان الهوس بالحياة الجنسية للأشخاص الآخرين عاملا دائما في الحركة المحافظة، ومصدرا مفتاحيا لشغف الحركة.

فيتنام

لم يكن ليندون جونسون يريد حربا. فخطابه عن حالة الاتحاد عام 1967 كان لافتا في نبرته الحزينة، وفي افتقاره إلى الكلام المنمق. فكما أعلن في خطابه: "ليست هناك كلمات أخرى بوسعها وصف وضعنا الحالي من تلك الكلمات التي قالها مرة من قبل توماس جيفرسون العظيم: (إنه القانون الكئيب للمجتمعات الإنسانية الذي يقضى بأن تكون مرغمة أحيانا على اختيار شر كبير لدرء شر أكبر)... كنت آمل أن أبلغكم أن النزاع على وشك الانتهاء. وهذا ما لا أستطيعه.

(1) Harris Poll, January 1971, http://www.ropercenter.uconn.edu/data_access/ipoll.html.

(2) Speech at <http://www.watergate.info/nixon/silent-majority-speech-1969.shtml>.

فنحن نواجه المزيد من التكلفة، والمزيد من الخسائر، والمزيد من المعاناة. لأن النهاية ليست قريبة بعد".

ومع ذلك انغمس جونسون وانغمست الأمة في الحرب. وقد أدت هذه الحرب إلى انقسام الأمة بشدة، وذلك بطرق أصبحت مألوفة مرة أخرى في السنوات الأخيرة. كانت هناك تظاهرات ضخمة، تمت مواجهتها في بعض الأحيان بردود فعل عنيفة. وأصبح عدد قليل من الأمريكيين الشباب راديكاليين بشدة، لدرجة أنهم تحولوا إلى توهّم الثورة العنيفة. وفي أثناء ذلك استغل ريتشارد نيكسون الحرب لكسب البيت الأبيض، وهو انتصار أصبح محتملاً بسبب أن جونسون، الذي حاصرت الحرب، اختار ألا يترشح لإعادة انتخابه. وبعد أربعة أعوام كان بإمكان نيكسون انتزاع مفخرة، محوّلًا حرباً غير شعبية في صالحه، وهو ما كان رجح صده ممثلًا في انتصار جورج دبليو بوش في عام 2004. وعلى الرغم من أن الجمهور قد تحول بشكل كاسح ضد الحرب، فقد نجح نيكسون في جعل دعوة جورج ماكجفرن (منافسه الديمقراطي-المترجم) إلى الانسحاب من فيتنام تبدو غير مسؤولة وضعيفة.

وبالتأكيد، إذن، لا بد من أن فيتنام حولت السياسة الأمريكية، أو هكذا ربما تفكر. حينما ينظر المرء بتمعن في الدلائل، على أية حال، يجد أن جعل قضية فيتنام نقطة تحول سياسي أمر عسير بشكل يبعث على الدهشة. فلكي تصبح فيتنام قضية مصيرية، كان ينبغي على الحركة المناهضة للحرب أو ردة الفعل على تلك الحركة-أو كليهما-أن تنمو إلى قوى مستدامة في السياسة الأمريكية، وتستمر في تشكيل السياسة والانتخابات حتى بعد انتهاء الحرب. وفي الحقيقة لم يحدث أي من هذا.

فالحركة المناهضة للحرب، التي لاح أنها كبيرة جدا في الستينات وأوائل السبعينات، تلاشت بسرعة لافتة متى انتهت الحرب في عام 1973 وانسحبت معظم قوات الولايات المتحدة من فيتنام. وتابع النشطاء المناهضون للحرب في أشياء أخرى، ولم يتمكن اليسار الراديكالي أبدا من أن يترسخ كقوة سياسية ذات شأن.

على الجانب الآخر لم يكن نيكسون قادرا أبدا على تحويل ردة الفعل على الحركة المناهضة للحرب إلى انتصارات كبيرة في الكونجرس.

وهناك أسطورة لجُوج على أن فيتنام قد "دمرت الديمقراطيين". ولكن هذه الأسطورة يعارضها تاريخ السيطرة على الكونجرس خلال سنوات الحرب، كما يوضحها جدول 4، فحتى في عام 1972 الذي حقق فيه نيكسون انتصاره الساحق على ماكجفرن، استطاع الديمقراطيون بكل سهولة الاحتفاظ بأغليبتهم في مجلس النواب، ووسعوا حقيقة تقدمهم في مجلس الشيوخ. وكانت الحيل القذرة التي استخدمها نيكسون ليؤمن لنفسه الانتصار في عام 1972 قد أنتجت، في فضيحة ووترجيت، أم⁽¹⁾ النتائج السلبية غير المقصودة للعمليات السياسية، وقفزة حادة في حظوظ الديمقراطيين الانتخابية.

والأكثر من هذا أن الدلائل المتاحة لا تظهر تصورا عريضا جماهيريا، في السنوات الأولى لما بعد حرب فيتنام، للديمقراطيين باعتبارهم ضعافا في موضوع الأمن القومي. والاستطلاعات التي أجريت بعد سقوط سايجون، ولكن قبل أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران، تشير إلى التعادل تقريبا بين الأحزاب فيما يتعلق بالأمن القومي، وليست أسطورة التقدم الجمهوري الجارف في هذا الشأن. فعلى سبيل المثال، كشف بحثا لمركز روبر حول "الجمهوريين والقوات المسلحة" بين عامي 1975 و1979 عن استطلاعين لهاريس في عام 1978 واستطلاع آخر للجنة الجمهورية الوطنية في عام 1979. ولم يظهر أي من هذه الاستطلاعات الثلاثة أي تقدم كبير للجمهوريين عند السؤال عن أي حزب يمكن الوثوق به في الأمن العسكري.

جدول 4. استمرار الأغلبية الديمقراطية

المقاعد الديمقراطية في		السنوات	دورة الكونجرس
مجلس النواب	مجلس الشيوخ		
248	64	1967-1968	90
243	58	1969-1970	91
255	54	1971-1972	92
242	56	1973-1974	93
291	61	1975-1976	94

Source: www.library.unt.edu/govinfo/usfed/years.html.

(1) كقولنا أم المعارك. (المترجم)

وفي نهاية المطاف، وجد الديمقراطيون أنفسهم في ورطة، وسوف يأتي وقت يستخدم فيه الجمهوريون -بفعالية- ادعاء أن القوات الأمريكية في فيتنام قد طعنت من الخلف لتصوير الديمقراطيين باعتبارهم ضعفاء في موضوع الأمن القومي. ولكن حقائق فيتنام لديها القليل جدا مما له صلة بكل ذلك.

ما الذي شكلته الستينات

كانت الستينات هي زمن الهيبيز والطلاب الراديكاليين، وزمن المحافظين المتطرفين الذين يضربون ذوي الشعور الطويلة، وزمن الحرب والاحتجاج. وسوف يكون من الحمق القول بأن أيًا من هذا لم يكن ذا شأن، إذ يبقى أن كل هذه الأشياء لعبت في أفضل الأحوال دورا مباشرا بسيطا في وضع الأسس للتغيرات التي ستحدث في الاقتصاد السياسي الأمريكي خلال الثلاثين عاما التالية. ولكن بشكل غير مباشر ربما كان لها شأن أكبر، فالدرس الذي تعلمه الجمهوريون حول "كيف يمكن استغلال ردة الفعل الثقافية" سوف يخدم الحركة المحافظة جيدا في العقود المقبلة، حتى بعد أن تحولت مصادر ردة الفعل من الهيبيز إلى الجريمة والإجهاض وزواج المثليين.

وما يهم حقيقة أكثر للأمد الطويل، على أية حال، كان شق تحالف الصفقة الجديدة بسبب موضوع العرق. فبعد تمرير قانون الحقوق المدنية، قال جونسون لبيل مويرز الذي سيصبح مساعدا رئاسيا فيما بعد: "أنا أعتقد أننا سلمنا للتو الجنوب للحزب الجمهوري لبقية حياتي وحياتك". وقد كان على حق، ففي انتصارهم الحاسم في انتخابات الكونجرس عام 2006، فاز الديمقراطيون بالشمال الشرقي بـ28 نقطة مئوية، والغرب بـ11 نقطة مئوية، ووسط الغرب بـ5 نقاط مئوية، ولكنهم تأخروا عن الجمهوريين بـ6 نقاط مئوية في الجنوب.⁽¹⁾

وقد فتح هذا الشق الباب أمام نوع جديد من السياسة. فالسياسة المتغيرة للعرق جعلت من الممكن للحركة المحافظة التي تم إحيائها، والتي كان هدفها النهائي هو إلغاء إنجازات الصفقة الجديدة، الفوز بالانتخابات الوطنية، وذلك على

(1) Philip Klinkner and Thomas Schaller, "A Regional Analysis of the 2006 Election," Forum 4, no. 3 (2006), <http://www.bepress.com/forum/vol4/iss3/art9>.

الرغم من أن سياستها تؤيد مصالح نخبة ضيقة على مصالح الأمريكيين أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة.

وقبل أن تستطيع هذه الحركة (الحركة المحافظة) الفوز بالانتخابات، على أية حال، كان عليها أن تؤسس لها قاعدة مؤسسية، والسيطرة على الحزب الجمهوري. كيف فعلت ذلك؟ هو موضوع الفصل التالي.

الفصل السادس

الحركة المحافظة

حتى عندما كان دوايت أيزنهاور يشير بمناقب الجمهورية (نسبة إلى الحزب الجمهوري-المترجم) "الحديثة" المخففة حدتها، كان نوع جديد من المحافظة قد بدأ في البزوغ. وبخلاف نمط مكثلي من المحافظين الذين حاربوا أولا فرانكلين ديلاانو روزفلت ثم بعد ذلك أيزنهاور-الرجال الذين كانوا تقليديين، وخاملين، وفوق كل ذلك كبارا في السن-كان هؤلاء "المحافظون الجدد"، كما أصبحوا يعرفون، شبابا متهورين، ويفهمون وسائل الإعلام. وقد رأوا أنفسهم كمتحدّين من الخارج للمؤسسة. وكانوا، على أية حال، ممولين جيدا منذ البداية.

وكان لويليام ف. بكلي دورا رياديا. ففي كتابه الصادر عام 1951، والمعنون، الله والإنسان في ييل، الذي أَدان فيه جامعة ييل لإيوائها أعضاء هيئة تدريس معادين أو على الأقل متشككين في المسيحية، ناهينا بذكر تدريسهم للاقتصاد الكينزي، وقد جعل هذا الكتاب من بكلي شخصية معروفة على المستوى الوطني. ثم قام في عام 1955 بتأسيس مجلة الوطنية "ناشيونال ريفيو".

ومن المفيد إلقاء نظرة على الأعداد الأولى من مجلة الوطنية، للحصول على إحساس بما بدت عليه حركة المحافظين قبل أن يتعلموا الحديث بالشفرة.

فاليوم الشخصيات القيادية في اليمين الأمريكي يعدون أساتذة فيما يطلق عليه البريطانيون "سياسة صفارة الكلاب"⁽¹⁾

يقولون شيئاً جذاباً لمجموعات معينة بطريقة يمكن أن تسمعها فقط المجموعات المستهدفة، وبالتالي تجنب التعرض لأن يكون التطرف في مواقفهم واضحاً بشكل عام. وكما سنرى لاحقاً في هذا الفصل، كان رونالد ريجان قادراً على أن يسجل تعاطفه مع العنصرية دون حتى أن يقول أي شيء عنصري علانية. وكما سوف نرى لاحقاً في هذا الكتاب، كان جورج دبليو بوش يستخدم بشكل متسق لغة تبدو في أسوأ الأحوال متكلفة قليلاً بالنسبة لمعظم الأمريكيين، ولكنها كانت مفعمة بالمعنى للأشخاص الأكثر تطرفاً، المتطرفين الدينيين أصحاب نظرية نهاية الزمان. ولكن في الأيام الباكورة لمجلة الوطنية كان يتم ذكر المواقف بشكل أكثر انفتاحاً.

وهكذا ففي عام 1957 نشرت المجلة رأياً للمحرر يحيي فيه تصويت مجلس الشيوخ الذي يعتقد أنه سوف يساعد على استمرار الجنوب في حرمان السود من التصويت.

إن السؤال المركزي الذي يطرح نفسه-وهو سؤال غير برلماني أو سؤال يمكن الإجابة عنه بمجرد استشارة دليل حقوق المواطنين الأمريكيين، ولدوا متساوين-هو عما إذا كان المجتمع الأبيض في الجنوب مرخص له بأخذ كلاً لإجراءات الضرورية لكي يسيطر، سياسياً وثقافياً، في مناطق لا يهيمن فيها عددياً.. الإجابة الرزينة هي نعم لأنه، في الوقت الراهن، هو العنصر المتقدم...

تؤمن مجلة الوطنية بأن المقدمات المنطقية للجنوب تعد صحيحة. فلو كانت إرادة الأغلبية رجعية اجتماعياً، إذا فإحباط رأي الأغلبية ربما يكون، على الرغم من

(1) سياسة صفارة الكلاب هي عبارة عن رسالة سياسية توظف لغة مشفرة تبدو كأنها شيء واحد لعموم السكان، ولكنها لها معنى إضافي مختلف أو يلقى استجابة خاصة لدى المجموعة الفرعية المستهدفة بالرسالة. والعبارة غالباً ما تستخدم بشكل سلبي وتحقيري بسبب طبيعتها المخادعة المتأصلة في ممارستها، وبسبب أن رسائل صفارة الكلاب هي في كثير من الأحيان مبتذلة بالنسبة لعموم السكان. والتعبير مأخوذ من صفارة الكلاب، لأن صوت الصفارة عالي التردد تستطيع الكلاب سماعه ولكنه غير مسموع للبشر. (المترجم)، انظر:

Dog-whistle politics, Wikipedia, the free encyclopedia.

أنه غير ديمقراطي، مستنير. والأكثر أهمية لأي مجتمع، في أي مكان في العالم، هو التأكيد على والحياة وفقا لمعايير متحضرة، بدلا من الانحناء والرضوخ لمطالب الأغلبية العددية. وفي بعض الأحيان يصبح من المستحيل فرض إرادة الأقلية، وفي هذه الحالة عليها أن تفسح المجال، وفي هذه الحالة سيتدهور المجتمع؛ وفي بعض الأحيان لا يمكن للأقلية العددية أن تسود إلا بالعنف، ولذا عليها أن تقرر ما إذا كان تغليب إرادتها يستحق الثمن الرهيب من العنف.⁽¹⁾

إن "دليل حقوق المواطنين الأمريكيين، ولدوا متساوين" الذي تم شطبه بواسطة رأي المحرر، من المفترض أن يكون الوثيقة المعروفة باسم دستور الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا هو ما يشير إليه المحرر حينما تحدث عن "الثمن الرهيب من العنف" الذي ربما في بعض الأحيان يستحق دفعه لو كان على المجتمع ألا يتدهور! وقد أوضح هذا ويليام ف. بكلي لاحقا في عام 1957، في مقالته "رسالة من إسبانيا":

الجنرال فرانكو بطل وطني أصيل. ومن المسلمّ به بشكل عام أنه فوق جميع الآخرين لديه مركب من المواهب، والمثابرة، والإحساس بعدالة قضيته، وهي الصفات المطلوبة لانتزاع إسبانيا من أيدي الواهمين، والأيديولوجيين، والماركسيين، والعدميين الذين فرضوا عليها، في الثلاثينات، نظاما بشعا للغاية أصاب الروح الإسبانية بالعنف، وإنكار، حتى، الهوية التاريخية الإسبانية.⁽²⁾

و"النظام البشع للغاية" الذي تمت الإطاحة به بواسطة الجنرال فرانكو فرانكو-مع مساعدة حاسمة من موسوليني وهتلر-كان في الحقيقة حكومة منتخبة ديمقراطيا. والأساليب التي استخدمها فرانكو لحماية "الروح" الإسبانية تضمنت القتل الجماعي وإيداع المعارضين السياسيين وأي شخص مشتبّه بكونه معارضا سياسيا في معسكرات الاعتقال. ولم يكن هذا كله أمرا من الماضي حينما مدح بكلي الدكتاتور، فكما لاحظ المؤرخ بول بريستون، كان معارضو فرانكو "لا يزالون عرضة للإرهاب البوليسي والقتل العمد حتى وقت متأخر كالسبعينات".⁽³⁾

(1) Editorial, National Review, Aug. 24, 1957.

(2) William F. Buckley, "Yes, and Many Thanks, But Now the War Is Over," National Review, Oct 26, 1957.

(3) Paul Preston, "The Conqueror of His Country," New York Times, Dec. 27, 1987.

وخلال نصف القرن الذي مضى منذ نشرت تلك المقالات، تعلمت الحركة المحافظة أن تكون أكثر حذرا. فهذه الأيام يدعون أنهم أبطال الحرية والاختيار الشخصي. ولكن منذ البداية، على أية حال، كانت الحركة غير ديمقراطية بشكل تام، تنشغل، قبل أي شيء آخر، بالدفاع عن الدين والملكية الخاصة. فالفصل الأول من كتاب الله والإنسان في ييل شجب الجامعة لأنها ليست "موالية للمسيحية"، والفصل الثاني، على الرغم من أن عنوانه "الفردية في ييل"، كان بشكل أساسي عبارة عن هجوم على الأساتذة الذين يعلمون الاقتصاد الكينزي ولديهم كلمات طيبة بشأن الضرائب التصاعدية ودولة الرفاه. وإذا لم تستطع الديمقراطية إنتاج بيئة قادرة على حماية الدين والملكية الخاصة، فهذا يقلل جدا من شأن الديمقراطية. وكانت الحقيقة، على أية حال، أنه لم يكن هناك فرانكو في أمريكا، ولم يكن هناك أي احتمال حقيقي لأن يظهر واحد مثله. ولأجل كسب السلطة في هذا البلد، كان على المحافظين أن يسيطروا على حزب سياسي وأن يكسبوا الانتخابات.

العثور على قاعدة جماهيرية

تولى تحالف من الناشطين المحافظين في عام 1964 السلطة في المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري ورشحوا باري جولدووتر للرئاسة. وكان ذلك، على أية حال، فجرا كاذبا لليمين. كانت أفراخ الحركة المحافظة قادرة على ترشيح جولدووتر فقط بسبب أن المؤسسة الجمهورية أخذت على حين غرة، ولم يكن لدى الحركة وسيلة لكسب الانتخابات الوطنية، فسقط جولدووتر بهزيمة مذلة. ولتحقيق أهدافها كانت الحركة المحافظة بحاجة لقاعدة أعرض. وبين رونالد ريجان، أكثر من أي أحد آخر، الطريق لذلك.

فقد أدلى ريجان في 27 أكتوبر 1964، بحديث تليفزيوني بالنيابة عن حملة جولدووتر المنكوبة، وسوف يطلق الصحفيان دايفيد برودر وستيفان هس على هذا الحديث لاحقا أنه "أنجح ظهور أول سياسي منذ كهرب جينجيز بريان⁽¹⁾ مؤتمر الحزب الديمقراطي في عام 1896 بخطاب صليب من ذهب". وفي سنوات

(1) مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة ثلاث مرات (1896، و1900، و1908) (المترجم) راجع تعريفا موسعا به في الفصل الثاني.

لاحقة سوف يعرف خطاب ريجان-المعنون رسميا "وقت للاختيار"-ببساطة باسم "الخطاب".

بينما خطاب لينكولن في كوبر يونيون لم يكن.⁽¹⁾ وربما من الممكن أن يكون أفضل وصف لخطاب ريجان هو التشدد.. التشدد ضد شرور الحكومة الكبيرة، ليس على قاعدة من الجدال المنطقي ولكن على أساس مزيج من الإحصاءات المدهشة والنوادر والطرائف.

وكانت الإحصاءات تعد في أفضل الأحوال مضللة، والنوادر مريبة. "عدد موظفي الحكومة الفيدرالية 2.5 مليون، وواحد من بين كل ستة أشخاص في قوة العمل هو موظف لدى الحكومة على المستوى الفيدرالي، أو الولايات، أو المحليات" هكذا أعلن ريجان، ناقلا الانطباع عن البيروقراطية الضخمة عديمة الجدوى. وربما كانت ستفسد نقطته إذا ما كان الناس يعرفون ما الذي تفعله حقيقة هذه البيروقراطية عديمة الجدوى: في عام 1964 كانتلثا الموظفين الفيدراليين

(1) خطاب كوبر يونيون، عرف في وقته بعنوان خطاب معهد كوبر، وأدلى إبراهيم لينكولن بهذا الخطاب يوم 27 فبراير 1860 في كلية كوبر يونيون بمدينة نيويورك. ولم يكن لينكولن وقتها قد أصبح بعد مرشح الحزب الجمهوري للرئاسة، إذن موعد مؤتمر الحزب كان قد حدد له شهر مايو. وقد اعتبر هذا الخطاب واحدا من أهم خطبه. ويميل بعض المؤرخين إلى القول بأن هذا الخطاب كان وراء فوزه بانتخابات الرئاسة في نهاية ذلك العام. وفي هذا الخطاب، فصل لينكولن آراءه حول العبودية بالتأكيد على أنه لا يريد لها أن تتمدد للأقاليم الغربية، وادعى أن الآباء المؤسسين للولايات المتحدة يتفقون مع هذا الموقف. وقد كتب الصحفي روبرت ج. مكنمارا: "خطاب لينكولن في كوبر يونيون كان واحدا من أطول خطباته، حيث يقع الخطاب في أكثر من 7000 كلمة. وهو ليس واحدا من الخطبات الغنية بالفقرات التي يمكن اقتباسها كما هي العادة. ومع ذلك ونتيجة لبحثه الدقيق وحجة لينكولن القوية، كان الخطاب فعلا بشكل مذهل". وقد أشاد هوراس جريلي محرر جريدة نيويورك تريبيون بالخطاب باعتباره "به واحدة من أكثر الحجج إسعاداً وأكثرها إقناعاً التي يتم وضعها في هذه المدينة... ولم يترك أي إنسان مثل هذه الانطباع في أول تجمع له لدى جمهور نيويورك. (المترجم)، انظر:

Cooper Union Speech, Wikipedia, the free encyclopedia.

ويشير المؤلف بذلك إلى أن هذا الاهتمام الشديد بحديث رونالد ريجان واعتباره علامة في عالم الخطاب السياسي، ربما لم يلقه حتى خطاب لينكولن الذي يمكن اعتباره واحدا من أهم الخطابات في التاريخ الأمريكي قاطبة، لأن موقف لينكولن من العبودية المعلن في خطابه هذا أدى فيما بعد إلى نشوب الحرب الأهلية الأمريكية وكل ما ترتب على ذلك من تغييرات كبرى في الولايات المتحدة فيما بعد. (المترجم)

تقريبا يعملون إما في وزارة الدفاع وإما في خدمات البريد، بينما معظم موظفي الولايات والمحليات كانوا معلمين بالمدارس، ورجال شرطة، أو إطفاء. وقد ألحق المساعدة المقدمة للأسر التي تعول أطفالا بقصة عن امرأة لديها سبعة أطفال وطلبت الطلاق بسبب أن مدفوعات الرعاية الاجتماعية سوف تكون أكبر من مرتب زوجها، وهي قصة ادعى أنه سمعها من قاضٍ في لوس أنجلوس لم يذكر اسمه.

واستعرض ريجان أيضا بغلظة قلب وقساوة لافتة للانتباه: "لقد تم إخبارنا منذ أربعة أعوام مضت أن 17 مليون شخص يذهبون لأسرتهم جائعين كل ليلة"، كما قال، مشيرا إلى واحد من خطوط الحملة الانتخابية لجون ف. كيندي. ثم يواصل ريجان قائلا: "حسنا ربما كان هذا صحيحا. فجميعهم كانوا يتبعون حمية غذائية".

وفي النهاية، وفيما يبدو من حيث لا ندري، أتى تحول مفاجئ لما بدا كطلب بالمواجهة العسكرية مع الشيوعية.

هؤلاء الذين قد يستبدلون بحريتنا طبق شورية من مطبخ دولة الرفاه أخبرونا بأن لديهم حلولا طوباوية لسلام من دون انتصار ويطلقون على سياستهم "الوفاق"، ويقولون إنه إذا ما تجنبنا أي مواجهة مباشرة مع العدو، فسينسى أساليبه الشريرة وسيتعلم أن يحبنا. وكل من يعارضهم يتهمونه بأنه داعية حرب.

ولم يكن خطابا عظيما وفقا لأية معايير عادية. مع ذلك كان برودر وهس على حق، فقد ترك هذا الخطاب أثرا كبيرا. فالمجلة الوطنية، باستخدامها بلاغية المحافظين البريطانية الاستعلائية، تتحدث فقط لفئة ضئيلة من الأثرياء، تعي ذاتها كأقلية نخبوية. وقد وجد ريجان طريقا لكي يؤيد بصورة أو بأخرى نفس السياسات ولكن بلغة تلعب على المدركات-والأحكام المسبقة-للرجل العادي. فخطاباته يتردد صداها لدى الأشخاص الذين لم يكن لديهم القدرة على متابعة جمل بكلي الملتفة، والذين لم يكونوا يعرفون ولا يكثرثون بأن يعرفوا كيف أنقذ الجنرال فرانكو روح إسبانيا. وما اكتشفه ريجان هو وسيلة تمنح الحركة المحافظة قاعدة شعبية حقيقية.

وقد فعل ريجان ذلك جزئيا باستخدام خطاب الحكومة الصغيرة للاستفادة من ردة الفعل البيض من دون أن يكون عنصريا بشكل صريح. وحتى حينما لم

يكن يتدمر من الغش والتحايل في الرعاية الاجتماعية -وكان الجميع يعرفون من كان يشير إليه- كان هجاؤه لجيوش البيروقراطيين التي تهدر أموال دافعي الضرائب موجها بكل وضوح للناخبين الذين يعتقدون أن أموالهم قد سُلبت منهم لصالح من تعرف أنت من هم.

وقد استفاد ريجان أيضا، على كل حال، من دعر القاعدة الأصيل من التهديد الشيوعي.

لم يكن اختيار جورج كلوني في عام 2005 صنع فيلم "مساء الخير، وحظا طيبا" حادثا عرضيا، فالفيلم عبارة عن معالجة درامية لمواجهة إدوارد ر. مورو مع جو مكارثي،⁽¹⁾ فقد كانت الشيوعية هي إرهاب الخمسينات. وكانت الحقائق عنالعدو مختلفة جدا. فالاتحاد السوفيتي المسلح نوويا شكّل تهديدا وجوديا حقيقيا للولايات المتحدة لا يشكله تهديد الإرهابيين الإسلاميين، كما أن حلف وارسو، على خلاف "محور الشر"، كان قائما فعلا. ونفسيا، على أية حال، يبدو رد الفعل على التهديد الشيوعي في الخمسينات مألوفا ومفهوما اليوم.

(1) إدوارد ر. مورو (25 أبريل 1908-27 أبريل 1965) صحفي إذاعي أمريكي. عرف طريقه للشهرة أولا بسلسلة من الأحاديث الإذاعية لقسم الأخبار في نظام كولومبيا للإذاعة في أثناء الحرب العالمية الثانية، وهي أحاديث تابعها الملايين من المستمعين في الولايات المتحدة. وقد جمع خلال الحرب فريقا من المراسلين الأجانب أضحو يعرفون باسم أولاد مورو. كان رائدا في إذاعة الأخبار التليفزيونية، وقد أنتج سلسلة من التقارير التي أدت إلى توبيخ السيناتور جوزيف مكارثي. (المترجم)، انظر:

Edward R. Murrow, Wikipedia, the free encyclopedia.

جوزيف ريموند "جو" مكارثي (14 نوفمبر 2-1908 مايو 1957) سياسي أمريكي خدم كسيناتور عن ولاية ويسكنسون من عام 1947 وحتى وفاته عام 1957. بداية من عام 1950، أصبح مكارثي الشخصية العامة الأكثر وضوحا للفترة التي أدت فيها توترات الحرب الباردة إلى إشعال مخاوف واسعة النطاق من التخريب الشيوعي. وقد اشتهر بتقديمه ادعاءات بوجود عدد كبير من الشيوعيين والجواسيس السوفيت والمتعاطفين مع الشيوعية داخل الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة، وفي أماكن أخرى. وفي النهاية، أدت تكتيكاته وعدم قدرته على إثبات ادعاءاته إلى توبيخ مجلس الشيوخ له. وقد صك مصطلح "المكارثية" عام 1950 في إشارة إلى ممارسات مكارثي، وسرعان ما انطبق المصطلح على نشاطات مماثلة مضادة للشيوعية. واليوم، يستخدم هذا المصطلح بشكل أكثر عمومية للإشارة إلى الاتهامات الغوغائية، والطائشة، التي لا أساس لها. (المترجم)، انظر:

Joseph McCarthy, Wikipedia, the free encyclopedia.

والمفارقة، أن واحدة من مشكلات أن تكون الدولة قوة عظمى هو صعوبة أن تشرح لمواطنيها حدود تلك القوة. فالكنديون مثلاً لا يُدهشون لماذا لا تستطيع حكومتهم فرض إرادتها على العالم. بينما الأمريكيون، على أية حال، من السهل للغاية اقتناعهم بأن هؤلاء الذين يهددون الأمة يمكن بكل بساطة التخلص منهم بالقوة، وأن أي شخص يحث على ضبط النفس هو في أفضل الأحوال شخص ضعيف، وفي أسوأها خائن.

وفي الواقع ليس هناك بديل عقلائي للمقترَب الهادئ رابط الجأش. كانت الشيوعية في الخمسينات والستينات، مثلها مثل الإرهاب الحديث، تهديداً يمكن احتواؤه ولكن لا يمكن التخلص منه. علاوة على ذلك، في النهاية، فإن إستراتيجية الاحتواء-من الامتناع عن أي محاولة مباشرة للإطاحة بالنظم الشيوعية باستخدام القوة، والقتال فقط في حروب دفاعية، ومحاربة النفوذ السوفييتي بالمعونات والدبلوماسية-كانت ناجحة كلياً: لم تحدث أبداً حرب عالمية ثالثة، وكسبت الولايات المتحدة الحرب الباردة بصورة حاسمة. ولكنها كانت إستراتيجية، مثل رد الفعل العقلاني على الإرهاب، تبدو جبانة في نظر الناس الذين يرون في ضبط النفس فقط الضعف والانحطاط. وتصوير ريجان الكاريكاتوري للاحتواء على أنه الاعتقاد بأننا "لو تجنبنا أي مواجهة مباشرة مع العدو، فسوف ينسى أساليبه الشريرة وسيتعلم أن يحبنا" قد تردد صده بعد أربعين سنة لاحقة في استهزاء ديك تشيني من جون كيري لقوله إنه من الأفضل النظر إلى "الحرب على الإرهاب" باعتبارها مشكلة بوليسية.

وقد اعتقد ريجان أن الداعين إلى الاحتواء هم حمقى ضعفاء، يدعون إلى "حل طوباوي لسلام من دون انتصار". بينما آخرون على اليمين، وبخاصة جوزيف مكارثي، اعتقدوا أنهم خونة، وظل عدد كبير يتمسك بمثل هذا الاعتقاد حتى بعد سقوط مكارثي. بالنسبة للمكارثيين يمكن تفسير إحباطات القوة العظمى، وبخاصة عدم قدرة أمريكا على الحيلولة دون انتصار الشيوعية في الصين، فقط بالخيانة على أعلى مستوى:

كيف يمكننا تحليل موقفنا الحالي إذا لم نعتقد أن رجالاً على مستوى عالٍ في هذه الحكومة اتفقوا معاً على تسليمنا للكارثة؟ وهذا لا بد أن يكون ناتج مؤامرة كبرى على نطاق ضخم بحيث تقزم من أي مغامرة مماثلة سابقة في تاريخ

الإنسان. مؤامرة من العار وشدة الخزي، إلى حد أنه عندما يكشف عنها النقاب في النهاية، سوف يستحق مدبروها لعنة كل الرجال المخلصين الشرفاء للأبد.⁽¹⁾

وكانت مفارقة كبرى أخرى للموقف هي أن معارضة الشيوعية كانت أكثر فتكا وتطرفا في أمريكا، حيث يمكن بالكاد العثور على أي شيوعيين، مقارنة بأوروبا الغربية حيث بقيت الأحزاب الشيوعية قوة سياسية فعالة حتى سقوط الاتحاد السوفيتي. وليس الأمر أن معارضة الشيوعية في أوروبا الغربية كانت ضعيفة، فالأحزاب اليمينية الأوروبية، في العديد من الحالات، عرفت بمعارضتها للشيوعية. والمعارضة الأوروبية للشيوعية، حتى-أو ربما خاصة-إذا أتت على حساب الديمقراطية، كان لها مساندوها الأمريكيون، فكما رأينا كانت هيئة تحرير مجلة الوطنية، المطبوعة الدورية الأصلية للحركة المحافظة، من المعجبين المتحمسين للجنرال فرانكيسكو فرانكو.

وخارج إسبانيا، على أية حال، كان معارضو الشيوعية من المحافظين التقليديين، المدافعين عن النظام الديمقراطي القائم. بينما في الولايات المتحدة، أصبحت معارضة الشيوعية-التي وجهت ضد أعداء مبهمين يزعم أنهم يتحكمون في سياسة الأمة-راديكالية، بل وحتى حركة ثورية. وكما عبر عن ذلك المؤرخ ريتشارد هوفستادتر في بحثه الشهير عام 1964 "أسلوب جنون العظمة في السياسة الأمريكية"، الجناح اليميني الحديث في أمريكا.

يشعر بأنه مشرد: لقد سلبت أمريكا منهم ومن جنسهم إلى حد كبير، ولذا فهم مصممون على محاولة استرجاعها والحيولة دون وقوع العمل الهدام النهائي للتخريب. المناقب الأمريكية القديمة تم التهامها بواسطة الكوزموبوليتانيين والمتقفين، فالرأسمالية التنافسية القديمة قد تم إضعافها تدريجيا بواسطة المتأمرين الاشتراكيين والشيوعيين؛ والأمن القومي القديم والاستقلال قد تم تدميرهما بمكائد خيانية، أقوى عناصرها ليسوا مجرد أجانب وأغراب كما في السابق، ولكن رجال دولة رئيسيون موجودون في صميم مراكز السلطة الأمريكية.⁽²⁾

(1) حديث أدلى به السيناتور جوزيف مكارثي أمام مجلس الشيوخ يوم 14 يونيو 1951.

From Congressional Record: Proceedings and Debates of the 82nd Congress, First Session, vol. 97, part 5 (May 28, 1951-June 27, 1951), pp. 6556-603.

(2) Richard Hofstadter, "The Paranoid Style in American Politics," Harper's Magazine, Nov. 1964, pp. 77-86.

وبشكل غريب، وجدت هذه المشاعر بالسلب والاحتياال صدى لها في الضواحي الأمريكية سريعة التوسع، وبالذات في مقاطعة أورانج، في كاليفورنيا، موطن ديزني لاند وتجسيد الحلم الأمريكي في هذا الوقت. فقد بدا أن هناك شيئاً ما يتعلق بكونك مالكا لمنزل جديد، فشخص ما انتقل غرباً وخارج المدن ليهرب من كل هذا-أي من الغرب الأوسط للساحل، ومن المدن للضواحي-هو ما جعل الناس في حالة هلع من تعرضهم للتهديدات بأن كل هذا سوف يتم انتزاعه منهم، وبخاصة التصديق في المؤامرات الكثيرة المعارضة لأسلوبهم في الحياة. (ولا يضر أيضاً معرفة أن مقاطعة أورانج كانت في قلب المجمع الصناعي العسكري، كموطن للعديد من المتعاقدين مع وزارة الدفاع، وكانت مكاناً حيث لكثير من الناس حصص مالية شخصية في التوتر الشديد بين الغرب والاتحاد السوفيتي). وفي السنوات الأخيرة، أذكت إدارة بوش بعناية توتر وقلق "أمهات الأمن"،⁽¹⁾ ولكن في الخمسينات والستينات كان تمرد "محاربي الضواحي" الأصل الحقيقي لحركة متأهبة للتعبة، وراء السياسيين الذين يبدو أنهم يشاركونها نفس الاهتمامات.⁽²⁾

وكان مؤسسو الحركة المحافظة، مهما يكن من أمر بلاغة مبادئهم السامية، قد أبدوا تردداً ضئيلاً بشأن ركوب موجة جنون العظمة. وكان الفيلسوف السياسي بيتر فيريك هو واحد من قلائل "المحافظين الجدد" الذين انفصلوا عن الحركة مع تطورها إلى حركة محافظة أصولية. وفي مقال نشر عام 1962 في الجمهورية الجديدة "New Republic" بعنوان "المحافظية الجديدة: واحد من مؤسسيها يسأل أين الخطأ"، وقد أشار إلى أن العديد من المحافظين الجدد البارزين "قد فشلوا في الاختبار المصري لإغواء مكارثي في الخمسينات بنفس الطريقة التي فشل بها الشخص الذي يشارك في نفس الأفكار والمعتقدات الشيوعية في الاختبار المصري للشيوعية في الثلاثينات." وفي الواقع، وكما أشار فيريك، كان جولدووتر مثله مثل

(1) يعرف قاموس ماكميلان أمهات الأمن بقوله: المرأة التي لديها أطفال وتشعر بالقلق وتهتم بشكل خاص بموضوعات الإرهاب والأمن، في الولايات المتحدة. (المترجم)، انظر:

Macmillan Dictionary, <http://www.macmillandictionary.com/buzzword/entries/security-mom.html>.

(2) يأتي مصطلح "محاربي الضواحي" من كتابليزا مكجير:

Lisa McGirr, *Suburban Warriors: The Rise of the New American Right* (Princeton University Press, 2001).

ريجان، قد تمت إعادة ابتكاره بالتاريخ الشعبي كشخص أقل تطرفا وأقل بغضا مما كان حقيقة، "فقد دافع بحماس عن الطغيان المكارثي حتى النهاية."⁽¹⁾ وبينما فصل محافظو الحركة في النهاية أنفسهم عن روبرت ويلش،⁽²⁾ مؤسس جمعية جون بيرش،⁽³⁾ فقد كانوا حريصين على ألا يدينوا الجمعية ذاتها، أو معتقداتها في نظرية المؤامرة.

وهكذا إذا وجدت الحركة المحافظة قاعدة شعبية باكتشاف طرق لكي تبدو جذابة بالنسبة لمشاعر ووجدان القاعدة الشعبية: ردة فعل البيض والهلع من الشيوعية. وبزوغ هذه القاعدة الشعبية ذهبت بعيدا تجاه تحويل الهامش السياسي "المحافظين الجدد" في الخمسينات إلى قوة لا يستهان بها. واستُكمل نشوء القاعدة الشعبية بإنشاء نوع مختلف من القاعدة، التي وإن كانت لا يمكنها تقديم الأصوات الانتخابية فإنها تستطيع تقديم المال: التأييد المتحمس من مجتمع الأعمال.

(1) Peter Viereck, "The New Conservatism: one of Its Founders Asks What Went Wrong,," New Republic, Sept. 24, 1962.

(2) روبرت وينبورن ويلش، الصغير (1 ديسمبر 1889-6 يناير 1985) رجل أعمال، وناشط سياسي، ومؤلف أمريكي. كان ثريا، وفي أعقاب تقاعده استخدم ثروته في رعاية قضايا مضادة للشيوعية. كان أحد اثنين شارك في تأسيس مجموعة محافظة تحت اسم جون بيرش في عام 1958 وظل مسيطرا عليها بإحكام حتى وفاته. وقد أصبح شخصية موضع جدل وانتقاد عن طريق الليبراليين إلى جانب بعض رواد المحافظين مثل ويليام ف. بكلي. (المترجم)، انظر:

Robert Henry Welch, Jr., Wikipedia, the free encyclopedia.

(3) جمعية جون بيرش، طبقا لتعريفها لنفسها، مجموعة تدعو إلى المحافظة وتؤيد معارضة الشيوعية والحكومة المحدودة. وقد وصفت باعتبارها يمينا راديكاليا ويمينا متطرفا. بعد ارتفاع عضويتها ونفوذها في البداية، أدت جهود أشخاص مثل المحافظ ويليام بكلي ومجلة الوطنية إلى تصنيف جمعية جون بيرش كعنصر هامشي في الحركة المحافظة، وذلك خوفا من تطرف اليمين الأمريكي. وقد أسست الجمعية أولا في بلمونت بولاية ماساشوستس، ولكن مقرها الرئيسي يوجد الآن في أبلتون بولاية وسكنسن، مع فروع لها في أرجاء الولايات المتحدة. وتمتلك الجمعية دار الرأي الأمريكي للنشر، والتي تنشر مجلة الأمريكي الجديد، وهي مجلة تصدر مرتين في الشهر. (المترجم)، انظر:

The John Birch Society, Wikipedia, the free encyclopedia.and

The New American, Wikipedia, the free encyclopedia.

بناء قاعدة في مجتمع الأعمال

نحن نأخذ اليوم وقوف معظم مجتمع الأعمال بصلابة وراء اليمين المتشدد كأمير مسلم به. فصناعة الأدوية تريد أن تبقى قوتها الاحتكارية على حالها، وصناعة التأمين تريد أن تتفادى التأمين الصحي الوطني، وتريد شركات الطاقة التحرر من قيود القواعد التنظيمية الخاصة بالبيئة، ويريد كل شخص إعفاءات ضريبية. بينما في الخمسينات والستينات حيث كانت ذكرى انتصارات الصفقة الجديدة لا تزال طازجة، كانت الشركات الكبيرة حذرة سياسيا. وكانت قاعدة مجتمع الأعمال للحركة المحافظة هي بشكل أساسي بين الأعمال الصغيرة، وغالبا الأعمال المملوكة بشكل شخصي (أي ليست شركات مساهمة عامة-المترجم). وكان سخطهم مركزا، قبل كل شيء، على النقابات.

من الصعب الآن استيعاب مدى الأهمية التي كان عليها هذا الموضوع. وربما من المحتمل أن يكون قراء مجلة التايم قد وقعوا في الحيرة قليلا في عام 1998، من اختيار المجلة لوالتر رويثر، وكان رئيسا للنقابة المتحدة لعمال صناعة السيارات من عام 1946 وحتى وفاته عام 1970، واحدا من بين المئة شخص الأكثر نفوذا في القرن العشرين. كان العمل النقابي الأمريكي بحلول نهاية القرن العشرين مجرد ظل باهت لذاتها السابقة، وكان رويثر في طي النسيان. ولكن في يوم من الأيام كان رويثر قائمة شاهقة، وبالنسبة للبعض شخصا مخيفا، إلى حد إعلان باري جولدووتر عام 1958 أن رويثر يشكل "تهديدا أكثر خطورة من سبوتنيك"⁽¹⁾ أو أي شيء يمكن للسوفييت فعله للولايات المتحدة".

وكانت أمريكا في الخمسينات أمة يلعب فيها العمل المنظم دورا قويا وظاهرا. كان نحو 30% من العمال غير الزراعيين أعضاء في النقابات، بالمقارنة بأقل من 12% اليوم. كان معدل عملية الانضمام للنقابات في أمريكا أعلى مما هو في كندا، وإيطاليا، وفرنسا، ولا يقل كثيرا عن المعدل في ألمانيا الغربية. وعلاوة على آثارها

(1) سبوتنيك كلمة روسية تعني التابع أو رفيق السفر، وهو اسم سلسلة من الأقمار الصناعية صنعها الاتحاد السوفيتي ووضعتها على المدار حول الأرض بين عامي 1957 و1961. وكان هناك ثلاثة أقمار في سلسلة سبوتنيك، وهي سبوتنيك 1 وهو أول قمر صناعي أطلقه الاتحاد السوفيتي في يوم 4 أكتوبر 1957، وسبوتنيك 2 وأطلق في 3 نوفمبر 1957، وسبوتنيك 3 وأطلق في 15 مايو 1958. (المترجم)، نقلنا عن ويكيبيديا الموسوعة الحرة، مادة سبوتنيك (توضيح).

الاقتصادية، تلعب النقابات دورا سياسيا محوريا، ومثلت العمود الفقري لقوة الحزب الديمقراطي خارج الجنوب. ومع ذلك، فلم يتم القبول بالنقابات من جانب جميع الأفراد باعتبارها واحدة من حقائق الحياة. ويبدو أن قضية شرعية النقابات الاقتصادية والسياسية قد استقرت بالانتصارات العمالية غير العادية التي حدثت في الثلاثينات والأربعينات. ولكن هذه الانتصارات، على كل حال، لم تكن مكتملة، في اتجاهين مهمين. الأول، بينما خلقت الصفقة الجديدة دولة رفاه، فإنها كانت دولة تقصر عن تلك التي أنجزتها بقية البلدان الغنية، وخاصة حينما يتعلق الأمر بالرعاية الصحية. وكان على النقابات أن تضغط للحصول على مزايا من القطاع الخاص لسد الفجوات. ولما فعلت ذلك، فقد تقابلت صدمة مع المعارضة المستحدثة. وثانيا، على الرغم من معدل الانضمام للنقابات المرتفع نسبيا، كانت هناك اختلافات إقليمية واسعة: فأجزاء كبيرة من البلاد ظلت مناطق معادية للنقابات، وأرضا خصبة للسياسيين المعارضين للنقابات.

دعنا نبدأ بدولة الرفاه غير المكتملة. فقد انبثقت كلالديمقراطيات الغربية من الكساد العظيم والحرب العالمية الثانية مع نوع ما مندولة الرفاه. وقد اختلف مدى دول الرفاه هذه، على أية حال. فقد ابتكرت الولايات المتحدة في مجال الضمان الاجتماعي نظاما سخيا نسبيا في كفالة معاش التقاعد، في نفس المستوى أو أفضل من البلدان الغنية الأخرى. أما في الأمور الأخرى، فقد كانت دولة رفاه الولايات المتحدة أقل شمولا بكثير من البلدان الأخرى. خاصة أننا لم نكفل أبدا التأمين الصحي.

مع ذلك فبحلول الستينات كان لدى معظم الأمريكيين تأمين صحي، والعديد من العمال كان لديهم تأمين ضد الإعاقة، وعدد معتبر كان لديه مزايا سخية في حالة البطالة والتقاعد، ولم تكن الحكومة تقدم أيا من هذه المزايا، إذ بدلا من ذلك كان يقدمها أصحاب العمل في القطاع الخاص. وكما أشار عالم السياسة جاكوب هاجر، طورت أمريكا ما بعد الحرب دولة رفاه كانت، إذا ما قيسست بنسبة إنفاق الرفاه الاجتماعي كنصيب من الاقتصاد، في نفس مستوى دول الرفاه هذه في أوروبا الغربية تقريبا. ولكن في الولايات المتحدة كان الكثير من هذا الإنفاق يأتي من أصحاب الأعمال في القطاع الخاص عوضا عن الدولة.⁽¹⁾

(1) Jacob Hacker, The Divided Welfare State, Cambridge University Press, 2002.

لماذا قدم أصحاب الأعمال في القطاع الخاص كل هذه المزايا؟ كان ذلك يعود جزئيا إلى كون التأمين أسلوبا جيدا لجذب العاملين، وخاصة خلال الحرب العالمية الثانية، حينما حالت السيطرة على الأجور دون تنافس الشركات على عنصر العمل النادر بزيادة الأجور. أيضا، كانت تعويضات العمل التي أخذت شكل مكاسب متميزة بأنها لا تخضع لضريبة الدخل، وهكذا كان الدولار الذي يحصله الشخص الموظف في شكل مزايا صحية يساوي أكثر من الدولار المدفوع بشكلمباشر كمرتب. ولكن بعد الحرب أصبحت المكاسب هدفا أوليا لمفاوضات النقابات. وفي تفسيرها لماذا وضعت رويثر في قائمة المئة شخص على القمة، كتبت التاييم:

ظل رويثر يضغط من أجل مكاسب جديدة ومكاسب أفضل، وقد استطاعت النقابة أن تفوز بالمكاسب التي يعتبرها العاملون الآن أمرا مسلما به. وعاما بعد آخر، كسب العمال، بين آخرين، برامج رعاية صحية شاملة، واسترداد نفقات البرامج الدراسية، والتأمين على الحياة، والمشاركة في الأرباح، وتعويضات عند إنهاء الخدمة، وخططا لدفع تكاليف الخدمات القانونية مقدما، وتعويضات عند الوفاة، ومدفوعات إضافية محسنة عند الخدمة في هيئة المحلفين في العطلات، والإجازات الرسمية وأوقات الراحة.⁽¹⁾

ولم تضع هذه المطالبات أي أعباء غير مقبولة على شركات السيارات والمستخدمين الآخرين الكبار، ففي عصر ما قبل انتشار المنافسة الأجنبية واسعة النطاق كان بإمكانهم تمرير التكاليف الأعلى للمستهلكين. أخيرا، فكل مُصنع للسيارات، وكل صاحب شركة صلب، يعلم أن المنافسين المحليين يفاوضون على اتفاقات مماثلة.

مع ذلك، فمن وجهة نظر المالك لشركة فلنقل متوسطة الحجم، أو متاجر متعددة الأقسام، كانت مطالبات النقابة لا تبدو مقبولة جدا. فرما لا تواجه هذه الشركة منافسة دولية، ولكنها تواجه منافسة من شركات أخرى ربما لا توجد بها نقابات، بما في ذلك الشركات الصغيرة جدا، عمليات ماما وبابا (الإشارة هنا إلى الشركات العائلية-المترجم) التي هي صغيرة جدا بحيث يصعب أن تصبح هدفا

(1) <http://www.time.com/time/time100/builder/profile/reuther2.html>.

للنقابات. وبالنسبة لملاك الشركات متوسطة الحجم كانت المطالبات المتنامية للنقابات مثيرة للغضب، بل وحتى كريهة.

وكانت عائلة باري جولدووتر تمتلك متجرا متعدد الأقسام في فيونكس. وحسب تعبير ريك بيرلشتين في كتابه الرائع قبل العاصفة: باري جولدووتر وتدمير الإجماع الأمريكي، كان جولدووتر "أمير تجار" عضوا في طبقة كان الأكثر احتمالا أن تقوم بصد المطالبات المتنامية للحركة النقابية. وقد لفت بيرلشتين الأنظار إلى أن ملاك المشروعات المتوسطة، والشركات التي تديرها العائلات، كانوا النواة الانتخابية لحركة "المانيونيت"، وهي واحدة من المصادر المؤسسية للحركة المحافظة. (كان كلارنس مانيون، عميد مدرسة نوتردام للقانون، أحد رواد الإرسال المباشر وقاد حملة صليبية ضد "المؤمنين بالدولية، والمؤمنين بعالم واحد، والاشتراكيين، والشيوعيين" الذين اعتقد مانيون أنهم اجتاحتها الحكومة).⁽¹⁾

وينحدر جولدووتر أيضا من أريزونا، وهي ولاية حيث "الحق في العمل"، فرض حظر قانوني على العقود يقتضي أن يكون عمال الشركة أعضاء في نقابة، أمر متضمن في دستور الولاية. ويوضح هذا السبب الثاني لأن انتصارات العمل في عصر الصفقة الجديدة لم تعمل على تسوية دور النقابات في السياسة الأمريكية: على الرغم من أن الانضمام للنقابات قد تم تأسيسه على نحو آمن في قلب الأمة الصناعي، وكانت النقابات أقل قوة وعمومية فيما سوف يُعرف لاحقا بحزام الشمس.⁽²⁾ وفي الخمسينات كان عمال الصناعة التحويلية في الجنوب المحتمل انضمامهم للنقابات يبلغ نحو نصف الاحتمال المتوفر عند نظرائهم في الغرب الأوسط. ومع انتقال القاعدة الصناعية للأمة والسكان نحو الجنوب والغرب، كان

(1) Rick Perlstein, Before the Storm: Barry Goldwater and the Unmaking of the American Consensus, (Hill & Wang, 2001), chap. 1.

(2) حزام الشمس هو المنطقة التي تمتد عبر جنوب و جنوب غرب الولايات المتحدة، من فلوريدا وحتى كاليفورنيا. ويتضمن حزام الشمس تقليديا ولايات فلوريدا، وجورجيا، وساوث كارولينا، وألاباما، وميسيسيبي، ولويسيانا، وتكساس، ونيو مكسيكو، وأريزونا، ونيفادا، وكاليفورنيا. شهد حزام الشمس، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، غزارة في النمو السكاني، وأصبح منطقة مهمة اجتماعيا، وسياسيا، واقتصاديا. (المترجم)، انظر:

Amanda Briney, Sunbelt, about education.

على الرابط: <http://geography.about.com/od/specificplacesofinterest/a/sunbelt.htm>

العديد من أصحاب النفوذ-وبصفة خاصة معظم هيكل القوة القائم في حزام الشمس-يريدون التأكد تمام التأكد من أن الحركة العمالية لن تتبعهم.

وكان الموقف الحاد المناهض للنقابية هو ما أعطى بداية لجولدووتر أهمية على المستوى الوطني. فقد أطلق تعليقه حول خطورة والتر رويثر في أثناء تحقيق مجلس الشيوخ حول الزعم بوجود فساد نقابي. وعلى الرغم من أفضل الجهود التي بذلها المحققون، لم يستطيعوا اكتشاف أي مخالفات من جانب رويثر، فقد كان موسوسا ومدققا إلى حد أنه كان يدفع فواتير تنظيف ملابسه في أثناء رحلات العمل الخاصة بالنقابة. ومن أجل الفساد الحقيقي، كان عليك أن تنظر إلى سائقي شاحنات جيمي هوف⁽¹⁾، وهي واحدة من النقابات القليلة التي كانت تؤيد المرشحين الجمهوريين.

(1) جيمس ريدل هوف يعرف اختصارا بـ جيمي هوف (14 فبراير - 1913 واختفى في 30 يوليو 1975) قائد عمالي أمريكي خدم كرئيس لنقابة الأخوية الدولية لسائقي الشاحنات بين عامي 1957 و1971، وكان واحدا من أكثر المنظمين النقابيين إثارة للجدل حوله في ذلك الوقت. ترك الدراسة في سن الرابعة عشرة، وبحلول عام 1940 حينما كان في السابعة والعشرين من عمره أصبح رئيس مجلس سائقي ولايات الوسط، وفي عام 1942 أصبح رئيسا لمؤتمر ميتشجان لسائقي الشاحنات. انتخب عام 1952 نائبا لرئيس نقابة الأخوية الدولية، وبعد خمس سنوات أخرى خلف دايف بك كرئيس للنقابة. وقد عرف في صناعة النقل بالشاحنات كمفاوض عنيد ومطلع، ونجح هوف في تركيز الإدارة والتفاوض في مكتب نقابة الأخوية.

وقد عرف عن هوف أيضا ارتباطه بشخصيات معروفة في مجال الجريمة المنظمة، ومع ذلك فقد نجا من سلسلة من الملاحقات القضائية حتى عام 1967، حينما حُكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة عشر عاما بعد أن وجدت هيئة المحلفين أنه مدان بالعبث، والاحتيال، والتآمر. وقد رفض الاستقالة من منصبه كرئيس للنقابة وهو مسجون وظل محتفظا بمنصبه حتى عام 1971، حينما قام الرئيس الجمهوري نيكسون بتحفيف عقوبته وخرج من السجن في ديسمبر، مع النص على حرمانه من الانضمام إلى أي نشاط نقابي حتى عام 1980 وهو العام الذي كانت ستنتهي فيه عقوبته الأصلية بالسجن. ومع ذلك قام هوف بمحاربة هذا التقييد باللجوء إلى المحكمة، واستمر بشكل معلن في جهوده من أجل استعادة منصب نقابي. وفي 30 يوليو 1975 اختفى من مطعم في ضواحي ديترويت، وقد قيل إنه كان على موعد مع أنتوني بروفنزانو وهو مسؤول في نقابة سائقي الشاحنات في نيو جيرسي وأحد رجال المافيا السابقين المعروفين، وكذلك مع أنتوني جيكلانو، أحد أشقاء ديترويت، وقد أنكر كل منهما أنه قابله. وقد أعلن هوف في عداد الأموات قانونيا في عام 1982. (المترجم)، انظر:

The Editors of Encyclopædia Britannica, James R. Hoffa, Encyclopædia Britannica.

وأعطت مناهضة النقابية الحركة المحافظة قاعدتها المتماسكة الأولى في مجتمع الأعمال. ومن الستينات فصاعداً، كان أصحاب الأعمال الذين يكرهون النقابات مصدراً قوياً للدعم المالي. وهذا الدعم كان له مردوده. وكما سأشرح في الفصل الثامن، فخلال السبعينات والثمانينات كان تحول السياسة الأمريكية نحو اليمين قد مكن مجال الأعمال من مواجهة و -إلى حد كبير- سحق الحركة النقابية، مع آثار ضخمة على كل من عدم المساواة في الأجر وميزان القوى السياسي.

بناء نخبة مثقفة

مع اكتساب الحركة المحافظة لقاعدة شعبية وقاعدة قوية في مجتمع الأعمال، فقد اكتسبت أيضاً ما يمكن أن يصل إلى نخبة الحزب المثقفة. وبكل تأكيد، كان "المحافظون الجدد" الأصوليون - كما يمثلهم بكلي والمجلة الوطنية "ناشيونال ريفيو" - مثقفين، ولكنهم لم يقدموا نوعاً من الإيقاع المنتظم من الدراسات والمقالات التي تجمع بين ما يبدو كمعرفة علمية جادة، والدعم العنيد المثار لموقف اليمين الذي يلازم في الوقت الحاضر أي جدال عن السياسة العامة. ولم تتبلور النخبة المثقفة للحركة المحافظة إلا عندما انضم إلى "المحافظين الجدد" المحافظون المحدثون، وهي مجموعة مختلفة تماماً، وكلتاها منحت وظيفة منتظمة دائمة عن طريق البنية التحتية المؤسسية القوية.

ويمكن اقتفاء أثر المحافظين المحدثين إلى حد كبير في مجموعتين: اقتصاديو شيكاغو بقيادة ميلتون فريدمان، والذي قاد عملية ضد علم الاقتصاد الكينزي، وعلماء الاجتماع بقيادة إرفنج كريستول⁽¹⁾ والمتعلقون حول مجلة المصلحة العامة الذين قُردوا على المجتمع العظيم.

(1) إرفنج ويليام كريستول (20 يناير 1920-18 سبتمبر 2009)، كاتب أمريكي، ومحرر، وناشر، يعرف باعتباره المؤسس الفكري وقائد حركة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة. تعبيره ودفاعه عن النموذج المثالي المحافظ في مواجهة الليبرالية المسيطرة في الستينات أثرت في أجيال من المفكرين وصناع القرار، وساهمت في صعود الحزب الجمهوري في نهاية الستينات، ونجاحه الانتخابي في الثمانينات. كان كريستول ابناً لمهاجرين يهود من أوروبا الشرقية. وقد نشأ في بروكلين وتخرج في كلية مدينة نيويورك في عام 1940 بدرجة في التاريخ. كان في أثناء دراسته في الكلية يسارياً معارضاً للستالينية كعضو في عصبة الشباب الاشتراكي التروتسكي. كتب لعدة مطبوعات منها تعليق

وقد ظهرت النخبة المثقفة الاقتصادية للمحافظين أولاً، وذلك لأن الحقائق الواقعية لعلم الاقتصاد خلقت ميلاً طبيعياً في الاقتصاديين نحو قطع المسافة بأكملها تجاه أصولية السوق الحرة. وكما بين آدم سميث، وكما فصلت بتوسع أجيال عديدة من الاقتصاديين، كان للأسواق طريقها في جعل المصلحة الذاتية تخدم الصالح العام. فالأفراد الساعون للكسب فقط لأنفسهم يقادون، "كما لو بيد خفية"، لإنتاج سلع يطلبها أناس آخرون، حينما يحتاجونها. إنه نفاذ بصيرة قوي وحقيقي. وحتى الاقتصاديون الليبراليون لديهم احترام تام لفاعلية الأسواق كوسيلة لتنظيم النشاط الاقتصادي.

Commentary، وأسس في لندن في عام 1953 مع الشاعر الإنجليزي ستيفان سبندر مجلة المواجهة Encounter وهي مطبوعة سياسية أدبية، وظل محرراً مشاركاً بها حتى عودته للولايات المتحدة عام 1958 وقد كشف النقاب في عام 1967 عن أن المجلة كان يتم تمويلها بشكل سري من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) وقد ادعى كريستول أنه لم يكن يعرف بهذا الأمر. وقد خدم كريستول كمحرر لمطبوعة أخرى مناهضة للشيوعية هي المراسل الصحفي The Reporter بين عامي 1958 و1960 ليصبح بعدها محرراً خبيراً في العلوم الاجتماعية ثم نائب المدير التنفيذي لدار نشر كتب أساسية Basic Books, Inc ولكن المطبوعة التي ارتبط بها اسم كريستول أكثر من غيرها هي المصلحة العامة The Public Interest التي أسسها مع عالم الاجتماع دانييل بل (زميل دراسته في كلية مدينة نيويورك) في عام 1965 وقد خدم كريستول كمحرر مشارك لها حتى توقفت عن الصدور في عام 2005. في عام 1969 ترك كريستول دار النشر ليصبح أستاذاً للقيم الحضرية في جامعة نيويورك. وعلى الرغم من تصويته لمرشح الرئاسة الديمقراطي هيوبرت همفري في انتخابات عام 1968، فإنه أثار انتباه إدارة نيكسون وزكي إعادة انتخاب نيكسون عام 1972. وفي منتصف السبعينات سجل نفسه كعضو في الحزب الجمهوري، وبدأ تأسيس مطبوعة جديدة هي مصلحة الوطنية The National Interest في عام 1985 وكانت مكرسة للشؤون الخارجية. استقال من وظيفته من جامعة نيويورك في عام 1987 ليلتحق بمعهد المبادرة الأمريكية من عام 1988 حتى عام 1999، وهي مؤسسة بحثية محافظة. ثم أصبح بعد 1999 أستاذاً أقدم ثم أستاذاً زائراً بالمعهد. وفي ظل نفوذ كريستول أصبح معهد المبادرة الأمريكية مركزاً للثقافة والمعرفة حافظة في الولايات المتحدة. (المترجم)، انظر:

Irving Kristol, Brian Duignan, ENCYCLOPÆDIA BRITANNICA

على الرابط: <http://www.britannica.com/biography/Irving-Kristol>

وحول ماضيه اليساري في أثناء فترة دراسته، انظر:

From Memoirs of a Trotskyist by Irving Kristol, New York Intellectuals, Arguing The World.

على الرابط: http://www.pbs.org/arguing/nyintellectuals_kristol_2.html

ومن جانب آخر، فالأسواق لا تعمل أحيانا. وكان الدافع وراء هذه النقطة لدى الاقتصاديين، إلى جانب كل شخص آخر، التجربة الأليمة للكساد العظيم. وفي السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، وحيث كانت ذاكرة الكساد لا تزال ماثلة، اعتقد معظم الاقتصاديين أن الاحتفاظ بالاقتصاد على المسار الصحيح يتطلب دورا واسعا للحكومة. وعارض اقتصاديو التيار الرئيسي الدعوات من أجل التخطيط الاقتصادي، ولكنهم قبلوا بالحاجة لتدخل الحكومة لمحاربة الكساد، إلى جانب زيادة دور الحكومة بشكل عام في الاقتصاد ككل.

وبمجرد أن تم تجاوز الأزمة، على أية حال، فقد كان من المحتم عودة بعض الاقتصاديين للإيمان القديم. فمع حلول نهاية الأربعينات كان فريدمان وزميله جورج ستيجلitz قد نددوا بالفعل (مع مبررات كبيرة) بشروط ضبط الإجراءات. وعلى مدار فترة الخمسينات توسع ذلك إلى هجوم عريض على التدخل الحكومي والقواعد التنظيمية بشكل عام. وبحلول أوائل الستينات كان فريدمان قد التف التفاوتا تماما ليصل إلى أصولية السوق الحرة، وذلك بمجادلته بأن الكساد العظيم لم يتسبب فيه فشل السوق ولكن فشل الحكومة. وكانت حججه مراوغة و-يمكنني القول- قريبة جدا من عدم الأمانة الفكرية.⁽¹⁾ ولكن حقيقة أن يشعر اقتصادي عظيم أنه مجبر على استخدام خفة يد فكرية، في حد ذاتها، مؤشر على السحر القوي لأصولية السوق الحرة. وقد بدأ اقتصاديو السوق الحرة ليس فقط بمعارضة الصفقة الجديدة، ولكن إصلاحات العصر التقدمي، مشيرين إلى أنه حتى الأنشطة الحكومية مثل مراقبة والإشراف على سلامة الغذاء والدواء كانت غير مبررة. وربط فريدمان نفسه بحملة جولدووتر.

وأقوى تمرد علماء الاجتماع متأخرا مقارنة بالعودة لأصولية السوق الحرة، وكان له مسحة أكثر سوادا. فبينما كان فريدمان ورفاقه يشعون بتفاؤل بنجالوزي،⁽²⁾ كانت المجموعة الملتزمة حول كريستول ومجلة المصلحة العامة، والتي تم تأسيسها عام 1965، من المتشككين، بل وحتى المتشائمين. وقد ناهضوا المجتمع العظيم لليندون

(1) Paul Krugman, "Who Was Milton Friedman?" New York Review of Books, Feb. 15, 2007.

(2) نسبة إلى شخصية الفيلسوف والمعلم بنجالوز الذي يتسم بالتفاؤل الساذج في رواية الكاتب الفرنسي الشهير فولتير "كانديد" التي نشرت عام 1758 (المترجم)

جونسون، الذي نظروا إليه-مع بعض الإنصاف-كتمرين أحق ومشووم في الهندسة الاجتماعية. وسوف يكتب كريستول فيما بعد: "لقد كنا بشكل خاص مستفزين بالقبول واسع الانتشار بالأفكار الاجتماعية للجناح اليساري التي كانت متضمنة في الحرب على الفقر".⁽¹⁾

ولهذا لديك شخص مثل دانييل باتريك موينهان⁽²⁾ يعارض الوريثين الليبراليين بالمجادلة بأن جذور الفقر بين السود لا يقع عبئها كثيرا على التمييز، بل على ارتفاع عدد العائلات التي تعيلها نساء، ومعارضة إدوارد بانفيلد⁽³⁾ لادعاء أن

(1) Irving Kristol, "American Conservatism, 1965-1995," The Public Interest (Fall 1999), pp. 80-96.

(2) دانييل باتريك موينهان (16 مارس 1927-26 مارس 2003) عالم أمريكي وسياسي من الحزب الديمقراطي، وعضو مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك من عام 1977 وحتى عام 2001. نشأ موينهان في عائلة فقيرة في مدينة نيويورك، وبعد خدمته في القوات البحرية خلال الحرب العالمية الثانية، التحق بجامعة تافتس بولاية ماساتشوستس وحصل على الماجستير في الدبلوماسية عام 1949، ثم حصل على الدكتوراه في عام 1961. خدم خلال الستينات في وزارة العمل، وكان مؤلفا مشاركاً لتقرير العائلة السوداء: حالة للعمل الوطني، وهو التقرير الذي شاع تحت اسم تقرير موينهان، وخلص فيه إلى أن المشكلات التعليمية للأمريكيين السود ناجمة عن عدم استقرار العائلات السوداء الحضرية. وقد تسبب التقرير في عاصفة من السجال وجعل من موينهان شخصا مشهورا. وقد أصبح أستاذا بجامعة هارفارد عام 1966، وشغل مواقع استشارية في إدارة ريتشارد نيكسون، وخدم كسفير للولايات المتحدة في الهند بين عامي 1973 و1975، وممثل دائم في الأمم المتحدة بين 1975 و1976. وقد كسب الانتخابات لعضوية مجلس الشيوخ على الرغم من معارضة الليبراليين الديمقراطيين. وبعد أن خدم لأربعة مدد في مجلس الشيوخ قرر في عام 2000 عدم خوض الانتخابات مجددا، لتخلفه على المقعد هيلاري كلينتون. وظلم موينهان مع ذلك نشاطا سياسيا وأصبح في عام 2001 الرئيس المناوب للجنة الرئاسية لدراسة الإصلاحات الممكنة في نظام التقاعد للضمان الاجتماعي. (المترجم)، انظر:

The Editors of Encyclopædia Britannica, Daniel Patrick Moynihan, Encyclopædia Britannica.

على الرابط: <http://www.britannica.com/biography/Daniel-Patrick-Moynihan>

(3) إدوارد كريستي بانفيلد (19 نوفمبر 1916-30 سبتمبر 1999)، عالم سياسة أمريكي، اشتهر بتأليفه لكتاب الأسس الأخلاقية للمجتمع المتخلف (1958). وكان واحدا من كبار العلماء في جيله. وقد خدم كمستشار مع الرؤساء الجمهوريين ريتشارد نيكسون، وجيرالد فورد، ورونالد ريغان. وقد بدأ بانفيلد مسيرته المهنية في جامعة شيكاغو حيث كان زميلا وصديقا لكل من ليو شتراوس وميلتون فريدمان. وفي عام 1959 انتقل إلى جامعة هارفارد، حيث ظل لبقية حياته المهنية فيما

الشغب الحضري كان حول العنصرية، بالمجادلة بأن معظم حالات الشغب لم تكن تحتج كثيرا على عدم العدالة، بل ببساطة كانت تنهمك في النهب.

وقد رأى الفريدمانيون والمحافظون المحدثون أنفسهم دخلاء، مبعدين عن المؤسسة الليبرالية. وكان ورثة هذه الحركات لا يزالون قادرين إلى حد ملحوظ على الشعور بنفس هذا الشعور. ولكن مع حلول السبعينات كان لدى النخبة الفكية للحركة المحافظة مؤسستها الخاصة، مع دعم مالي على مستوى يتجاوز أشد الأحمال جموحا لدى معارضيها الليبراليين. ولنقلها بصراحة، أن تصبح مفكرا محافظا فهذا يعني خطوة في مسيرة مهنية جيدة.

في عام 1996 صدر تقرير، "شراء حركة"، عن منظمة أناس من أجل الطريق الأمريكي⁽¹⁾ وصفت فيه المنظمة المسيرة المهنية لدينش داسوزا، الذي برز على الساحة مع كتابه الذي كان الأكثر مبيعا عام 1991 التعليم ضيق الأفق، وهو هجوم على العمل الإيجابي affirmative action والصواب السياسي في الحرم الجامعي. وإذا ما تركنا جانبا قضية مدى جدارة عمله، فالنقطة المثيرة للاهتمام

عدا فترة قصيرة قضاها كأستاذ في جامعة بنسلفانيا. (المترجم)، انظر:

Edward C. Banfield, Wikipedia, the free encyclopedia.

(1) حسب نص كلماتها "أناس من أجل الطريق الأمريكي، منظمة أسست في عام 1981 بواسطة نورمان لير، وعضوة الكونجرس الراحلة باربارا جوردان، ومجموعة من قادة الأعمال، والأديان، والمجتمع المدني، والحقوق المدنية الذين أقلقهم الخطاب المسيس لدعاة الانقسام الجدد. وهي منظمة مكرسة لجعل وعد أمريكا حقيقة بالنسبة لكل أمريكي: المساواة، حرية التعبير، حرية الدين، الحق في الحصول على محاكمة قضائية عادلة، الحق في التصويت الفاعل. أي الطريق الأمريكي". ورؤية المنظمة هي "مجتمع ديمقراطي تعددي نابض بالحياة حيث يعامل كل شخص فيه بمساواة في ظل القانون، ويُمنح الحرية والفرصة لتحقيق أحلامه، ويتم تشجيعه على المساهمة في الحياة المدنية والسياسية لأمتنا". وحسب قول المنظمة "أمريكتنا تحترم التعددية، وترعى الإبداع وتكافح الكراهية والتعصب الأعمى. ونحن نعتقد أن المجتمع الذي يعكس هذه المبادئ الدستورية والقيم التقدمية يستحق القتال من أجله، ونحن نأخذ مسؤوليتنا بجدية بتدريب جيل جديد من القادة والنشطاء الذين سيحافظون على هذه القيم على امتداد حياة هذه الأمة. ومهمتنا العملية هي تشجيع الطريق الأمريكي والدفاع عنه من الهجوم عليه، وبناء ورعاية مجتمعات تدعم قيمنا، وتجهيز هذه المجتمعات لتشجيع القيم التقدمية، واختيار مرشحين تقدميين، ومساءلة المسؤولين الحكوميين". (المترجم)، انظر: People for the American Way: على الرابط: <http://www.pfaw.org/about-us/our-mission-and-vision>

هي الطريقة التي اختلفت بها المسيرة المهنية لداسوزا عن الجيل السابق من المحافظين.

فالمفكرون المحافظون المعاصرون الأصليون كانوا، على الأغلب، أهل علم تصادف أن أصبحوا محافظين. فميلتون فريدمان، إذا ما أخذنا المثال الأكثر إبهاراً، كان في المقام الأول اقتصادياً محترفاً، فقد كانت أعماله حول سلوك المستهلك والقوى النقدية والتضخم، مقبولة ومحل تقدير من الغالبية العظمى من الاقتصاديين، أيا كانت قناعاتهم السياسية. وقد كان ليحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد بصرف النظر عن وجهة نظره السياسية. وبالمثل فمعظم "الدستة أو ما يقرب من ذلك من أهل العلم والمفكرين" الذين قال كريستول إنهم شكلوا "نواة" مجلة المصلحة العامة كانوا علماء اجتماع أكاديميين بنوا مسيرتهم المهنية على العمل غير السياسي إلى حد ما، ثم جاءوا إلى المحافظة في وقت لاحق.

وكانت لداسوزا، على أية حال، مسيرة مهنية من نوع مختلف تماماً. فقد تحرك من عملية تحرير مطبوعات جامعية محافظة، مجلة دارتموث، إلى تحرير مطبوعة محافظة للخريجين، أفق Prospect. وبعد أن كتب سيرة حياة مجاملة للمُبشر جبيري فالويل، أصبح محللاً خبيراً في الشؤون الداخلية في إدارة ريجان. ثم انتقل بعد ذلك إلى منصب في المؤسسة البحثية المحافظة، معهد المبادرة الأمريكية the American Enterprise Institute، حيث ألف هناك كتابه التعليم الضيق الأفق وكتابه لاحقاً نهاية العنصرية (الذي أعلن فيه أنه "بالنسبة للعديد من البيض يمثل الإجماع وعدم مسؤولية الطبقة الدنيا من السود عملية إحياء للبربرية وسط الحضارة الغربية")، مع تقديم دعم لهذا الكتاب من مؤسسة أولين المحافظة. وقد تم الترويج لكتابه بواسطة المجلات المحافظة، وخاصة المجلة الوطنية.

وكان داسوزا، بعبارة أخرى، شيئاً لم يكن موجوداً منذ أربعين سنة مضت: مفكر محافظ محترف، صنع كل مسيرته المهنية داخل زمرة متشابكة من المؤسسات الحزبية في الأساس.

من أين أتت هذه المؤسسات؟ القصة، باختصار، هي أنه في نهاية الستينات وبداية السبعينات استطاع أعضاء في النخبة المثقفة المحافظة الجديدة إقناع عدد من الأفراد الأثرياء وبعض قادة الشركات بصب أموال في البنية التحتية الفكرية

المحافظة. وقد تكونت هذه البنية التحتية إلى حد كبير من مؤسسات بحثية تمثاقتها لكي تماثل المؤسسات الأكاديمية، ولكنها تنشر فقط الدراسات التي تتبنى وجهة نظرها. ورغم أن معهد المبادرة الأمريكية أسس سنة 1943، فإن توسعه بشكل هائل بدأ في عام 1971، حينما بدأ تلقي كميات معتبرة من مال الشركات ومنح من مؤسسات عائلية محافظة. وقد تم إنشاء مؤسسة التراث The Heritage Foundation في عام 1973 مع أموال قدمها جوزيف كورس وريتشارد ميلون سكافي. واعتمد معهد كاتو التحرري Cato Institute بكثافة على أموال من مؤسسات عائلة كوش.

كما كانت منظمات وسائل الإعلام جزءاً أيضاً من البنية التحتية. ومنحت نفس الزمرة من المؤسسات التي مولت المؤسسات البحثية المحافظة دعماً كبيراً لمجلة المصلحة العامة، إلى جانب مطبوعات أخرى مثل المشاهد الأمريكي The America Spectator التي سعت بشكل مهووس وراء فضائح مزعومة خلال سنوات حكم الرئيس بيل كلينتون.

ومن أجل الحصول على دعم مؤسسات ومجموعات الأعمال، قبل المحافظون الجدد بكل سرور أن يجعلوا أفكارهم خشنة وفظة. كتب كريستول في عام 1995 "لقد قلنا، بشكل متكرر، إن الأفكار لها ما يترتب عليها، وهذا صحيح ولكن ما لدينا في أدمغتنا أفكار معقدة، وعميقة التفكير، وواضحة المعالم. وما نتغاضى عنه بكل سهولة هو حقيقة أن الأفكار البسيطة، الحليفة للعواطف والتنظيمات، لها أيضاً ما يترتب عليها". وربما تفكر أن هذا كان رثاءً، ولكن كريستول كان في الواقع يهنئ نفسه ورفاق السلاح للمضي قدماً في الصياغة الخام للمحافظية من أجل إنجاز نجاح سياسي.

وكان هذا صحيحاً بشكل خاص في علم الاقتصاد، حينما أصبحت مجلة المصلحة العامة، إلى جانب صفحة الرأي في جريدة وول ستريت، من الدعاة الرئيسيين لاقتصاديات جانب العرض التي ادعت دون تقديم أي برهان أن التخفيضات الضريبية سوف يكون لها مردودها الإيجابي، والتي لم تستطع جذب أي اهتمام داخل عالم البحث الاقتصادي الاحترافي، حتى بين المحافظين منهم. فجيرجوري مانكيو، الاقتصادي بجامعة هارفارد الذي كان رئيساً للمجلس الاستشاري الاقتصادي للرئيس بوش بين عامي 2003 و2005، وصف براعة اقتصاديي جانب

العرض بأنهم "مهووسون ودجالون" في الطبعة الأولى من كتابه التعليمي مبادئ علم الاقتصاد (وقد اختفت هذه العبارة في الطبعات اللاحقة). لماذا، إذن، كان كريستول مقتنعا بأن اقتصاديات جانب العرض كانت على حق؟ الإجابة هي أنه لم يكن يبالى بما إذا كانت على خطأ أم صواب. فقد كان الشاغل الوحيد لكريستول هو أن اقتصاديات العرض مفيدة سياسيا. وهذا هو تعبيره عنها في بحثه عام 1995:

بين علماء الاجتماع الأساسيين المتحلقين حول مجلة المصلحة العامة لم يكن هناك اقتصاديون. (لقد أتوا لاحقا، مع "نضجنا"). ويفسر هذا نوعا ما موقف المتعجب تجاه عجز الموازنة والمشكلات النقدية والمالية الأخرى. والهدف، كما رأيته، كان خلق أغلبية جديدة، والتي بوضوح ستكون أغلبية محافظة، والتي أضحت معناها، بدورها، أغلبية جمهورية، ولذا كانت الفاعلية السياسية لها الأولوية، وليس الأخطاء المحاسبية للحكومة.⁽¹⁾

وما يلفت النظر هو أن هذا الإعلان أتى بعد فقرات قليلة جاء فيها إعلان كريستول أن المصلحة العامة كانت فعالة في أيامها الأولى بسبب أن "معظمنا كانوا علماء اجتماع، وكما وصفها بات مونيهان، فالاستخدام الأمثل للعلوم الاجتماعية هو دحض العلوم الاجتماعية الزائفة". والمرء يخمن أن كل هذا يعتمد عند الاستخدام على ما هي العلوم الاجتماعية الزائفة التي يتحدث عنها.

نيكسون والتحول العظيم

سجل رونالد ريجان في حملته الانتخابية في كاليفورنيا عام 1966 أول نجاح انتخابي عظيم للحركة المحافظة. وكان إنجاز ريجان قد تغلب عليه، على أية حال، صعود نيكسون لكرسي الرئاسة بانتصاره الساحق في عام 1972. ولكن نجاح نيكسون، مع ذلك، لا يمكن اعتباره انتصارا للحركة المحافظة، لأن نيكسون كان شخصية انتقالية. فقد استخدم الاستراتيجية السياسية للحركة، وفي الواقع، فقد قام بابتكارها إلى حد كبير. ولكنه لم يشارك الحركة أهدافها. فبالنسبة لنيكسون كان الأمر كله شخصا.

(1) Ibid.

ومن المستحيل تقريبا المبالغة في تأثير نيكسون على الطريقة التي تجري بها السياسة الأمريكية. فنيكسون، رغم كل شيء، أظهر كيف يمكنك استغلال الانقسامات العرقية، والتوتر الناجم عن التغيير الاجتماعي، وجنون الاضطهاد حول التهديدات الأجنبية لسلخ الطبقة العاملة البيضاء بعيدا عن تحالف الصفقة الجديدة. وقد قدم فن التلاعب بوسائل الإعلام: كان روجر أليس، رئيس فوكس للأخبار، هو مستشار نيكسون لوسائل الإعلام، وشخص محوري في كتاب جو مكجينز الصادر عام 1969 بيع الرئيس. ولاحقا، كان نيكسون رائدا في ترويع وسائل الإعلام التي كانت ناجحة للغاية في قمع ورثة هذه الوسائل خلال معظم فترة إدارة بوش، إلى جانب تكتيكات تقريع وسائل الإعلام الإخبارية في نقل الأنباء السيئة.

وخلال سنوات نيكسون أصبح النجاح في تنفيذ الحيل القذرة جوازا للتقدم في الحزب الجمهوري. ففي عام 1970 طبع كارل روف الشاب منشورات كاذبة تعلن تقديم البيرة مجانا على ورق سُرق من حملة مرشح ديمقراطي، معطلا مسيرة انتخابية، وفي العام التالي تسرب من الكلية لكي يصبح المدير التنفيذي مدفوع الأجر للجنة الوطنية للحزب الجمهوري بالكلية.⁽¹⁾ وبعد سنتين، حينما ترشح روف لرئاسة جمهوري الكلية، قام بالتزوير لكي يشق طريقه نحو النجاح، مع تبريكات من سيصبح بعدئذ رئيسا للجنة الجمهورية الوطنية، جورج ه. دبليو بوش.⁽²⁾

وقد شجعت الحركة المحافظة هذه التكتيكات. وكان ما لا يحبونه هو سياسات نيكسون. فحينما قام ريك بيرلستين، مؤلف كتاب قبل العاصفة، بإعطاء محاضرة (لمجموعة من المحافظين) حول دور المحافظة في الحيل القذرة في إدارة نيكسون، احتج أحد منظمي المحاضرة بأن نيكسون لم يكن محافظا، وأضاف "أنا لم أحب نيكسون حتى حدوث ووترجيت".⁽³⁾

(1) Dan Balz, "Team Bush: The Iron Triangle," Washington Post, July 23, 1999, p. C1

(2) Franklin Foer, "Swimming with Sharks," New Republic, Oct. 3, 2005, p. 20.

(3) كما جاء ذكرها في جريدة هافنغتون بوست، على الرابط:

http://www.huffingtonpost.com/rick-perlstein/i-didn't-like-nixon-_b_11735.html, Dec. 5, 2005,

وفي الواقع لم تكن سياسات نيكسون الحقيقية، وفي تعارض مع تكتيكاته السياسية، هو ما ترغب فيه الحركة المحافظة على الإطلاق. ففي الشؤون الداخلية حكم نيكسون كشخص معتدل، بل وحتى كليبرالي، حيث وسع من القواعد التنظيمية الخاصة بالبيئة، بل وسعى حتى لتقديم التأمين الصحي الوطني. وأظهر في الشؤون الخارجية براجماتية متساوية، فقد فتح حوارا مع الصين الشيوعية، بينما استمر في الوقت نفسه في قتال حليف الصين الشيوعية فيتنام الشمالية. وقد أصبح واضحا أن نيكسون يكره عدة أشياء، ولكنه لم يتشارك مع الحركة المحافظة في كراهية التدخل الحكومي ودولة الرفاه. وعلى أية حال لم يكن الزمن مناسباً لذلك بعد.

مع حلول منتصف السبعينات كانت الحركة المحافظة، بمعنى ما، في موقف مماثل لموقف الحركة التي ستصبح في نهاية المطاف الصفقة الجديدة في أواخر العشرينات. فالأفكار كانت هناك؛ وكانت الكادرات السياسية في مكانها الصحيح. وللوصول للسلطة، على أية حال، كانت الحركة بحاجة لأزمة. وما حصلت عليه الحركة كان أزمة مزدوجة، خارجية وداخلية.

ففي الشؤون الخارجية كان سقوط فيتنام وما أعقبه مما تمت رؤيته خلال ذلك الوقت على أنه موجة من الانتصارات الشيوعية في جنوب شرق آسيا وإفريقيا، ثم الغزو السوفييتي لأفغانستان والثورة الإسلامية في إيران وإهانة أزمة الرهائن، التي وإن كانت غير مرتبطة بما سبق فإنها غذت الإحساس بالقلق والتوتر. أما على الجبهة الداخلية فقد خلق خليطا من السياسة السيئة وأزمة الطاقة كابوس الركود التضخمي، أي معدل بطالة مرتفع مجتمعا مع معدل تضخم مكون من رقمين (أي يزيد على 10%-المترجم).

وبأثر رجعي يمكن القول إن الكتابات عن التقدم الشيوعي تبدو مضحكة وسخيفة؛ فالغزو السوفييتي لأفغانستان، بوجه خاص، تحول لكي يصبح بداية انهيار الشيوعية. وكانت الثورة الإسلامية في إيران تأخرا حقيقيا، ولكن كان من الصعب رؤية كيف يمكن لسياسة خارجية شرسة وهجومية أن تفعل أي شيء سوى زيادة الوضع سوءا. أما بالنسبة للأزمة الاقتصادية، فقد تسبب بها خليط من سوء الحظ مع سياسة نقدية سيئة، وليس لأي منهما أية علاقة بالليبرالية.

مع ذلك فقد مكن المزاج المتشائم في السبعينات الحركة المحافظة من الزعم بأن السياسات الليبرالية قد فقدت مصداقيتها وشاقت سمعتها. وسرعان ما قامت الحركة التي تم تمكينها حديثا بانقلاب لافلت للنظر على إنجازات الصفقة الجديدة.

الفصل السابع

التباعد العظيم

تجادل علماء الدين في القرون الوسطى حول كم ملاكاً يمكن أن يسعهم رأس دبوس. أما الاقتصاديون المحدثون فيتجادلون حول ما إذا كان الدخل الوسيط الأمريكي قد ارتفع أو انخفض منذ بداية السبعينات. وما يستحق القول هو حقيقة أننا حتى لم يكن لدينا مثل هذا الجدل. فأمريكا بفارق كبير أكثر إنتاجية، وبالتالي أكثر غنى بكثير مما كانت عليه منذ جيل مضى. فقيمة الإنتاج للعامل المتوسط في الساعة، حتى بعد تعديلها وفقاً لمعدلات التضخم، ارتفعت تقريباً 50% منذ عام 1973. مع ذلك فتنامي تركيز الدخل في أيدي أقلية ضئيلة مضت قدماً بسرعة بالغة لدرجة أننا غير متأكدين مما إذا كان الشخص الأمريكي النمطي قد كسب أي شيء من زيادة الإنتاجية.

فقد بلغ الرواج الاقتصادي فيما بعد الحرب، وهو رواج عمت فائدته كل شخص تقريباً في أمريكا، نهايته مع الأزمة الاقتصادية في السبعينات، وهي أزمة نجمت عن ارتفاع أسعار النفط، وتضخم منفلت العقال، وإنتاجية منخفضة. وقد خمدت الأزمة في الثمانينات، ولكن لم تتم أبداً استعادة الإحساس بالمشاركة

الواسعة في المكاسب الاقتصادية. وصحيح أنه كانت هناك فترات من التفاوض: ريجان "صباح في أمريكا"⁽¹⁾ مع انتعاش الاقتصاد من الركود الشديد الذي ألم به في بداية الثمانينات، والعصر الذي سادته حمى "فلتصبح غنيا بسرعة" في أواخر التسعينات. منذ نهاية رواج ما بعد الحرب العالمية الثانية، على أية حال، كان الشعور بالتقدم الاقتصادي متردد ومؤقت.

مع ذلك ارتفع متوسط الدخل-الدخل الإجمالي للأمة، مقسوما على عدد السكان-بشكل ملحوظ منذ عام 1973، العام الأخير في الرواج العظيم. فنحن، في النهاية، أمة أكثر إنتاجية بكثير مما كنا عليه عند نهاية الرواج، وبالتالي أمة أغنى أيضا. فكر في كل التقدم التكنولوجي الذي شهدناه في حياتنا منذ عام 1973: الكمبيوترات الشخصية وآلات الفاكس، التليفونات الخلوية وماسحات الباركود. وكذلك التكنولوجيات الأساسية الأخرى التي حسنت من الإنتاجية، مثل حاويات الشحن التي يمكن رفعها مباشرة من على سطح السفينة إلى الشاحنات والقطارات، والتي كانت موجودة عام 1973 ولكن استخدامها لم يكن واسع الانتشار. وكل هذه التغييرات رفعت بشدة من الكمية التي ينتجها العامل المتوسط في يوم العمل العادي، وبالتالي زادت من متوسط الدخل في الولايات المتحدة بشدة.

ولكن الدخل المتوسط، على كل حال، لا يخبرك بالضرورة عن حال معظم الناس. فلو دخل بيل جيتس حانة، سيرتفع متوسط الثروة لزبائن الحانة بشدة، ولكن الرجال الذين كانوا موجودين بالفعل عندما دخل بيل جيتس الحانة لن يكونوا أكثر ثراءً من ذي قبل. ولهذا يحاول الاقتصاديون وصف ثروة العضو

(1) "صباح في أمريكا" هو الاسم الشائع لحملة الإعلانات التليفزيونية الانتخابية في عام 1984، والتي كان عنوانها "منتج، قوي، أفضل" والسطر الافتتاحي لها هو "إنه الصباح مجددا في أمريكا". وكان الإعلان جزءا من حملة الانتخابات الرئاسية لمرشح الحزب الجمهوري رونالد ريجان. وتظهر في الإعلان عدة لقطات لأمريكيين يتجهون للعمل مع سرد متفائل هادئ يشير إلى التحسن في الاقتصاد الأمريكي منذ انتخابات عام 1980 بسبب سياسات ريجان، ويتم سؤال المصوتين لماذا يريدون العودة إلى السياسات الديمقراطية ما قبل ريجان، مثلما يدعوا لذلك منافسه والتر مونديلا الذي خدم كنائب للرئيس الديمقراطي السابق جيمي كارتر. وقد استخدم شعار "إنه الصباح مجددا في أمريكا" بشكل مزدوج فهو كان يشير للصباح الفعلي حيث يتجه الأمريكيون لأعمالهم، وكذلك كمجاز عن تجدد النشاط في ظل ريجان. (المترجم)، انظر:

Morning in America, Wikipedia, the free encyclopedia.

النمطي الشائع في الجماعة، وليس أقلية الناس الذين حالتهم إما طيبة للغاية وإما سيئة للغاية، ويتحدثون ليس عن الدخل المتوسط ولكن عن الدخل الوسيط،⁽¹⁾ أي دخل الشخص الذي يعد دخله أعلى من نصف السكان ولكن أفقر من النصف الآخر. فالدخل الوسيط في الحانة، على خلاف الدخل المتوسط، لا يرتفع حينما يدخل بيل جيتس الحانة.

ولكن كما تبين، يعد دخول بيل جيتس للحانة كناية عما حدث حقيقة في الولايات المتحدة خلال الجيل الماضي، فالدخل المتوسط ارتفع بشدة، ولكن هذا فقط بسبب أن عددا قليلا من الناس حصلوا على الكثير، وأصبحوا أكثر غنى. بينما الدخل الوسيط، اعتمادا على أي تعريف تستخدمه، إما ارتفع بشكل متواضع وإما انخفض في حقيقة الأمر.

وبشأن التعقيدات، فربما تفكر أن الدخل الوسيط هو شيء مباشر يمكن حسابه: ابحث عن الشخص الأمريكي الذي يعد أغنى من نصف السكان ولكن أفقر من النصف الآخر، واحسب دخله أو دخلها. وفي الحقيقة، على أية حال، هناك منطقتان لنزاع لا يمكن حله بسهولة: كيف يمكن تحديد المجتمع السكاني الملائم؟ وكيف يمكن حساب التغيرات في تكلفة المعيشة؟ وقبل أن ندلف للتعقيدات، على كل حال، دعني أكرر بيت القصيدة: حقيقة كوننا نتجادل حتى حول ما إذا كان الأمريكي النمطي قد تحسن وضعه يخبرك عن معظم ما أنت بحاجة لمعرفته. ففي عام 1973 لم يكن هناك جدال حول ما إذا كان الأمريكيون النمطيون أفضل أو أسوأ حالا مما كانوا عليه في الأربعينات. فكل مقياس كان يبين أن مستويات المعيشة قد تضاءلت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولم يكن أحد لديه حنين لنوعية الوظائف والأجور التي كانت موجودة لدى الجيل السابق. أما اليوم فمن الواضح أن الاقتصاد الأمريكي ككل أكثر غنى مما كان عليه في عام 1973، وهو العام الذي يتم أخذه عموما كعلامة لنهاية رواج ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن الاقتصاديين يتجادلون عما إذا كان الأمريكيون النمطيون قد استفادوا على الإطلاق من المكاسب التي حققتها الأمة ككل.

والآن إلى التعقيدات: يبدو واضحا أننا لا يمكن أن نصّف الـ 300 مليون فرد الذين يشكلون التعداد السكاني الأمريكي حسب مستوى الدخل في طابور ثم

(1) انظر تعريفا بالفارق بين المتوسط والوسيط في الفصل الثالث. (المترجم)

نقوم بحساب دخل الأمريكي رقم 150 مليون. ففي النهاية، الأطفال لا ينتمون لهذا الطابور، لأنهم لديهم دخل فقط بقدر تملك العائلات التي ينتمون لها لهذا الدخل. ولهذا ربما ينبغي أن ننظر لدخل العائلات وليس الأفراد. وإذا فعلنا ذلك سنجد أن دخل العائلة الوسيطة، بعد تعديله بحسب التضخم، نما بشكل متواضع بين عامي 1973 و2005، وهو العام الأحدث الذي نمتلك بيانات عنه، فالكسب الإجمالي كان في حدود 16%.

وحتى هذا الكسب المتواضع، على أية حال، يبالغ بشأن حالة العائلات الأمريكية، لأنه قد تحقق جزئيا من خلال ساعات عمل أطول. ففي عام 1973 كانت العديد من الزوجات لا يزلن لا يعملن خارج المنزل، كما أن العديد من الزوجات العاملات كن يعملن بدوام جزئي فقط. وأنا لا أعني أن ألمح إلى أن هناك شيئا ما خطأ بشأن عمل المزيد من النساء خارج المنزل، ولكن الكسب في دخل الأسرة الذي حدث بسبب توجه شريك الحياة للعمل ليس هو نفسه الكسب الذي يتحقق نتيجة لارتفاع الأجر. فبشكل خاص ربما يحمل هذا الكسب معه تكلفة إضافية تعكس بعضا من المكاسب في الدخل النقدي، مثل تخفيض الوقت المتاح للعمل المنزلي، والاعتماد أكثر على الطعام سابق التجهيز، وتكاليف الرعاية اليومية للأطفال، وهكذا.

ونحن نحصل على جرعة تشاؤم إلى حد كبير عندما نسأل كم هو سهل على العائلات الأمريكية اليوم أن تعيش بنفس الطريقة التي كان يعيش بها الكثير منهم منذ جيل مضى، مع وجود ذكر واحد فقط عائل للعائلة. وطبقا للبيانات المتوافرة، يصبح الأمر أصعب فأصعب، فدخل الرجال العاملين بدوام كامل بعد تعديله وفقا لمعدلات التضخم في عام 2005 كان أقل بقليل مما كان عليه في عام 1973. بل إن حتى هذه البيانات مضللة. فبفضل نضج جيل طفرة المواليد تعد قوة العمل اليوم أكبر وأكثر خبرة من قوة العمل التي كانت متوافرة عام 1973، والعمال الأكثر خبرة ينبغي، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، أن يحصلوا على أجور أعلى. ولكننا لو نظرنا لدخول الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و45 سنة-الرجال الذين كانوا قادرين، منذ جيل مضى، عادة على دعم بقاء زوجاتهم في المنزل-نجد أن أجورهم بعد تعديلها وفقا للتضخم كانت في عام 1973 أعلى بمقدار 12% مما هي عليه الآن.

وتعد السجلات حول تعريف السكان الملائين جزءا فقط من السبب الذي يمكن الاقتصاديين من المجادلة بما إذا كان الأمريكي النمطي قد تحسنت حالته منذ عام 1973 أم لا. وهناك أيضا مجموعة مختلفة من الأسئلة، تتعلق بقياس الأسعار. فأنا أظن أشير إلى الدخل "بعد تعديله وفقا للتضخم"، وهو ما يعني أن الدخل في الجيل السابق يتم تحويله إلى دولارات اليوم مع أخذ التغيرات في مؤشر أسعار المستهلك في الاعتبار. ويجادل بعض الاقتصاديين الآن بأن مؤشر أسعار المستهلك يبالغ في التضخم الحقيقي، لأنه لا يأخذ في الاعتبار كامل المنتجات والخدمات التي حسنت من نمط حياتنا. ونتيجة لذلك يقولون إن مستويات المعيشة قد ارتفعت بأعلى مما تشير إليه الأرقام الرسمية. فلنطلق عليها حجة "ولكنهم لم يكن لديهم نتفليكس"⁽¹⁾ وبجدية، هناك بالفعل العديد من السلع والخدمات المتاحة اليوم والتي إما لم يكن قد تم ابتكارها وإما لم تكن متاحة في السوق في عام 1973، من التلفون الخليوي إلى الإنترنت. والأكثر أهمية، بالتأكيد، هو الأدوية والأساليب التقنية الطبية التي لم تنقذ فقط الأرواح بل حسنت نوعية الحياة لعشرات الملايين من البشر. ومن جانب آخر، فمن بعض النواحي أصبحت الحياة أكثر صعوبة للعائلات العاملة بطرق لا تستطيع التقاطها الأرقام الرسمية، فهناك منافسة أكثر حدة لإمكانية السكن في حي به مدرسة جيدة، والازدحام المروري الأسوأ، وهكذا.

وربما ينبغي إعطاء الكلمة الأخيرة للجمهور. طبقا لاستطلاع رأي قام به عام 2007 مركز الأبحاث بيو، كان معظم الأمريكيين العاملين يعتقدون أن العامل المتوسط "كان عليه أن يعمل بجد أكثر لكي يوفر مستوى معيشة لائقا" اليوم أفضل مما كان عليه منذ عشرين أو ثلاثين عاما مضت.⁽²⁾ فهل هذا مجرد حنين للماضي لما يمكن تذكره باعتباره العصر الذهبي؟ ربما، ولكن لم يكن هناك في الجيل السابق لأمريكا مثل هذا الحنين الذي كان في الجيل الأسبق منه. والنقطة

(1) شركة لتأجير الأفلام السينمائية والعروض والمسلسلات التلفزيونية. (المترجم)

(2) "الجمهور يقول إن حياة العمل تسوء، ولكن معظم العاملين يبقون راضين عن وظائفهم"، مركز بيو للناس وللصحافة، يوم العمل، 2006، <http://pewresearch.org/assets/social/pdf/Jobs.pdf>

المهمة هي أن العائلة الأمريكية النمطية لم تحقق تقدماً واضحاً خلال الثلاثين عاماً وأكثر الماضية. وهذا ليس أمراً عادياً.

الرابعون والخاسرون

كما سبق وأشرت في القياس على دخول بيل جيتس للحنانة، فشل العمال الأمريكيون العاديون في جني مكاسب من ارتفاع الإنتاجية بسبب ارتفاع عدم المساواة. ولكن من كان الرابعون ومن كان الخاسرون من إعادة توزيع الدخل هذه نحو الأعلى؟ لم يكن فقط بيل جيتس، ولكن بصورة تصيب بالدهشة كانوا مجموعة ضيقة.

لو كان الكسب الذي تحقق من الإنتاجية قد تم توزيعه بالتساوي على كل القوة العاملة، فسيكون دخل العامل النمطي أعلى بنحو 35% الآن مقارنة بما كان عليه في أوائل السبعينات.⁽¹⁾ ولكن إعادة توزيع الدخل نحو الأعلى تعني أن العامل النمطي شهد مكسباً أقل بكثير. وفي الواقع، فقد شهد دخل كل شخص يقع ضمن التسعين في المئة الأدنى في جدول توزيع الدخل -بعد العشرة في المئة على القمة- نمواً بمعدل أبطأ من المتوسط، بينما فقط هؤلاء الذين يقعون فوق التسعين في المئة شهدوا مكاسب أعلى من المتوسط. لذلك كانت المكاسب المحدودة للعامل الأمريكي النمطي، هي الوجه الآخر من المكاسب فوق المتوسط لفئة العشرة في المئة المترتبة على قمة جدول توزيع الدخل.

وذهبت المكاسب الكبيرة حقاً للأغنياء، الأغنياء حقاً. في فيلم أوليفر ستون لعام 1987 وول ستريت، جوردون جيلكو-الذي يقوم بالإغارة على الشركات والمبني

(1) قدر دين بيكر، من مركز بحوث السياسة الاقتصادية، أن النمو في الإنتاجية "القابل للاستخدام" -الزيادة في القيمة الصافية المنتجة لكل ساعة للعامل في الولايات المتحدة بعد تعديلها وفقاً للزيادة في أسعار سلع المستهلك- كانت 47.9% بين عامي 1973 و2006. ومع ذلك، فتكلفة العامل غير الأجرية ارتفعت بسبب ارتفاع الضرائب على جداول الرواتب، وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، وعوامل أخرى، ولذا كان المقدار المتاح لارتفاع الأجور يبلغ 36% فقط.

Dean Baker. "The Productivity to Paycheck Gap: What the Data Show," at www.cepr.net, Apr. 2007

جزئيا على مثال نموذج إيفان بوسكي،⁽¹⁾ والذي لعب دوره مايكل دوجلاس-الذي سخر من الطموح المحدود لدى تابعه، والذي لعب دوره شارلي شين. "هل تريد أن تكون مجرد شخص آخر يكسب 400 ألف دولار في السنة مثل العاملين المتخشين في وول ستريت، وأن تسافر في الدرجة الأولى وأن تكون شخص مرتاح؟" وفي هذا الوقت كان الدخل الذي يبلغ 400 ألف دولار في السنة يضع صاحبه في الفئة التي تقع فوق 99.9% في جدول توزيع الأجور: جميل جدا، ربما يكون هذا تفكيرك. ولكن كما أدرك ستون، ففي نهاية الثمانينات كان هناك شيء مذهل يحدث في الفئات العليا من توزيع الدخل: كان الأغنياء يتعدون عمن يوصفون بكونهم مجرد موسرين، وكان فاحشو الثراء يتعدون عمن يوصفون بأنهم مجرد أغنياء. وكان الأشخاص الذي يقعون في النصف الأدنى من فئة العشرة في المئة الأعلى في توزيع الدخل، وهو ما يناظر تقريبا دخولا في مدى يتراوح بين 100 ألف إلى 150 ألف دولار، والذين كانت حالهم أفضل ممن يقعون أسفل منهم على مقياس توزيع الدخل، لم تكن حالهم في الحقيقة على ما يرام تماما، ففي الواقع لم يحققوا، بالنسبة المئوية، في الفترة بعد عام 1973 كسبا مناظرا لما حققوه خلال فترة رواج ما بعد الحرب. فقط فئة الـ 1% في القمة هي التي حققت تحسنا أفضل منذ السبعينات، مقارنة بما حققته في الجيل التالي للحرب العالمية الثانية. وبمجرد صعودك لأعلى على مقياس توزيع الدخل، تصبح المكاسب مذهلة حقا، ففئة الـ 0.1% على القمة شهدت ارتفاع دخلها بمقدار خمسة أمثال، والأمريكيون في فئة الـ 0.01% على القمة كانوا أغنى بمقدار سبعة أمثال ما كانوا عليه في عام 1973.

من هم هؤلاء الناس؟ ولماذا كانت حالهم أفضل بكثير مقارنة بأي أحد آخر؟ في العصر المذهب الأصلي كان الأشخاص أصحاب الدخول المرتفعة للغاية يتلقون، بشكل عام، هذه الدخول بسبب الأصول التي يمتلكونها، فالنخبة الاقتصادية كانت تمتلك أرضا مرتفعة الثمن وموارد معدنية أو شركات عالية الربحية. وكان

(1) إيفان فريدريك بوسكي (6 مارس - 1937) مضارب سابق في البورصة اشتهر بدوره البارز في فضيحة المعلومات الداخلية عن الشركات في وول ستريت التي حدثت في منتصف الثمانينات. (المترجم)، انظر:

Ivan Boesky, Wikipedia, the free encyclopedia.

دخل رأس المال-الدخل الناجم عن أصول مثل الأسهم والسندات والعقارات والأراضي- يتركز بشكل أكبر في أيدي القلة مقارنة بالدخل المكتسب. وكذا "دخل ريادة الأعمال"، أي الدخل الناجم عن ملكية الشركات. ولكن الملكية لم تعد بعد هي المصدر الرئيسي لمكانة النخبة. فهذه الأيام حتى أصحاب الدخول التي تصل إلى عدة ملايين يحصلون على معظم دخلهم في شكل إيرادات من عملهم.

وليس هناك حاجة للقول إننا لا نتكلم عن عبيد يكدحون لتلقي أجرهم حسب معدل أجر ساعة العمل. فلو كان الأمريكي المرتفع الدخل النموذجي نحو عام 1905 هو بارون صناعي يمتلك مصنعا، كان نظيره بعد 100 عام لاحقة هو مسؤول تنفيذي على القمة، يكافأ ببذخ على عمله بمكافآت مالية وخيارات أسهم. وحتى عند أعلى نقطة في القمة، أصحاب الدخول الأعلى في فئة الـ 0.01% من السكان-الواحد الأغنى في كل عشرة آلاف- يأتي نحو نصف دخلهم في شكل تعويضات عن العمل. فالتقدير التقريبي هو أن نصف الدخل الأجرى لهذه النخبة تأتي من مكتسبات المسؤولين التنفيذيين-ليس فقط مديري العموم والأعضاء المنتدبين ولكن المراتب العليا القليلة تحتهم-في الشركات الكبرى. ومعظم الباقي من الدخول الأجرية لفئة الـ 0.01% في القمة تمثل دخول مشاهير الرياضة والترفيه.

ولذا يعد جزء كبير من الزيادة الإجمالية في عدم المساواة، بشكل مباشر، نتيجة للتغير في الطرق التي يدفع بها المجتمع لما يقال عنهم إنهم الأفضل والأكثر نبوغا ولمعانا. وكانوا دائما ما يدفع لهم بشكل جيد، ولكن الآن يتم الدفع لهم بشكل جيد مثير للدهشة.

والسؤال، بالطبع، هو ما الذي أدى إلى حدوث ذلك. بشكل عام هناك تفسيران متضاربان للتباعد العظيم في الدخول الذي حدث منذ السبعينات. التفسير الأول، ويحبذه الأشخاص الذين يودون أن يظهروا بمظهر المنطقيين وسديدي الرأي، هو أن ارتفاع الطلب على المهارة، أساسا بسبب التغيرات التكنولوجية وبمساعدة من العولمة، هو المسؤول. أما التفسير البديل فيركز على التغيرات في المؤسسات، والمعايير، والنفوذ السياسي.

الطلب على المهارة

يقول التفسير الشائع لتزايد عدم المساواة-وأنا أميل للقول بتسميته التفسير الآمن، لأنه محبذ بواسطة الأشخاص الذين لا يريدون التسبب في مشكلات وصعوبات- إن تزايد عدم المساواة قد تسبب فيه بالأساس زيادة الطلب على العمل الماهر، وهو ما كان مدفوعا بدوره إلى حد كبير بالتغير التكنولوجي. على سبيل المثال، قال إدوارد لازير، رئيس المجلس الاستشاري الاقتصادي في عام 2006، ما يلي:

يعكس معظم عدم المساواة زيادة في العائدات على "الاستثمار في المهارة"، فالعمال يتمون تعليما أكثر، ويحصلون على المزيد من التدريب، ويكتسبون قدرات جديدة... ما الذي يفسر هذا التباعد فيما يكسبه العامل الماهر وما يكسبه العامل غير الماهر؟ يعتقد معظم الاقتصاديين أنه يمكن جوهريا تعقب ذلك إلى التغير التكنولوجي الذي حدث على مدار العقدين أو الثلاثة عقود الماضية. ففي مجتمعنا المتقدم تكنولوجيا، للمهارة قيمة أعلى مما كان لها في مجتمع أقل تقدما تكنولوجيا... مع تزايد أهمية الكمبيوترات، أصبحت أنماط المهارة المطلوبة في المدارس، ومن خلال الاستثمار في التعليم في أثناء العمل، أمرا أساسيا في جعل العامل منتجا. فالوظيفة النمطية التي يقوم بها الأفراد اليوم تتطلب مستوى أعلى كثيرا من المهارات التقنية عن نوعية الوظائف التي كان يقوم بها العمال في عام 1900 أو 1970.⁽¹⁾

ولتوسيع ملاحظات ليزير: تُزيد تكنولوجيا المعلومات، في هيئة كومبيوترات شخصية وتليفونات خلوية وشبكات مناطق محلية والإنترنت وغيرها، من الطلب على الأشخاص ذوي التدريب النظامي الكافي لبناء البرامج وتشغيلها وإصلاح هذه البدعة الجديدة. وفي الوقت ذاته فإنها تقلل من الحاجة للعمال الذين يقومون بالمهام الروتينية. على سبيل المثال، هناك أعداد أقل بكثير من السكرتارية في المكاتب الحديثة مما كان موجودا في السبعينات، لأن برامج الكتابة على الكمبيوتر قد قلصت إلى حد كبير الحاجة للناسخين على الآلة الكاتبة، كما أن الشبكات قللت إلى حد كبير الحاجة لحفظ الملفات في صورة مادية واسترجاعها؛ ولكن هناك

(1) Edward Lazear, Speech given at the Hudson Institute, "The State of the U.S. Economy and Labor Market," Washington, D.C., May 2, 2006.

عددا من المديرين أكبر من أي وقت مضى. وقارئات الباركود المربوطة بالشبكات المحلية قللت من عدد الأشخاص المطلوبين للعمل على ماكينات تسجيل المدفوعات النقدية وعدد الأشخاص المطلوبين لجرد المخزون، ولكن هناك عددا من مستشاري التسويق أكبر مما كان في أي وقت مضى. وعلى هذا المنوال يُمضي الأمر في كل أرجاء الاقتصاد.

فرضية أن التغير التكنولوجي، بزيادته للطلب على المهارة، أدى إلى نمو عدم المساواة على نطاق واسع، حتى إنه في المؤتمرات عادة ما يستخدم الاقتصاديون الاختصار SBTC للتعبير عن (Skill-biased technical change) -التغير التكنولوجي المنحاز للمهارة- بمن دون تقديم أي شرح، مفترضين أن المستمعين لهم يعرفون ما الذي يتحدثون عنه. وهذه الفرضية تعد فرضية جذابة لثلاثة أسباب أساسية. أولا، التوقيت يعمل: فالاتجاه نحو الأعلى في عدم المساواة بدأ في نفس الوقت الذي بدأت فيه قوة الحاسبات والانفجار العظيم في تطبيقاتها. ومن الصحيح، أن أجهزة الكمبيوتر المركزية- الآلات الضخمة التي تشغل حجرة بمفردها، والتي كانت تصدر طيننا عند العمل على كشف المرتبات وبيانات الأعمال الأخرى- كان استخدامها واسع الانتشار في الستينات. ولكن كانت لهذه الأجهزة آثار محدودة على كيفية أداء معظم العاملين لأعمالهم. وتكنولوجيا المعلومات الحديثة لم تصبح متاحة في حد ذاتها إلا مع قيام شركة إنتل بتقديم أول دائرة إلكترونية متكاملة -أول شريحة كومبيوتر- في عام 1971. فعندئذ فقط أمكن للتكنولوجيا أن تصبح متغلغلة وواسعة الانتشار. وثانيا، كان SBTC -التغير التكنولوجي المنحاز للمهارة- هو نوع الفرضية التي يشعر الاقتصاديون بالراحة معها؛ فهي مجرد عرض وطلب، ومن دون أدنى حاجة لإدخال مثل هذه النوعية من الأشياء التي يتحدث عنها علماء الاجتماع والتي يجد الاقتصاديون أنه من الصعب دمجها في نماذجهم، أشياء مثل المؤسسات، والمعايير، والنفوذ السياسي. وأخيرا، يقول SBTC -التغير التكنولوجي المنحاز للمهارة- إن التزايد في عدم المساواة ليس نتيجة لخطأ أي شخص: إنها فقط التكنولوجيا، التي تعمل من خلال اليد الخفية.

ورغم كل ما ذكرناه، فهناك في الحقيقة دليل مباشر ضئيل على صحة افتراض أن التغير التكنولوجي قد تسبب في زيادة عدم المساواة. فالحقيقة هي أنه ليست هناك طريقة سهلة لقياس أثر التكنولوجيا على الأسواق؛ في هذا الموضوع

وغيره يُضْمَن الاقتصاديون التكنولوجيا أساسا لتفسير أشياء لا يمكنهم تفسيرها بقوى أخرى يمكن قياسها. والمنهج يمضي على نحو مماثل إلى حد ما كما يلي: أولا، افترض أن زيادة عدم المساواة قد نجمت عن التكنولوجيا، ونمو التجارة الدولية، والهجرة. ثم، ضع تقديرا لآثار التجارة والهجرة، وهو منهج متحيز في حد ذاته، ولكننا على الأقل لدينا بيانات عن حجم الواردات وعدد المهاجرين. وأخيرا، قم بعزو أي شيء لا يمكن تفسيره بواسطة هذه العوامل التي يمكن قياسها للتكنولوجيا. أي أن الاقتصاديين الذين يشددون على أن التغير التكنولوجي هو السبب الرئيسي لزيادة عدم المساواة يصلون إلى ذلك عن طريق عملية استبعاد: فقد خلصوا إلى أن التجارة والهجرة ليسا كبيرين بما يكفي لتفسير ما قد حدث، ولذا لا بد أن تكون التكنولوجيا هي الجانية.

كما أشرت للتو، فالعوامل الرئيسية التي يعتبرها الاقتصاديون كتفسيرات بديلة لتزايد عدم المساواة هي الهجرة والتجارة الدولية، وكل منهما ينبغي، من حيث المبدأ، أن يكون أيضا قد عمل على زيادة أجور الأمريكيين المهرة بينما قلل أجور الأمريكيين الأقل مهارة.

الهجرة، بالطبع، تعد قضية سياسية ساخنة للغاية في حد ذاتها. في عام 1970، أي بعد نحو نصف قرن من إغلاق قانون الهجرة لعام 1928 الباب أمام الهجرات المكثفة من البلدان صاحبة الأجور الأدنى، كان أقل من 5% من البالغين في الولايات المتحدة مولودين في بلد أجنبي. ولكن لأسباب بقيت إلى حد ما غير واضحة،⁽¹⁾ بدأت الهجرة في استعادة عافيتها في أواخر الستينات، وارتفعت بشدة بعد عام 1980. ويمثل المهاجرون اليوم نحو 15% من القوة العاملة. وهذا في حد ذاته لا بد أنه مارس بعض الآثار المخفضة على الأجور عامة، فهناك عمال أكثر إلى حد كبير يتنافسون على فرص العمل في الولايات المتحدة مقارنة بما كان ستؤول إليه الحال من دون الهجرة.

(1) جعلت التغييرات في قانون الهجرة في عام 1965 من عملية توحيد أسر المهاجرين الهدف المركزي لسياسة الهجرة، وبذا تم تحويل التركيز بعيدا عن محاولات تقييد الهجرة بشكل أساسي لأوروبا الغربية. ولكن الاقتصاديين الذين درسوا الهجرة المكسيكية وجدوا أنه كانت هناك قيود قليلة نسبيا أمام الهجرة حتى قبل عام 1965.

علاوة على ذلك، أثبتت غالبية المهاجرين خلال الجيل الماضي من أمريكا اللاتينية، والعديد من البقية الآخرين من بلدان العالم الثالث؛ وهذا يعني أن المهاجرين، الشرعيين وغير الشرعيين، هم في المتوسط إلى حد كبير أقل تعليماً من العمال المولودين في الولايات المتحدة. فنحو ثلث المهاجرين لديهم ما يعادل أقل من دبلوم المدارس الثانوية. ونتيجة لوصول أعداد كبيرة من المهاجرين أصبح عمل الأقل تعليماً وفيراً في الولايات المتحدة، بينما أصبح العمال ذوو التعليم المرتفع نادرين نسبياً. وينبئنا العرض والطلب إذن بأن الهجرة لا بد أن تكون قد عملت على خفض أجور العمال الأقل مهارة، بينما عملت على رفع أجور العمال الأعلى مهارة.

والآثار، على أية حال، هي على الأغلب متوسطة الحجم. فحتى معظم التقديرات المتفائلة للاتجاه السائد، والتي قدمها كل من جورج بورجاس ولاري كاتز من جامعة هارفارد، تشير إلى أن الهجرة خفضت أجور من تسربوا من التعليم الثانوي بنحو 5%، ومع تأثير أقل بكثير على العمال الذين يحملون شهادة التعليم الثانوي، وبتأثير إيجابي صغير على العمال الذين تلقوا تعليماً عالياً. فضلاً عن ذلك، يعتقد اقتصاديون آخرون أن أرقام بورجاس وكاتز مرتفعة للغاية.

وسوف أجادل في الفصل الثامن من هذا الكتاب بأن الهجرة ربما تكون قد عملت على حفز عدم المساواة بطريقة غير مباشرة أكثر، بتحويلها ميزان القوة السياسي لأعلى من الميزان الاقتصادي. ولكن الأثر الاقتصادي المباشر كان متواضعاً. ماذا عن التجارة العالمية؟ ربما كان لمعظم التجارة العالمية أثر قليل أو لم يكن لها أي أثر على الإطلاق على توزيع الدخل. فعلى سبيل المثال، كانت التجارة في السيارات وأجزائها بين الولايات المتحدة وكندا (دولتان من الدول ذات الأجور المرتفعة تحتلان مكانتين مختلفتين في نفس الصناعة، تشحن كل منهما للأخرى سلعا منتجة تقريباً بنفس المزيغ من العمل الماهر وغير الماهر) من غير المحتمل أن يكون لأي منهما أثر كبير على عدم المساواة في الأجور في البلد الآخر. ولكن تجارة الولايات المتحدة، فلنقل، مع بنجلاديش هي قصة أخرى. فبنجلاديش تصدر بشكل أساسي الملابس، وهي سلعة تعد كلاسيكية كسلعة كثيفة العمل، التي ينتجها عمال يحتاجون إلى تعليم نظامي قليل ولا يحتاجون من المعدات

الرأسمالية أكثر من ماكينة الخياطة. وفي المقابل تشتري بنجلاديش السلع المعقدة كالطائرات، والكيماويات، والكومبيوترات.

ليس الأمر موضع تساؤل أن تجارة الولايات المتحدة مع بنجلاديش ودول العالم الثالث الأخرى، بما فيها الصين، توسع من عدم المساواة. افترض أنك تشتري بنطلونا صنع في بنجلاديش كان من الممكن أن يتم صناعته محليا. إنك باشتراكك للبنطلونات الأجنبية ترغب في الحقيقة العمال الذين كان من الممكن أن يتم توظيفهم لإنتاج بنطلون صنع في أمريكا على البحث عن وظائف أخرى. وبالطبع فالعكس أيضا بالعكس، فعندما تصدر الولايات المتحدة شيئا: حينما تشتري بنجلاديش طائرات البوينج، فالعمال الأمريكيين الذين تم توظيفهم في إنتاج هذه الطائرة ليس عليهم البحث عن وظائف أخرى. ولكن العمل المتضمن في صادرات الولايات المتحدة مختلف تماما عن العمل الذي يتم توظيفه في صناعات الولايات المتحدة التي تتنافس مع الواردات. فنحن نميل إلى تصدير منتجات "كثيفة المهارة" مثل الطائرات، والكومبيوترات المركزية، وأفلام هوليوود؛ ونحن نميل لاستيراد السلع "كثيفة العمالة" مثل البنطلونات وألعاب الأطفال. ولذا تقلل تجارة الولايات المتحدة مع دول العالم الثالث من فرص العمل للعمال الأقل مهارة في الولايات المتحدة، بينما تُزيد الطلب على العمال الأكثر مهارة. وليس هناك شك في أن هذا يعمل على توسيع فجوة الأجر بين العمال الأقل مهارة والعمال الأكثر مهارة، وهو ما يساهم في زيادة عدم المساواة. وتسارع النمو في التجارة مع البلدان ذات الأجر المنخفض، وخاصة المكسيك والصين، يشير إلى أن هذا الأثر قد تزايد على مدار الأعوام الخمسة عشر الماضية.⁽¹⁾

والأمر المهم حقا الذي ينبغي فهمه، على أية حال، هو أن التغير التكنولوجي المنحاز للمهارة، والهجرة، ونمو التجارة الدولية، في أفضل الأحوال، تفسيرات لتزايد الفجوة بين العمال الأقل تعليما والأكثر تعليما. وعلى الرغم من ادعاءات لازير واقتصاديين آخرين عديدين، فهذا يشكل جزءا فقط من قصة ارتفاع عدم المساواة. فمن الصحيح أن مكافأة التعليم قد ارتفعت، ولكن حتى خريجو الكليات شهدوا على الأغلب تخلف المكاسب في أجورهم خلف ارتفاع الإنتاجية. على سبيل المثال،

(1) ينبغي التنبيه إلى أن الكتاب نشر عام 2007، وبالتالي فالمؤلف يشير هنا إلى التجارة الأمريكية منذ أوائل التسعينات وحتى عام 2006، أو نحو ذلك. (المترجم)

فقد شهد خريج الكلية الوسيط ارتفاعا في دخله الحقيقي يصل إلى 17% فقط منذ عام 1973. وهذا لأن المكاسب الكبيرة في الدخل قد ذهبت ليس لمجموعة عريضة من العمال الذين يتلقون أجورا جيدة ولكن إلى مجموعة ضيقة من الأشخاص الذين يتلقون رواتب جيدة. وبشكل عام فهؤلاء الذين يتلقون دخولا هائلة هم أيضا من المتعلمين جيّدا، ولكن ما يدفع لهم لا يتماثل مع المكاسب التي تلقاها العمال المتعلمين ككل. فكل من مديري العموم أو الأعضاء المنتدبين من جهة، ومعلمي المدارس من الجهة الأخرى، يكونون نمطيا من الحائزين على درجة الماجستير، ولكن معلمي المدارس شهدوا مكاسب متواضعة منذ عام 1973، فبينما شهد المديرون أو الأعضاء المنتدبون ارتفاعا في دخلهم بحيث ارتفع دخلهم لما يبلغ نحو 30 مثل أجر العامل الوسيط في عام 1970، فقد تحركوا الآن لكي يصبح هذا الدخل يعادل نحو 300 مثل أجر هذا العامل اليوم.

والملاحظة التي تذهب إلى أنه حتى الأمريكيون المتعلمون تعليما مرتفعاً، في أغلبهم، شهدت دخولهم تتقهقرا دون المتوسط، بينما تحسن وضع حمنة من الأشخاص بشكل مدهش، تضعف من حجة التغير التكنولوجي المنحاز للمهارة كتفسير لعدم المساواة، وتدعم الحجة القائلة بأنه يمكن عزو عدم المساواة إلى حد كبير إلى التغيرات في المؤسسات، مثل قوة نقابات العمال، والمعايير، مثل المعيار الذي كان في وقت من الأوقات يمثل اعتقادا قويا وأصبح الآن ضعيفا، وهو أن تلقي المدير لدخل أكبر بكثير من العمال هو أمر سيئ أخلاقيا ومعنويا.

المؤسسات: نهاية معاهدة ديترويت

كسبت فكرة أن التغيرات في المؤسسات والتغيرات في المعايير، عوضا عن الفكرة المجهلة: التغير التكنولوجي المنحاز للمهارة، كتفسير لتزايد عدم المساواة تأييدا متزايدا بين الاقتصاديين، لسببين رئيسيين. الأول، يربط تفسير المؤسسات والمعايير لتزايد عدم المساواة اليوم بين الأحداث الراهنة وبين الانهيار الدراماتيكي في عدم المساواة-الانضغاط العظيم-الذي حدث في الثلاثينات والأربعينات. والثاني، أن قصة المؤسسات والمعايير تساعد على تفسير الاستثنائية الأمريكية: فليس هناك بلد متقدم آخر شهد نفس هذا النوع من الارتفاع الحاد في عدم المساواة الذي حدث هنا.

الانضغاط العظيم في حد ذاته-أو بشكل أكثر دقة، استمراره-يقدم حجة جيدة للدور المحوري الذي تلعبه القوى الاجتماعية في تعارضها مع فكرة اليد الخفية في تحديد توزيع الدخل. وكما سبق وناقشت في الفصل الثالث، نشأت الطبقة الوسطى الأمريكية الناجمة عن طفرة المواليد فجأة ولم تَنَمُ تدريجياً. فقد تم بناء هذه الطبقة في فترة زمنية قصيرة للغاية عن طريق تشريعات الصفقة الجديدة، ونشاط النقابات، والتحكم في الأجور خلال الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك استمر توزيع الدخل بالشكل المتقارب المفروض خلال الحرب لعدة عقود بعد نهاية التحكم في الاقتصاد في زمن الحرب. وقدم هذا الاستمرار الحجة القوية بأن قوى السوق المجهلة هي أقل حسماً مما يتم تعليمه في الكتب الأولية لتعليم الاقتصاد. وكما ذكر بيكتي وسايز:

إن ضغط الأجور خلال الحرب يمكن تفسيره بتحكم اقتصاد الحرب في الأجور، ولكن كيف يمكننا تفسير حقيقة أن كاسبي الأجور المرتفعة لم يستعيدوا وضعهم بعد التخلص من التحكم في الأجور؟ هذا البرهان لا يمكننا من التواءم فوراً مع التفسيرات التي ترى خفض عدم المساواة على قاعدة التغير التكنولوجي وحده... نحن نعتقد أن هذا النمط من التطور لعدم المساواة هو برهان إضافي غير مباشر، على أن الآليات غير السوقية مثل مؤسسات سوق العمل والمعايير الاجتماعية بشأن عدم المساواة ربما تلعب دوراً في تقرير تعويضات العمل.⁽¹⁾

وقد قاد اقتصاديان في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا فرانك ليفي وبتير تمين الطريق في تفسير كيف مارست "مؤسسات سوق العمل والمعايير الاجتماعية" هذه عملها.⁽²⁾ وقد أشارا إلى مجموعة من الترتيبات المؤسسية التي أطلقوا عليها معاهدة ديترويت، وهو الاسم الذي أطلقتته مجلة فورتشن على القرار التاريخي في عام 1949 بالتوصل لصفقة ناجحة بين نقابة عمال السيارات المتحدة وشركة جنرال موتورز. وفي ظل هذه الاتفاقية، تم ضمان ارتفاع أجور عمال النقابة مع ارتفاع الإنتاجية، إلى جانب مزايا صحية ومعاش التقاعد، وما حصلت عليه شركة جنرال موتورز كان في مقابله هدوء العمال.

(1) Pkkeyty and Saez, "Income Inequality."

(2) Levy and Temin, "Inequality and Institutions."

وقد استولى ليفي وقمين على المصطلح للإشارة ليس فقط إلى الاتفاقية الرسمية بين شركات السيارات وعمالها، ولكن أيضا إلى الطريقة التي تمت بها محاكاته في كل أرجاء اقتصاد الولايات المتحدة، وقد أقامت النقابات الأخرى مطالبها التفاوضية على القاعدة التي وضعتها نقابة عمال السيارات المتحدة، وهو ما أدى إلى انتشار اتفاقيات الأجور والمزايا التي، وإن لم تكن بترف وفخامة ما خطط والتر رويثر⁽¹⁾ للحصول عليه، ضمنت مشاركة العمال في ثمار التقدم. بل إن حتى العمال غير النقابيين تأثروا بقوة، لأن التهديد بالنشاط النقابي أدت إلى أن يعرض على العمال غير النقابيين ما حصل عليه تقريبا أقرانهم النقابيون: لقد اتسم اقتصاد الخمسينات والستينات بالـ"الأجور النموذجية"، حيث كانت تسويات الأجور بين النقابات الرئيسية والشركات قد رسخت معايير للاقتصاد ككل.

وفي الوقت ذاته فإن وجود نقابات قوية عمل ككبح أمام الدخول التي يحققها كل من الإدارة وحاملي الأسهم. فقد عرف العاملون في الإدارة العليا أنهم لو دفعوا لأنفسهم رواتب ضخمة، فسوف يقدمون دعوة للمشكلات والاضطرابات مع عمالهم؛ وبالمثل كانت الشركات التي تحقق أرباحا مرتفعة بينما تفشل في الوقت ذاته في رفع الأجور تضع علاقتها بالعمال موضع الخطر.

وكانت الحكومة الفيدرالية أيضا طرفا غير رسمي في معاهدة ديترويت، فقد تدخلت، بوسائل مختلفة، من أجل دعم المواقف التفاوضية للعمال ولكبح ما تستشعر أنه تجاوز للحدود في القمة. وكانت إنتاجية العمال في الستينات أقل بكثير من الإنتاجية اليوم، ولكن الحد الأدنى للأجر، مع تعديله وفقا للتضخم، كان مرتفعا جدا. وكانت قوانين العمل يتم تأويلها وتطبيقها بطريقة محابية للعمال. وكان هناك أحيانا ضغط سياسي مباشر على الشركات الكبيرة والإدارة العليا التي كان تُرى أنها تجاوزت الخط. كمطالبة جون ف. كيندي⁽²⁾ الذائعة الصيت من

(1) انظر تعريف به في الفصل السادس. (المترجم)

(2) جون فيتزجيرالد "جاك" كيندي (29 مايو 1917-22 نوفمبر 1963) تتم الإشارة إليه عادة بالأحرف الأولى من اسمه ج ف ك JFK، سياسي أمريكي خدم باعتباره الرئيس الخامس والثلاثين للولايات المتحدة من يناير 1961 وحتى اغتياله في نوفمبر 1963. شهد عهده العديد من الأحداث المهمة مثل أزمة الصواريخ الكوبية، وغزو خليج الخنازير، ومعاهدة حظر التجارب النووية، وتأسيس "فيلق السلام" وهي منظمة كانت ترسل الشباب الأمريكي ليعمل متطوعا في البلدان النامية، والتطورات التي شهدتها سباق الفضاء، وبناء حائط برلين، وقانون توسيع التجارة الذي

شركات الصلب، التي كانت قد تفاوضت لتوها حول تسوية معتدلة للأجور، بإلغاء الزيادة في أسعار منتجاتها.

ولرؤية كيف اختلفت العلاقات العمالية في ظل معاهدة ديترويت عن حالتها اليوم، يمكن مقارنة شركتين أيقونتين، واحدة من الماضي، وواحدة من الحاضر.

عند السنوات النهائية في رواج ما بعد الحرب كانت شركة جنرال موتورز أكبر شركة خاصة من حيث عدد العاملين، باستثناء احتكار التليفون الذي تم ضبطه وتنظيمه. وكان المدير التنفيذي للشركة، بالتالي، من بين المديرين التنفيذيين الذين يتلقون أعلى المرتبات في أمريكا، فراتب تشارلز جونسون في عام 1969 كان يبلغ 795 ألف دولار، أو نحو 4.3 مليون دولار بدولارات اليوم، وكان هذا الراتب قد استثار تعليقات كثيرة. ولكن كان العمال العاديون في جنرال موتورز يتم الدفع

فوض بمقتضاه الكونجرس البيت الأبيض سلطة تخفيض الرسوم الجمركية حتى 50% في المفاوضات التجارية، وهو ما مهد الطريق لجولة تحرير التجارة المعروفة باسم جولة "كيندي" في إطار منظمة التعريفات والتجارة، وحركة الحقوق المدنية، والبرنامج المحلي "الحدود الجديدة" الذي جاء في خطابه لقبول الترشيح في مؤتمر الحزب الديمقراطي، ومن بين أشياء كثيرة كان حديثه في الخطاب عن الأسئلة التي لم تتم الإجابة عنها حول الفقر والفائض، والقرار بإلغاء عقوبة الإعدام في مقاطعة كولومبيا. وقد تحاشى كيندي أي زيادة كبيرة في الوجود الأمريكي في فيتنام، ورفض تكليف قوات قتالية وأبقى على مستوى الآخرين، غالبا من المستشارين العسكريين، عند 16 ألف فرد، مقارنة مع عدد القوات التي أرسلها خلفه ليندون جونسون والتي بلغت 536 ألف فرد بحلول عام 1968. بعد أن خدم في البحرية الأمريكية في الحرب العالمية الثانية، مثل كيندي ولاية ماساتشوستس في مجلس النواب من عام 1947 وحتى عام 1953. وبعد ذلك مثل الولاية في مجلس الشيوخ بين عامي 1953 و1960 عن الحزب الديمقراطي. وقد هزم كيندي مرشح الحزب الجمهوري نائب الرئيس ريتشارد نيكسون في الانتخابات الرئاسية عام 1960. وقد انتُخب رئيسا وعمره 43 عاما ليكون أصغر رجل يُنتخب للمنصب، وثاني أصغر رئيس (بعد الرئيس تيودور روزفلت الذي كان عمره 42 عاما حينما أصبح رئيسا بعد اغتيال الرئيس وليام ماكنيلي). وكان كيندي أول رئيس أمريكي ولد في القرن العشرين. كما أنه حتى الآن الرئيس الكاثوليكي الوحيد، كما كان أول رئيس يحصل على جائزة بوليتزر عن سيرته الذاتية "لمحات من الشجاعة". اغتيل في مدينة دالاس بولاية تكساس يوم 22 نوفمبر 1963. (المترجم)، انظر:

John F. Kennedy, Wikipedia, the free encyclopedia.

Peace Corps, Wikipedia, the free encyclopedia.

Trade Expansion Act, Wikipedia, the free encyclopedia.

New Frontier, Wikipedia, the free encyclopedia.

لهم أيضا بشكل جيد. ففي عام 1969 كان عمال الإنتاج في صناعة السيارات يكسبون في المتوسط نحو 9 آلاف دولار وهو يعادل ما يزيد على 40 ألف دولار اليوم. كما كان عمال جنرال موتورز يتلقون أيضا مزايا صحية ومعاشات تقاعد، وكانوا يعتبرون بصلابة ضمن الطبقة الوسطى.

واليوم تحتل شركة وول مارت مكانة أكبر شركة، حيث يعمل بها 800 ألف مستخدم. وقد تم الدفع لرئيسها لي سكوت في عام 2005 نحو 23 مليون دولار. ويعد هذا أكبر بمقدار خمسة أمثال مرتب تشارلز جونسون بعد تعديله وفقا لمعدل التضخم، ولكن تعويضات السيد سكوت استثارت تعليقات قليلة نسبيا، فما تلقاه لم يعد استثنائيا وفقا لما يتلقاه المديرون التنفيذيون للشركات الكبرى هذه الأيام. وكانت الأجور التي تم دفعها لعمال وول مارت، من جانب آخر، قد جذبت الانتباه، لأنها كانت قليلة حتى بالمعايير الراهنة. فقد دُفع للعمال في الوظائف غير الإشرافية لدى وول مارت نحو 18 ألف دولار في المتوسط في العام، أي أقل من نصف ما تم دفعه لعمال جنرال موتورز منذ نحو خمسة وثلاثين عاما مضت، بعد تعديله وفقا لمعدلات التضخم. وول مارت رديئة السمعة بسبب النسبة الضئيلة من عمالها الذين لديهم مزايا صحية، وبسبب تقديرها الشديد في هذه المزايا النادرة.⁽¹⁾

وما جادل فيه بيكتي وسايكز، وليفي وتمين، وعدد متزايد من الاقتصاديين الآخرين، هو أن التناقض ما بين جنرال موتورز حينها وول مارت حاليا ممثل لما حدث في الاقتصاد ككل، ففي السبعينات وما بعدها، تم إبطال معاهدة ديترويت، وذهبت المؤسسات والمعايير التي حدت من عدم المساواة بعد الحرب العالمية الثانية أدراج الرياح، وارتفع بشدة عدم المساواة مرة أخرى لمستويات العصر المذهب. بعبارة أخرى، فالتباعد العظيم في الدخول منذ السبعينات هو من حيث الجوهر الانضغاط العظيم معكوسا. ففي الثلاثينات والأربعينات تم إنشاء المؤسسات وتم ترسيخ المعايير التي حدت من عدم المساواة؛ وبدءا من السبعينات تم هدم هذه المؤسسات والمعايير، وهو ما أدى إلى ارتفاع عدم

(1) انظر على سبيل المثال:

Reed Abelson, "Wal-Mart's Health Care Struggle Is corporate America's, Too," New York Times, October 29, 2005.

المساواة. ويدمج تفسير المؤسسات والمعايير صعود وسقوط الطبقة الوسطى في قصة واحدة.

ويتنبأ تفسير المؤسسات والمعايير أيضا بشكل صحيح بكيف يمكن للاتجاهات في عدم المساواة أن تختلف بين البلدان. ضع في الاعتبار أن قوى التغير التكنولوجي والعملة قد أثرت في كل بلد متقدم: لقد طبقت أوروبا تكنولوجيا المعلومات تقريبا بنفس السرعة التي طبقناها بها، كما أن الملابس الرخيصة في أوروبا من المحتمل أن تكون قد صنعت في الصين مثلما هي الملابس الرخيصة في أمريكا. وفيما لو كانت التكنولوجيا والعملة هما القوى الدافعة وراء ارتفاع عدم المساواة، إذن فأوروبا ينبغي أن تكون قد خبرت نفس الارتفاع في عدم المساواة الذي شهدته الولايات المتحدة. ولكن فيما يتعلق بالمؤسسات والمعايير، على أية حال، فالأمور مختلفة إلى حد كبير بين الأمم المتقدمة: في أوروبا، على سبيل المثال، تبقى النقابات قوية، وتدين المعايير المرتببات المرتفعة جدا، وتشدد على عدم تلاشي استحقاقات العمال. لذا فلو كانت المؤسسات هي القصة، فعلينا توقع أن تكون خبرة الولايات المتحدة في ارتفاع عدم المساواة استثنائية، ولا يتردد صداها في أوروبا.

وعند إجراء مثل هذه المقارنة، يكسب تفسير المؤسسات والمعايير؛ فأمريكا فريدة من نوعها. والبرهان الأوضح يأتي من بيانات ضرائب الدخل التي تسمح بمقارنة نصيب الدخل الذي يعود للنخبة الاقتصادية. تبين هذه البيانات أنه خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها شهدت البلدان المتقدمة جميعها انضغاطا عظيما، انخفاض حادا في عدم المساواة. في الولايات المتحدة تم عكس هذه التسوية بدءا من السبعينات، وقد تم الآن الاستئصال التام لآثار الانضغاط العظيم. في كندا، المرتبطة بشدة بالاقتصاد الأمريكي، وفي بريطانيا، التي كانت لديها فترتها الخاصة من الهيمنة المحافظة في ظل مارجريت تاتشر، كان هناك اتجاه محدود أكثر تجاه تجدد عدم المساواة. ولكن في اليابان وفرنسا كانت هناك تغيرات قليلة للغاية في عدم المساواة منذ عام 1980.⁽¹⁾

هناك أيضا معلومات غير مكتملة وأقل اتساقا من مسوح الدخل العائلية. والصورة هنا أكثر ضبابية وغموضا، ولكن مرة أخرى نجد أن الولايات المتحدة و

(1) See Piketty and Saez, "The Evolution of Top Incomes."

-إلى حد أقل- بريطانيا يبرزان كبلدين شهدا ارتفاعا حادا في عدم المساواة، بينما البلدان المتقدمة الأخرى شهدت إما ارتفاعا طفيفا وإما لم تشهد أي تغير على الإطلاق.⁽¹⁾

وهناك، باختصار، حجة ظرفية قوية للاعتقاد بأن المؤسسات والمعايير، عوضا عن التكنولوجيا والعمولة، هي المصادر الكبرى لزيادة عدم المساواة في الولايات المتحدة. والمثال الواضح على تغير المؤسسات هو انهيار الحركة النقابية في الولايات المتحدة. ولكن ما الذي أغنيه عندما أتحدث عن تغير المعايير؟

المعايير وعدم المساواة: حالة فرار المديرين التنفيذيين

حينما يتحدث الاقتصاديون عن كيف أدت التغيرات في المعايير إلى زيادة عدم المساواة، فغالبا ما يكون لديهم مثال واقعي متماسك في أذهانهم: النمو الجامح فيما يتلقاه المسؤولون التنفيذيون. وعلى الرغم من أن المسؤولين التنفيذيين في الشركات الكبيرة لم يكونوا وحدهم الرابحين من زيادة عدم المساواة، فوضوحهم يجعل منهم مثلا توضيحيا جيدا لما حدث بشكل أكثر عمومية في كل أرجاء الاقتصاد.

وطبقا لدراسة لنظام الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي-المترجم) في السبعينات كان المدير التنفيذي الرئيسي في 102 من الشركات الكبرى (الخمسين شركة التي كانت على القمة مقاسة بقيمة المبيعات في نقطة زمنية ما خلال الفترة 1940-1990) قد تلقوا في المتوسط نحو 1.2 مليون دولار بدولارات اليوم. ولم يكن هذا يمثل راتبا ضيقا، على أقل تقدير. ولكنه كان يمثل أقل قليلا مما تلقى المسؤولون التنفيذيون في الثلاثينات، ونحو 40 مثلا "فقط" لما تلقاه العامل المتوسط بدوام كامل في اقتصاد الولايات المتحدة ككل في هذا الوقت. ولكن

(1) See Andrea Brandolini and Timothy Smeeding. "Inequality Patterns in Western-Type Democracies: Cross-Country Differences and Time Changes" (Luxembourg Income Study working paper no. 458, Apr. 2007).

في محاولة لتنظيم وترتيب بيانات المسح، أسفرت عن نتائج مشابهة لنتائج بيكتي وسايز، انظر:
<http://www.tcf.org/list.asp?Type=NC&pubid=1403>.

مع السنوات الأولى من هذا العقد،⁽¹⁾ على أية حال، بلغ ما تلقاه المسؤول التنفيذي الرئيسي في المتوسط 9 ملايين دولار في السنة، وهو ما يبلغ 367 مثلاما تلقاه العامل المتوسط. وقد شهد المسؤولون التنفيذيون الآخرون زيادات ضخمة فيما تلقوه من مدفوعات، وإن كان ليس كبيرا بحجم ما حصل عليه المسؤولون التنفيذيون الرئيسيون، فالمسؤولان التنفيذيان الأعلى في الشركات الكبرى تحت المسؤول التنفيذي الرئيسي كانا قد حصلا على ما يعادل 31 مرة ما حصل عليه العامل من راتب في السبعينات، ولكن ارتفع هذا إلى ما قدره 169 مرة في بداية القرن الحادي والعشرين.⁽²⁾

ولفهم هذه التطورات غير العادية، دعنا نبدأ بقصة مثالية عن محددات ما يُدفع للمسؤولين التنفيذيين.⁽³⁾ تخيل أن ربحية كل شركة تعتمد على الصفات المميزة للمدير التنفيذي فيها، وأنه كلما كانت الشركة أكبر كان تأثير المدير التنفيذي كبيرا. وتخيل أيضا أن الصفات المميزة للمدير التنفيذي المحتمل يمكن ملاحظتها: أي أن كل شخص يعرف من هو المدير التنفيذي الأفضل رقم مئة في أمريكا، ثم من هو المدير التنفيذي الأفضل رقم 99، وهكذا. في هذه الحالة، سوف تكون هناك منافسة على المديرين التنفيذيين وستنتهي هذه المنافسة بتخصيص أفضل مديرين تنفيذيين لأكبر الشركات، حيث تكون مساهمتهم أكثر أهمية. وكنتيجة لهذه المنافسة، فما سوف يتم دفعه لكل مدير تنفيذي سوف يعكس قدراته أو قدراتها المميزة.

والنتيجة المباشرة لهذه القصة هي أنه عند القمة سوف تترجم حتى الاختلافات البسيطة في القدرات المميزة المتصورة للمدير التنفيذي في شكل فروقات كبيرة في المرتبات. والسبب هو المنافسة، فبالنسبة للشركة العملاقة ربما يصل الفرق في الربحية بين توظيف عاشر أفضل مدير تنفيذي، أو المدير التنفيذي الأفضل رقم 11 ببساطة، عشرات الملايين من الدولارات كل عام. وبهذا المعنى

(1) نذكر مرة أخرى أن المقصود هنا هو العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. (المترجم)

(2) Carola Frydman and Raven Saks, "Historical Trends in Executive Compensation, 1936-2003," Federal Reserve Bank of New York, 2005.

(3) See Xavier Gabix and Augustin Landier, "Why Has CEO Pay Increased So Much?" (National Board of Economic Research working paper no. 12365), July 2006.

يشير النموذج المثالي إلى أن المسؤولين التنفيذيين في القمة ربما يستحقون ما يدفع لهم. كما يقول النموذج المثالي أيضا إنه لو كان المديرون التنفيذيون يدفع لهم اليوم أكثر بكثير مما كانوا يتلقونه منذ جيل مضى، فلابد أن هذا لسبب ما-كالمنافسة الشديدة، وأسعار الأسهم الأعلى، أو أيا كان-أصبح من المهم أكثر مما كان معتادا أن يدير الشركة أفضل رجل.

ولكن بمجرد ما نعمل على إرخاء الفرضيات المثالية للقصة، يبدو أنه من غير الصعب رؤية أن ما يدفع للمدير التنفيذي أقل ارتباطا بالقوى الأساسية للعرض والطلب، ويخضع أكثر بكثير للتغيرات في المعايير الاجتماعية والنفوذ السياسي، مما تتضمنه هذه القصة.

أولا، من الصعب ترجمة القدرات المميزة للمسؤولين التنفيذيين وإلى أي حد تعد هذه الصفات مهمة في شكل أرقام. فتقدير إنتاجية قادة الشركات ليس مماثلا لقياس كم طوبة يمكن أن يرصها العامل في الساعة. كما لا يمكن بثقة تقييم المديرين بالنظر في ربحية الشركات التي يديرونها، لأن الأرباح تعتمد على الكثير من العوامل التي تقع خارج نطاق سيطرة المسؤول التنفيذي الرئيسي، علاوة على أن الربحية يمكن، لفترات ممتدة، أن تكون في أعين الناظر: بدت شركة إنرون كشركة أسطورية ناجحة بالنسبة لمعظم العالم، وشركة الإخوة تول، وشركة ماك مانشون كينج، بدت كقصص نجاح عظيمة ما دامت فقاعة سوق المساكن لا تزال تتضخم. لذا فالسؤال حول كم يجب أن يُدفع للمسؤول التنفيذي في القمة به عنصر ذاتي قوي، بل وحتى يخضع للموضة السائدة. في الخمسينات والستينات لم تكن الشركات الكبرى تفكر أنه من المهم أن يكون لديها قائد مشهور لديه كاريزما، وكان من النادر رؤية مسؤولين تنفيذيين كبار على أغلفة المجلات التي تغطي مجال الأعمال، وكانت الشركات تميل إلى ترقية المسؤولين من داخلها، مشددة على فضيلة أن يكون المسؤول الرئيسي لاعبا ضمن فريق. وعلى النقيض، أصبح المسؤولون التنفيذيون في الثمانينات وبعدها نجوم روك، وأصبحوا يُعرفون بشركاتهم بنفس قدر ما تُعرف شركاتهم بهم. هل تعد مجالس إدارة الشركات أكثر حكمة الآن مما كانت عليه عندما كان يتم اختيار شخص موثوق به من داخل الشركة لإدارتها؟ أم هل أصبحت هذه المجالس محصورة في ثقافة المشاهير؟

ثانياً، حتى إن كانت مجالس إدارة الشركات تستطيع الحكم على كل من الخصائص المميزة للمسؤول التنفيذي، وتستطيع إلى حد كبير تقدير أهمية هذه الخصائص في تحقيق الربحية، فالقيمة الحقيقية التي ينتهون لدفعها إلى قمة المسؤولية التنفيذية تعتمد إلى حد كبير على كم تدفع الشركات الأخرى. وهكذا، ففي عالم الشركات خلال الستينات والسبعينات، كانت الشركات نادراً ما تدفع رواتب ماهرة لنجوم الإدارة. بل وفي الواقع تميل الشركات إلى أن ترى المبالغ الضخمة التي تدفعها للعاملين في القمة كمصدر محتمل لانخفاض روح الفريق، إلى جانب كونها مصدراً كامناً لمشكلات عمالية. وفي ظل هذا المناخ، فحتى بالنسبة لمجلس إدارة الشركة الذي يعتقد فعلاً أن توظيف مسؤول تنفيذي نجم هو الطريق الذي ينبغي المضي فيه، فليس عليه أن يعرض هذه المبالغ الفادحة لجذب هؤلاء النجوم. ولكن الرواتب التي تقدم للمديرين التنفيذيين اليوم، والتي تقدر بالملايين أو عشرات الملايين، تعد هي المعدل العادي. وحتى مجالس إدارة الشركات التي لا تعد مفتونة بفكرة قيادة النجوم ينتهي بها الأمر إلى دفع رواتب مرتفعة، جزئياً لكي يمكنها اجتذاب المسؤولين التنفيذيين الذين تعتبرهم مناسبين، وجزئياً بسبب أن أسواق المال سوف تنتابها الشكوك في الشركة التي لا تدفع لمسؤوليها التنفيذيين ببذخ.

وأخيراً، للدرجة التي يكون فيها هناك سوق للموهبة، فمن، بالضبط، هم المشترون؟ ومن يحدد ما هي درجة إجادة المدير التنفيذي؟ وكم ينبغي الدفع له للحيلولة بين أي شركة أخرى وبين الصيد غير المشروع لمعرفته في تنظيم وإدارة الشركات؟ والإجابة، بالطبع، هي أن مجلس إدارة الشركة، الذي يختار في أغلبيته عن طريق المسؤول التنفيذي الرئيسي، وخبراء تقدير رواتب هؤلاء المديرين الذين يتم توظيفهم، والذين دائماً تقريباً ما يتم اختيارهم من قبل المسؤول التنفيذي الرئيسي، هم الذين يحددون مقدار ما يساويه هذا المسؤول التنفيذي. وهذا موقف يفضي إلى المبالغة في كل القدرات الشخصية المميزة للمدير التنفيذي، ومقدار أهمية هذه القدرات الشخصية المميزة للأرباح التي تحققها الشركة.

ويشير كل هذا إلى أن الدخول عند القمة-رواتب المسؤولين التنفيذيين الأعلى، وبالمماثلة دخول العديد من النجوم الآخرين-ربما تعتمد إلى حد كبير على عوامل "ناعمة" مثل المواقف الاجتماعية والخلفية السياسية. وربما أقوى تصريح

عن هذه النظرة أتى من لوسيان بيشك وجيسي فريد، مؤلفي كتاب رواتب دون إنجاز الصادر عام 2004. وقد جادل بيشك وفريد بأن المسؤولين التنفيذيين على القمة في الحقيقة يضعون رواتبهم بأنفسهم، وحيث لا القدرات المميزة للمسؤول التنفيذي ولا سوق الموهبة لهما أي سند حقيقي. والشئ الوحيد الذي يحد من راتب المسؤول التنفيذي، يجادل المؤلفان، هو "قيد الفضيحة": أي الاهتمام بأن التعويضات المرتفعة جدا للمدير التنفيذي سوف تخلق ردود فعل عنيفة لدى حامل أسهم الشركة الهادئ عادة، والعمال، والسياسيين، أو الجمهور العام.⁽¹⁾

وإلى الحد الذي تكون فيه هذه الرؤية صحيحة، يمكن النظر للارتفاع الصاروخي للدخول عند قمة الشركات باعتباره ظاهرة اجتماعية سياسية، عوضا عن أن يكون ظاهرة اقتصادية ضيقة، فقد ارتفعت الدخول العالية بصورة جنونية، ليس بسبب الطلب المتزايد على الموهبة ولكن بسبب أن مجموعة مختلفة من العوامل تسببت في موت الفضيحة. فمُنظمات الأخبار التي ربما تكون قد أدانت ذات مرة رواتب المديرين التنفيذيين السخية، أشادت بعاقرة مجال عملهم بدلا من ذلك، والسياسيون الذين ربما يكونون قد قادوا ذات مرة استنكارات شعبية من قسط الشركات السمان سعوا لتملق الأفراد الذين يقدمون مساهمات في تمويل الحملات الانتخابية، والنقابات التي ربما تكون ذات مرة قد خرجت للاحتجاج على المكافآت الضخمة للمديرين التنفيذيين قد تم سحقها بسنوات انكسار النقابات. وآه، هناك شيء واحد إضافي: لأن الضريبة الحدية على رواتب القمة انخفضت من 70% في بداية السبعينات إلى 35% اليوم، فهناك حافز إضافي للمسؤول التنفيذي في القمة لكي يغنم من موقفه: إن عليه أن يبقى جزءا أكبر من راتبه المفرط. والنتيجة هي انفجار في اللامساواة في الدخل عند قمة سلم توزيع الدخل.

فكرة أن رفع الرواتب عند قمة السلم تعكس بشكل رئيسي تغيرا اجتماعيا وسياسيا، عوضا عن أن اليد الخفية للسوق، صفت بعض الأشخاص، باعتبارها تتعارض كثيرا مع الكتاب التعليمي لطلبة علم الاقتصاد في عامهم الجامعي الأول. ولكنها فكرة كان لها بعض المؤيدين غير المنتظرين: البعض من أكثر المدافعين

(1) Pay Without Performance: The Unfulfilled Promise of Executive Compensation (Harvard University Press, 2004).

تحمسا عن الطريقة التي يتم بها الدفع للمسؤولين التنفيذيين الحديثين يقولون نفس الشيء تقريبا.

وقبل أن أصل إلى هؤلاء المدافعين، اسمحوا لي أن أقدم لكم بضع كلمات قليلة من شخص استمع إلى ما يقولونه. من الخطاب الشهير لجوردون جيكو لحاملي أسهم صحيفة تيلدار في فيلم وول ستريت:

الآن، في أيام السوق الحرة، حيث بلدنا من أهم القوى الصناعية، فهناك محاسبة لصاحب المصلحة. عائلات كارنجي، وميلون،⁽¹⁾ الرجال الذين بنوا هذه الإمبراطورية الصناعية، تأكدوا مما يفعلون بسبب أن أموالهم هي التي كانت في خطر. واليوم، الإدارة ليست لها حصة في الشركة! والنقطة المهمة هي أن الأفكار والسادة المحترمين، وهذا الطمع -لأنني لا أجد كلمة أخرى أفضل- أمر جيد. الطمع هو الصحيح. الطمع يعمل.

وما لم يدركه مشاهدو هذا الفيلم اليوم، هو أن الكلمات التي وضعها المخرج أوليفر ستون على لسان جوردون جيكو كانت، بشكل لافت للنظر، مشابهة لما كان يقوله المنظرون الرئيسيون حول رواتب المسؤولين التنفيذيين في هذا الوقت. في عام 1990 نشر مشيل جنسن من كلية هارفارد للأعمال، وكيفين

(1) عائلة ميلون هي عائلة أمريكية ثرية ومتنفذة من بطرسبرج بولاية بنسلفانيا. نشأت ثروة العائلة مع تأسيس ميلون لبنك في عام 1869. وأصبحت العائلة مستثمرا رئيسيا ومالكة لغالبية أسهم شركة نفط الخليج (التي تم تأسيسها عام 1901 وأصبحت شيفرون-تكساكو في عام 1985)، وشركة ألكوا (منذ عام 1886)، ومجلة منبر تكساكو (منذ عام 1970)، وكوبرس (منذ 1912)، ونيويورك لبناء السفن (1899-1968) وشركة الورق المفحم، إضافة إلى مساهمات رئيسية مؤثرة في شركات وستنجهاوز، وهابنيز، ونيوزويك، ويو. إس. للصلب، وبنك كريدي سويس الأول في بوسطن، وشركة جنرال موتورز. وقد أسست العائلة أيضا قاعة العرض الوطنية للأعمال الفنية، كما خدم بعض أفراد العائلة في منصب وزير الخزانة. والعائلة راعية لجامعة بطرسبرج، وجامعة كارنجي ميلون، وجامعة ييل، وجامعة هويبتال ألبرت شويتزر في هاييتي، وفي مجال الفن جامعة فرجينيا، وقد أسست جامعة كارنجي ميلون كنكريم للعائلة، إضافة إلى مؤسستها أندرو كارنجي الذي كان شريكا مقربا من عائلة ميلون، إضافة إلى كلية ميلون للعلوم. كان رب العائلة المؤسس هو القاضي توماس ميلون (1813-1908) ابنا لأندرو ميلون وريكا واشوب المنحدرين من عائلات مزارعين إسكتلنديين-إيرلنديين هاجرا من إيرلندا إلى ضواحي بطرسبرج في ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة. (المترجم)، انظر:

Mellon family, Wikipedia, the free encyclopedia.

ميرفي من جامعة روتشستر، مقالا في مجلة هارفارد للأعمال، لخصا فيه آراءهما التي كانت آراء نافذة بالفعل حول رواتب المسؤولين التنفيذيين. وكما أعلنّا، كانت المشكلة مع مجال الأعمال الأمريكي، هي أن "التعويضات التي تدفع للمسؤولين التنفيذيين في القمة هي حقيقة مستقلة عن الإنجاز. ففي المتوسط تدفع الشركة الأمريكية لقادتها المهمين مثلما يدفع للبيروقراطية. ومن ثم فلا عجب أن العديد من المسؤولين التنفيذيين يتصرفون كالبيروقراطيين، عوضا عن التصرف كمنظمين للأعمال يسعون لتعظيم قيمة شركاتهم وتعزيز مكانتها في الأسواق العالمية!" وبمعنى آخر فالطمع أمر جيد.⁽¹⁾

لماذا إذن لا تربط الشركات بين الرواتب والإنجاز؟ بسبب الضغوط الاجتماعية والسياسية.

لماذا لا تربط مجالس المديرين بشكل أوثق المرتبات بالإنجاز؟ يقدم المعلقون العديد من التفسيرات، ولكن تقريبا كل تحليل رأيناه يتغاضى عن مكون قوي: التكلفة الموجبة لجعل مرتبات المسؤولين التنفيذيين علنية. فقواعد الإفصاح الحكومية تحتم أن تبقى رواتب المسؤولين التنفيذيين موضوعا ظاهرا ومثار جدل. وفوائد الإفصاح واضحة، فهي تقدم ضمانات ضد السلب والنهب بواسطة المديرين الذين يقومون بمباشرة العمل بالتواطؤ مع المديرين "الأسرى" الذين يضعون الخطط ويرسمون السياسات والتوجهات.

وتكاليف الإفصاح أقل تقديرا ولكنها قد تفوق الفوائد. فعقود مديري العمال ليست أمرا شخصيا بين صاحب العمل والعاملين. فالأطراف الثلاثة تلعب دورا مهما في عملية التعاقد، حيث تعمل قوى سياسية قوية داخل وخارج الشركات على تشكيل رواتب المسؤولين التنفيذيين. وعلاوة على ذلك، فسلطة قرارات التعويضات لا تستند على المساهمين ولكن على لجان التعويضات التي يتم تشكيلها عامة من مديرين خارجيين. ويتم انتخاب هذه اللجان عن طريق المساهمين ولكنهم ليسوا وكلاء مثاليين عنهم. والإفصاح العام عن "ما الذي يفعله الرئيس" يعطي ذخيرة لجمهور الناخبين الخارجيين بأجنداتهم التي تتضمن

(1) Michael C. Jensen and Kevin J. Murphy, "CEO Incentives-It's Not How Much You Pay, but How," Harvard Business Review (May/June 1990), pp. 138-53.

مصالحهم الخاصة. وتتفاعل لجان التعويضات بشكل نمطي مع الهياج حول مستويات المرتبات المبالغ فيها بوضع حد أقصى-ضمني أو صريح-لكمية الأموال التي يجنيها المسؤول التنفيذي.⁽¹⁾

ومعنى آخر، فإن جنسن وميري كتب ما كتباه في وقت كانت فيه رواتب المسؤولين التنفيذيين لا تزال منخفضة بمقاييس اليوم، معتقدين أن المعايير الاجتماعية، في شكل قيد الغضب، سوف تبقى على رواتب المسؤولين التنفيذيين منخفضة. وبالطبع فقد رأيا ذلك كأمر سيئ، وليس كأمر جيد. وقد صرفا النظر عن القلق بشأن الصفقات الذاتية التي يجريها المسؤول التنفيذي ووضعا "السلب والنهب" و"الأسرى" بين قوسين. ولكن تفسيرهما الضمني للاتجاهات في رواتب المسؤولين التنفيذيين كان هو ذاته التفسير الذي كان ينتقد الرواتب العالية. فقد أشارا إلى أن راتب المسؤول التنفيذي قد انخفض في الواقع بالقيم الحقيقية بين نهاية الثلاثينات وبداية الثمانينات، على الرغم من نمو الشركات لتصبح أكبر كثيرا. والسبب، كما أكدوا، هو ضغط الجمهور. ولذا فقد كانا يجادلان بأن الاعتبارات الاجتماعية والسياسية، وليس القوى الاقتصادية الضيقة، تؤدي إلى تخفيضات حادة في الفرق بين دخل العمال والرؤساء في عهد ما بعد الحرب.

واليوم تعد فكرة أن الرواتب الضخمة هي جزء من فوائد النظام الذي يتم فيه منح المسؤولين التنفيذيين حافزا للأداء الجيد قد أصبح شيئا أشبه بالنكتة السخيفة. في مقال ظهر في مجلة فورتشن عام 2001 "السطو العظيم على راتب المسؤول التنفيذي"،⁽²⁾ ملخص من التهكم والسخرية: لعلك تحسب أن الأمر يسير كما يلي: إن السهم لا يتحرك، ولذا فينبغي ألا تتم مكافأة المدير التنفيذي. ولكن الأمر يُمضي في الحقيقة في الاتجاه العكسي، فالسهم لا يتحرك، ولذا علينا أن نجد بعض الأسس الأخرى لمكافأة المدير التنفيذي". وقد اقتبس المقال ميشيل جنسن النادم نوعا ما: "لقد كنت عامة قلقا في السابق من أن هؤلاء الرجال لا يتلقون رواتب بما يكفي. ولكنني حتى الآن أشعر بالانزعاج".⁽³⁾ ولكن بصرف النظر، فإن

(1) Ibid.

(2) http://money.cnn.com/magazines/fortune/fortune_archive/2001/06/25/305448/index.htm.

(3) Ibid.

العقيدة القائلة بأن الطمع أمر جيد فعلت فعلها، بالمساعدة على تغيير المعايير الاجتماعية والسياسية. فالرواتب التي كانت في السابق تشكل أخبارا في الصفحة الأولى، وتخلق غضبا حولها منذ جيل مضى، تصنف بالكاد على أنها تستحق الذكر اليوم.

وليس بمفاجأة أن رواتب المسؤولين التنفيذيين في بلدان أوروبا-التي لم تشهد نفس التغيرات في المعايير والمؤسسات-قد تخلفت كثيرا عن نظيرتها الأمريكية. فالمدیر التنفيذي لشركة بريتش بتروليم، ومقرها في المملكة المتحدة، يتلقى أقل من نصف ما يتلقاه المدير التنفيذي لشركة شيفرون، وهي شركة في نصف حجم شركة بريتش بتروليم، ولكن مقرها في الولايات المتحدة. وكما عبر عن ذلك مستشار أوروبي في الرواتب: "ليس هناك عامل خزي في الولايات المتحدة. في أوروبا، هناك أكثر من مجرد اهتمام وقلق بشأن الأثر الاجتماعي".⁽¹⁾

ومن أجل أن أكون منصفاً، لم يكن المسؤولون التنفيذيون هم الأعضاء الوحيدين في النخبة الاقتصادية الذين رأوا دخولهم تحلق منذ السبعينات. فقد جادل بعض الاقتصاديين بأن هناك أنواعاً معينة من التغيرات التكنولوجية، مثل صعود وسائل الإعلام الجماهيري، ربما تكون قد أنتجت فجوات كبيرة في الرواتب بين الأفراد الذين يبدون، على السطح، لهم نفس المؤهلات.⁽²⁾ وحقيقة فرما يكون صعود وسائل الإعلام الجماهيري قد ساعد على تفسير لماذا يحصل المشاهير من مختلف الأنواع على أكثر بكثير جداً مما اعتادوا الحصول عليه في السابق. ومن الممكن المجادلة بأنه بطريقة غامضة ربما يمكن للتكنولوجيا المساعدة في تفسير لماذا اتسعت فجوات الدخول بين المحامين والمهنيين الآخرين: ربما تكون أجهزة الفاكس والإنترنت قد دعت الأكثر نفوذاً وأهمية في المجال ينكبون على الكثير من العمل الذي يتطلب هذا الشيء الإضافي الموجود لديهم (ربما يشير الكاتب هنا إلى المعرفة والموهبة والخبرة- المترجم)، بينما المهنيون الأقل موهبة يتركون مع العمل الكادح الروتيني. مع ذلك، تُظهر رواتب المسؤولين التنفيذيين كيف أن

(1) "U.S.-style Pay Deals for Chiefs Become All the Rage in Europe," New York Times, June 16, 2006, p. A1.

(2) Sherwin Rosen, "The Economics of Superstars," American Economic Review 71, no. 5 (Dec. 1981), pp. 845-58

التغير في المؤسسات والمعايير يمكن أن يؤدي إلى تزايد عدم المساواة، وكما سبق ورأينا بالفعل، تشير المقارنات الدولية إلى أن المؤسسات، وليس التكنولوجيا، هي التي في قلب التغيرات التي حدثت خلال الثلاثين عاما الماضية.

السبب لماذا

تغيرت المؤسسات والمعايير في الولايات المتحدة منذ السبعينات بطرق شجعت أو سمحت بارتفاع حاد في عدم المساواة. لكن من أين، على أية حال، أتت التغيرات والمؤسسات؟ الإجابة تبدو أنها السياسة.

فلتأخذ بعين الاعتبار، على سبيل المثال، مصير النقابات. فقد كانت النقابات ذات يوم عاملا مهماً في تحجيم عدم المساواة في الدخول، وذلك لتأثيرها المباشر في زيادة أجور أعضائها، وأيضاً بسبب أن أسلوب النقابات في الوصول لتسويات الأجور-والتي بشكل ثابت كانت تعمل على رفع أجور العمال ذوي الأجور الأقل أكثر من الآخرين-كان، في الخمسينات والستينات، ينعكس في سوق العمل ككل. وكان انحدار النقابات قد أزال هذا النفوذ والتأثير المعتدل. ولكن لماذا انحدرت النقابات؟

الإجابة التقليدية هي أن هذا الانحدار هو نتيجة للتغير في هيكل قوة العمل. فوفقاً لوجهة النظر هذه، اعتاد الاقتصاد الأمريكي أن يكون مهيمناً عليه عليه بواسطة الصناعة التحويلية، وهو أيضاً القطاع الذي كانت توجد به النقابات القوية. فكر في النقابة المتحدة لعمال صناعة السيارات وعمال الصلب. أما الآن فنحن في الأغلب اقتصاد خدمات، جزئياً بسبب التغيرات التكنولوجية، وجزئياً بسبب أننا نستورد العديد من سلع الصناعة التحويلية. وبكل تأكيد، إذن، فرمما يفسر تراجع التصنيع انحدار النقابات.

إلا أنه اتضح أن هذا غير صحيح. لقد تراجعت الصناعة التحويلية في الأهمية، ولكن معظم الانحدار في عضوية النقابات أتى من انهيار الانضمام إلى النقابات داخل الصناعة التحويلية ذاتها، من 39% من العمال في عام 1973 إلى 13% في عام 2005. أيضاً، ليس هناك قانون اقتصادي يقول إن الانضمام إلى النقابات ينبغي أن يكون مقيداً بالصناعة التحويلية فقط. بل على النقيض، فشركة مثل وول مارت التي لا تواجه منافسة أجنبية، ينبغي أن تكون حتى هدفاً أفضل لتكوين نقابي

عن شركات الصناعة التحويلية. فكر كيف سيغير هذا وجه الاقتصاد الأمريكي: لو كان العاملون في وول مارت جزءا من نقابة يمكنها أن تطالب بأجور أعلى ومزايا أفضل، فلربما تكون أسعار التجزئة أعلى قليلا، ولكن عملاق تجارة التجزئة لن يخرج من العمل، وكان عدد أعضاء الطبقة الوسطى سيزيد بعدة مئات الألوف. تخيل تمديد تلك القصة لعمالقة تجارة التجزئة الآخرين، ويمكنك أن تلتقط الإحساس بكيف حدث الانضغاط العظيم في ظل رئاسة فرانك ديلانو روزفلت.

لماذا، إذن، لا يتم تكوين نقابة في وول مارت؟ لماذا، عموما، تتهقرت الحركة النقابية في الصناعة التحويلية بينما فشلت في اكتساب أعضاء في صناعات الخدمات الصاعدة؟ والإجابة بسيطة ومرة: مصالح الأعمال التي بدا أنها وصلت إلى التوافق مع الحركة العمالية في الستينات، بدأت في الهجوم على النقابات بداية من السبعينات. ونحن لا نتكلم عن الإقناع الهادئ، ولكننا نتحدث عن تكتيكات قاسية، تضمنت عادة الفصل غير القانوني للعمال الذين حاولوا تنظيم أو دعم النشاط النقابي. وخلال أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات كان واحد من بين كل عشرين عاملا صوّت للنقابة قد تم فصله بشكل غير قانوني. بعض التقديرات تضع هذا الرقم عند مستويات أعلى تبلغ واحدا من كل ثمانية عمال.

وانهيار الحركة النقابية في الولايات المتحدة التي حدثت بداية من السبعينات ليس لها نظير في أي أمة غربية أخرى. يظهر جدول 5 مقارنة صارخة بين الولايات المتحدة وكندا، ففي الستينات كانت القوة العاملة في الولايات المتحدة، من حيث عضوية النقابات أفضل قليلا من عضوية القوة العاملة الكندية. ومع نهاية التسعينات، على أية حال، كانت نقابات الولايات المتحدة قد طردت من القطاع الخاص، بينما كانت الحركة النقابية الكندية سليمة في الجوهر. فقد تحول المناخ السياسي الأمريكي ليصبح مواتيا لإفشال النقابات، بينما لم يشهد المناخ السياسي الكندي ذلك.

لقد وصفت في الفصل السادس مركزية مكافحة النقابات في صعود باري جولدووتر، والطريقة التي لعبت بها معارضة النقابات دورا رئيسيا في تقوية القاعدة في مجال الأعمال للحركة المحافظة. وبحلول منتصف السبعينات، كان لدى الحركة المحافظة نفوذ سياسي كاف بحيث شعرت دوائر الأعمال أنها لديها القوة لتحدي النقابات.

وهمجرد تولي رونالد ريجان لمنصب الرئيس اكتسبت الحملة ضد النقابات دعما وتحريضا بالدعم السياسي من أعلى المستويات. وكان قمع ريجان، بوجه خاص، لنقابة مراقبي الحركة الجوية إشارة للانقضاء واسع النطاق على النقابات في كل أرجاء الاقتصاد.

جدول 5. نسبة عضوية النقابات للعمال الذين يتلقون أجورا ورواتب

السنة	الولايات المتحدة	كندا
1960	30.4	32.3
1990	13.5	32.6

Source: David Card, Thomas Lemieux, and W. Craig Riddle, Union-ization and Wage Inequality: A Comparative Study of the U.S., the U.K., and Canada (National Bureau of Economic Research working paper no. 9473, Jan. 2003).

وكان تراجع النقابات -التي كانت يوما ما عائقا قويا أمام عدم المساواة- سياسيا بأوسع معنى للكلمة. إذ كان ذلك تمرينا على استخدام القوة داخل الحكومة وفي مجتمعنا ككل.

ولفهم التباعد العظيم، إذن، فنحن بحاجة لفهم كيف تأق للحركة المحافظة أن تصبح مثل هذا العنصر القوي في الحياة السياسية الأمريكية.

الفصل الثامن

سياسة عدم المساواة

لمدة ستة أعوام، من عام 1994 وحتى نهاية فترة إدارة كلينتون، خاض الكونجرس الجمهوري والرئيس الديمقراطي في صراع قوة مريم. وكانت دراما محاكمة الرئيس في عام 1998 هي الحدث الذي يتذكره معظم الناس. ولكن إغلاق الحكومة⁽¹⁾ في عام 1995، والذي كان أمر يتعلق بشؤون الدولة وليس سلوكا

(1) إغلاق الحكومة الأمريكية في عام 1995 و1996-1995 كان نتيجة للنزاع بين الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون والكونجرس الجمهوري حول تمويل برنامج الرعاية الصحية، والتعليم، والبيئة، والصحة العامة في الميزانية الفيدرالية لعام 1996. وقد تم إغلاق الحكومة بعد أن استخدم كلينتون حق الاعتراض (الفيتو) على مشروع قانون الإنفاق الذي أرسله له الكونجرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون. وقد اتخذت الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة قرارا بالتسريح المؤقت للعاملين في الحكومة، وعلقت الخدمات غير الأساسية من 14 نوفمبر إلى 19 نوفمبر 1995، ومن ديسمبر 1995 إلى 6 يناير 1996، وقد استغرق الإغلاق 27 يوما في عام 1995. وكان اللاعبان الرئيسيان في تلك الأزمة الرئيس بيل كلينتون ورئيس مجلس النواب نيوت جينجريتش. (المترجم)، انظر:

Unitd States federal government shutdowns of 1995-1996, Wikipedia, the free encyclopedia.

شخصيا، هو الذي كشف أكثر عن هذا الصراع. لقد كان قتالا بين رؤى مختلفة حول الحكومة والمجتمع.

وقد حدث الإغلاق بشكل أساسي بسبب نيوت جينجريتش، رئيس مجلس النواب، حيث كان يحاول فرض خطته التي تقضي بإحداث خفض حاد في تمويل ميديكير⁽¹⁾ (برنامج التأمين الصحي للمسنين الذين يبلغ عمرهم 65 عاما فأكثر- المترجم) وبنفس القدر من الأهمية يعطي المسنين الأصحاء حافز للانسحاب من ميديكير، وإضعاف كل من شمول البرنامج وقاعدته المالية. وفي الواقع فقد أراد جينجريتش إخضاع ميديكير للموالبطة بالاختناق. وكان لدى جينجريتش أصوات كافية لتمرير هذه الخطة من خلال الكونجرس، ولكنه لم يكن يملك الأصوات لإلغاء حق الاعتراض الرئاسي. ولذا فقد حاول إكراه كلينتون بحرمان الحكومة الفيدرالية من التمويل الذي تحتاجه لكي تستمر في العمل.

ولا يعني الإغلاق الفيدرالي حرفيا أن كل المكاتب الحكومية ستغلق. فنحو نصف القوة العاملة الفيدرالية ظلت في وظائفها، والخدمات الأكثر أساسية تم الحفاظ عليها. ولكن فظاظة وخشونة الحدث لا تزال لافتة: كان الجمهوريون على استعداد للعب لعبة خطرة مع قدرة الحكومة على العمل في مسعاهم لإزالة واحد من أعمدة دولة الرفاه في الولايات المتحدة.

وكما اتضح، فقد أساء جينجريتش تقدير كل من كلينتون والناخبين. فقد ظل كلينتون صامدا بثبات. ولام الجمهور جينجريتش، وليس إدارة كلينتون، على المواجهة، وفي النهاية تراجع الجمهوريون. واتهام كلينتون بعد ثلاثة أعوام، الذي يبدو على خلاف ذلك حدثا غريبا، كان أفضل فهم له أنه محاولة من جينجريتش للانتقام. وقد أوضح إغلاق 1995 ما الذي أضحت عليه سياسة التحزب الأمريكية، وبخلاف التقصير فقد بينت مواجهة الإغلاق ما كان عليه التحزب الأمريكي حقا.

(1) أصر الجمهوريون آنذاك على أنهم لا يقترحون خفضا في برنامج الرعاية الصحية للمسنين، لأن كمية الدولارات المنفقة لكل مسن سوف تستمر في الارتفاع في ظل مقترحهم. ولكن الزيادات في التمويل كانت سوف تقصر عن الزيادات في التكاليف الطبية، ولذا فقد كانوا في الواقع يقترحون تخفيضات كبيرة، وقد ميزت مراوغات مماثلة الجدل حول الضمان الاجتماعي في عام 2005.

وقد عانى العديد من الشخصيات في السياسة والصحافة من مرض أطلق عليه بعض الليبراليين "البوردريّة"⁽¹⁾ الذي أدى إلى رثاء الثنائية الحزبية الراحلة، ولكن يجري الحديث كما لو أن عدم قدرة سياسيي اليوم على التغلب على المشكلات وإقرار التفاهم هو نتيجة لخلل غامض في الشخصية. وليس هناك شك في أن بعض قاداتنا السياسيين لديهم وفرة في خلل الشخصية؛ كان لكلينتون مشكلاته، وجينجريتش الذي استمر في شؤونه الخاصة مع إحدى مرؤوساته⁽²⁾ حتى عندما كان يدين فجور كلينتون، مستعرضا توليفة من العظمة المتكلفة والنفاق النادرين حتى بين السياسيين. ولكن السياسة، وليست الشخصيات، هي السبب في أن السياسة قد أصبحت شديدة المرارة ومتحيزة.

فالعصر العظيم للثنائية الحزبية لم يكن انعكاسا للشخصية المهذبة السلوك لدى الجيل السابق من السياسيين. بل على خلاف ذلك، فقد عكست تلك الثنائية الحزبية طبيعة التغلب على مصاعب النزاعات السياسية في عصر لم تكن الأحزاب فيه متباعدة بعضها عن بعض في القضايا الأساسية. في أعقاب انتخابات عام 1948 قرر الجمهوريون أن إنجازات الصفقة الجديدة لا يمكن عكسها، وتوقفوا عن محاولة ذلك، بينما الديمقراطيون، الذين صنعوا ثورة في الثلاثينات والأربعينات، استقروا على برنامج الإصلاح المتزايد. وكانت النتيجة عصرا يبلغ طوله جيلا كامل من الثنائية الحزبية الهادئة. وقد انتهى هذا العصر، وبزغت حزبية مريرة، حينما غير الجمهوريون تفكيرهم للمرة الثانية. والسبب وراء وجود كراهية شديدة بين الحزبين اليوم هو أنه بداية من السبعينات أصبح الحزب الجمهوري، مرة أخرى، حزبا معروفا بمعارضته لفرض الضرائب على الأغنياء ومنح المزايا للفقراء والطبقة الوسطى، وقادرا على فعل كل ما يلزم من أجل تعزيز هذه الأجندة.

وفهم طبيعة الانقسام الحزبي شيء؛ وفهم أسبابه شيء آخر. في الواقع فرض زحف الحزب الجمهوري نحو اليمين لُغزين عظيمين: أولا، لماذا يشن واحد من

(1) أطلق هذا الوصف على اسم دايفيد بوردر كاتب عمود في واشنطن بوست، و"عميد صحفيي واشنطن"، أمضى معظم عهد بوش واضعا اللوم في الشقاق بشكل متساو على جميع الأطراف.

(2) الإشارة هنا إلى فضيحة جنسية طالت نيوت جينجريتش وكُشف عنها في أثناء ترشحه للرئاسة عام 2012 في مواجهة باراك أوباما، إذ قيل إنه عرض على زوجته البقاء ضمن علاقة زواج "غير مشروط" حتى يتاح له استمرار علاقته بعشيقتة التي تزوجها بعد ذلك بعد أن طلق زوجته. (المترجم)

الحزبين الأمريكيين الكبار حملة لتفكيك دولة الرفاه في عصر يتزايد فيه عدم المساواة بسرعة، ومن المفترض أن يكون فيه فرض ضريبة على الأغنياء لكي يمكن تقديم مزايا للطبقة الوسطى والطبقة الدنيا أكثر شعبية، وليس أقل شعبية؟ وثانياً، لماذا كان الحزب الجمهوري قادراً على كسب عدد كبير من الانتخابات، على الرغم من أجندته الاقتصادية المضادة للشعبية؟

في هذا الفصل سأحاول حل اللغز الأول، مبقياً على السؤال الثاني للفصل التالي. وقبل أن أصل إلى هناك، على أية حال، دعني أتعامل مع الاعتراض الشائع: مهما ادعى الحزبان أو أيا كان ما يقولانه، فإنهما ليسا مختلفين تماماً فيما يفعلانه.

الانقسام الحزبي

خلال حملته الانتخابية عام 2000 سخر المرشح لانتخابات الرئاسة رالف نادر من السياسيين في الحزبين الرئيسيين، باعتبارهما "جمهورقراطيين" لا يمكن التمييز بينهما كممثلين لمصالح الأثرياء. وحتى في هذه الانتخابات، حينما استطاع جورج دبليو بوش، إلى حد ما، اجتذاب الصحافة لتصفه باعتباره معتدلاً، اختلف رأي معظم الأمريكيين عن ذلك، وعند هذه النقطة رأت الغالبية العظمى من الأمريكيين أن الحزبين مختلفين جداً في الحقيقة. رغم ذلك، فكيفية إدراك الأحزاب لا يمكن أن تكون مرشداً جيداً لما يفعلانه بالفعل. فهل هما حقيقة كانا على مثل هذا الاختلاف؟

حينما أصبح رالف نادر شخصية مرموقة في الستينات، كان الحزبان حقيقة متماثلين كما قال. وحتى منتصف السبعينات كان من الصعب التمييز بين الحزبين بعدة طرق: فقد خفض جون ف. كيندي الضرائب، ورفعها ريتشارد نيكسون، وكان التصويت على التشريعات الرئيسية غالباً ما يتضمن تصويتات واضحة عابرة للحزبية في الاتجاهين. (أي تصويت الديمقراطيين في صالح تشريعات تؤيدها غالبية الجمهوريين أو العكس-المترجم). فعلى سبيل المثال، ألقى جانب مهم من التصويت المؤيد لبرنامج الرعاية الصحية للمسنين "Medicare" وبرنامج الرعاية الصحية للعائلات المنخفضة الدخل "Medicaid" من جمهوريين، بينما كانت هناك معارضة ملموسة للبرنامجين من ديمقراطيين. وفي التصويت النهائي في

مجلس النواب، صوت سبعون جمهوريا بنعم، بينما صوت سبعة وأربعون نائبا ديمقراطيا بلا. ولكن هذا كان عصرا آخر.

ولرؤية كيف اختلفت الأمور، ضع مؤشرا واحدا سهل القياس للاختلاف ما بين الحزبين: السياسة الضريبية، وخاصة تجاه الأثرياء. فقد بدأ كل من ريجان وكلينتون وجورج دبليو بوش عهد إدارته بتغيير رئيسي في السياسة الضريبية. فبينما خفض كل من ريجان وبوش الضريبة على الأغنياء، رفعها كلينتون عليهم.

وبشكل خاص، بدأ ريجان فترته بتخفيضات حادة في معدلات ضريبة الدخل الشخصي، وخفض حاد في معدل الضريبة الفعال على أرباح الشركات. وكل من هذين المقياسين يقدم مزايا كبيرة غير متناسبة للعائلات المرتفعة الدخل، التي تدفع بداية معدل ضرائب دخل أعلى، وأيضا تمتلك معظم الأسهم التي تستفيد من ضرائب الشركات الأقل. وعلى النقيض من ذلك رفع كلينتون معدل ضرائب الدخل على شرائح الدخل الأعلى، بينما قلص الحد الأعلى على ضريبة الرواتب لبرنامج الرعاية الصحية للعائلات منخفضة الدخل، وهو ما أصاب أساسا نفس مجموعة النخبة التي كانت المستفيد الأول من خفض ريجان للضرائب. وخفض بوش الضرائب مرتين، في عام 2001 و2003، واستغل الوهم المقتضب بالنجاح في العراق ليدفع نحو جولة ثانية من الخفض. وقد تمثل الخفض الأول في إجراء خفض حاد على المعدل الأقصى لضريبة الدخل وألغى تدريجيا الضريبة العقارية، والتي يقع عبثها على الأثرياء فقط، بينما تمثل الخفض الثاني في خفض الضرائب على الأرباح الموزعة على الأسهم والمكاسب الرأسمالية، ومرة أخرى فالمستفيدون الأساسيون هم الأمريكيون أصحاب أعلى الدخل.

ويظهر جدول 6 معدل الضريبة الفعال الحقيقي الذي يدفعه الـ1% على القمة من السكان-أي، النسبة من دخل الأفراد في هذه المجموعة (التي يناظر دخلها حاليا نحو 425 ألف دولار سنويا فأكثر) الذي تدفعه حقيقة كضرائب-في سنوات مختارة. والأمر أكيد بما فيه الكفاية، لقد ربح الأغنياء الكثير في أثناء حكم ريجان وبوش الثاني، بينما خسروا كثيرا في فترة حكم كلينتون. (في كل من سنوات ريجان وكلينتون تأكلت التغيرات الأولية في السياسة الضريبية على مر الزمن، إذ كان على كل رئيس أن يتعامل مع كونجرس يسيطر عليه الحزب المعارض، ولكن النقطة ما زالت قائمة).

جدول 6. معدلات الضريبة الفيدرالية المتوسطة على شريحة الـ 1% الأعلى دخلا

34.6	1980
27.7	1982
30.6	1992
35.8	1994
33.0	2000
31.1	2004

Source: Congressional Budget Office, "Historical Federal Effective Tax Rates," <http://www.cbo.gov/ftpdoc.cfm?index=7718&type=1>.

ومر معظم هذه التغييرات الضريبية وفقا لتصويت يتبع الخط الحزبي. فقد مرت زيادة كلينتون-جور⁽¹⁾ الضريبة في عام 1993 في مجلس النواب من دون صوت جمهوري واحد مؤيد لها؛ ومر خفض بوش الضريبي في مجلس النواب عام 2003 بصوت جمهوري واحد معترض، وتصويت سبعة ديمقراطيين فقط لصالح خفض. وكان قانون البنزين للأمن الأمريكي لعام 2005 وهو بشكل أساسي عدة إعفاءات ضريبية لكل شركات النفط-قد مر بصوت واحد، إذ صوت 13 جمهوريا فقط ضد إقرار القانون ولم يكن هناك صوت ديمقراطي واحد مؤيد له.

وقد يبدو سجل الإنفاق أقل وضوحا، ولكن هذا فقط لأن الحزبين كانا أقل قدرة على تنفيذ أجندتهما.

(1) ألبرت أرنولد "آل" جور الابن (31 مارس -1948) نائب رئيس الولايات المتحدة الخامس والأربعين في عهد الرئيس كلينتون من عام 1993 وحتى 2001. وهو رجل أعمال ومن مناصري الدفاع عن البيئة. وكان مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة عام 2000 وخسر الانتخابات رغم فوزه بأصوات الناخبين بفارق أكثر من نصف مليون صوت، فقد خسر في المجمع الانتخابي لصالح جورج دبليو بوش عندما سوت المحكمة العليا الجدل القانوني حول إعادة فرز أصوات ولاية فلوريدا عبر الحكم بـ 4-5 لصالح بوش. وكان آل جور مسؤولا منتخبا لمدة 24 سنة، إذ خدم لمدة ثمان سنوات كعضو بمجلس النواب ومثلها في مجلس الشيوخ ومثلها أيضا كنائب للرئيس. أسس بعد هزيمته في الانتخابات عددا من المنظمات غير الربحية منها التحالف لحماية البيئة، وقد حاز جائزة نوبل للسلام لنشاطه في مجال تغير المناخ. (المترجم)، نقلا عن موسوعة ويكيبيديا، مادة آل جور.

فقد حاول ريجان في البداية إقرار تخفيضات عميقة في الضمان الاجتماعي، وتخلّى عن المحاولة فقط في وجه معارضة جارفة في الكونجرس وكذا لرد فعل الجمهور. ولكن ريجان، على أية حال، تمكن من تمرير قواعد جديدة خفضت من فوائد برنامج طوابع الغذاء، والمعونات للعائلات التي تعول أطفالاً، وتأمين البطالة. وهناك محاولة كلينتون الشهيرة في تقديم نوع من الرعاية الصحية الشاملة، وفشل كلية. ولكنه تمكن، على أية حال، من تحقيق زيادة كبيرة في ائتمان ضريبة الدخل المكتسب، والتي رفعت من مستوى دخول العمال أصحاب الدخل المنخفض.

وبعد أن مكنت انتخابات 1994 الجمهوريين من السيطرة على الكونجرس، حاولوا-كما رأينا-تقويض تمويل برنامج الرعاية الصحية للمسنين. وقد فشلوا، بينما تمكن بوش الصغير من تمرير توسع ملموس في برنامج الرعاية الصحية للمسنين، ليغطي الأدوية التي يوصي بها الطبيب. ولكن هذا كان بكل وضوح بنية تقديم غطاء سياسي، وكان البرنامج الجديد مصمماً بطريقة تحايي مصالح شركات الأدوية. وعلاوة على ذلك، فبتقديمه دعماً كبيراً لخطط مزايا برنامج الرعاية الصحية للمسنين، إذ كانت أموال الضرائب تتسرب من خلال وسطاء القطاع الخاص، أخذ مشروع قانون بوش لبرنامج الرعاية الصحية للمسنين خطوة جوهرية نحو هدف جينجريتش في خصخصة البرنامج. وسعى بوش في عام 2005 لخصخصة جزئية للضمان الاجتماعي، في حين قلص وعوده بفوائد مستقبلية؛ ولو كان قد تم تطبيقها لكانت خطة بوش قد قضت على الضمان الاجتماعي التقليدي خلال بضعة عقود قليلة. ومثل محاولة ريجان تقليص الضمان الاجتماعي، على كل حال، فشلت هذه المحاولة سريعاً.

لذلك فالاختلافات بين الحزبين ليست وهماً. فالجمهوريون يخفضون الضرائب على الأغنياء ويحاولون تقليص مزايا الحكومة وإضعاف دولة الرفاه. بينما الديمقراطيون يزيدون الضرائب على الأغنياء في الوقت الذي يحاولون فيه توسيع المزايا الحكومية وتقوية دولة الرفاه.

وعلى الجمهور التقاط التغيير. ففي الستينات والسبعينات، مال الناخبون للانقسام بشكل متساو تقريباً بشأن السؤال عما إذا كان هناك اختلاف ملحوظ

بين الحزبين. ولكن بحلول عام 2004، على أية حال، رأى 76% من الأمريكيين أن هناك اختلافات ملحوظة بين الحزبين، مقارنة بنحو 46% في عام 1972.⁽¹⁾

دفع الحزب الجمهوري نحو التطرف

أعلن الرئيس أن "التأمين الصحي الشامل، فكرة حان أوانها في أمريكا. لنقم بالعمل الآن من أجل أن نضمن لكل الأمريكيين الوسائل المالية اللازمة للحصول على رعاية صحية مرتفعة". هل كان ذلك الذي يتحدث هو بيل كلينتون؟ لا، لقد كان ريتشارد نيكسون الذي كانت خطة للتأمين الصحي الشامل، المقترحة في عام 1974، تماثل إلى حد كبير تلك الخطط التي قدمها الليبراليون الديمقراطيون مثل جون إدواردز اليوم. ولم ير التشريع النور لوقت طويل، على أية حال، بسبب طبي ريتشارد نيكسون في قضية ووترجيت.⁽²⁾

وتقول أحيانا الحركة المحافظة الحديثة، بازدراء، إن نيكسون حكم كليبرالي. وفيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية وسياسة البيئة، كان هذا صحيحا، على الأقل بمعايير اليوم. إضافة إلى اقتراح التأمين الصحي الشامل، ضغط نيكسون من أجل ضمان حد أدنى من الدخل. وعلى جانب الإيرادات مرر نيكسون زيادة في الضرائب في عام 1969، تضمنت ابتكار بديل الحد الأدنى للضرائب يشمل اتخاذ إجراءات صارمة ضد الأمريكيين الأثرياء الذين يتمكنون من استخدام الملاجئ الضريبية لتجنب دفع الضريبة. وعلى جبهة أخرى فقد مرر قانون الهواء النظيف، وأرسل العشرات من الإجراءات البيئية للكونجرس. وأبلغني خبراء هيئة حماية البيئة أن سنوات نيكسون كانت سنوات ذهبية.

ونيكسون، باختصار، كان شخصية انتقالية. فعلى الرغم من أنه استخدم العديد من التكتيكات السياسية المرتبطة بالحركة المحافظة، فقد كان براجماتيا عوضا عن أن يكون أيديولوجيا، كما هي حال العديد من الجمهوريين. وقد

(1) American National Election Studies, "The ANES Guide to Public Opinion and Electoral Behavior," table 2B-4, http://electionstudies.org/nesguide/toptable/tab2b_4.htm.

(2) "رسالة خاصة للكونجرس تقترح خطة تأمين صحي شامل"، 6 فبراير 1974 <http://www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=4337>.

تغيرت شخصية الحزب الجمهوري بسرعة بعد سنوات نيكسون. في عام 1984 نشر توماس إيدسال من واشنطن بوست كتاباً بالسياسة الجديدة لعدم المساواة، وهو تحليل عميق ونافذ البصيرة وتنبؤي بشكل لافت للنظر عن التغيرات التي كانت حادثة بالفعل في السياسة الأمريكية. وفي جوهر تحليله كان هناك إعادة تجديد ودفع نحو تطرف الحزب الجمهوري الذي، من وجهة نظره، حدث عند نحو منتصف إلى نهاية السبعينات:

ومثل هذه المجموعات التي كانت في السابق عدائية ومتشككة في بعضها باعتبارها تمثل جماعات الضغط لصالح الشركات، ومنظمات أيديولوجية الجناح اليميني الملتزمة بفئة من القيم الاجتماعية والثقافية، ومصالح رواد الأعمال في حزام الشمس،⁽¹⁾ وخاصة شركات البترول المستقلة، وعدد ممن يطلق عليهم المحافظين الجدد أو مفكري الحرب الباردة ذوي وجهات النظر المتشددة في مجال الدفاع والسياسة الخارجية والذين، على الرغم من أنهم في بعض الأحيان كانوا ديمقراطيين اسماً، يقدمون الدعم لسياسة وسياسات الحزب الجمهوري، واقتصاديين يدعون إلى إجراء تحول راديكالي في النظام الضريبي، ومع تفضيل ضريبة تميل للانخفاض تجاه الشركات والموسرين- وجدت كل هذه المجموعات أن الحزب الجمهوري يقدم لهم أرضية مشتركة كافية لتشكيل تحالف بينهم.⁽²⁾

وبمعنى آخر، استولت الحركة المحافظة على الحزب الجمهوري.

وكان رونالد ريجان هو أول رئيس من الحركة المحافظة. وفي الدائرة الداخلية لرونالد ريجان، كانت هناك آراء ترتبط بما سبق ووصفه الرئيس أيزنهاور ذات مرة "مجموعة شظية ضئيلة" مهيمنة، فدايفيد ستوكمان، مدير ميزانية ريجان، اعتبر الضمان الاجتماعي مثلاً على "اشتراكية سرية"، بينما أنصار نظرية العرض المتحمسون الذين آمنوا بأن خفض الضرائب سوف يزيد من العائدات، أعطيت لهم مناصب رئيسية في وزارة الخزانة وفي أماكن أخرى في الحكومة. كما فعل ريجان أيضاً ما بوسعه لكي يعكس إنجازات نيكسون البيئية، فخفض ميزانية هيئة حماية البيئة ودمر أنشطتها التنفيذية. ووزيره الأول للداخلية، جيمس وات، كان معارضاً متحمساً لحماية البيئة مع روابط قوية مع اليمين الديني الذي

(1) راجع تعريف بحزام الشمس في الفصل السادس. (المترجم)

(2) Thomas Edsall, The New Politics of Inequality (W. W. Norton, 1984), p. 73.

يحصل على الخمس من كمية الأراضي العامة المفتوحة للتنجيم عن الفحم. وقد اشتهر وات بإجباره على الاستقالة بعد أن تباهى بأن هيئة العاملين معه تضم "شخصاً أسود، وامرأة، واثنين من اليهود، وشخصاً مُقعداً".⁽¹⁾

وكانت قدرة ريجان على فرض أجندة الحركة المحافظة محدودة بحدود الحقائق السياسية. فقد هيمن الديمقراطيون على مجلس النواب طوال فترة حكمه. وحاز الجمهوريون على الأغلبية في مجلس الشيوخ حتى آخر عامين له في الحكم، ولكن العديد من الشيوخ الجمهوريين كانوا لا يزالون معتدلين على نمط أيزنهاور. وهذه الحقائق السياسية أجبرت ريجان على الاعتدال في سياساته. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن دائرته الداخلية أرادت تخفيض مزايا الضمان الاجتماعي، فقد أجبر في نهاية المطاف على تأمين تمويل الضمان الاجتماعي عبر زيادة الضرائب بدلاً من ذلك.

وبعد ريجان، على أية حال، أصبح الحزب الجمهوري متطرفاً تماماً. فلتأخذ مثلاً بعين الاعتبار البرنامج السياسي لعام 2004 للحزب الجمهوري في تكساس الذي يعطي فكرة عما يفكر فيه - حقيقة - المخلصون في الحزب: إن البرنامج السياسي الوطني يجب أن يقدم على الأقل مظهراً للاعتدال، ولكن في تكساس بإمكان الجمهوريين أن يكونوا جمهوريين. وقد دعا البرنامج إلى التخلص من هيئات فيدرالية "تتضمن، ولكن لا تقتصر على، هيئة المشروبات الكحولية، والتبغ، والأسلحة، ومنصب وزير الصحة، وهيئة حماية البيئة، ووزارات الطاقة، والإسكان والتنمية الحضرية، والخدمات الصحية والإنسانية، والتعليم، والتجارة، والعمل". ودعا البرنامج أيضاً إلى خصخصة الضمان الاجتماعي وإلغاء الحد الأدنى للأجور. وفي الواقع فقد أراد جمهوريو تكساس إبطال الصفقة الجديدة بالكامل.

وفي الواقع أرادت الحركة المحافظة أن تمضي حتى أبعد من ذلك، كما وضح ذلك عبر الحملة الداعية إلى إنهاء الضرائب على الثروة الموروثة. وكانت الضريبة العقارية مؤسسة قديمة، إذ تم وضعها في صيغتها الحديثة قيد التنفيذ في عام 1916. وهي الضريبة الأكثر تصاعدياً بين الضرائب الفيدرالية، أي أن عبئها كان يقع أكثر بشكل غير متناسب على الأثرياء مقارنة بأي ضريبة أخرى. وفي نهاية

(1) Frances X. Clines, "Watt Asks That Reagan Forgive 'Offensive' Remark About Panel," New York Times, September 23, 1993.

التسعينات، وقبل تخفيض بوش الضريبي، كان لدى نحو 2% فقط من المتوفين عقارات كبيرة بما يكفي لكي يفرض عليها أي ضريبة على الإطلاق. وفي حدود الدخل، كانت نسبة الـ1% الأغنى من السكان تدفع تقريبا نحو ثلثي الضرائب العقارية، ونسبة الـ10% الأغنى تدفع 96% من هذه الضرائب.⁽¹⁾

وحيث إن حفنة فقط من الناخبين هي التي تدفع الضرائب العقارية، بينما الكثير من الناخبين يستفيدون من برامج الحكومة التي تساعد الضريبة العقارية على دفع تمويلها، فأى حزب يسعى لتلبية حاجات الناخبين الوسيطين أو النمطين سيكون -ربما تفكر- ميالا لترك الضريبة العقارية على حالها. وفي الواقع، هذا ما فعله الجمهوريون لمدة سبعين عاما، فلمحاولة الأخيرة الجادة لإلغاء الضريبة العقارية حتى جرت المحاولات الراهنة كانت في عام 1925-1926. وفشلت هذه المحاولة إلى حد كبير بسبب معارضة حتى بعض الجمهوريين لإلغائها.⁽²⁾ ولكن في التسعينات بدأ الحزب الجمهوري جعل إلغاء الضريبة العقارية أولوية مرة أخرى. وتضمنت تخفيضات بوش الضريبة لعام 2001 الإلغاء التدريجي للضريبة العقارية، بتخفيض المعدلات الضريبية وزيادة الإعفاءات، لتخلص إلى الإلغاء الكامل للضريبة بحلول عام 2010. وبمعنى آخر بدأ الحزب الجمهوري اليوم مستعدا للمضي أبعد مما ذهب إليه الحزب الجمهوري في العشرينات، أي خلال السنوات الأخيرة للعصر الذهبي للعصر المذهب الطويل، في خفض الضرائب على الأثرياء.

وبعض من أعضاء الاتجاه المحافظ صريحون في إبداء رغبتهم في إعادة عقارب الساعة للوراء. فجروفر نوركويس، المؤيد للاتجاه المعارض للضرائب والذي تم وصفه بأنه "المشير" في حملة خفض الضرائب، مشهور بقوله: "هدهو تقليص الحكومة إلى النصف خلال خمسة وعشرين عاما، لتخفيضها إلى الحجم الذي يمكننا من إغراقها في حوض الاستحمام".⁽³⁾ بل وحتى الأكثر كشفا، على أية

(1) Decedents, <http://www.taxpolicycenter.org/TaxFacts/TFTemplate.cfm?Docid=52&Topic=60;distribution>, <http://www.taxpolicycenter.org/TaxFacts/TFDB/TFTemplate.Cfm?Docid=50&Topic2id=60>.

(2) Michael Graetz and Ian Shapiro, *Death by a Thousand Cuts* (Princeton University Press, 2005), pp. 222-24.

(3) Robert Dreyfuss, "Grover Norquist: Field Marshal of the Bush Plan," *The Nation*, May 14, 2001.

حال، هو تصريحه الذي قال فيه بأنه يريد إعادة أمريكا إلى "عهد مكينلي"،⁽¹⁾ من دون الحماية، أي إلى الطريق الذي كانت عليه أمريكا "حتى تيدي روزفلت، حينما سيطر الاشتراكيون. ضريبة الدخل، وضريبة الموت، والقواعد التنظيمية، وكل هذا".⁽²⁾

والحزب الجمهوري الحديث، إذن، تم الاستيلاء عليه من جانب الراديكاليين: أناس يريدون إلغاء القرن العشرين. ولم يكن هناك أي تطرف مقابل للحزب الديمقراطي، ولذا فاستيلاء الجناح اليميني على الحزب الجمهوري هو السبب الكامن وراء الانقسام الحزبي المرير اليوم. ويبقى، على أية حال، سؤال: كيف تمكنت الحركة المحافظة من أن تنتزع السيطرة وتحفظ بها على واحد من حزبي أمريكا السياسيين الرئيسيين؟

المؤامرة الواسعة

يمكن تلخيص طبيعة سيطرة الحركة المحافظة على الحزب الجمهوري ببساطة شديدة: نعم، فرجينيا،⁽³⁾ هناك مؤامرة واسعة للجناح اليميني،⁽⁴⁾ ألا

(1) انظر تعريفا به في الفصل الثاني. (المترجم)

(2) Willian Greider, "Rolling Back the 20th Century," "The Nation," May 26, 2003.

(3) "نعم فرجينيا، هناك سانتا كلوز" عبارة من افتتاحية بعنوان "هل هناك سانتا كلوز؟" وقد ظهرت هذه الافتتاحية يوم 21 سبتمبر عام 1897، في جريدة نيويورك صن، ومن يومها صارت جزءا من الفولكلور الشعبي الخاص بالكريسماس في الولايات المتحدة. وتعد هذه الافتتاحية أكثر افتتاحية يعاد طبعها في أي جريدة بالإنجليزية. ويرجع أصل القصة إلى أنه في عام 1897 سألت فرجينيا أوهانيون الطفلة ذات الثمانية أعوام والدها الدكتور فيليب أوهانيون، مساعد الطبيب الشرعي في مانهاتن، عما إذا كان سانتا كلوز موجودا حقيقة. ونصح الدكتور أوهانيون ابنته بأن تكتب رسالة لجريدة صن البارزة في نيويورك، في ذلك الوقت، تسألهم عن ذلك، مؤكدا لها: "إذا رأيته في جريدة صن، فهو موجود". وعن غير قصد أعطى الدكتور أوهانيون لواحد من محرري صن، وهو فرانسييس فارسيلوس تشيرش، الفرصة ليرفع فوق هذا السؤال البسيط ويتناول القضايا الفلسفية الكامنة وراءه. (المترجم)، انظر:

"Yes, Virginia, there is a Santa Claus", Wikipedia, the free encyclopedia.

(4) "مؤامرة واسعة للجناح اليميني" هي نظرية مؤامرة أشارت إليها هيلاري كلينتون حينما كانت السيدة الأولى في الولايات المتحدة عام 1998 دفاعا عن زوجها، الرئيس بيل كلينتون، وهو وصف

وهي: هناك مجموعة من المؤسسات المتشابكة تعد مسؤولة في النهاية أمام مجموعة صغيرة من الأشخاص تكافئ بشكل جماعي الموالين وتعاقب المخالفين. وهذه المؤسسات تمد الساسة المطيعين بالموارد لكي يكسبوا الانتخابات، وتوفر الملاذ الآمن في حالة الهزيمة، كما توفر لهم الفرص المهنية المربحة بعد أن يتركوا مناصبهم. وتضمن تغطية إخبارية إيجابية للسياسيين الذين يتبعون خط الحزب، بينما تزعج وتضعف المعارضين. ويساند هذه المؤسسات جيش دائم كبير من مفكري الحزب والنشطاء السياسيين.

وعلى الرغم من أن عالم المؤسسات البحثية للجناح اليميني بعيد عن أن يكون المكون الأكثر أهمية في "المؤامرة الواسعة"، فإنه يقدم نافذة مفيدة لكيفية عمل المؤامرة. وهاك بعض المشاهد من حياة المؤسسات البحثية الحديثة:

خبير: بروس بارتلت، اقتصادي محافظ وخبير من خبراء إدارة ريجان، يعمل في المركز الوطني لتحليل التخطيط، وهو مؤسسة بحثية متخصصة في الدعوة إلى الخصخصة. ويتضمن الدعم المالي للمركز تمويلا من 12 مؤسسة، من بينها كاسل روك، وإيرهارت، وجيه إم، وبرادلي، وسكايف، وأولين.⁽¹⁾ ولخيبة أمله في سياسات جورج بوش، كتب بارتلت كتابا بعنوان مُحْتال، وهو كتاب اتهم بوش بكونه ليس محافظا حقيقيا. وعلى الفور تم فصله من منصبه في المركز الوطني لتحليل التخطيط.

خبير: السيناتور ريك سانتورم، وهو محافظ متشدد يمثل ولاية بنسلفانيا المعتدلة نسبيا، تم اكتساحه في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشيوخ عام 2006. تسلم على الفور وظيفة مدير لبرنامج "أعداء أمريكا" في مركز الأخلاق والسياسة العامة، وهو منظمة حددت لنفسها مهمة وحيدة هي "توضيح وفرض الرابطة بين الأخلاق التقليدية اليهود-مسيحية وبين الجدل العام حول

أطلقته على الادعاء بالفضيحة ضدها وضد زوجها، متضمنة ما عرف بفضيحة مونيكا لونيسكي، باعتبارها جزءا من حملة طويلة لأعداء كلينتون السياسيين. وقد استخدم المصطلح من وقتها، وأعاد هيلاري كلينتون استخدام المصطلح مرة أخرى في أثناء حملتها الانتخابية لنيل ترشيح الحزب الديمقراطي لانتخابات الرئاسة عام 2016. (المترجم)، انظر:

Vast right-wing conspiracy, Wikipedia, the free encyclopedia

(1) http://www.sourcewatch.org/index.php?Title=National_Center_for_Policy_Analysis.

قضايا السياسة المحلية والخارجية". ويدعم المركز بمنح من ثمان مؤسسات هي: كاسل روك، وإيرهارت، وكوش، وبرادلي، وسميث ريتشاردسون، وأولين، واثنين من مؤسسات سكاييف.⁽¹⁾

خبر: المركز الوطني لبحث السياسة العامة، مؤسسة بحثية مكرسة لـ "تقديم حلول وفقا لفلسفة السوق الحرة لمشكلات السياسة العامة اليوم"، وهو نشاط تضمن بشكل رئيسي في السنوات الأخيرة صب الشكوك حول الاحترار العالمي. وكان المركز في واجهة الأخبار في عام 2004 عندما عُرف أنه ساعد جاك أبراموف،⁽²⁾ عضو جماعات الضغط الجمهورية، في غسيل أموال، فقد سربت المؤسسة البحثية مليون دولار إلى شركة وهمية بعنوان بريد مباشر هو نفسه عنوان أبراموف. لماذا المركز الوطني لبحث السياسة العامة؟ لأنه منذ تم تأسيس هذا المركز في عام 1982، كانت تترأسه آمي موريتز ريدينور، وكانت شريكة لأبراموف عندما أصبح رئيس الجمهوريين في الجامعات في عام 1981. وكان زوج ريدينور أيضا من بين المدّعين

(1) http://www.sourcewatch.org/index.php?title=Ethics_and_Public_Policy_Center; http://www.epcc.org/news/newsid.2818/news_detail.asp.

(2) جاك آلان أبراموف (28 فبراير - 1959) عنصر ضغط، ورجل أعمال، ومنتج سينمائي وكاتب. كان مركزا لعدة تحقيقات مكثفة حول الفساد الذي أدى لإدانتته إضافة إلى 21 شخصا اعترفوا بأنهم مذنبين أو وجدوا مذنبين، من في ذلك مسؤولو البيت الأبيض جيه ستيفن جريلز ودايفيد سافافيان، وعضو مجلس النواب بوب ناي، وتسعة آخرون من الأعضاء في جماعات الضغط أو معاوني أعضاء الكونجرس. كان أبراموف رئيس اللجنة الوطنية الجامعية للحزب الجمهوري من عام 1981 إلى 1985، وكان عضوا مؤسسا في مؤسسة الحرية الدولية التي، كما قيل، تم تمويلها من جانب نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، كما خدم كعضو في هيئة مديري المركز الوطني لبحث السياسة العامة، وهو مؤسسة بحثية محافظة. بين عامي 1994 و 2001 كان على قمة جماعات الضغط لصالح شركة برستون جايتس وإيليس، ثم لصالح جرينبرج تروريج حتى مارس 2004. بعد عريضة الاتهام في شأن تورط جاك أبراموف في فضيحة جماعة ضغط الأمريكيين الأصليين وتعاملاته مع كازينو صن كروز في يناير 2006، حكم عليه بالسجن ستة أعوام في سجن فيدرالي لاتهامه بالاحتيال البريدي، والتآمر لتقديم رشى لمسؤولين عموميين، والتهرب الضريبي. وقد قضى 43 شهرا في السجن قبل الإفراج عنه في 3 ديسمبر 2010. وكانت حياة أبراموف كعنصر في جماعات الضغط وما أحاط بها من فضائح وتحقيقات موضوعا لفيلمين في عام 2010: الأول فيلم وثائقي بعنوان كازينو جاك والولايات المتحدة للمال، وقد أطلق الفيلم في مايو 2010، والفيلم الآخر كازينو جاك، أطلق في 17 ديسمبر 2010 وكان من بطولة كيفين سبايسي في دور أبراموف. (المترجم)، انظر:

Jack Abramoff, Wikipedia, the free encyclopedia.

على كشف الرواتب، إذ كان يدفع للاثنتين بالملايين. وتلقى المركز الوطني لبحث السياسة العامة تمويلا من كاسل روك، وإيرهارت، وسكايف، وبرادلي، وأولين.⁽¹⁾

وليس هناك شيء على اليسار يقارن بعالم المؤسسات البحثية للجناح اليميني. وتوجد في جريدة واشنطن بوست زاوية ثابتة تدعى "مدينة المؤسسات البحثية" التي "تنشر أعمدة يقدمها 11 مركزا بحثيا مرموقا". ومن بين المؤسسات الـ 11 المحترمة بشدة، هناك خمس منظمات تتبع الحركة المحافظة: معهد المبادرة الأمريكية، ومعهد كاتو، ومؤسسة التراث "هيرتدج"، ومعهد مانهاتن، ومعهد هدرسون. ومؤسسة بحثية واحدة فقط هي مركز التقدم الأمريكي، يمكن اعتبارها حقا ذراعا للحركة التقدمية، ولم يتم تأسيس المركز إلا في عام 2003. والمؤسسات البحثية الأخرى، مثل معهد بروكنجز، التي عادة ما يتم تصنيفها على أساس أنها مؤسسات "ليبرالية"، هي في الواقع منظمات وسطية ملتبسة من دون خط سياسي محدد. وهناك عدد قليل من المؤسسات البحثية التقدمية بخلاف مركز التقدم الأمريكي تلعب دورا في الجدل السياسي، مثل مركز أولويات الموازنة والسياسة ومعهد السياسة الاقتصادية. ولكن فيما يتعلق بالتمويل وعدد العاملين، على أية حال، فهذه المنظمات مجرد "بساريا" مقارنة بـ "حيتان" الحركة المحافظة.

وانتشار المؤسسات البحثية للحركة المحافظة منذ السبعينات يعني أنه من الممكن بالنسبة لمفكري الحركة تحقيق مستوى معيشي جيد عن طريق شغل عدة مناصب. ولكن هناك ثمة ينبغي دفعه-كما اكتشف بروس بارلت، من المتوقع منك أن تكون منضبطا، وليس مفكرا مستقلا-غير أنالكثيرين يعتبرونها صفقة جيدة.

وإلى حد كبير جدا تم استحضار تلك المراكز البحثية للوجود عن طريق حفنة من المؤسسات التي أقامتها العائلات الثرية. والمراكز البحثية الكبيرة، مثل هيرتدج ومعهد المبادرة الأمريكية بوجه خاص، تلقت أيضا كميات ضخمة من أموال الشركات.

(1) http://www.sourcewatch.org/index.php?title=National_Center_for_Public_Policy_Research.

ولشبكة المراكز البحثية نظائرها في عالم الصحافة. فمطبوعات مثل المجلة الوطنية، والمصلحة العامة، والمشاهد الأمريكي كانتأسيسها، مثل المؤسسات البحثية للحركة المحافظة، قد تم بالكثير من المساعدة من مؤسسات الجناح اليميني: تقريبا نفس المؤسسات التي ساعدت على تأسيس المراكز البحثية. وهناك أيضا عدد من صحف الحركة المحافظة، فالصفحة الافتتاحية لوول ستريت جورنال لعبت منذ زمن طويل دورا رئيسيا، بينما أصبحت جريدة واشنطن تايمز التي تسيطر عليها كنيسة صن مايونج موون التوحيدية، الوكر الفعلي لإدارة بوش. وهناك، بالطبع، شبكة فوكس للأخبار، مع شعارها الأوروبي:⁽¹⁾ منصفة ومتوازنة.

وأخيرا ولكن بكل تأكيد ليس آخرًا، هناك حلقة الاتصال بين العاملين في جماعات الضغط والسياسيين. والتعدد الظاهر في جماعات ضغط الشركات، مثله مثل التعدد في المؤسسات البحثية المحافظة، يخفي المركزية الحقيقية للحركة. فحتى هزيمته في عام 2006 التي أجبرته على الحصول على وظيفة جديدة في مواجهة أعداء أمريكا، كان السيناتور ريك سانتورم يعقد اجتماعا كل ثلاثة مع نحو دستتين من قمم المسؤولين في جماعات الضغط. وإليك كيف وصف نيكولاس كونفيسور هذه الاجتماعات في عام 2003:

كل أسبوع، يمرر العاملون بجماعات الضغط قائمة بالوظائف المتاحة ويتناقشون فيمن يدعمونه للحصول عليها. ومسؤولية سانتورم هي التأكد من أن كل وظيفة قد حصل عليها جمهوري من الموالين: رئيس هيئة العاملين مع السيناتور، على سبيل المثال، أو مساعده لشؤون البيت الأبيض، أو أحد العاملين في جماعات الضغط الذي أثبت أنه يمكن الاعتماد عليه. وبعد أنيستقر سانتورم على المرشح، يقوم الحضور من جماعات الضغط بالتأكد من أنه مفضل لدى القيادة الجمهورية.⁽²⁾

وكانت اجتماعات سانتورم الأسبوعية وغيرها من الاجتماعات المشابهة يديرها روي بلنت، وهو عضو الحزب الذي يتأكد من أن جميع الجمهوريين الذين

(1) نسبة إلى الروائي البريطاني جورج أورويل الذي كتب عدة روايات، من أشهرها رواية 1984 ورواية مزرعة الحيوان. (المترجم).

(2) Nicholas Confessore, "Welcome to the Machine," Washington Monthly, July/Aug. 2003, cover story.

يشكلون الأغلبية في مجلس النواب قد أدلوا بأصواتهم، وكانت هذه الاجتماعات هي نقطة الذروة في "إستراتيجية الشارع ك"، وهو الاسم الذي أطلقه جروفر نوركويسست ورئيس الأغلبية السابق في مجلس النواب توم ديلاي على خطة أعدت لطرد الديمقراطيين من جماعات الضغط، ومنح الوظائف للجمهوريين الموالين. وكان جزء من هدف هذه الاستراتيجية هو التأكد من أن الجمهوريين قد تلقوا نصيب الأسد من مساهمات الشركات، بينما يعاني الديمقراطيون من مجاعة تمويل؛ وهو هدف قد تم التخليد عليه بالضغط المباشر في عام 1995 عندما جمع ديلاي قائمة بلجان العمل السياسي⁽¹⁾ الأربعمئة الأكبر إلى جانب مقادير ونسب المال التي تمنحها لكل حزب، ثم يدعو جماعات الضغط "غير الودية" إلى مكتبه لوضع القانون. وأخبر ديلاي جريدة واشنطن بوست أنه "إذا كنت تريد أن تلعب دورا في ثورتنا، فعليك أن تعيش طبقا لقواعدنا".⁽²⁾ وعلى قدر مساو من الأهمية، على أية حال، ساعد الاستيلاء على جماعات الضغط على فرض الولاء داخل الحزب الجمهوري، بتقديم مجموعة كبيرة من الوظائف بالمحسوبة، وهي وظائف تدفع رواتب جيدة جدا جدا؛ يمكن استخدامها كعائد لهؤلاء الذين يمثلون لخط الحزب.

وقد خلقت المؤسسات المختلفة للحركة المحافظة حوافز قوية للسياسيين الجمهوريين باتخاذ مواقف على يمين الوسط كثيرا. والأمر ليس فقط أمر الحصول على مساهمات للحملة الانتخابية، بل هو أمر الآفاق المستقبلية للوضع المالي الشخصي. ويعتقد الجمهور بشدة أن برنامج الرعاية الصحية للمسنين يجب أن يستخدم قوته التفاوضية للحصول على أقل سعر للأدوية، ولكن الجمهوري بيلى تاويزين، وهو ديمقراطي تحول ليكون جمهوريا وكان رئيسا للجنة الطاقة والتجارة في مجلس النواب بين عامي 2001 و 2004، مرر تشريعا لبرنامج الرعاية الصحية للمسنين يحظر التفاوض على الأسعار، ثم انتقل لمنصب رئيس جماعة ضغط صناعة الأدوية الرئيسية براتب يتكون من سبعة أرقام (أي راتب يتجاوز عشرة

(1) المنظمات التي تدبر الأموال للتأثير في الانتخابات أو التشريعات، وخاصة على المستوى الفيدرالي. (المترجم) انظر: <https://translate.google.com/#en/ar/political%20action%20committee>

(2) David Maraniss and Michael Weisskopf, "Speaker and His Directors Make the Cash Flow Right," Washington Post, November 27, 1995, p. A01.

ملايين دولار-المترجم). وكان ريك سانتورم يبدو بوضوح أنه يميني جدا بالنسبة لبينسلفانيا، ولكنه لم يجد أدنى مشكلة في العثور على وظيفة لطيفة بمؤسسة بحثية بعد هزيمته في الانتخابات، بينما لينكولن شافي، الجمهوري المعتدل من رود أيلاند الذي فقد أيضا مقعده في مجلس الشيوخ في نفس العام، كان عليه الاكتفاء بإجراء مقابلة من أجل الحصول على وظيفة للتدريس لمدة عام في جامعة براون.

وقد أرجعتني هزيمة لينكولن شافي إلى جانب آخر للطريقة التي سيطرت بها مؤسسات الحركة المحافظة على الحزب الجمهوري، فهم لا يساندون فقط السياسي الجمهوري الممثل لخط الحزب، بل يعاقبون هؤلاء الذي لا يمثلون. فقد واجه شافي تحديا قذرا في الانتخابات التمهيدية داخل الحزب من على يمينه. وقد تلقى خصمه، ستيف لافي، أكثر من مليون دولار دعما من النادي من أجل النمو، والذي يتخصص في تأديب الجمهوريين الذين لا يؤيدون بشكل كاف خفض الضرائب. وقد أعلن ستيفن مور، رئيس النادي في ذلك الوقت، عام 2001: "نحن نريد أن تتم رؤيتنا باعتبارنا فاضين لخفض الضرائب".

وكانت لدى النادي آمال مرتفعة باستبعاد شافي؛ فقبل ذلك بعامين تمكن المرشح المدعوم إلى حد ما من قبل النادي من أجل النمو من هزيمة السيناتور أرلين سبكر، وهو جمهوري آخر معتدل نسبيا، في الانتخابات التمهيدية في بنسلفانيا. وكانت هذه التحديات فعالة. فكما قال واحد من رجال الكونجرس الجمهوريين في عام 2001: "عندما يكون لديك 100% من تصويت الجمهوريين المؤيد لخفض بوش للضرائب، فسوف تعرف أنهم ينظرون من فوق أكتافهم ولا يريدون أن يتولى ستيف مور تجديد مرشحين في مقاطعاتهم".

وكان سبكر قد انتُخب أول مرة لمجلس الشيوخ في عام 1980، واستطاع الحفاظ على المنصب الذي فاز به منذ الأيام التي كان فيها الحزب الجمهوري لا يزال لديه مساحة للاعتدال.

أما السياسيون الجمهوريون الشباب فقد ترعرعوا، إلى حد كبير، داخل حزب تم تعريفه من قبل الحركة المحافظة. فقد كان اليمين المتشدد قد استولى بالفعل على الجمهوريين الجامعيين بحلول عام 1972، حينما تم انتخاب شخص مثل كارل روف كرئيس لمنظمة الجمهوريين الجامعية. وكان الخريجون الآخرون، المرموقون من منظمة الجمهوريين الجامعية يضمون أشخاصا مثل ريك سانتورم،

وجروفر نوركويس، ورالف ريد، وجاك أبراموف. وكانت الحركة المحافظة تدير اللجنة الجمهورية الوطنية، وهو ما يعني أنهم كانوا مسؤولين عن تجنيد المرشحين للكونجرس، وكان من المحتم أن يختاروا رجالا ونساء على شاكلتهم. أما الجمهوريون القليلون بالكونجرس المعتدلون فقد كانوا، وباستثناءات نادرة، قد تم انتخابهم أول مرة قبل ريجان أو، على الأكثر، قبل انتخابات عام 1994 التي وضعت خاتم سيطرة جناح جينجريتش على الحزب.

نقطة واحدة أخيرة: شددت مؤسسات الحركة المحافظة على استمرار الأهداف التي لا يوجد مناظر لها على الجانب الآخر. فقد حاول جيمي كارتر تأسيس سياسة وطنية للطاقة كان بإمكانها تخفيض الاعتماد على النفط المستورد، وكان هذا ما حدث، فلم يتوقع أحد أن يلتقط بيل كلينتون الأشياء من عند النقطة التي تركها كارتر. وحاول رونالد ريجان وفشل في خفض مزايا الضمان الاجتماعي، ولكن الحركة المحافظة أخذت هذا كمجرد انتكاسة تكتيكية. وفي مقالة نشرت عام 1983 وتعد شهيرة الآن، دعا محللو معهد كاتو ومؤسسة التراث "هيرتدج" إلى "إستراتيجية لينينية" لإضعاف التأييد للضمان الاجتماعي، وذلك "لتحضير الساحة السياسية من أجل ضمان ألا يتكرر إخفاق الثمانية عشر شهرا الأخيرة".⁽¹⁾ وكانت هذه الاستراتيجية وراء محاولة جورج دبليو بوش خصخصة النظام-وحتى هزيمة- أو إدام تتم هزيمة الحركة المحافظة على نحو تام كما حدث مع الحركة المحافظة ما قبل الصفقة الجديدة، فستكون هناك محاولات أكثر في المستقبل.

ما الذي حدث؟

إن ميكانيزمات الانقسام الحزبي المتزايد تعد واضحة. فالتحزب المريز أصبح القاعدة لأن الجمهوريين قد تحركوا جهة اليمين، وتحرك الحزب الجمهوري جهة اليمين لأنه تم الاستيلاء عليه من جانب الحركة المحافظة. ولكن ما زال هناك سؤال حول السبب الأساسي. فقد كانت العائلات الثرية التي تكره الضرائب، ومصالح الشركات التي تكره القواعد الحكومية التنظيمية، والمفكرين الذين

(1) Stuart Buttlar and Peter Germanis, "Achieving a Leninist Strategy," Cato Journal 3, no. 2 (Fall 1983), pp.547-61.

يؤمنون بأن دولة الرفاه غير مشروعة معنا دائما. لكن في الخمسينات والستينات، على أية حال، كانت هذه الجماعات هامشية، يعاملها كلا الحزبين على أنها جماعات من المهووسين. ما الذي حولهم إذن إلى قوة لديها من القوة ما يكفي لتحويل السياسة الأمريكية؟

ما يراه أعضاء الحركة المحافظة أنفسهم، إلى حد إذا ما فكروا في أسباب صعودهم على الإطلاق، أنها قصة انتصار الأفكار الجيدة على الأفكار السيئة. وتمضي القصة إلى حد ما على النحو التالي: الكساد العظيم مجتمعا مع الدعاية اليسارية، أعطى للناس انطبعا خاطئا للاعتقاد أنهم بحاجة لحكومة كبيرة لحمايتهم. ومؤسسات الحكومة الكبيرة، في المقابل، أصبحت تخلص ذاتها. ولكن الرجال الشجعان، من ميلتون فريدمان إلى رونالد ريجان، علموا الجمهوريين تدريجيا أن الحكومة هي المشكلة، وليست الحل. والانقسام الحزبي موجود فقط بسبب أن بعض الناس ما زالوا لم يروا الضوء.

وعلى النقيض التام من هذا الحساب البطولي للتغيير السياسي هناك النظرة الميكانيكية بأن نمو عدم المساواة الاقتصادية هو جذر السبب وراء صعود الحركة المحافظة. وكما شرحت في الفصل الأول، فقد بدأت العمل على هذا الكتاب بهذه النظرة التي تمضي شيئا ما على النحو التالي: المال يشتري النفوذ، ومع نمو نسبة قليلة من الأمريكيين الأغنياء ليصبحوا أكثر غنى بسبب قوى غير متعادلة مثل التغير التكنولوجي، فقد أصبحوا أغنياء بشكل كاف ليشتروا لأنفسهم حزبا. وفي ظل هذه النظرة، يعد صعود الحركة المحافظة منتجا جانبيا لصعود عدم المساواة.

وبالتأكيد، من المنطقي أكثر التفكير في أن التصاعد الشديد في عدم المساواة في الدخل منذ السبعينات حول السياسة الأمريكية لتنسب كل ذلك إلى عبقرية وألمعية نفر قليل من المثقفين. ولكن فرضية أن التركيز المرتفع في الدخل قد مكن النخبة الاقتصادية، ودفع الحزب الجمهوري نحو اليمين، تعمل في مواجهة مشكلة التوقيت. فتحرك الحزب الجمهوري الحاد نحو اليمين بدأ قبل أن تكون هناك أي زيادة ملحوظة في عدم المساواة في الدخل. فقد تم ترشيح رونالد ريجان في عام 1980، وهو العام الذي كان فيه الغني ليس أكثر غنى، قياسا إلى الأمريكي العادي، عما كان عليه خلال سنوات أيزنهاور. وفي الكونجرس بدأ التحول السياسي

في انتخابات عامي 1976 و1978. وكما أشار إيدسال "فقد نما القلب المتشدد للشباب، الأيديولوجي الملتزم من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين" من 4 أعضاء في عام 1975 إلى 11 في عام 1979، مع تحرك مناظر حدث أيضا في مجلس النواب.⁽¹⁾ وحدث استيلاء حركة المحافظين على اللجنة الجامعية للجمهوريين حتى في وقت أبكر من ذلك، فقد تم انتخاب كارل روف كرئيس للجنة في عام 1972. والمؤسسات الرئيسية للحركة المحافظة تم تأسيسها في نفس الوقت تقريبا. فقد تم تأسيس مؤسسة التراث، على سبيل المثال، في عام 1971. ومائدة الأعمال المستديرة التي دمجت عددا من الجماعات رخوة التنظيم في جماعة ضغط قوية تمثل سياسة مناصرة للشركات-والتي شكلت في نهاية المطاف قاعدة سانتورم لاجتماعات شارع ك-تم تكوينها في عام 1972، وغرفة تجارة الولايات المتحدة ولدت من جديد كقوة ضغط مؤثرة بعد ذلك بوقت قصير.

أضف إلى هذا البرهان الذي قدمته في الفصل السابع أن التغييرات في المؤسسات والمعايير يقف وراء الكثير من ارتفاع عدم المساواة، وأن التغييرات السياسية هي التي أدت إلى هذه التغييرات في المؤسسات والمعايير، وبذلك تفقد النظرة الميكانيكية بأن عدم المساواة هو الذي حرك الجمهوريين تجاه اليمين معظم وجهاتها.ومن المحتمل أن ارتفاع تركيز الدخل قد عمل على تعزيز الاتجاه نحو اليمين للحزب الجمهوري، مع نمو عدد وثروة المانحين القادرين على منح تمويل ببدخ للسياسيين اليمينيين المتشددون المناسبين. ولكن لا بد من أن هناك شيئا آخر جعل العملية تسير في طريقها.

وهذا الشيء، حسبما أعتقد، هو كوكبة القوى الموصوفة في الفصلين السادس والسابع. وملخص القصة أنه في نهاية الخمسينات وبداية الستينات نما "المحافظون الجدد"، المجموعة الضيقة النخبوية المتمركزة حول المجلة الوطنية "ناشيونال ريفيو"، إلى حركة جدية بالاندماج مع فصائل أخرى غير راضية لا عن الاعتدال، ولا عن أمريكا الطبقة الوسطى في سنوات ما بعد الحرب. فالمتحمسون المناهضون للشيوعية وجدوا في الحركة المحافظة توأم روحهم الذي يشاركهم نفس المخاوف. والأشخاص الذين أغضبهم فكرة الأشخاص الآخرين الذي يتلقون الرفاه وجدوا حركة يمكنها أن تجعل من استيائهم وسخطهم أمرا محترما سياسيا. ووجد رجال

(1) Edsal, New Politics of Inequality, p. 47.

الأعمال الناقمون من اضطرارهم إلى التعامل مع النقابات حركة يمكنها تحويل غضبهم إلى عمل سياسي فعال.

وكان اقتراب هذه القوى قويا بما فيه الكفاية لكي تتم تسمية باري جولدووتر مرشحا لمنصب الرئاسة، ولكن فقط لأن المؤسسة الجمهورية أخذت على حين غرة. وخسر جولد ووتر الانتخابات بهزيمة ساحقة. وعلى الرغم من ذلك مضت الحركة قدما، وتعلمت. فقد علم ريجان الحركة كيفية إلباس الأفكار الاقتصادية النخبوية خطابا شعبويا. ونيكسون، على الرغم من أنه ليس من بين أفراد الحركة المحافظة، بيّن كيف يمكن للجانب المظلم من أمريكا-الضغائن الثقافية والاجتماعية، والقلق والتوتر حول الأمن في الداخل والخارج، وقبل أي شيء آخر، العرق-يمكن استغلالها لكسب الانتخابات.

وهذا الجزء الأخير كان حاسما. فالقدرة على تحويل المواقف اليمينية المتشددة إلى إستراتيجية رابحة، وليس الاحتجاج عديم الجدوى، جلب التمويل الواسع النطاق الذي أقام مؤسسات الحركة: "المؤامرة اليمينية المتشددة الواسعة" التي نعرفها اليوم.

وهذا، على أية حال، يذهب بنا إلى اللغز الثاني الذي أوضحته سابقا في هذا الفصل: لماذا كان دعاة دولة الرفاه الأصغر وسياسات تخفيض الضرائب قادرين على كسب الانتخابات، على الرغم من أن نمو عدم المساواة في الدخل يعمل على أن تكون دولة الرفاه أكثر شعبية؟ هذا هو موضوع الفصل التالي.

الفصل التاسع

أسلحة الدمار الشامل

لا يدلي الناخبون بأصواتهم لتحقيق مصلحتهم الذاتية فقط، ففي الواقع المواطن الحريص على مصلحته الذاتية بشكل تام لن يزعج نفسه بالتصويت على الإطلاق، لأن تكلفة الذهاب إلى المقر الانتخابي تفوق التأثير المحتمل لأي صوت منفرد على رفاهيته أو رفاهيته. بعض الأشخاص قد يصوتون ضد "الحكومة الكبيرة" كمسألة مبدأ، حتى لو كان من المحتمل أن يكونوا من المستفيدين الصافين من برامج الحكومة، بينما ربما يؤيد آخرون برامج اجتماعية سخية من المحتمل ألا يكونوا بحاجة لها. ومع ذلك فمن المتوقع أن تعكس تفضيلات الناخبين مصالحهم الذاتية إلى حد ما. وهم يفعلون، فالناخبون في الثلث الذي يقع في قاع توزيع الدخل من المحتمل إلى حد كبير جداً أن يفضلوا إنفاقاً حكومياً أعلى، وبرامج الحكومة التي توفر العمل، وهكذا، وذلك مقارنة بالناخبين في الثلث الذي يقع في قمة توزيع الدخل.⁽¹⁾ وبالنسبة لـ "الحكومة الكبيرة" -دولة الرفاه- فإنها تفعل شيئاً: الأول كونها نوعاً من التأمين، فهي تحمي الناس من بعض مخاطر

(1) See Larry Bartels, "What's the Matter With What's the Matter with Kansas?"

الحياة، وتضمن لهم أنه مهما حدث أنهم لن يعانون من الجوع في أيامهم الأخيرة أو، فيما لو كانوا فوق الخامسة والستين، لن يكونوا غير قادرين على تحمل تكلفة إجراء عملية جراحية. والشئ الثاني أنها توزع بشكل عام الدخل تجاه الأسفل.

لتأخذ بعين الاعتبار، على سبيل المثال، آثار برنامج الرعاية الصحية للمسنين. فالبرنامج شكل فعال جدا للتأمين الاجتماعي، فهو يوفر راحة البال حتى لهؤلاء الذين انتهى بهم الأمر إلى الدفع للنظام، في شكل ضرائب ورسوم إضافية، أكثر مما تلقوه من مزايا. فعدد ليس بالقليل من الأمريكيين في أواخر الخمسينات أو بداية الستينات من أعمارهم يفكرون في أنفسهم أنهم يجب أن يتشبثوا حتى يبلغوا برنامج الرعاية الصحية للمسنين، فيدفعون رسوما إضافية للتأمين الصحي لا يقدرّون على تحملها، أو يعيشون بقلق وتوتر بدون التأمين على أمل أنهم لن يصابوا بمرض خطير، حتى يبلغوا في النهاية سن الخامسة والستين السحري.

لكن هناك سببا آخر لشعبية برنامج الرعاية الصحية للمسنين، على الرغم من أنه نادر ما يعلن عن ذلك بالتحديد، وهو أنه برنامج لإعادة توزيع الدخل، بحيث يأخذ من الأقلية الثرية ويُعطي للأغلبية الأقل ثراءً. والمزايا التي يؤمنها البرنامج هي نفسها للجميع، ولكن أغلب الضرائب التي تدعم البرنامج - والتي هي متناسبة مع الدخل تقريبا⁽¹⁾ - يتم دفعها عن طريق ما لا يزيد على 25% من السكان. تذكر، أنه فيما يتعلق بالدخل تعد الولايات المتحدة بحيرة ووبيجون⁽²⁾ معكوسة، فمعظم الناس تحت خط متوسط الدخل. لذا فبرنامج

(1) كما هو كل شيء يتضمن تمويلا حكوميا، فالأمر أكثر تعقيدا من ذلك. فالجزء أ من برنامج الرعاية الصحية للمسنين، الذي يقدم الرعاية الصحية بالمستشفيات، يتم تمويله عن طريق ضريبة تناسبية على كل الدخل المكتسبة (ولكن ليس على دخل رأس المال مثل توزيعات الأرباح على الأسهم والمكاسب الرأسمالية). أما الجزء الباقي من البرنامج فيتم دفع تمويله من الإيرادات العامة التي تعنى غالبا ضرائب الدخل الشخصي، وهي ضريبة تصاعدية بشدة يتم دفعها أساسا بواسطة أغنى 10% من العائلات.

(2) بحيرة ووبيجون هي مدينة خيالية في ولاية مينسوتا بالولايات المتحدة، ابتكرها المؤلف جاريسون كيلور وقال إنها موطن صباه، ويقدم كيلور فقرة تتضمن تغطية للأخبار من بحيرة ووبيجون في برنامج الإذاعي "رفيق منزل البراري" الذي يقدم كل يوم سبت بين الخامسة والسابعة بالتوقيت المركزي للولايات المتحدة. يعتقد أن موقعها هو إلى شمال سانت كلود، ويدعى أن مدينة هولدينج

الحكومة الذي يفرض الضريبة على كل فرد بينما يقدم مزاياه لكل فرد لا بد من أن يبدو كصفقة جيدة لمعظم الأمريكيين.

والجانب المتعلق بإعادة التوزيع لبرنامج الرعاية الصحية للمسنين يعد صفة مميزة لدولة الرفاه ككل. ومن الواضح أن البرامج التي تتطلب التحقق من الموقف المالي للشخص الذي يحاول الحصول على خدماتها، مثل برنامج الرعاية الصحية للأسر والأشخاص ذوي الدخل المنخفضة والموارد المحدودة وبرنامج طوابع الأغذية، تعيد توزيع الدخل، ولكن هذا يحدث أيضا بالنسبة لاستحقاقات الطبقة الوسطى. فالأمريكيون الذين يقعون في قاع الـ 60% من المتكسبين يمكنهم توقع تلقي مزايا للضمان الاجتماعي أكثر بكثير مما دفعوه من ضرائب في FICA (قانون مساهمات التأمين الفيدرالي-المترجم)، بينما هؤلاء الـ 20% في القمة يمكنهم توقع تلقي أقل مما دفعوا.⁽¹⁾

ولهذا، يجب توقع اتجاه الرأي العام جهة اليسار مع تزايد عدم المساواة في الدخل، أي أن الناخبين يجب أن يكونوا أكثر تأييدا للبرامج التي تفرض ضرائب على الأغنياء وتقدم مزاياها لعموم السكان. وهو ما ثبتت صحته إلى حد ما عبر استطلاعات الرأي، فحتى مع تحرك الحزب الجمهوري كثيرا نحو اليمين، كانت استطلاعات الرأي العام تشير إلى أن الجمهور، إذا كان قد تحرك من الأساس، فقد تحرك جهة اليسار.

فورد في ولاية مينسوتا التي بلغ عدد سكانها 708 نسمة في تعداد عام 2010 هي المدخل لبحيرة ووبيجون.

يختتم كيلور فقرته حول الأخبار ببحيرة ووبيجون دائما بالقول "حسنا، كانت هذه هي الأخبار من بحيرة ووبيجون، حيث كل النساء أقوياء، وكل الرجال حسنو المظهر، وحيث كل الأطفال فوق المتوسط"، وهو ما يشير إليه المؤلف في المتن على أنه على العكس من ووبيجون ففيما يتعلق بالدخل يقع معظم الناس تحت المتوسط. (المترجم)، انظر:

Lake Wobegon, Wikipedia, the free encyclopedia.

A Prairie Home Companion, Wikipedia, the free encyclopedia.

Holdingford, Wikipedia, the free encyclopedia.

(1) See Karen Smith and Eric Toder, "Lifetime Distributional Effects of Social Security Retirement Benefits," paper prepared for the Third Annual Joint Conference for the Retirement Research Consortium, "Making Hard Choices About Retirement," May 17-18, 2001, Washington, D.C.

والمصدر الرئيسي للبيانات عن الاتجاهات بعيدة المدى في استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة هي منظمة دراسات الانتخابات الوطنية الأمريكية، وهي المنظمة التي تسأل نفس الأسئلة باستمرار في استطلاعات رأي الجمهور منذ فترة طويلة، ترجع في بعض الحالات إلى الخمسينات. والأسئلة الثلاثة الأكثر كسفا التي صمدت بشكل مباشر تقريبا هي عن حجم الحكومة ومدى سخاء دولة الرفاه.

فقد عالج أحد الأسئلة الرعاية الطبية، حيث يسأل الناس أن يضعوا أنفسهم على مقياس من 1 إلى 7، حيث يمثل 1 تأييدا قويا لخطة حكومية تغطي التكاليف الطبية، و7 يمثل تأييد الاعتماد على المدفوعات الخاصة وشركات التأمين. في عام 1972، أجاب 37% من المبحوثين بـ1 أو 2 أو 3، وهو ما يبين تأييدا للتأمين الصحي الحكومي، بينما أجاب 35% بـ5 أو 6 أو 7. بينما في عام 2004 كان التأييد للتأمين الصحي الحكومي قد ارتفع إلى 42%، وانخفضت المعارضة إلى 27%.

أما السؤال الثاني فيسأل عما إذا كان ينبغي على الحكومة "التأكد من أن كل شخص لديه عمل ومستوى معيشي جيد". في عام 1972 كانت إجابة هذا السؤال أن 28% رأوا أن الحكومة ينبغي عليها فعل ذلك، بينما 40% رأوا أنه "ينبغي على الحكومة فقط أن تترك كل شخص للمضي قدما بالاعتماد على نفسه". وفي عام 2004 كانت هذه الأرقام 31% و42% على الترتيب، فقد كان هناك عدد أقل من الجالسين على الحياد أو الذين لم يقرروا رأيهم، ولكن الموقف المتوسط لم يتغير.

أخيرا، يسأل السؤال الثالث عما إذا كان ينبغي على الحكومة أن تقدم خدمات وإنفاضا أكثر أم أقل. ولسوء الحظ، هذا السؤال يعود فقط إلى عام 1982، حينما أراد 32% حكومة أصغر، و25% أرادوا حكومة أكبر. بحلول عام 2004 أراد 20% فقط حكومة أصغر، بينما أراد 43% حكومة أكبر.

تشير هذه البيانات إلى أن الهيئة الناجبة، فيما لو كان قد حدث لها أي شيء، قد تحركت نحو اليسار. ربما لم تتحرك جهة اليسار كما قد يتوقع المرء مع الوضع في الاعتبار تزايد عدم المساواة. ولكن الرأي العام، على خلاف الحزب الجمهوري، لم يتحرك بجهة اليمين. ومع ذلك فالحقيقة هي أن الجمهوريين استمروا في كسب الانتخابات، وهي ملاحظة ربما تكون قد فقدت بعض ولكن لم تفقد كل قوتها بأي مقياس بعد التجديد النصفى للكونجرس في عام 2006. ما الذي يفسر إذن النجاح الانتخابي للحزب الجمهوري؟

كنساس في عقولنا

إن الحركة التي تسعى لخفض الضرائب بينما تحاول تفكيك دولة الرفاه لديها مشكلات متأصلة في كسب تأييد الجماهير العريضة. فخفض الضرائب، خاصة نوع خفض الضرائب الذي تريده الحركة المحافظة، تقدم معظم مزاياها لأقلية صغيرة من السكان، بينما الألم الناجم عن إضعاف شبكة الأمان سيضرب دائرة أوسع بكثير. والمنظمات والمال يمكنهما إلى حد ما التعويض عن عدم الشعبية المتأصل للسياسات المحافظة، لكن كسب الانتخابات يتطلب عادة أن تعثر الحركة المحافظة على طريقة ما لتغيير الموضوع.

في كتابة الشهر الصادر عام 2004 ما حَظَب كنساس؟ عرض توماس فرانك صورة قائمة للناخبين من الطبقة العاملة الذين من السهل خداعهم مرة بعد أخرى، بالاستعراضات الجانبية:

الخدعة لا تشيخ أبداً، والوهم لا يفقد مفعوله. أدلِّب صوتك لإيقاف الإجهاض تلق تخفيضاً على ضرائب الأرباح الرأسمالية. صوّت لكي نجعل بلدنا قويا مرة أخرى تلق نزع التصنيع. صوّت من أجل هزيمة أساتذة الجامعات الصحيحين سياسيا تلق التخلص من القواعد التنظيمية في قطاع الكهرباء. صوّت لكي نلقي الحكومة من على أكتافنا تلق تكتل الشركات والاحتكارات في كل مكان، من وسائل الإعلام إلى تعبئة اللحوم. صوّت لكي نقف شامخين في مواجهة الإرهاب تلق نظاما اجتماعيا تتركز الثروة فيه أكثر كما لم يكن أبدا على امتداد فترة حياتنا، حيث تم تجريد العمال من القوة وتمت مكافأة المديرين التنفيذيين للشركات بطريقة تفوق الخيال.⁽¹⁾

ما مدى صحة هذه الصورة؟ لقد أخذتني الدهشة حينما ظهر كتاب فرانك، وما زلت أعتقد أنه بحث مكتوب ببراعة عن عبقرية الحركة المحافظة في استغلال الموضوعات العاطفية وريائها في أولويات الحكومة. لكن علماء السياسة، وبوجه خاص زميلي في جامعة برنستون لاري بارتلز-الذي كتب استجابة علمية

(1) Thomas Frank, What's the Matter with Kansas? How Conservatives Won the Heart of America (Henry Holt, 2004).

بعنوان "ما الخطب مع ما خطب كنساس؟" وضع موضع التساؤل إلى أي حد تم - حقيقة - خداع الناخبين من الطبقة العاملة؟

الحقيقة هي أن التصويت قد أصبح تصويتا طبقيا أكثر، وليس أقل، مرور الوقت، وهو ما قد تتوقعه بالضبط بالنظر إلى التغير في طبيعة الحزب الجمهوري. كان الحزب الجمهوري في الخمسينات والستينات يدار بواسطة رجال يتبعون مبدأ أيزنهاور حول "الجمهورياتية الحديثة"، رجال قبلوا بميراث الصفقة الجديدة. وخلال هذين العقدين كان البيض أصحاب الدخل المرتفع بالكاد من المحتمل أكثر أن يعتبروا أنفسهم جمهوريين، أو يصوتوا للمرشحين الجمهوريين، وذلك مقارنة بالبيض أصحاب الدخل المنخفض. ومنذ استولت الحركة المحافظة على الحزب الجمهوري، على أية حال، نشأ انقسام طبقي قوي. فالأثرياء أصبحوا بشكل متزايد يصوتون للجمهوريين، بينما البيض أصحاب الدخل المنخفض، وخاصة خارج الجنوب، كان من المحتمل في الواقع أن يصوتوا للديمقراطيين أكثر مما كانوا قبل نصف قرن مضى.

ومع ذلك لا يزال هناك شيء ما سمح للحركة المحافظة بالفوز بالانتخابات، على الرغم من سياستها التي كان ينبغي أن تكون غير شعبية بالنسبة لأغلبية الأصوات. ولذا دعنا نتحدث عن القضايا غير الاقتصادية التي استغلها المحافظون، ولنبدأ بالقضية التي لم يذكرها فرانك بغرابة في هذا الخرف العظيم: العرق.

فيلادلفيا

اسأل أي رجل أو امرأة في الشارع عن التداعي الحر المرتبط باسم رونالد ريجان، وربما يجيب أو تجيب بـ "خفض الضرائب" أو "هزيمة الشيوعية". ولكن ريجان لم يبدأ حملته للرئاسة بمسيرات حول الاقتصاد أو السياسة الخارجية. فخلال سعيه لنيل موافقة الجمهوريين على تسميته كمرشح للرئاسة، وضع بصمته بمبالغته الضخمة بشأن حالة غش في مخصصات الرفاه في شيكاغو، وقدم مصطلح "ملكة الرفاه".⁽¹⁾ ولم يذكر عرق المرأة، ولم يكن بحاجة لفعل ذلك. وقد

(1) "Welfare queen's Becomes Issue in Reagan Campaign," New York Times, Feb. 15, 1976, p.51

بدأ حملته عام 1980 بحديث حول حقوق الولايات في معرض بمقاطعة بالقرب من فيلادلفيا، ميسيسيبي، المدينة التي تم اغتيال ثلاثة من العاملين في حملة الحقوق المدنية بها في عام 1964. واستلم كل شخص الرسالة.

بالنظر إلى كمّ ما كُتب حول التغييرات في السياسة الأمريكية على مدى الجيل الماضي، وكم هو مؤلم ما احتواه هذا الكم حول مصادر تراجع الديمقراطيين وصعود الجمهوريين، فالمدّ هش أن الكم الكبير من الظاهرة ككل يمكن اختصاره في خمس كلمات فقط: البيض الجنوبيون بدأوا التصويت للجمهوريين.

قبل أن أتحدث عن التحول السياسي، لنحصل على بعض المنظور التاريخي، نشير إلى أن الولايات المتحدة كانت سياسياً على يمين البلدان المتقدمة الأخرى لفترة طويلة. فالإنفاق على الدعم والتحويلات -جوهري إنفاق دولة الرفاه- كانت حصته النسبية من الناتج المحلي الإجمالي أقل في الولايات المتحدة مقارنة بأوروبا منذ القرن التاسع عشر. فبحلول عام 1937 كان قدر ما أنفقته البلدان الأوروبية بالفعل على برامج دولة الرفاه، قياساً إلى حجم اقتصاداتها، هو نفسه القدر الذي أنفقته الولايات المتحدة عام 1970، بعد إقامة برنامج الرعاية الصحية للمسنين، وبرنامج الرعاية الصحية للأسر والأشخاص ذوي الدخل المنخفضة والموارد المحدودة.

ما الذي يفسر هذا الاختلاف؟ هذا السؤال سؤال قديم، يعود على الأقل إلى كتاب ويرنر سومبارت الصادر عام 1906، لماذا ليست هناك اشتراكية في الولايات المتحدة؟ وقد تم عزو الاختلاف إلى كل شيء من الأجور المرتفعة - كتب سومبارت "كل الاشتراكيّات الطوباوية تخفق، على لحم البقر المشوي وفطيرة التفاح"⁽¹⁾ - إلى تضمين الأوضاع الثقافية. ولكن التقدير الراهن الأكثر منهجية الذي قدمه ألبرتو ألسينا، وإدوارد جليزر، وبروس ساسردوت، وهم ثلاثة اقتصاديين من هارفارد، يخلص إلى أن العامل الأكثر أهمية في الاستثنائية الأمريكية الدائمة ربما يكون العرق: الخلاف العرقي لعب دوراً في تحديد المعتقدات حول الفقر. وبما أن الأقليات كانت مفرطة التمثيل بين الفقراء الأمريكيين، فإن أي إجراءات لإعادة التوزيع على أساس الدخل سوف تقوم بإعادة التوزيع بشكل خاص للأقليات. وقد استخدم معارضو إعادة التوزيع بانتظام خطاباً يستند إلى العرق لمحاربة

(1) Warner Sombart, Warum gibt es in den Vereinigten Staaten keinen Sozialismus? (Mohr, 1906).

سياسات الجناح اليساري. وعبر البلدان، يشكل الانقسام العرقي وسيلة للتنبؤ القوي بإعادة التوزيع. وداخل الولايات المتحدة، كان العرق هو العامل المفرد الأكثر أهمية للتنبؤ بدعم الرفاه. وكانت العلاقات العرقية الأمريكية المضطربة هي بوضوح السبب الرئيسي لغياب دولة الرفاه الأمريكية.⁽¹⁾

وقد ثبتت صحة هذا الاستنتاج عبر كل من تاريخ المعارك السياسية حول برامج دولة الرفاه، وشكل السياسة الإقليمية اليوم.

ولنبداً بإصلاحات الصفقة الجديدة التي لم تحدث: التأمين الصحي الشامل. فكل دولة متقدمة باستثناء الولايات المتحدة لديها نظام شامل للرعاية الصحية؛ فكيف فاتنا ذلك؟ ولربما كانت أفضل فرصة مواتية لإقامة مثل هذا النظام هي في أواخر الأربعينات، حينما حاول الرئيس هاري ترومان إقامة مثل هذا النظام الذي كان سيبدو بشكل أساسي مماثلاً لبرنامج الرعاية الصحية للمسنين Medicare ولكن لكل السكان. وقد بينت استطلاعات الرأي الدعم الساحق من الجمهور للرعاية الشاملة (كما يدعمها اليوم). ولكن كما تم وصف ذلك في الفصل الرابع، فشلت محاولة ترومان في وجه معارضة من جماعتين حيويتين، هما الاتحاد الطبي الأمريكي، والبيض الجنوبيون الذين كانوا سيستفيدون من البرنامج بسبب دخولهم المنخفضة، ولكنهم عارضوه بسبب الخوف من أن البرنامج سوف يؤدي إلى الدمج العرقي في المستشفيات.⁽²⁾

وكانت آثار العرق على تأييد دولة الرفاه واضحة أيضاً من المقارنة بين الولايات الأمريكية. وقد بين ألسينا وجليزر وساسردوت أنه كانت هناك علاقة ارتباط قوية بين التكوين العرقي على مستوى الولاية وبين سياساتها، وبشكل عام، كلما ارتفعت نسبة السكان السود من إجمالي سكان الولاية، كان الانفاق الاجتماعي بالنسبة للفرد منخفضاً. ويمكن إلى حد ما أن يعكس ذلك حقيقة أن الولايات الجنوبية كانت، على الرغم من هجرة الأمريكيين الإفريقيين جهة الشمال

(1) Alberto Alesina, Edward Glaeser, and Bruce Sacerdote, "Why Doesn't the US Have a European-Style Ewlfare State?" (National Bureau of Economic Research working paper no. 8524, Oct. 2001).

(2) See Jill Quadagno, One Nation Uninsured: Whay the U.S. Has No Health Insurance (Oxford University Press, 2005).

واتجاه الدخول الإقليمية نحو التقارب، تضم الأكثر سوادا والأكثر فقرا مقارنة ببقية الولايات المتحدة. ولكن الأمر أكثر من هذا، فحتى بعد أخذ مستويات الدخول في الاعتبار، تظل علاقة الارتباط على حالها.

ولجعل هذه النقطة أكثر واقعية، افترض أننا نقارن السياسة والسياسات في ماساتشوستس وفرجينيا. وكلا الولايتين قابلة للمقارنة تقريبا فيما يتعلق بكل من الدخل المتوسط والدخل الوسيط للفرد، وهو ما يخبرنا بأن الولايتين لهما مستويات مشابهة من الدخل، وبأنه ليست هناك اختلافات كبيرة فيما يخص تركيز الدخل عند القمة. ومع ذلك فالموقف السياسي مختلف بشكل كبير، فماساتشوستس معروفة بأنها ليبرالية، بينما فرجينيا كانت لزمن طويل محافظة بعمق. (ربما تغير هذا الآن، ولكن جعلها أكثر بياضا يعد ظاهرة حديثة جدا). ويمكنك إجراء مقارنات مماثلة بين أي ولايتين أخريين واحدة منهما من الفيدرالية القديمة⁽¹⁾ والأخرى مماثلة لها اقتصاديا في الشمال، وفي معظم الحالات، وليس كلها، سنجد أن الولاية الجنوبية أكثر، الولاية الأكثر سوادا تعد أكثر محافظة بكثير. وليس من الصعب استخلاص أن العرق هو الاختلاف.

وعلى الرغم من ذلك كان تحالف الصفقة الجديدة يضم الجنوب، وذلك لأسباب تمت مناقشتها في الفصل الرابع. كانت هناك مصلحة ذاتية فجأة: الجنوب كان لفترة طويلة إقليما فقيرا، ولذا كسب بشكل غير متناسب من دولة الرفاه. وكان هناك التاريخ: ظل الحزب الجمهوري، في عقول الجنوبيين، حزب لينكولن. وكان هناك استعداد أولي من جانب ليبراليي الشمال للتوصل إلى صفقة مع الشيطان، ولذا قبلوا بقوانين جيم كرو⁽²⁾ مقابل تأييد الجنوب لهم في الأجندة الواسعة لدولة الرفاه.

وفي نهاية المطاف، على أية حال، انهار الزواج بين البيض الجنوبيين وبقية الحزب الديمقراطي بسبب خلافات لا يمكن حلها. وقد بدأت العملية مع باري جولدووتر الذي التزم بموقف قوي فيما يتعلق بحقوق الولايات، وأخذ موقفا معارضا لقانون الحقوق المدنية لعام 1964. وباستثناء أريزونا، كانت كل الولايات التي كسبها جولدووتر في انتخابات عام 1964 تقع في الجنوب. وفي انتخابات

(1) راجع تعريفا بولايات الفيدرالية القديمة في الفصل الثاني. (المترجم)

(2) انظر تعريفا بقوانين جيم كرو في الفصل الثاني. (المترجم)

عام 1968 ذهب كثير من ولايات الجنوب لجورج والاس، ولكن نيكسون استطاع التقاط عدة ولايات حدودية. ومع حلول عام 1980 استطاع ريجان كسب الولايات الجنوبية مع إغراءات مستترة قليلا لمشاعر التفرقة العنصرية، بينما كان الديمقراطيون مرتبطين بشدة بالحقوق المدنية والعمل الإيجابي، أكثر من أي وقت مضى. وفي الواقع فاللغز الحقيقي هو لماذا استغرق وفد الكونجرس الجنوبي هذا الوقت الطويل لكي ينقلب؟

ما هو النصيب الذي يمكن أن يُعزى إلى التحول الجنوبي في صعود الحركة المحافظة؟ ما توضحه الأرقام هو أن الانتصار المحافظ ينسب بالكامل إلى التحول، بل وأكثر من ذلك.

قارن تشكيلة مجلس النواب عند زمنين يفصل بينهما نصف قرن. فبعد انتخابات عام 1954 كانوا قد بدأوا لتوهم ما اتضح أنه سيكون سيطرة لهم على المجلس لمدة أربعين عاما، إذ حصلوا على 232 مقعدا من إجمالي 435 مقعدا. وبعد انتخابات عام 2004 كان لدى الجمهوريين مقاعد تماثل عدد المقاعد التي كانت لدى الديمقراطيين في عام 1954، لتكون لديهم أوسع أغلبية حققوها على الإطلاق خلال فترة حكمهم على مدار 12 عاما. لذا من أين كسب الجمهوريون تقدمهم هذا؟ الإجابة هي أن الديمقراطيين في الحقيقة كانوا قد كسبوا مقاعد خارج الجنوب. وبالتالي فأكثر من كامل خسارة الديمقراطيين الصافية للجمهوريين أتت من التحول الجنوبي.

ويعكس التحول الجنوبي تغيرا في السلوك التصويتي للبيض الجنوبيين. في عام 1954 كان الجنوبيون البيض من كل مستويات الدخل من الأكثر احتمالا بشكل كبير أن يصوتوا للحزب الديمقراطي مقارنة بنظرائهم في الشمال. أما بحلول عام 2004 فلم يعد الجنوبيون البيض ذوو الدخل المنخفض مختلفين عن البيض منخفضي الدخل في سائر أنحاء البلاد، بينما كان الجنوبيون البيض من ذوي الدخل المتوسط والمرتفع جمهوريين بشكل غير متناسب. في الانتخابات الرئاسية عام 2000 وعام 2004 كان البيض خارج الجنوب يفضلون بوش، ولكن بهامش معتدل فقط. بينما في الجنوب صوتوا لبوش بهامش بلغ 35% أو أكثر، وهو ما كان كافيا

للتغلب على التصويت الديمقراطي الكاسح للجنوبيين السود.⁽¹⁾ ومن دون أصوات هؤلاء الجنوبيين البيض ما كان بوش ليقترّب من البيت الأبيض.

والأهمية الكبيرة للتحول الجنوبي تعرض قصة بسيطة مربكة إلى حد ما حول النجاح السياسي للحركة المحافظة. وتمضى القصة كالآتي: بفضل تنظيمهم، والتشابك بين المؤسسات التي تشكل حقيقة المؤامرة الواسعة للجناح اليميني، كانت الحركة المحافظة قادرة على الاستيلاء على الحزب الجمهوري، ونقلت سياساته بحدّة نحو اليمين. وفي معظم البلد أبعد هذا التحرك جهة اليمين الناخبين الذين تحركوا نحو الديمقراطيين. ولكن رغم ذلك كان الجمهوريون قادرين على كسب الانتخابات الرئاسية، وكسبوا في نهاية المطاف السيطرة على الكونجرس، لأنهم كانوا قادرين على استغلال موضوع العرق للفوز بالهيمنة السياسية على الجنوب. نهاية القصة.

أو ربما لم يكن ذلك هو -بدقة- نهاية القصة. فحتى قبل انتخابات عام 2006، أشار بعض المحللين -بشكل خاص توم شالر، عالم السياسة في جامعة ميريلاند- إلى أن الجمهوريين قد تفوقوا بالحيلة والخداع، وأنهم بدورهم أصبحوا عرضة لانقلاب شبيه بهذا الذي تعرض له الديمقراطيون وأخرجهم من السلطة.⁽²⁾ ومثلما استمر الديمقراطيون في الاحتفاظ بالعديد من مقاعد الكونجرس الجنوبية لزمان طويل بعد انهيار زواج المصلحة التاريخي بين أنصار الصفقة الجديدة والديكسكراتيين،⁽³⁾ واستمرت الدوائر الانتخابية المعتدلة نسبيا في بقية أنحاء البلد في إرسال جمهوريين إلى الكونجرس لزمان طويل، بعد أن كان الموفدون الجمهوريون إلى الكونجرس قد أضحوا، عمليا، كتلة تصويتية متماسكة يمينية التوجه. وفي الواقع، قد خسر عدد من هؤلاء الجمهوريين في نهاية المطاف مقاعدهم في انتخابات عام 2006. وبعد انتخابات عام 2006 كان لا يزال نحو 42% من المقاعد التي ما زال الجمهوريون

(1) Exit-poll data at http://www.nytimes.com/packages/pdf/politics/20041107_px_ELECTORATE.xls.

(2) Thomas Schaller, Whistling Past Dixie: How Democrats Can Win Without the South (Simon & Schuster, 2006).

(3) انظر تعريفا بهم في مقدمة الكتاب. (المترجم)

يحتفظون بها في الجنوب، وهو ما ليس بعيدا عن نسبة 47% التي كانت حصة مقاعد الديمقراطيين في عام 1954 في الجنوب.⁽¹⁾

وبعد كل ما قيل، يبقى شيء من اللغز: ما الذي ظن الجنوبيون البيض أنهم سوف يجنونه حقيقة من الحزب الجمهوري؟ فالجمهوريون في واشنطن لم يجعلوا العالم أكثر أمانا لدعاة التفرقة العنصرية مرة أخرى. ولكي أكون منصفًا، فمن المشكوك فيه ما إذا كان العديد من الجنوبيين سيسعون للعودة إلى قوانينهم كرو حتى لو سمحت الأجهزة الاتحادية بذلك. ما عرضه ريجان في فيلادلفيا، ميسيسيبي، كان بشكل أساسي رمزيا -عصا في أعين اليانكي الميالين للنقد القاسي- عوضا عن أن يكون إمكانية للتراجع عن منجزات حركة الحقوق المدنية. ربما كان من الواجب أن يكون عنوان كتاب فرانك هو "ما خطب الديكسي؟"، والتشدد اللفظي كان ينبغي أن يكون على النسق التالي: "صوت للأيام الخوالي المجيدة للفرح الجنوبي، وتلقَّ خصخصة الضمان الاجتماعي". وحينما حاول بوش حقيقة محاولة استخدام "تفويضه" لخصخصة الضمان الاجتماعي، كان الجنوب معارضا للمقترح بنفس قدر معارضة بقية البلد له.⁽²⁾

كان العرق، إذن، أساسيا لقدرة المحافظين على الفوز بالانتخابات، على الرغم من السياسات الاقتصادية التي حابت الأقلية على حساب الأغلبية. ولكن ماذا عن الأشكال الأخرى من التشتت الفكري؟

إمبراطورية الشر والأشرار

"لقد رأى المحافظون وحشية هجمات 11/9 واستعدوا للحرب، بينما رأى الليبراليون وحشية هجمات الحادي عشر من سبتمبر وأرادوا تحضير لائحة اتهامات وعرضوا علاجا وتفهُُّما على مهاجمينا". هكذا أعلن كارل روف، كبير المحللين الإستراتيجيين لدى جورج بوش، في حديث له عام 2005.⁽³⁾

(1) Klinlner and Schaller, "A Regional Analysis."

(2) See, for example, a Time Poll taken in March 2005, http://www.srbi.com/time_poll_arc13.html.

(3) "Rove Criticizes Liberals on 9/11," New York Times, June 23, 2005, p. A 13.

وكان روف، كما نعرف الآن، يحارب آخر حرب: بحلول عام 2005 كانت الهزيمة فيالعراق تعمل على التآكل السريعفي تصور الجمهور بأن الجمهوريين أفضل من الديمقراطيين في حماية الأمة. ولكن من أين أتى هذا التصور؟ وإلى أي حد ساعد في فوز الجمهوريين بالانتخابات؟

عادة ما يتم التأكيد على أن تفوق الجمهوريين في الأمن القومي يعود إلى حرب فيتنام، وخاصة إلى الانتصار الساحق لريتشارد نيكسون عام 1972 على ماكجفرن. ولكن كما يحدث عادة عندما ننظر بتمعن في التاريخ السياسي الحقيقي لهذا البلد، سوف يكون بعيدا عن الوضوح تماما أن ما يعرفه كل شخص هو الحقيقة. فقد جادل ريك بيرلشتين بأن حتى انتخابات 1972 يمكن القول إنها هزيمة شخصية لماكجفرن أكثر من كونها نبذا للديمقراطيين الذين كسبوا حقيقة في مجلس الشيوخ، وعانوا خسائر معتدلة في مجلس النواب.⁽¹⁾

وفي الحديث أكثر حول هذه النقطة، لا تشير استطلاعات الرأي المتاحة إلى أن الجمهور رأى الديمقراطيين بشكل عام ضعفاء في مجال الأمن القومي، في السنوات التي أعقبت مباشرة سقوط سايجون. فحتى وقت متأخر مثل أكتوبر 1979 أجري استطلاع للرأي بتكليف من اللجنة الجمهورية الوطنية، وفي سؤال بهذا الاستطلاع عن أي حزب كان أداؤه أفضل في "الحفاظ على الأمن العسكري"، وُجد أن 29% من المصوتين أجابوا للجمهوريين، و28% أجابوا للديمقراطيين، وأجاب 21% بأن أيا من الحزبين يمكنه القيام بالعمل في هذا المجال بشكل جيد.⁽²⁾ إن تصور أن الديمقراطيين ضعفاء في مجال الأمن القومي-وهو التصور الذي جعل الاستغلال الحزبي لـ 11/9 ممكنا-لم يستقر حقيقة إلا في الثمانينات. وهو تصور لديه صلة

(1) Rick Perlstein, "Why Democrats Can Stop the War," Salon, Jan. 24, 2007, http://www.salon.com/opinion/feature/2007/01/24/perlstein/index_np.html.

(2) National Survey for RNC/NRCC, Oct. 21-Nov. 15, 1979, data from Roper Center for Public Opinion Research.

وأظهر استطلاعان للرأي أجرتهما مؤسسة هاريس في عام 1978 أن الحزبين كانا قريبين للغاية من بعضهما في هذا المجال. انظر:

http://www.ropercenter.uconn.edu/data_access/ipoll.html.

ضئيلة للغاية بحقائق الدفاع أو السياسة الخارجية. بل وعوضا عن ذلك كان أمرا يخص سطور في قصة، وقبل أي شيء آخر كان رامبو⁽¹⁾ للتاريخ.

ليس من السهل أبدا الاعتراف بالهزيمة. فبعد الحرب العالمية الأولى كان من المشهور أن العديد من الألمان أصبحوا يعتقدون في الطعن في الظهر: أسطورة أن القوات الألمانية قد تم "طعنها في ظهرها" بواسطة القادة المدنيين الضعفاء. ومنذ سقوط سايجون فصاعدا كان هناك أمريكيون، مثلهم مثل أقرانهم في ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الأولى، أصبحوا قابلين للعدوى بنظريات الطعن في الظهر، وادّعوا أن الجيش كان قادرا على الفوز في الحرب لو أن المدنيين فقط لم يقيدوا يديه. وحينما كانت ذكريات حرب فيتنام لا تزال حية بكل ما فيها من رعب وعبث، على أية حال، كان هؤلاء يمثلون أقلية تصويتية صغيرة.

لو كانت هناك لحظة شكلت فيها هذه النظريات تيارا رئيسيا، فهي تلك التي كانت مع نجاح فيلم الدم الأول في عام 1982، الفيلم الأول في سلسلة أفلام رامبو، والذي قال فيه رامبو: "لقد فعلت كل ما كان بوسعي للفوز. ولكن شخصا ما لم يسمح لنا بالفوز". كما قاد حملة هجومية ضد "يرقات الذباب في المطار هؤلاء، الذين يحتجون، ويبصقون، ويدعونني قاتل أطفال". وأصبحت صور المحتجين الذين يبصقون على الجنود العائدين متجذرة في الثقافة الشعبية. وليس هناك أي دليل على أن هذا قد حدث حقيقة على الإطلاق، وليست هناك حالات موثقة موثوق بها لمحاربين عائدين تم البصق عليهم وأطلق عليهم "قتلة أطفال". ورغم ذلك، أصبحت أسطورة الليبراليين الذين لا يحترمون القوات مثبتة في أذهان العامة.

وبعد الطعن في الظهر أتت خيالات الانتقام. بسالة غير عادية (1983)، ومفقود في العمليات (1984)، ورامبو: الدم الأول الجزء الثاني (1985)-التي أعادت اختراع التشوش: جندي مصاب في الفيلم الأول يصبح بطلا في أفلام الحركة-داعبت سوق الخيالات حيث يقوم رجال عسكريون متمردون في الحقيقة بإعادة الحرب، والفوز بها.

(1) الإشارة هنا إلى سلسلة أفلام رامبو التي قام ببطولتها الممثل الأمريكي سيلفستر ستالوني وقام فيها بدور بطل الملاكمة الأمريكي الذي يهزم بطل الاتحاد السوفيتي في منافسة على بطولة العام. (المترجم)

وقد عمل المزاج الحربي العدواني الجديد للأمة في مصلحة المحافظين. ولم يكن السجل الحقيقي للبراليين في معارضة حرب فيتنام على هذا القدر من الأهمية، فبحلول الثمانينات كانت حقائق ما حدث قد انزلت من ذاكرة الجمهور إلى حد كبير. وما كان يهم، في المقابل، هو طريقة بث الحركة المحافظة للخوف والبغض تجاه الشيوعية التي تقابل رجوع صداها مع رغبات الأمة في الرجوع للحالة الطبيعية من حالة ما بعد متلازمة فيتنام. وحينما وصف ريجان الاتحاد السوفييتي بأنه "إمبراطورية الشر"، مال الليبراليون والمعتدلون إلى التهكم والسخرية، ليس بسبب كونهم ضعفاء في الأمن القومي، ولكن بسبب كونهم براجماتيين بصدد ما يجب عمله لتحقيق الأمن. ولكن العديد من الأمريكيين أعجبهم وصف ريجان.

وكانت جهود الحركة المحافظة لكي تعرف نفسها على أنها المدافع عن الأمة قد تمت مساعدتها بحقيقة أن العسكرية ذاتها، وهي مؤسسة محافظة دوماً، أصبحت كذلك كثيراً بعد منتصف السبعينات. في عام 1976 عرّف جمع من القادة العسكريين أنفسهم كمستقلين، بينما عرف الثلث أنفسهم على أنهم جمهوريون. بحلول عام 1996 اعتبر الثلثان أنفسهم جمهوريين.⁽¹⁾ وربما يكون هذا التحول في التعريف السياسي له عدة أسباب. الأول هو القادة العسكريون الذين كانوا -على خلاف المدنيين- أقل قدرة على وضع الهزيمة في فيتنام وراء ظهورهم، وربما كانوا متعاطفين خاصة مع أسطورة الطعن في الظهر. وربما يكون للأمر علاقة أيضاً بالميزانيات، فقد ترأس كارتر تقليص الجيش بعد فيتنام، بينما زاد ريجان بتوسع كبير الإنفاق العسكري، ثم جاء كلينتون ليتراجعاً خفياً آخر، وهذه المرة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي. وقد لعبت السياسة الإقليمية أيضاً دوراً، كما يظهر في إحدى المقالات⁽²⁾:

(التحول العسكري نحو الجمهوريين) نَجَمَ أيضاً من التغير في سياسات إغلاق القواعد، مجتمعة مع التحول المنتظم في تحول الجنوب نحو الجمهوريين. فالفترة

(1) Ole R. Holsti, "A Widening Gap Between the U.S. Military and Civilian Society? Some Evidence," 1976-96. *International Security* 23 (Winter 1999): pp. 5-44.

(2) Rosa Brooks, "Weaning the Military from the GOP," *Los Angeles Times*, Jan. 5, 2007, p. A23.

منذ نهاية الستينات شهدت إغلاق العديد من برامج تدريب فيالق ضباط الاحتياط في الشمال الشرقي، والتوسع في هذه البرامج في الجنوب. ومع نهاية التسعينات، أكثر من 40% من جميع برامج تدريب فيالق ضباط الاحتياط كان في الجنوب-بشكل رئيسي في جامعات الولايات-على الرغم من أن الجنوب كان موطن نحو 30% من طلبة جامعات الأمة. والإغلاقات المماثلة في القواعد العسكرية كانت تعني أن أعدادا غير متناسبة من الأفراد العسكريين كانوا الآن يتركزون في قواعد في الجنوب والجنوب الغربي.

وأخيرا وليس آخرا، ربما كان هناك أيضا مكُون يتعلق بـ"القيم": مع تحول المجتمع الأمريكي ليكون أكثر تسامحا، فإن الجيش-حيث الزنا ما زال يُعد جريمة في ظل ظروف معينة-استمر في النمو ليصبح غريبا بشكل متزايد. والثورة الجنسية، التي تربطها عادة بالستينات، لم تذهب إلى سوق الجملة حتى السبعينات، وهي نقطة تم التأكيد عليها في عناوين واحدة من روايات جون أبدايك الكثيرة التي دارت حول الزنا والظرف الإنساني، ذكريات عن إدارة فورد.

ومع اكتساب الحركة المحافظة للقوة، حينئذ، كانت قادرة بشكل متزايد على لف نفسها في العلم، لادعاء أنها قوية في مجال الأمن القومي مقارنة بالطرف الآخر، ولادعاء تأييد الغالبية الكبرى من القادة العسكريين.

ومن الصعب الادعاء، على أية حال، أن التفوق الجمهوري المتصور في مجال الأمن القومي قد لعب دورا حاسما في أي انتخابات وطنية قبل 11/9. وهذا التصور أضر الديمقراطيين في عدة مناسبات، فصورة مايكل دوكايس (مرشح الحزب الديمقراطي لانتخابات الرئاسة-المترجم) في دبابة ساعدت على خسارة انتخابات عام 1988، والجدال حول المثليين جنسيا في الجيش ساهم في استيلاء الجمهوريين عام 1994 على الكونجرس. وقد صنعت أصوات العسكريين الفارق في عام 2000، ولكن كان هناك العديد من الأشياء الأخرى، ففي انتخابات مقاربة النتائج يمكن اعتبار أي عامل يعطي للحزب الجمهوري عدة آلاف من الأصوات عاملا حاسما.

وفقط مع انتخابات عامي 2002 و2004 أصبح موضوع الأمن القومي موضوعا حقيقيا في كسب الانتخابات. فمع مواجهته لفضيحة في مجال الأعمال، واقتصاد ضعيف، ومع الميل الطبيعي لفقدان حزب الرئيس مقاعد في انتخابات التجديد النصفي، كان ينبغي أن يتراجع الجمهوريون في عام 2002، لينتهي الأمر

بسيطرة الديمقراطيين على مجلس الشيوخ، وربما على مجلس النواب أيضا. ولكن الأمة احتشدت حول جورج بوش، مع وعده بمعاقة "الأشرار" المسؤولين عن 11/9 وإحضار أسامة (بن لادن) حيا أو ميتا. وانخرط حزب بوش في استغلال سياسي فجاء هذا العمل الوحشي، بما في ذلك إعلانات كانت وجوه الديمقراطيين تتحول فيها إلى وجه صدام حسين. وكانت النتيجة نصرا كبيرا للحزب الجمهوري.

بحلول انتخابات عام 2004 كانت الشكوك حول حرب العراق تتصاعد، ولكن كان أغلب الهيئة الناجبة لا يزال في حالة إنكار. وعشية الانتخابات كان أغلب الناخبين لا يزالون يؤمنون بأن الولايات المتحدة قد فعلت "الشيء الصحيح" بغزوها للعراق، وكانت على طريق النصر.⁽¹⁾ ويكاد يكون من المؤكد أن الأمن القومي أعطى بوش هامش انتصاره.

وفي أعقاب انتخابات عام 2004 مباشرة، كان هناك العديد من التصريحات التي تفيد بأن التفوق المتصور للجمهوريين في مجال الأمن القومي سوف يساعد على تثبيت أغلبية جمهورية دائمة. وهكذا جادل توماس إيدسال -الذي أشدت به بالفعل على كتابه التنبئي الصادر عام 1984، السياسة الجديدة لعدم المساواة- في كتابه الصادر عام 2006 بناء أمريكا الحمراء بأن الأمن القومي سوف يثبت أنه عنصر دائم في تفوق الحزب الجمهوري: "أيّ ضعف في الدفاع الوطني يتم تتبعه للحزب الديمقراطي سيتم تضخيمه بشكل كبير في سياق الحرب الطويلة".⁽²⁾

ومع ذلك فهناك حالة جيدة يمكن تقديمها عن أن الاستغلال الناجح للأمن في انتخابات عامي 2002 و2004 كان محدودا بشكل متأصل من حيث طبيعته، وربما تتأصل فيه إستراتيجية لهزيمة الذات: مالم تنخرط الولايات المتحدة بنشاط في حرب كبرى، يميل الأمن القومي إلى أن ينحسر كقضية. وقد تعلم جورج بوش الكبير ذلك في عام 1992، فقد أعطته حرب الخليج عام 1991 بشكل مؤقت شعبية بلغت 80%. ولكن بعد عام لاحق تحول اهتمام الجمهور نحو الشؤون الاقتصادية، وأعاد الديمقراطيون فوزهم بالبيت الأبيض على الرغم من تصورات العامة عن أنهم ضعفاء في قضايا الدفاع.

(1) See Christopher Gelpi, Jason Reifler, and Peter Feaver, "Iraq the Vote" (photocopy, Duke University, 2005).

(2) Thomas Edsall, Building Red America (Basic Books, 2006), p. 21.

وقد بدا في البداية أن نفس الشيء حدث لبوش الأصغر، فمع حلول صيف 2002 كانت شعبيته قد هبطت من ذرى مرتفعة، وتحول اهتمام الجمهور لفضائح الشركات والاقتصاد الضعيف. ثم أتى الاستعداد للحرب مع العراق. وربما لن نستطيع أن نعرف أبدا بالضبط لماذا أرادت الإدارة هذه الحرب بهذه الشدة، ولكن المغامرة العسكرية كان لها تأثيرها في إعطاء الأمن القومي أهمية مستمرة، وهي قضية يعتقد الجمهوريون أنهم يمتلكونها.

والمشكلة التي أصبحت في نهاية المطاف واضحة للغاية، أن إبقاء الاهتمام بالأمن القومي في الصدارة يعني العراك مع الناس الذين يردون على إطلاق النار، وفي العالم الواقعي لدبالأشخاص السيئين هدف أهم مما يفعلون في أفلام رامبو. ولم يكن المستنقع في العراق حادثة: "فحتى لو كان العراقيون قد استقبلونا مرحبين بالورود والشيكولاتة، فقد كان هناك مستنقع أكبر، وأكثر سوءا في المستقبل". وقد تحدث مسؤول بريطاني لمجلة نيوزويك⁽¹⁾ في عام 2002 قائلا: "كل شخص يريد الذهاب إلى بغداد. والرجال الحقيقيون يريدون الذهاب إلى طهران".

وعلاوة على ذلك، فالحركة المحافظة وجهود الحرب الرئيسية لا يمتزجان. فأى تعبئة عسكرية رئيسية تستحث الدعوات إلى التضحية المتساوية، وهو ما يعني زيادة في الضرائب، وفرض إجراءات صارمة على المترشحين الملموظين، بل وأكثر من هذا. وقد أدت كل من الحربين العالميتين الأولى والثانية إلى تزايد في عضوية النقابات، وتزايد في تصاعد الضريبة، وخفض في عدم مساواة الدخل، وكلها أشياء ملعونة لدى المحافظين. وقد كتب الكثير عن الافتقار المفجع إلى التخطيط لما بعد غزو العراق. وما لم يتم التركيز عليه بشكل كاف هو أن إدارة بوش كان عليها أن تؤمن بأنه يمكن شن حرب بتكلفة منخفضة، لأن التقدير الواقعي لتكلفة الحرب ومتطلباتها كان سيضع تحديا مباشرا أمام أجندة الإدارة لخفض الضرائب. أضف إلى ذلك الذهن المغلق وعدم المرونة التي نجمت عن الفقاعة التي تعيش فيها الحركة المحافظة، والمحسوبة والفساد المتأصل في إدارة الحركة المحافظة، وكان محكوما على المغامرة العراقية بالفشل منذ البداية.

ويبدو أن قضية الأمن القومي قد منحت الحركة المحافظة نصرين انتخابيين، في عامي 2002 و2004، وما كان للحركة أن تكسبهما من دون ذلك، كما مدت في

(1) "periscope," Newsweek, Aug. 19, 2002, p.4.

سيطرة الجمهوريين على كل من الكونجرس والبيت الأبيض أربعة أعوام لما كان يقدر بأنه عمرهم الطبيعي. وأنا لا أريد أن أقلل من تبعات هذا التمديد الذي سيتم الشعور به لعقود مقبلة، وخاصة في المحكمة العليا. ولكن الدفاع لا يمكن أن يبدو، عند هذه النقطة، كمصدر دائم لتفوق المحافظين.

الأقلية الأخلاقية

نحن نؤمن بأن ممارسة اللواط تمزق نسيج مجتمعنا، وتساهم في انهيار وحدة العائلة، وتؤدي إلى انتشار الأمراض المعدية والخطيرة. والسلوك الشاذ جنسيا مناقض للحقائق الأساسية التي لا تتبدل والتي وضعها الله، والمعترف بها من جانب مؤسسي بلدنا، والتي يتشاركها أغلب سكان تكساس.

هكذا أعلن البرنامج الانتخابي لعام 2006 للحزب الجمهوري في ولاية تكساس الذي تعهد أيضا بـ "تبديد أسطورة فصل الكنيسة عن الدولة".

هناك سؤالان مختلفان بشأن دور الدين والقيم الأخلاقية في سياسة عدم المساواة. الأول هو إلى أي حد تم الاستيلاء على الحزب الجمهوري من جانب المؤمنين بعدم قبول فصل الكنيسة عن الدولة الذين أسمتهم ميتشيل جولدرج، في كتابها المرعب مملكة قادمة، بالمسيحيين الوطنيين؟⁽¹⁾ والسؤال الآخر هو سؤال توم فرانك: إلى أي مدى مكن حشد "ناخبي القيم"، واستخدام قضية القيم في الذهاب بالموضوع بعيدا عن قضايا الخبز والزبد، الحزب الجمهوري من تنفيذ أجندة اقتصادية مضادة للشعبية؟

فيما يتعلق بالسؤال الأول، حول نفوذ وتأثير اليمين المسيحي على الحزب الجمهوري، فالإجابة واضحة: إنه تأثير قوي جدا بالفعل. فالبرنامج الانتخابي لتكساس لا يشكل أفكارا هامشية داخل الحزب، بل يمثل ما تفكر به قاعدة النشطاء عن العامة. وفي الواقع كان من المدهش ذلك الوقت الطويل الذي استغرقه المحللون السياسيون لإدراك فقط كم هو قوي حقيقة نفوذ اليمين المسيحي. ويرجع هذا جزئيا إلى أن إدارة بوش قد أثبتت قدرتها الكبيرة على

(1) Michelle Goldberg, Kingdom Coming: The Rise of Christian Nationalism (W.W. Norton, 2006).

التكيف بتوزيعها لرسائل يمكن فقط للجمهور المستهدف سماعها. والمثال الكلاسيكي هو وصف بوش لنفسه على أنه "محافظ عطوف"، وهو ما سمعه معظم الناس على أنه إعلان عن أنه لن يُقدّم على تمزيق شبكة الأمان. وقد كان قوله ذلك حقيقة هو نتيجة لرجوعه إلى عمل مارفين أولاسكي، وهو مؤلف يميني مسيحي. ففي كتابه الصادر عام 1992، تراجيديا العطف الأمريكي، رفع نظام الرعاية الاجتماعية للقرن التاسع عشر الأمريكي الذي تقوم فيه جماعات دينية بتوزيع المعونات والدين معاً، كنموذج، وقام بالاقتراس من مؤلفي العصر المذهب مع الموافقة على ما ذكره من إدانة لـ "هؤلاء المجرمين اللطاف، حسني النية، الشفوقين الذين يصرون على الانغماس في الأعمال الخيرية العشوائية".⁽¹⁾

في ربيع عام 2007 وقعت إدارة العدل وقت إدارة بوش أخيراً تحت الرقابة اللصيقة، وأصبح واضحاً أن الإدارة، في عدة أوجه مهمة، قد تم الاستيلاء عليها من جانب اليمين المسيحي. فعدة مناصب رئيسية ذهبت إلى خريجي جامعة ريجينت التي تم تأسيسها وإدارتها بواسطة المبشر بات روبرتسون، وقسم الحقوق المدنية تحول إلى حد كبير ليركز على حماية جهود مبشري الجماعات الدينية، بدلاً من التركيز على حماية حقوق جماعات الأقليات. وفي إدارة الأغذية والدواء، قام بوش باختيار دبليو دايفيد هاجر، المؤلف المشارك لكتاب لأن المسيح يرفع النساء-وهو الكتاب الذي اقترح قراءات روحية معينة كعلاج لمتلازمة ما قبل الحيض-للجنة الاستشارية للصحة الإنجابية، وقد لعب هاجر دوراً في إرجاء الموافقة على حبوب منع الحمل التي تعرف بحبوب "صباح اليوم التالي".⁽²⁾ واختار بوش في عام 2006 لرئاسة خدمات تنظيم الأسرة في إدارة الصحة والخدمات البشرية، الدكتور إريك كيرواكالذي عمل في مركز مسيحي لاستشارات الحمل والذي كان يعتبر أن توزيع موانع الحمل "مهين للمرأة".⁽³⁾ وهناك العديد من الأمثلة الأخرى.

واليمين المسيحي الذي نتكلم عنه هنا ليس مجرد جماعة من الناس تجمع بين الإيمان والميول السياسية المحافظة. وكما وصفت ذلك جولدبرج في كتابها مملكة قادمة، يسعى المسيحيون الوطنيون إلى "الحكم". إنها "أيديولوجيا

(1) Marvin Olasky The Tragedy of American Compassion (Regnery, 1992), p. 227.

(2) Goldberg, Kingdom Coming, p. 150.

(3) "Bush Choice for Family-Planning Post Criticized," Washington Post, Nov. 17, 2006, p. A01.

سياسية استبدادية" أيديولوجيا "تؤكد على حق المسيحيين في الحكم".⁽¹⁾ وتأثير هذه الأيديولوجية على الحزب الجمهوري الحديثعظيم جدا اليوم لدرجة أنه يثير التساؤل حول مَنْ يستخدم مَنْ. هل تستخدم الحركة المحافظة الدين لإلهاء الجموع، كما جادل توماس فرانك؟ أو هل ضمت الجماعات الدينية مصالح الشركات إليها في طريقها للحكم؟

والأمر المهم في مناقشتنا الحالية هو الإبقاء على حس بالأفق المستقبلي للأهمية الانتخابية لليمين الديني. فهي جماعة حسنة التنظيم يمكنها أن تلعب دورا حاسما في الانتخابات متقاربة النتائج، ولكنها ليست كبيرة كفاية لكي تمنح الحركة المحافظة القدرة على انتهاج سياسات اقتصادية غير شعبية دون قيود. والبيض الذين يحضرون للكنيسة كثيرا قاموا بالتصويت للجمهوريين بفارق كبير منذ عام 1992، ولم يكن الوضع هكذا سابقا. ولكن هناك تحفظين على هذه الملاحظة: الأول أن الكثير من هذا التحول يمثل تحول الجنوب، وهو الإقليم الأكثر تدينا بكثير مقارنة ببقية البلد، نحو الحزب الجمهوري. والثاني أن التقارب ما بين الأعلى تدينا والأقل تدينا يعكس حركة في كل من الاتجاهين، فالعلمانيون وأولئك الذين يرتدون إيمانا خفيفا تحولوا تجاه الحزب الديمقراطي. ولذا فمهما كانت درجة تعبئة الناخبين المتدينين الحادثة لن تكون كافية للحيلولة بين الناخبين البيض خارج الجنوب وبين الاتجاه إلى الديمقراطيين.

ومرة أخرى، فتعبئة الناخبين الإنجليين يمكنها الترويج في الانتخابات متقاربة النتائج. ومن دون دور الكنائس ربما كانت أوهايو، وبالتالي الأمة كلها، قد ذهبت إلى كيري (مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة) في انتخابات عام 2004. ولكن الدين لا يمكنه الارتفاع إلى مستوى يقارب العرق كتفسير للنجاح السياسي المحافظ.

حرمان العمال من التصويت

هناك عامل آخر ينبغي ضمه إلى مزيج التفسيرات للنجاح السياسي المحافظ: الناخب النمطي هو أفضل حالا من العائلة النمطية، وذلك جزئيا بسبب أن المواطنين الأفقر من المحتمل أقل أن يقوموا بالتصويت مقارنة بمن تعد أحوالهم

(1) Goldberg, Kingdom Coming, p. 7.

طبية، وذلك جزئيا أيضا لأن عددا كبيرا من ذوي الدخل المنخفض المقيمين في الولايات المتحدة ليسوا مواطنين. وهذا يعني أن السياسات الاقتصادية من وجهة النظر التي ستفيد الأقلية الثرية ولكن تؤذي الأغلبية ليست بالضرورة خسائر سياسية من وجهة نظر انتخابية. فعلى سبيل المثال، أنتج المركز غير الحزبي لسياسة الضرائب العديد من التقديرات عن الأثر النهائي لسياسة بوش بخفض الضرائب على فئات الدخل المختلفة، مع افتراض أن الإيراد المفقود بسبب خفض الضرائب سوف يتم تعويضه بشكل ما، ربما فلنقل بخفض الإنفاق على البرامج الاجتماعية. وأحد التقديرات يفترض تمويلًا "إجماليًا"، أي أن كل أمريكي سوف يعاني من خسارة المنافع الحكومية بصرف النظر عن دخله. وفي ظل هذا الافتراض فكل شخص يقل دخله عن 75 ألف دولار سيحقق خسارة صافية. وهؤلاء يشكلون نحو 75% من السكان. وسوف تكون الخسائر معتدلة للأشخاص الذين يقع دخلهم بين 50 ألف دولار و75 ألف دولار. وعلى الرغم من ذلك، على أية حال، فخفض الضرائب غير شعبي بالمرّة، لأن 60% من السكان تقل دخولهم عن 50 ألف دولار سنويا. ولكن بيانات هيئة تعداد السكان تخبرنا بأن أقل من 40% من الناخبين لديهم دخول أقل من 50 ألف دولار في العام. ولذا فرمّا يكون خفض الضرائب ليس خسارة سياسية في آخر المطاف.

عرض مكارثيو بولوروننتال، بيانات تشير إلى أن الانحراف تجاه الأعلى فيما يتعلق بدخول الناخبين، عند مقارنته بدخول جميع المقيمين في الولايات المتحدة، قد زاد بشكل ملحوظ منذ بداية السبعينات. وأحد الأسباب وراء ذلك ربما يكون انهيار النقابات التي عملت الكثير في السابق من أجل تعبئة أصوات الطبقة العاملة. والسبب الآخر هو الزيادة السريعة في عدد السكان المهاجرين، وخاصة منذ عام 1980.⁽¹⁾

سوف تساعد الهجرة، في المدى الزمني الطويل، على إضعاف الاستراتيجية السياسية للحركة المحافظة، لأسباب سوف أعرضها بتوسع في الفصل العاشر. وباختصار، لا يمكن لحركة المحافظين أن تقوم بوضع تكتيكات جذابة على أساس العرق بحيث تجتذب الناخبين البيض وفي نفس الوقت تتودد إلى النقيب المتزايد للهيسبانك (المهاجرين من أمريكا اللاتينية-المتزجم) والآسيويين في الهيئة

(1) McCarty, Poole, and Rosenthal, Polarized America, p. 124.

الناخبة. وفي الواقع، كانت المشكلات التي نشأت أمام الحزب الجمهوري نتيجة تقاطع المهاجرين والعرق ظاهرة بالفعل في انتخابات عام 2006. وخلال الخمسة والعشرين عاما الماضية، على أية حال، ساعدت الهجرة على تمكين الحركة المحافظة، بتقليل نسبة العمال ذوي الأجر المنخفض الذين يقومون بالتصويت. وكما أوضحت في الفصل الثاني، فقد ساعدت الهجرة الواسعة النطاق على تعزيز هيمنة المحافظين خلال فترة العصر المذهَّب الطويل، وذلك بتأكيدا على حرمان جزء معتبر من القوة العاملة منخفضة الأجر من التصويت. ونهاية الهجرة الواسعة النطاق في العشرينات كان لها أثر غير مقصود تمثل في إنتاج سكان أكثر لهم كامل الحق في التصويت، ما ساعد على تحول التوازن جهة اليسار. ومع استئناف الهجرة منذ الستينات-التي هيمنت عليها تدفقات العمال ذوي المهارة المنخفضة والأجر المنخفض، خاصة من المكسيك-أدى إلى حد كبير إلى إعادة خلق مستويات العصر المذهَّب من السكان المحرومين من التصويت. وتبين الرسوم البيانية التي قدمها مكارثي وبول وروزنثال أن الهجرة عامل مهم ولكنه ليس كاسحا في انخفاض تصويت الأفراد ذوي الدخل المنخفض، أي أن الهجرة عامل مساهم في نجاح المحافظين، ولكنها ليست عاملا جوهريا. وأثر الحرمان من التصويت هو، على أية حال، أمر بحاجة للتفكير العميق حوله من جانب الليبراليين حينما يواجهون أسئلة عن إصلاح الهجرة.

هناك سؤال آخر، من العسير تجنبه، هو قضية التزوير: إلى أي حد تعتمد الاستراتيجية السياسية للحركة المحافظة على الفوز بالانتخابات عن طريق الغش؟ يمكننا التغاضي عن اعتراضات من نوع "كيف يمكنك الإشارة إلى مثل هذا الأمر؟ فالتزوير الانتخابي تقليد أمريكي قديم"، كما شرحت حينما وصفت سياسات العصر المذهَّب. فالحركة المحافظة تعد -وكانت دائما- غير ديمقراطية بامتياز. في عام 1957 كالت المجلة الوطنية المديح لفرانثيسكو فرانكو الذي أطاح بحكومة إسبانيا المنتخبة وأسس مملكة الرعب، على اعتباره "بطلا وطنيا". في عام 2007 خطب أمام لجنة العمل السياسي المحافظ كل المرشحين الرئاسيين الجمهوريين الرئيسيين فيما عدا جون ماكين. فبعد أن تحدث حاكم ماساشوستس السابق ميت رومني أمام التجمع، أبدى ترحيبا حارا بالمتحدث التالي، كاتب العمود

الصحفي آن كولتر⁽¹⁾ الذي أعلن أننا بحاجة "لتهديد الليبراليين جسدياً". ومع الوضع في الاعتبار مثل هذا التاريخ فليس هناك أي سبب للاعتقاد بأن أي شخصية قيادية في الحركة سوف تعارض، من حيث المبدأ، سرقة الانتخابات.

وفي الواقع ليس هناك شك في أن قمع التصويت-استخدام أية وسائل متاحة من أجل منع من يحتمل أن يكونوا ناخبين مؤيدين للحزب الديمقراطي، وعادة من الأمريكيين ذوي الأصل الإفريقي، من الإدلاء بأصواتهم المشروعة-كان تكتيكا جمهوريا مستمرا منذ تم الاستيلاء على الحزب من جانب حركة المحافظين. في عام 2000 أجرت الجمهورية كاثرين هاريس⁽²⁾ وزيرة ولاية فلوريدا، ما وصفته صحيفة نيويورك تايمز بأنه كان "تطهيرا كاسحا للناخبين المؤهلين للإدلاء بأصواتهم"، وبشكل غير متناسب للسود الذين وقع خطأ في تعريفهم على أنهم مجرمين. ولولا هذا التطهير ما كان جورج دبليو بوش ليصل إلى البيت الأبيض.⁽³⁾ وفي جورجيا قام المشرعون الجمهوريون بتمرير قانون لتعريف الناخب في عام 2005 أوصى فريق من المحامين والمحللين بوزارة العدل برفضه، لأنه كان من المحتمل أن يميز ضد الناخبين السود، ولكن تم إلغاء هذا الفريق في اليوم التالي وتعيين فريق آخر من قبل السياسيين.⁽⁴⁾ وكان هذا جزءا من إستراتيجية أعرض كانت -على نحو مميز للحركة المحافظة-تتضمن التعاون بين المعينين السياسيين داخل

(1) <http://www.pfaw.org/pfaw/general/default.aspx?oid=1625>.

(2) كاثرين هاريس (5 أبريل - 1957) تم انتخابها عام 1998 كأخر وزيرة منتخبة لولاية فلوريدا، حيث أصبح حاكم الولاية يعين الوزير بعد ذلك. تم انتخابها في عام 2002 لمجلس نواب الولايات المتحدة عن فلوريدا، وخدمت لدورتين في المجلس. خسرت حينما تقدمت لانتخابات عام 2006 لمقعد في مجلس الشيوخ عن ولاية فلوريدا. قامت بصفتها وزيرة لولاية فلوريدا من بين مسؤولياتها رئاسة الانتخابات، بإجراء تطهير لقائمة الناخبين، حيث أسقطت العديد من الناخبين المؤهلين قبل الانتخابات الرئاسية بوقت قصير، وخلال هذا العام اكتسبت اهتماما وطنيا لدورها في عملية إعادة عد الأصوات في فلوريدا، والتصديق على منح جورج دبليو بوش انتصارا محدودا على آل جور، حيث تم منحه أصوات ناخبي فلوريدا، ما مكنه بالتالي من الفوز بالانتخابات على المستوى الوطني.(المترجم)، انظر:

Katherine Harris, Wikipedia, the free encyclopedia.

Secretary of State of Florida, Wikipedia, the free encyclopedia.

(3) "How America Doesn't Vote," New York Times, Feb. 15, 2004, sec. 4, p. 10.

(4) "Criticism of Voting Law Was Overruled," Washington Post, Nov. 17, 2005, p. A01.

الحكومة مع عمليات القطاع الخاص وعبر تمويل من المصادر المعتادة، في هذه الحالة "المركز الأمريكي لحقوق التصويت" الذي تم تأسيسه عن طريق المستشار القانوني العام لحملة بوش-شني عام 2004، واختفى هذا المركز فجأة في عام 2007 حينما أصبح إشعال النار في مكتب النائب العام الذي رفض الموافقة على اتهام مزيف بالغش الانتخابي فضيحة كبرى. ونعرض هنا كيف وصفت صحف مكلاشي هذه الاستراتيجية:

وجدت صحف مكلاشي أن هذه الاستراتيجية الانتخابية كانت نشطة على الأقل في ثلاث جهات:

- جماعات الإعفاء الضريبي مثل المركز الأمريكي واتحاد المحامين الذين تم إسقاطهم في ولايات أرض المعركة، وذلك لتقييد قوانين بطاقات الهوية ومراقبة الاقتراع.
 - قسم الحقوق المدنية بوزارة الدفاع قام بقلب تطبيق حقوق التصويت التقليدية رأسا على عقب عبر سياسات قانونية تقلل من حقوق الأقليات بدلا من أن تحميها.
 - شجع البيت الأبيض ووزارة العدل بعض النواب العموميين المختارين على تحضير ملاحقات قضائية لتزوير الانتخابات، على الرغم من أن الدراسات أظهرت أن تزوير الانتخابات لم يكن مشكلة عريضة.
- ولذا يعد قمع التصويت جزءا من الاستراتيجية السياسية لحركة المحافظين. ويمكنه أن يكون حاسما في الانتخابات مقاربة النتائج، وهو ما يعني أنه كأمر كمي يقع قمع التصويت في نفس طبقة تعبئة الجماعات الدينية، ولكنه ليس من نفس طبقة استغلال ردة فعل عنصرية البيض، التي بقيت في قلب قدرة الحركة المحافظة على تحقيق نجاحات انتخابية.

والسؤال المخيف حقيقة هو ما إذا كان التزوير الانتخابي قد مضى أو هل سيمضى إلى أبعد من حدود قمع التصويت إلى الفساد في عد الأصوات ذاتها. والاهتمام الأكبر هو ما يتعلق بآلات التصويت الإلكترونية التي تعمل بلمس الشاشة. في عام 2007 حظرت ولاية كاليفورنيا بشكل حاسم استخدام آلات تعمل بلمس الشاشة، بعد أن أكد فحص لباحثين من جامعة كاليفورنيا أسوأ مخاوف

النشطاء المنخرطين في عملية التصويت: أجهزة تم توريدها من شركات ديولد، وسكوي، وموردين رئيسيين آخرين كانت، في الحقيقة، معرضة بشدة لقرصنة يمكنها تغيير نتائج الانتخابات. وقد أثار هذا السؤال-الذي لم أحاول حتى تقديم إجابة عنه- عما إذا كان هناك عملية تزوير انتخابي جرت في انتخابات عامي 2002 و2004، بل ومن الممكن حتى في عام 2006. والأكثر أهمية، هناك احتمالية مربكة أن اتجاهات التفضيلات السياسية التي سأناقشها في الفصل التالي ربما يتم تعديلها بتزايد التزوير. ومع الأخذ في الاعتبار تاريخ الحركة المحافظة، فلا يمكن ببساطة صرف النظر عن هذه الهموم باعتبارها نظريات مؤامرة مجنونة. فلو حدثت سرقة للأصوات على نطاق واسع، تتوقف كل الرهانات ولا يمكن توقع أي شيء في المستقبل، إذ سوف تكون أمريكا في أسوأ شكل حتى مقارنة بما يتصوره المتشائمون.

حدود الإلهاء

إذن فما الأمر مع أمريكا؟ كيف تمكن سياسيون يدعمون سياسات تؤذي معظم الناس من الفوز بالانتخابات؟ النظرة التي ترى أن الحركة المحافظة قد وجدت طرقا مؤكدة النجاح لإلهاء الجمهور وحمل الناس على التصويت ضد مصالحهم الذاتية ليست خاطئة بالكامل، ولكن تمت المبالغة فيها إلى حد كبير. وفي المقابل تستقر قدرة المحافظين على الفوز رغم سياساتهم غير الشعبية المعتمدة بشكل أساسي على قاعدة استغلال الانقسام العرقي. والدين والتضرع بالقيم الأخلاقية كان له بعض الأثر، ولكنه كان أقل أهمية بكثير، والأمن القومي كان حاسما في عامي 2002 و2004، ولكن ليس قبل ذلك. وهناك مؤشرات على أن معظم طرق الحركة المحافظة التي وجد أنها تلهي الجمهور تفقد فعاليتها. فالعنصرية وعدم التسامح الاجتماعي في انخفاض، وقطعت هزيمة العراق شوطا كبيرا في إضعاف الثقة في الجمهوريين في مجال الأمن القومي. وفي نفس الوقت تتصاعد المخاوف بشأن عدم المساواة وعدم الأمان الاقتصادي. وهذا، باختصار، وقت الفرصة السياسية لهؤلاء الذين يفكرون أننا مضيئنا في الاتجاه الخاطئ. وترسم بقية هذا الكتاب أبعاد تلك الفرصة، وما الذي يمكننا فعله بها.

الفصل العاشر

السياسة الجديدة للمساواة

جاء الانتصار الديمقراطي في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس في عام 2006 كصدمة للكثيرين، وذلك على الرغم من أنه كان قد تم الإبراق به قبل ذلك بفترة بواسطة استطلاعات الرأي. فالعديد من المحللين كانوا قد استثمروا أنفسهم عاطفيا ومهنيا في فكرة التفوق السياسي الجمهوري الساحق. ولديّ رف كامل من كتب صدرت في عامي 2005 و2006 تفسر، بأسف، أو ببساطة وذهول، الانتصار الجمهوري، وكيف أن التفوق التنظيمي للحزب الجمهوري، وتعاطف مؤيديه، وتميزه في التمويل، وملكيته لقضية الأمن القومي، وقدرته -حسب بعض التقارير- على التلاعب بالانتخابات، ما يجعله منيعا لا يقهر. ومع الإيمان بأن الجمهوريين لديهم بوابات التحكم في السلطة، لم يصدق البعض ما تقوله استطلاعات الرأي، وبالتحديد أن الجمهور الأمريكي كان قد نال كفايته.

وحتى بعد أن أعلنت نتائج الانتخابات، كان هناك تردد ظاهر في الاعتراف الكامل بما حدث. فلشهور عدة بعد الانتخابات كان العديد من محلي الأخبار يؤكدون على واحد من شيئين: أنه كان انتصارا طفيفا فقط للديمقراطيين، و/أو أن

الديمقراطيين الذين فازوا فعلوا ذلك من خلال كونهم محافظين. والادعاء الأول كان خطأ، أما الثاني فقد كان في أغلبه خطأ.

لم يكن هامش الفوز الديمقراطي في مجلس النواب طفيفا. في الواقع، كان أوسع من أي أغلبية جمهورية خلال هيمنة الحزب الجمهوري لاثني عشر عاما. وكانت الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ طفيفة، ولكن حتى تحقيق هذا بعدما كان الحزب الديمقراطي متخلفا بخمسة مقاعد عن الحزب الجمهوري كان أمرا أشبه بالمعجزة، لأنه كان يتم انتخاب ثلث أعضاء مجلس الشيوخ فقط في هذا الوقت. وكان الوضع كالتالي: فاز الديمقراطيون والمستقلون المتحالفون مع الديمقراطيين بأربعة وعشرين مقعدا من بين ثلاثة وثلاثين مقعدا يجري التنافس عليها. كما أخذ الديمقراطيون أيضا ستة مناصب من حكام الولايات، وسيطروا على غرف التشريع في ثمان ولايات.

أما الادعاء بأن الديمقراطيين قد فازوا من خلال كونهم محافظين هو فقط أقل خطأ بمقدار ضئيل. فعدد من الوجوه الجديدة في الكونجرس كانوا ديمقراطيين فازوا في دوائر انتخابية محافظة نسبيا، وكانوا هم أنفسهم أكثر محافظة بقليل من الديمقراطي المتوسط. ولكن يبقى من الصحيح أن كل ديمقراطي كان على يسار الجمهوري، ولذلك مال التحول في السيطرة على الكونجرس جذريا بالتوازن السياسي جهة اليسار.⁽¹⁾ والمقارنة الحقيقية المرتبطة بالموضوع هي بين الأغلبية الديمقراطية الآن وبين الأغلبية الديمقراطية في 94-1993، وهو آخر زمن كان الحزب فيه مسيطرا على الكونجرس. ووفقا لأي مقياس تعد الأغلبية الجديدة التي لا تعتمد على جناح جنوبي ديمقراطي محافظ، أكثر ليبرالية بكثير. فنانسي بيلوسي، الرئيسة الجديدة لمجلس النواب، كانت في عناوين الصحف لأنها أول امرأة تتولى هذا المنصب، ولكنها أيضا كانت أكثر رئيسا للمجلس تقدمية على مر التاريخ. ولكن ما الذي يعنيه الانتصار الديمقراطي والتحول نحو اليسار في الكونجرس؟ هل كان حادثا شاذا نتيجة لتفاهة وعدم استحقاق إدارة بوش؟ أم هل هو علامة على عملية جوهريّة في إعادة الاصطفاف السياسي؟

(1) Update by McCarty, Poole, and Rosenthal at <http://voteview.com/hou110.htm>.

ليس بوسع أي أحد أن يكون واثقا من إجابته تماما. لكن في هذا الفصل، على أية حال، سأقوم بوضع تصور يؤمن بأن انتخابات 2006 لم تكن شذوذاً، وأن الجمهور الأمريكي بات مستعداً لشيء مختلف: سياسة جديدة لعدم المساواة. ولكن بزوغ هذه السياسة الجديدة ليس استنتاجاً لا مناص منه. فهذا سوف يحدث فقط إذا ما اغتنم السياسيون الليبراليون الفرصة.

عدم المساواة يعض

سأل معهد جالوب لاستطلاعات الرأي العام سؤالاً في يونيو 2007 "بشكل عام هل أنت راض أم غير راض عن الطريقة التي تجري بها الأمور في الولايات المتحدة في هذا الوقت؟" أجاب 24% فقط بأنهم راضون، مقارنة مع 74% أجابوا بأنهم غير راضين. وكما كتبت هذا في صيف 2007: الأمريكيون غير سعداء للغاية بتوجه البلد.

وكان الكثير من هذا يتوافق مع ما يجري في المستقبل العراقي. ولكن الأمر اللافت هو كيف أن ما بدا، للوهلة الأولى، على أنه اقتصاد جيد جداً لم يرفع المزاج الوطني إلا بمقدار ضئيل. فالناتج المحلي الإجمالي كان يرتفع لمدة ستة أعوام تقريباً، وكان معدل البطالة 4.5%، أي نفس المعدلات التي تحققت تقريباً في نهاية التسعينات، وكانت سوق الأسهم تسجل مستويات جديدة في الارتفاع. ومع ذلك، فعندما سأل جالوب: "كيف تقيم الظروف الاقتصادية في البلد؟" أجاب نحو الثلث فقط "ممتازة" أو "جيدة". وكانت النسبة قدر هذا مرتين في نهاية التسعينات.

وعندما بحث المحافظون عن شخص ما لكي يلوموه، اشتكوا من أن وسائل الإعلام لا تعرض الأنباء الجيدة عن الاقتصاد، تماماً كما لم تعرض الأنباء الجيدة حول العراق. والأمر الأكثر جدية، أن الشعور المرضي حول الحرب ربما يكون قد انعكس على نظرة الجمهور إلى أمور أخرى. مع ذلك، من الجدير بالذكر أن معدل ثقة المستهلكين في عام 1968 -عام هجوم تيت Tet⁽¹⁾ واحتجاجات ضخمة

(1) هجوم وقع في الحرب الفيتنامية في يناير-فبراير 1968 من جانب قوات الفيتكونج (حركة حرب العصابات الشيوعية) والجيش الفيتنامي الشمالي. وقد وقع الهجوم ليتزامن مع اليوم الأول في Tet (العام الفيتنامي الجديد)، كان الهجوم مفاجئاً تماماً على المدن الفيتنامية الجنوبية، وبخاصة العاصمة سايجون. على الرغم من أنه تم صد الهجوم بعد نجاحه الأولى، فإنه أدى لزعة الثقة في

ضد الحرب، وكما وثقت في الفصل الخامس إحساس منتشر بأن الأشياء تتداعى- كان أكبر بكثير مما كان عليه هذا المعدل في صيف 2007.⁽¹⁾ ويشير هذا إلى أن هناك حدودا حول المدى الذي يمكن فيه للفرع من جوانب أخرى تخص الموقف الوطني تلوين القناعات عن كيفية الأداء الاقتصادي، وهو ما يشير بدوره إلى أن عدم سعادة الجمهور بالاقتصاد ليست فقط مجرد إسقاط لمشاعرهم السيئة بشأن الحرب. وتظل هناك نقطة أخرى أكثر أهمية: لقد كان شعور معظم الناس بعدم السعادة بحالة الاقتصاد شعورا سليما. وذلك بسبب زيادة عدم المساواة، فالأداء الجيد بالنسبة للأرقام الإجمالية مثل الناتج المحلي الإجمالي لم ينعكس في شكل مكاسب للعمال العاديين.

إن الانفصال الحالي بين النمو الاقتصادي الإجمالي وحظوظ الأمريكيين النمطيين هو، بقدر ما أستطيع القول، غير مسبوق في تاريخ الولايات المتحدة الحديث. كان عدم المساواة عاليا خلال العصر المذهَّب الطويل، ولكن لأن عدم المساواة كان ثابتا، شهد معظم العمال تحسنا مستمرا في مستوى معيشتهم مع نمو الاقتصاد. والنمو خلال الازدهار العظيم في فترة ما بعد الحرب حتى انتهى في عام 1973 تمت المشاركة فيه على نطاق واسع. وحتى بعد بدء ارتفاع عدم المساواة في السبعينات، استمر نمو الاقتصاد في الترجمة إلى مكاسب لكل فرد تقريبا. وهكذا فقد ارتفع عدم المساواة في الثمانينات، ولكن توسع الاقتصاد بين 1982 فصاعدا كان لا يزال قويا بما فيه الكفاية ليسمح لريجان بإعلان "الصباح في أمريكا" في عام 1984، وليعمل على انتخاب جورج بوش الأول في عام 1988. واستمر عدم المساواة في التزايد خلال التسعينات، ولكن مع ذلك كان هناك تحسن درامي في مشاعر الرأي العام مع تعافي الاقتصاد من ركود 1990-1992.

والآن، على أية حال، أصبح ركود الأجور والدخل الوسيط في مقابل توسع اقتصادي إجمالي واضحا للغاية، إلى حد أن تصورات الرأي العام لكيفية الأداء

الولايات المتحدة وعجل بسحب قواتها من هناك. (المترجم)، انظر:

<https://translate.google.com/#en/ar/Tet%20offensive>

(1) See Sydney Ludvigson, "Consumer Confidence and Consumer Spending," Journal of Economic Perspectives 18, no. 2 (Spring 2004), pp. 29-50. Current data from www.pollingreport.com.

الاقتصادي لم تعد تبدو مرتبطة بالمؤشرات القياسية للأداء الاقتصادي. وها هي السنوات منذ عام 2001 كانت سنوات "بيل جيتس يدخل إلى حانة"، فالمتوسط قد ارتفع، ولكن هذا لا يعني شيئاً لمعظم الناس. أو لكي نكون أقل مجازية فقد حُلقت أرباح الشركات- فهي الآن عند أعلى مستوياتها على الإطلاق، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، منذ عام 1929 وكذلك حُلقت الدخول عند قمة السلم. ولكن أجور معظم العمال حافظت على ارتفاعها بالكاد في حدود معدلات التضخم. أضف إلى هذا الإحساس المتزايد بعدم الأمان، وخاصة بسبب تداعي نظام التأمين الصحي (الذي سنتكلم عنه أكثر في الفصل الحادي عشر)، ولذا فمن المعقول تماماً بالنسبة لمعظم الأشخاص أن يشعروا بالتشاؤم حول الموقف الاقتصادي.

وتشير استطلاعات الرأي أيضاً إلى أن الجمهور يتفهم دور عدم المساواة المتزايد، ويؤيد تدخل الحكومة لعمل شيء ما حيال ذلك. فمسح واسع النطاق لمؤسسة بيو حول اتجاهات الرأي العام وجد أن نسبة الجمهور التي تتفق على أن الأغنياء أصبحوا أكثر غنى وأن الفقراء أصبحوا أكثر فقراً، وأن الحكومة عليها مسؤولية مساعدة المحتاجين، وأن كل فرد ينبغي أن يؤمن له ما يكفي لكي يأكل ويمكنه ليعيش فيه، قد ارتفعت إلى مستويات لم تبلغها منذ التسعينات.⁽¹⁾ ويشير كل هذا إلى أن هناك فرصة لدفعة كبرى تجاه سياسات تتناول عدم المساواة و/أو عدم الأمان الاقتصادي.

وحقيقة أن أرقام الاستطلاعات تماثل أرقام بداية التسعينات ربما ترفع بعض الأعلام التحذيرية. فبعد كل شيء، كان السخط الاقتصادي قد أدى إلى انتخاب بيل كلينتون عام 1992، ولكنه حينما حاول تمرير إصلاح الرعاية الصحية-الذي، كما سأجادل باستطراد في الفصل الحادي عشر بأنه ينبغي أن يكون محور أي أجندة إصلاحية تقدمية- فشل تماماً. وهذه الهزيمة التشريعية أعقبها هزيمة انتخابية، هزيمة عام 1994 المنكرة التي أدت إلى سيطرة الجمهوريين على الكونجرس. ويشير هذا التساؤل عما إذا كان التاريخ سوف يعيد نفسه.

(1) Trends in Political Values and Core Attitudes, 1987-2007 (Pew Research Center for People and the Press, Mar. 2007), <http://people.press.org/reports/pdf/312.pdf>.

هناك، على أية حال، العديد من الأسباب للتفكير أنه لن يفعل ذلك، أو على الأقل ليس مضطرا إلى فعل ذلك.

السبب الأول هو أن فشل كلينتون في الرعاية الصحية يبدو، حتى عند النظر إليه بأثر رجعي، بعيد جدا عن أن يكون فشلا محتوما. فمع قيادة أفضل، وتواصل أفضل مع الكابيتول هيل (مقر الكونجرس الأمريكي-المترجم) والجمهور، لربما كان كلينتون قادرا على دخول عام 1994 بإنجاز سياسي داخلي كبير بنجاح تام. وحتى بعد أن أدت الدفعة الأولية من كلينتون إلى مواجهة صعوبات، قدم جماعة من المعتدلين الديمقراطيين والجمهوريين حلا وسطا كان يمكنه أن يغطي 85% من غير المؤمن عليهم صحيا، ولكن هيلاري كلينتون رفضت المقترحات.

والنقطة الأكثر جوهرية هو أن الاستياء الاقتصادي اليوم من الأقل احتمالا بكثير أن يتم إحلاله بشؤون أخرى مقارنة بأوائل التسعينات. لقد اكتاب الأمريكيون من الاقتصاد في عام 1992 وهو ما يعود إلى حد كبير لأن الاقتصاد ككل كان كئيبا، مع معدل بطالة زاد على 7%. وبمجرد تعافي الاقتصاد، فقدت قضية الاقتصاد الكثير من قوتها. ومع حصول المزيد من الأشخاص على وظائف ومزايا الرعاية الصحية، من بين أشياء أخرى، كان الضغط من أجل إصلاح الرعاية الصحية قد تلاشى. (كان هناك أيضا سبب ثانوي لانخفاض الاهتمام: خلال معظم فترة التسعينات كان يبدو أن هيئة التأمين الصحي HMO قادرة على احتواء التكاليف. ومرة أخرى، المزيد عن ذلك في الفصل الحادي عشر). واليوم، على أية حال، الناس قلقون على أموالهم وحالة الاقتصاد حتى بعد خمس سنوات من الأداء الاقتصادي الجيد إلى حد ما، مع معدل بطالة ليس بعيدا جدا عن المعدلات التاريخية الأكثر انخفاضا. ويبدو من المحتمل أن تنمو أكثر المطالبات بأن تقوم الحكومة بفعل شيء ما للعاملين الأمريكيين، بحيث تصبح أكثر حدة، وليس أقل.

وفي أثناء ذلك، كان هناك شيء آخر قد تغير، فكل من الاتجاهات الطويلة المدى في المجتمع الأمريكي والأحداث الراهنة قد أضرت بقدرة حركة المحافظين على تغيير الموضوع، لإخفاء حقيقة أنهم إلى جانب ذوي الحظوة بتحويل انتباه الأمة إلى موضوعات أخرى. وواحد من المصادر الرئيسية لهذا التغير هو الطريقة التي أضر بها بوش مصداقية اليمين في مجال الأمن القومي.

العراق والسياسة الجديدة للأمن القومي

كما وثق كريس هيدجز في كتابه الصادر عام 2002، الحرب هي القوة التي تعطينا المعنى، حتى زمرة الحكم العسكري الأرجنتيني في أوائل الثمانينات، تصبح الحكومة التي كانت سببا في تضخم مفرط وانهيار اقتصادي، شعبية لفترة قصيرة، حينما بدأت حربا بلا معنى مع بريطانيا بغزوها لجزر الفوكلاند.⁽¹⁾ وكانت الشعبية العالية للغاية لجورج بوش بعد 11/9 تعكس نفس أثر المظاهرة حول العلم:⁽²⁾ الحكومات تتلقى دائما دفعة أولية من تأييد الجمهور حينما تذهب للحرب، بصرف النظر عن عدم كفاءتها وفسادها وبصرف النظر عن حماقة الحرب.

ومع ذلك، من المشكوك فيه أن رئيسا ديمقراطيا كان من الممكن أن يتلقى دفعة سياسية كبيرة مثل تلك التي تلقاها بوش. خلال سنوات حكم ريجان وبوش الأول، كان الجمهوريون قد عززوا سمعة أنهم أقوى من الديمقراطيين في مجال الأمن القومي. وبصرف النظر عن السؤال المتعلق بما إذا كانت هذه السمعة توفر لها في أي وقت من الأوقات ما يبررها أم لا، فالنقطة هي أن 11/9 انسجمت مع السيناريو الموجود مسبقا. فالتساؤلات بشأن ما إذا كان بوش قد تجاهل تحذيرات عن التهديد تمت تنحيثها جانبا. وكان النجاح الأولي في أفغانستان قد تم التعامل معه على أنه إنجاز كبير لإدارة بوش، كأن ترجيح توازن القوى في حرب أهلية في بلد من بلدان العالم الثالث تعادل اليوم D.⁽³⁾ وتم تجاهل تفاصيل صغيرة مثل هرب أسامة بن لادن من جبال تورا بورا.

(1) Chris Hedges, War Is a Force That Gives Us Meaning (Public Affairs, 2002).

(2) أثر (أو متلازمة) المظاهرة حول العلم، مفهوم مستخدم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية لشرح التأييد الشعبي القصير المدى لرئيس الولايات المتحدة خلال فترات الأزمات الدولية أو الحرب. (المترجم)، انظر:

rally 'round the flag effect, Wikipedia, the free encyclopedia.

(3) يوم 6 يونيو 1944 في الحرب العالمية الثانية، حينما قامت قوات الحلفاء بغزو شمال فرنسا عن طريق إنزال بحري على شواطئ نورماندي. واليوم D كمصطلح عسكري يعني اليوم الذي يبدأ فيه الهجوم القتالي أو العملية العسكرية. (المترجم)، انظر:

Normandy landings, Wikipedia, the free encyclopedia.

D-Day (military term), Wikipedia, the free encyclopedia.

وفي المجرى الطبيعي للأحداث، كانت قضية الأمن القومي ستراجع تدريجيا من حيث أهميتها السياسية، كما حدث إلى حد كبير بعد حرب الخليج الأولى. ولكن بوش وهؤلاء الذين حوله وجدوا طريقة لاستمرار الحفاظ على سيكولوجية الحرب. ونحن لدينا صورة واضحة بشكل معقول لكيف باعت إدارة بوش أمريكا في الحرب مع العراق، فقد اختارت المخابرات تسجيل هدف سهل، مع خطاب بلاغي لجُوج يربط بين العراق وبين 11/9، وهكذا دواليك. والأمر الأقل وضوحا هو لماذا أرادت الإدارة الهجوم على نظام ليس له أي شأن بالحادي عشر من سبتمبر. ويبدو بشكل مؤكد تقريبا، على أية حال، أن التصورات حول المزايا السياسية الداخلية لحرب رائعة صغيرة قد لعبت دورا مهما في اتخاذ قرار الغزو. والآن فالصورة المخزية الاحتفالية "المهمة أنجزت"، حيث هبط بوش على متن حاملة طائرات، كانت إلى حد كبير هي كل ما تعنيه الحرب. ولعبت الحرب في صالح بوش بشكل يبعث على الدهشة لفترة طويلة. وعلى الرغم من الفشل في العثور على أي أسلحة دمار شامل وتزايد عدد الضحايا، فقد استغرق الأمر أكثر من عامين قبل أن يبدأ غالب الأمريكيين في إبلاغ مستطليعي الرأي أن غزو العراق كان غلطة.

وعند هذه النقطة، على أية حال، أصبح قرف الجمهور من حرب العراق حقيقة مركزية في السياسة الأمريكية. وقد يكون ذلك ربما مجرد ظاهرة قصيرة المدى؛ والسؤال الذي يهتم به هذا الكتاب هو ما إذا كان هذا الفشل سوف يكون له تأثير على تغيير المشهد السياسي. أعتقد أن هذا سيحدث.

وبشكل نموذجي سوف يخلص الجمهور من الفشل إلى أنه إذا أردت أن تكسب حربا، فلا توظف حركة محافظة. ووظف ليبراليا، أو على الأقل شخصا جمهوريا على نمط أيزنهاور. وربما كان الفشل في العراق محتوما، ولكن مهما كانت فرص النجاح التي ربما كانت تمتلكها الولايات المتحدة ضئيلة فقد بددتها الأخطاء اللصيقة بالحركة المحافظة. وبصفة خاصة حالة التفاؤل المفرط التي كانت تعانيها إدارة بوش ومحاولتها الدخول في حرب رخيصة الكلفة، مع حد أدنى من القوات البرية، تدفقت بشكل طبيعي من التزامها بخفض الضرائب. والاعتراف الصريح بأن الحرب مخاطرة، وعمل عالي الكلفة كانت ستحضر على دعوات إلى المشاركة في التضحيات، تذكر أن الضرائب على الأغنياء ارتفعت وعدم المساواة

انخفض خلال الحربين العالميتين. ولكن إدارة بوش خطت لاستخدام الحرب لمد أجندتها الداخلية التي تعمل على تعزيز عدم المساواة. ويدعو السيناريو إلى حرب خاطفة واستعراض عسكري احتفالا بالانتصار، ثم بعدئذ جولة أخرى من خفض الضريبي. ويتطلب هذا افتراض أن كل شيء سوف يكون سهلا، وصرف النظر عن تحذيرات من الخبراء العسكريين بأن الحرب ربما لا تمضي بهذه الطريقة.

وفيما وراء ذلك، لعبت المحسوبية التي هي جزء رئيسي من الحركة المحافظة دورا محوريا في فشل إعادة إعمار العراق. فالوظائف الرئيسية أعطيت لموالين حزبيين معدومي الخبرة. والأعمال الرديئة التي قام بها مقاولون لهم ارتباطات سياسية، مثل بناء مركز تدريب جديد للبوليس يقطر الغائط من سقفه مضى من دون عقاب.⁽¹⁾ وازدهر الفساد الكلي. وهذه الأخطاء لم تكن مصادفة، فالاستخدام النظامي للقوة السياسية لتوزيع الامتيازات على الحلفاء الحزبيين هو جزء من الغراء الذي يربط الحركة المحافظة. ومن أجل إدارة الحرب في العراق بكفاءة وأمانة، أي بالطريقة التي أدار بها فرانكلين ديلاانو روزفلت الحرب العالمية الثانية، كان هذا يعني التصرف على الأقل ولو بعض الشيء مثلما حدث في الصفقة الجديدة، وكان هذا بمثابة لعنة وشيء مكروه لدى الأناس المسؤولين عن إدارة دفعة الأمور.

ومودجيا، كما ذكرت، كان ينبغي أن يفهم الجمهور من هذه الخبرة أن الحركة المحافظة لا يمكنها حقا الدفاع عن البلد. وعلى أقل تقدير ينبغي أن تكون الحرب العراقية قد حيدت لوقت طويل قادم قدرة الحركة المحافظة على الفوز بالانتخابات عبر تصنع غارات حربية والتكلم بعنف. فسوف يتذكر النخبون ما أوصلنا إليه ذلك في ظل قيادة بوش، أن القادم ذا الكلام العنيف والمتصنع سوف يضل الأمة لتدخل في حرب غير ضرورية وكارثية. ولهذا ينبغي مضي وقت طويل نسبيا قبل أن يكون بمقدور حركة محافظة أخرى فعل ما فعله بوش في عامي

(1) أفضل مراجعة لحماقات إعادة الإعمار في:

Rajiv Chandrasekaran, Imperial Life in the Emerald City: Inside Iraq's Green Zone (Knopf, 2006).

وحول أكاديمية البوليس

"Heralded Police Academy a 'disaster,'" Washington Post, Sept. 28, 2006, p. A01.

2002 و2004: استخدام الأمن القومي لإلهاء الجمهور عن طبيعة سياساته التي هي نخبوية من حيثالجوهر وضد الشعبية.

وبعد كل ما ذكرناه، فازت الحركة المحافظة بشكل متكرر بانتخابات حتى في سنوات لم يكن تركيز الجمهور فيها على الأمن القومي. والعامل الأكثر أهمية على الإطلاق، والمصدر الدائم لهذه القوة الانتخابية، كان هو العرق: القدرة على إقناع مجموعة فرعية من الناخبين البيض بالاهتمام، على الأقل ضمنيا، بمخاوفهم من السود. ومصدر القوة الانتخابية لم يذهب بعيدا. لكن هناك، على أية حال، سببا جيدا للاعتقاد بأن قضية العرق تفقد قوتها تدريجيا.

هل يفقد العرق ركيخته؟

نشر روي تيكسريا وجون جوديس في عام 2002 كتابهما الأغلبية الديمقراطية البازغة، وهو كتاب كان مراده تقليد الكتاب التنبؤي لكيفين فيليبس الصادر عام 1969 الأغلبية الجمهورية البازغة. ومثلهما مثل فيليبس جادل المؤلفان بأن الاتجاهات الديموجرافية، حسب زعمهما، تجري في صالح الديمقراطيين. وقد جعل الانتصار الجمهوري في عامي 2002 و2004 أطروحتهما تبدو خاطئة كليا، ولكن انتخابات عام 2006 أعطتها حياة جديدة. وفي مقال نشر عام 2007 جادل تيكسريا وجوديس بأن "هذه الانتخابات تسجل نهاية الإحياء الجمهوري العابر الذي استحثه رد فعل إدارة بوش على هجمات 11 سبتمبر الإرهابية، والعودة إلى الاتجاهات السياسية والديموجرافية التي كانت تؤدي إلى أغلبية للديمقراطيين وليسار الوسط في الولايات المتحدة.⁽¹⁾ وهذا ليس بعيدا جدا عن وجهة نظري الخاصة. ولكن نسختي أنا أكثر فظاظة وحدة من نسختهما. وربما أفضل القول بأن سياسة ردة الفعل البيضاء التي كانت جزءا لا يتجزأ من نجاح الحركة المحافظة، تفقد فاعليتها لسببين: أن أمريكا تصبح بيضاء أقل، وأن الكثير (ولكن ليس الكل) من البيض أصبحوا أقل عنصرية.

(1) Ruy Teixeira and Jhon Judis, "Back to the Future: The Re-emergence of the Emerging Democratic Majority," American Prospect, June 2007.

وبتعبير "أبيض" فأنا في الحقيقة أعني "البيض من غير الأصول اللاتينية"، والنمو السريع للسكان من أصول لاتينية، من 6.4% من الإجمالي في عام 1980 إلى 12.5% عام 2000، هو السبب الرئيسي في تغير التركيب العرقي لأمريكا. والسكان الآسيويون ينمون أيضا بسرعة، وإن كان من نقطة أساس أقل من اللاتينيين: فقد كانت نسبة السكان الآسيويين 1.5% من السكان في عام 1980، ولكنها بلغت 3.8% عام 2000. وكلتا الجماعتين الإثنتين تنمو أساسا بسبب الهجرة، على الرغم من أن ذوي الأصول اللاتينية لديهم معدل مواليد مرتفع.

والأثر السياسي الفوري للهجرة، كما بينت عند مناقشة العصر المذهب الطويل، هو أن حرمان العمل ذوي الأجر المنخفض من التصويت، يحول بفاعلية التوازن السياسي جهة اليمين. وحينما يشكل العمال المهاجرون ذوو الأجر المنخفض قسما كبيرا من القوة العاملة، لا يصوت هؤلاء الذين لديهم الكثير ليكسبوه من السياسات التي تحث على المساواة، بينما يقوم هؤلاء الذين لديهم الكثير ليخسروه بالتصويت. ولو كان ذلك هو كل القصة، فتغير المزيج الإثني لسكان الولايات المتحدة سوف يكون ببساطة هو الناتج الثانوي لعملية تساعد المحافظين وتضر بالليبراليين. ولكن هذا ليس كامل القصة، فالمهاجرون الجدد هم غير بيض، أو على الأقل يتم إدراكهم من جانب الكثير من البيض المولودين في الولايات المتحدة باعتبارهم غير بيض، وهو كل ما يهمنا هنا، والتفاعل ما بين هذه الحقيقة وبين سياسة العرق في أمريكا تخلق ديناميكية -سوف أجادل- ستحرم في نهاية المطاف الحركة المحافظة من أهم أسلحتها السياسية الفعالة. ومن أجل فهم هذه الديناميكية على المرء أن يدرك أولا أن الهجرة قضية خلافية إلى حد كبير بالنسبة للتحالف الداعم للحركة المحافظة. فمصالح قطاع الأعمال مع الهجرة لأنهم يريدون قوة عمل وفيرة ورخيصة. ولكن الناخبين الذين يمكن أن يكونوا متأرجحين بسبب قضية العرق، وهو ما كان حاسما في نجاح الحركة، يميلون أيضا إلى أن يكونوا مع المولودين محليا بقوة. وقد قدم جون جوديس وصفا للصورة العامة للناخبين الجمهوريين المعارضين للهجرة:

إنهم مشابهون لناخبي الطبقة العاملة البيضاء الذين أصبحوا جمهوريين في السبعينات والثمانينات بسبب معارضتهم للدمج العنصري والثقافة المضادة.⁽¹⁾

(1) انظر تعريفا بها في الفصل الخامس. (المترجم)

وهم غالبا، بشكل نموذجي، يكونون بيضا بروتستانتين إنجليين، من الجنوب ووسط الغرب والغرب غير الباسفيكي، ذوي دخول منخفضة وغير حاصلين على درجة جامعية. ويعيشون في المدن الصغيرة-عادة بعيدا عن الأماكن التي يتركز بها المهاجرون-ويعتبرون أنفسهم "محافظين".⁽¹⁾

والنتيجة هي انقسام مرير داخل الحركة حول سياسة الهجرة، وهو ما هر له أثر آخر: الحقيقة الواضحة أن جناحا مهما من الحزب الجمهوري الحديث مضاد للهجرة بشدة يدفع بالمهاجرين غير البيض إلى أحضان الحزب الديمقراطي. وقد حدث هذا بالفعل في كاليفورنيا: فبيت ويلسون، الحاكم الجمهوري الأسبق، حقق انتصارا مزعزا في انتخابات عام 1994 بجعل الهجرة غير الشرعية مركز حملته. وفي الأعوام التي تلت ذلك، على أية حال، كان رد فعل السكان المتزايدين من أصل أمريكي لاتيني أن أصبحوا ديمقراطيين بشكل ساحق، محولين سياسات الولاية بحدة إلى توجه ليبرالي. وحتى انتخاب أرنولد شوارزنجر حاكما غير قليل، فقد تعلم شوارزنجر سريعا أنه لكي يكون فعالا فعليه أن يحكم باعتباره نسخة محدثة من أيزنهاور جمهوري، إلى حد أنه كان، مثله مثل حاكم نيويورك مايكل بلومبرج (الذي أعلن مؤخرا عن نفسه باعتباره مستقلا)، يوصف باعتباره ديمقراطيا واقعيا.

وبعبارة أخرى، اعتمد نجاح الحركة المحافظة على جاذبيتها للبيض الذين يكرهون السود. ولكن من الصعب أن تكون ضد السود من دون أن تكون أيضا ضد الهجرة. وبسبب كون النمو السريع في عدد المهاجرين يجعلهم بشكل متزايد قوة سياسية فاعلة، وربما تتحول تدريجيا قضية العرقا لتي كانت أصلا قويا لدى الحركة المحافظة في الماضي، لتصبح عبئا عليهم.

وقد سعى الجمهوريون لاحتواء هذه المشكلة بالإبقاء على المهاجرين وذريتهم محرومين من الحق في التصويت لأطول مدة ممكنة. وبعض من حالات فضائح تزوير التصويت التي تم وصفها في الفصل التاسع كانت تستهدف ذوي الأصول الأمريكية اللاتينية وليس السود. في عام 2003، حينما توصل القانونيون في وزارة العدل بالإجماع إلى أن خطة إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية السيئة السمعة

(1) John Judis, "Continental Divide: Why the Immigration Bill Will Never Become Law," New Republic, May 23, 2007.

في تكساس تنتهك قانون الحق في التصويت، شددوا على الطريقة التي تم بها تخفيف تأثير تصويت ذوي الأصول الأمريكية اللاتينية. (تم نقض ما توصل إليه هؤلاء القانونيين، بالطبع، واستُبدلت بهم مجموعة مختارة سياسيا، ومضت الخطة، ما أدى إلى كسب الجمهوريين لخمسة مقاعد في الكونجرس). ومع ذلك فإعادة تقسيم الدوائر لم تمنع الديمقراطيين من اكتساح الانتخابات ليسيظروا على مجلس النواب عام 2006، ومن الصعب رؤية مثل هذه الأعمال، القبيحة كما هي عليه، سوى تكتيك للتأجيل.

وفيما وراء الفجاجة، هناك الحقيقة المجردة بأن أمريكا تصبح أقل بياضا، وهناك أكثر من سبب مشجع للاعتقاد بأن موضوع العرق ربما يفقد قوته، لأننا كأمة أصبحنا أقل عنصرية. والدليل الأكثر دراماتيكية في تناقص العنصرية هو طريقة استجابة الناس لأسئلة حول الموضوع الذي أثار ذات مرة الرعب في قلوب البيض: تمازج الأجناس. ففي عام 1978، حين كان صعود الحركة المحافظة لموقع القوة في بداياته، كان 36% فقط من الأمريكيين الذين تم استطلاع آرائهم بواسطة معهد جالوب قد أجازوا الزواج بين البيض والسود، بينما استهجن 54% ذلك. وفي وقت متأخر عن ذلك كعام 1991 أجاز جمع تبلغ نسبته 48% هذا الزواج. وبحلول عام 2002، على أية حال، أجاز 65% من الأمريكيين الزواج بين الأجناس؛ وبحلول يونيو 2007، ارتفع هذا الجمع إلى 77%.

وقد لا يبدو هذا على صلة مباشرة بالسياسة. لكن بعد كل ذلك، فليس هناك شخص يقترح إعادة القوانين التي كانت موجودة ذات يوم وكانت ضد الزواج بين الأجناس. ولكن قدرة اليمين على استغلال الخلافات العرقية لديها القليل مما تفعله بالسياسات الواقعية، والكثير مما يمكن عمله للاستفادة من العواطف البدائية. ولو كانت هذه العواطف البدائية تفقد حداثتها-وهي تفقدها بالفعل-تفقد بالتالي الاستراتيجية قوتها.

وظاهرة جزر العنصرية لا تُترجم في شكل ثورة سياسية فورا. فالجنوب العميق، بوجه خاص، ربما سوف يبقى جمهوريا بقوة لبعض الوقت في المستقبل. ولكن إستراتيجية الجنوبيين تتسل حرقيا من الأطراف: الولايات الحدودية، وهو المصطلح الذي يضم الآن فرجينيا، أصبح أكثر فأكثر تنافسيا للديمقراطيين. والحقيقة أن النصر المضطرب لجيمس ويب على جورج آلان في سباق فرجينيا لمجلس الشيوخ في عام

2006 كان خير مثال على الطريقة التي يمكن بها للعنصرية قديمة الطراز التفاعل مع الهجرة بطريقة تؤدي إلى إضعاف مكانة حركة المحافظين، إذ كان الكثير من الناس يقدرّون الموهبة السياسية العالية التي أظهرها آلان، الشاب الكاليفورني ذو الراتب العالي والحياة الفخمة الذي أعاد اختراع نفسه كصبي جنوبي صالح، لدرجة أنهم اعتقدوا أنه لديه فرصة طيبة لأن يصبح المرشح الجمهوري القادم للرئاسة. ولكن حينئذ أتت حادثة مكافا: بدأ آلان السخرية من س. ر. سيدهارث، المساعد ذي البشرة الداكنة لويب وهو أمريكي المولد ولكن ينحدر من أصل هندي، وأطلق عليه لقب "مكاكا" وهو ما تبين أنه كنية عنصرية غامضة. والحادثة التي تم تصويرها بالفيديو (كما هو شأن كل شيء هذه الأيام) كانت كافية لكي تضع ويب فوق القمة.

وأهمية التحول السياسي للعنصرية أمر يستحيل المبالغة فيه تقريبا. فالحركة المحافظة كقوة سياسية نافذة تعد فريدة من نوعها وتقتصر على الولايات المتحدة. والسبب الرئيسي الذي مكن حركة المحافظين من الازدهار هنا -بينما البشر الذين لديهم أفكار مناظرة في كندا وأوروبا- يكونون في مرتبة أدنى على الحواف السياسية- هو التوتر العنصري الذي هو ميراث للعبودية. والتخفيف من بعض هذا التوتر، أو بتعبير أكثر دقة زيادة الثمن السياسي الذي يدفعه الجمهوريون لمحاولة استغلال هذا التوتر، سوف يجعل أمريكا أقل تفردا، وتصبح أكثر مثل باقي الديمقراطيات الغربية حيث التأييد لدولة الرفاه والسياسات التي تحد من عدم المساواة أكثر قوة.

ماذا على ما يرام مع كنساس؟

ربما يكون الجزء الأكثر جاذبية في تقرير معهد بيو حول الاتجاهات بعيدة المدى في المواقف هو القسم المتعلق بالقضايا الاجتماعية و"القيم". فمن المذهل إدراك كم كان الأمريكيون غير متسامحين، ليس من وقت طويل مضى، وكم تغيرت المواقف. على سبيل المثال، كان أكثر من نصف الذين أجابوا على أسئلة الاستطلاع في عام 1987 يعتقدون أن المدارس ينبغي أن يكون لديها الحق في فصل المدرسين المثليين جنسيا، وكان 43% يعتقدون أنه ربما يكون مرض الإيدز عقابا إلهيا على السلوك الجنسي المنحل. وبحلول عام 2007 انخفضت هذه الأرقام إلى

28% و23%، على التوالي. أو فلتأخذ السؤال الخاص بدور النساء في المجتمع: في عام 1987 كان 29% فقط يختلفون تماماً مع مقترح أن على النساء العودة إلى أدوارهن التقليدية، ولكن بحلول عام 2007 ارتفعت نسبة المختلفين مع المقترح إلى 51%.

والمدى الذي حدث به تغيير في المواقف مثير للإعجاب. بينما الذي يترتب على ذلك سياسياً أقل وضوحاً. فكما شرحت في الفصل التاسع، يتشكك علماء السياسة حول "ما الأمر مع كنساس؟" الأطروحة: بعد طحن الأرقام، وجدوا برهانا ضئيلاً على أن القضايا الدينية والاجتماعية، في مقابل قضية العرق، قد أدت حقيقة بعدد كبير من أفراد الطبقة العاملة البيض إلى التصويت ضد مصالحهم الاقتصادية. "فناخبو القيم" يبدون حاسمين فقط في الانتخابات متقاربة النتائج. ومع هذا، وفيما يتعلق بعدم التسامح الديني والاجتماعي الذي تم استغلاله من جانب حركة المحافظين، فإن نطاق مثل هذا النمط من الاستغلال يتناقص بوضوح.

علاوة على ذلك هناك مؤشرات على ديناميكية في القضايا الاجتماعية والدينية التي تتشابه ببعض الطرق مع الديناميكية في قضية العرق، فمع تحول البلد ليصبح أكثر تسامحاً يضع اعتماد الحزب الجمهوري على قاعدة غير متسامحة بشكل متزايد خارج مسار الأغلبية. والمثال على ذلك هو كنساس ذاتها، حيث عدد من الجمهوريين البارزين أصبحوا ديمقراطيين بعد انتخابات عام 2004 احتجاجاً على هيمنة اليمين الديني على فرع الحزب المحلي. فقد قال رئيس الحزب الجمهوري في الولاية وهو يقوم بالتحول الحزبي: "لقد تعبت من المجادلات اللاهوتية حول ما إذا كان تشارلز دارون على حق". وكان رد فعل الحزب الجمهوري في كنساس هو أن طلب من أعضائه التوقيع على وثيقة مخيفة جداً، وغامضة تشبه الوثائق الماوية (نسبة إلى الزعيم الصيني ماو تسي تونج- المترجم) تسمى وثيقة "التعهد بالوحدة"، حيث كتب في هذه الوثيقة: "أقر أنا...، أنه لن يكون هناك أي سبب عند أي لحظة في مستقبلي الحزبي أو الشخصي، يدفعني إلى التحول عن ولائي الحزبي".⁽¹⁾ وفي وقت كتابة هذا الكتاب، كان لكنساس حاكم ديمقراطي، وكان لدى الديمقراطيين اثنان من مقاعد الولاية الأربعة في مجلس النواب.

(1) <http://bluetederising.blogspot.com/2007/07/kansasrepublicans-unveil-unity-pledge.html>

البحث عن إجابات

الأمريكيون قلقون من اقتصاد قد يتركهم في الخلف، حتى في الأوقات التي يفترض أنها أيام جيدة للاقتصاد. لقد أصبحوا أقل حساسية لسياسة الإلهاء: المناشدات بعدم التسامح العرقي والاجتماعي، وترويج الخوف على الأمن القومي. ولكل هذه الأسباب يبدو أنه من المحتمل أن تكون الحركة المحافظة قد ولت.

ويحتاج الليبراليون، على أية حال، أن يكونوا رمزا لأكثر من مجرد أنهم ليسوا بقدر سوء الناس الذين كانوا يديرون أمريكا مؤخرا. فكر مرة أخرى في الصفقة الجديدة: فشل حكم المحافظين جعل فوز الديمقراطيين في انتخابات عام 1932 بشكل ما أمرا لا مفر منه، ولكن لم يكن مؤكدا على الإطلاق أن هذا الانتصار سوف يترك ميراثا دائما. وما أدى إلى أن يكون لتأثير الصفقة الجديدة مثل هذه الديمومة هو حقيقة أن فرانكلين ديلاانو روزفلت قدم إجابات على عدم المساواة وعدم الأمان الاقتصادي. وقد تضمنت تلك الإجابات، أولا وقبل كل شيء، مؤسسات دولة الرفاه الأمريكية، وفوق كل شيء، الضمان الاجتماعي. وكما رأينا، كانت الصفقة الجديدة ناجحة بشكل لافت أيضا في تسوية توزيع الدخل، ومن دون آثار سلبية على النمو الاقتصادي.

والآن نحن، مرة أخرى، أمة متقززة من حكم المحافظين. والأمر ليس عام 1932 مرة أخرى، ولكن هناك احتمالات جيدة جدا لأن يمسك الديمقراطيون-ونسبيا الليبراليون الديمقراطيون، في هذا الصدد-عاجلا بكل من الكونجرس والبيت الأبيض. والسؤال هو عما إذا كانت الأغلبية الجديدة ستتنجز أي شيء يتمتع بالديمومة.

لا بد من أنهم سيكونون قادرين على فعل ذلك. فالليبراليون اليوم لديهم ميزة كبيرة مقارنة بالليبراليين من 70 سنة مضت: إنهم يعرفون ماذا يفعلون، على الأقل في قضية واحدة مهمة. سوف أشرح في الفصل التالي الأهمية الساحقة لقضية استكمال الصفقة الجديدة بأن يُقدم للأمريكيين شيء يتمتع به بالفعل كل مواطن في كل بلد متقدم آخر: نظام تأمين شامل للرعاية الصحية.

الفصل الحادي عشر

ضرورة الرعاية الصحية

تنفرد الولايات المتحدة، بين الأمم الثرية، بعدم تقديم الرعاية الصحية الأساسية لمواطنيها. وأغلب المناقشات حول سياسة الرعاية الصحية، بما في ذلك مناقشاتي أنا نفسي، تبدأ بالحقائق والأرقام حول التكاليف والعائد من غلق هذه الفجوة مع الأمم الثرية الأخرى. وسوف آتي لهذه الأمور بعد وقت قصير. ولكن دعوني أبدأ من نوع مختلف من الأسئلة: ما الذي نفكر أنه الشيء السليم أخلاقيا ويجب عمله؟

هناك حجة أخلاقية متماسكة ضد ضمان الرعاية الصحية، وتتلخص هذه الحجة بشكل أساسي في القول بأنه ربما لا تكون الحياة عادلة، ولكن ليست وظيفة الحكومة تخليص العالم من الظلم. فلو أن بعض الناس لا يستطيعون تحمل تكلفة التأمين الصحي، فسوف تؤكد هذه الحجة أن هذا مما يؤسف له، ولكن الحكومة ليس لها دخل في إجبار الآخرين على مد يد المساعدة من خلال فرض ضرائب أكثر ارتفاعا عليهم. فلو أن بعض الناس ورثوا جينات تجعلهم معرضين للمرض، أو حصلت لهم ظروف معينة في مرحلة ما من حياتهم تجعل من المستحيل عليهم الحصول على تأمين طبي، فهناك العديد من ضربات الحظ

السيئ في الحياة. ولا تستطيع الحكومة إصلاح كل هذه الأمور، وليس هناك سبب لكي ننتقي هذه المصاعب بالذات.

ومن الواضح أنني لا أتفق مع هذه الحجة. ولكني لم أعرضها لمجرد تفنيدها. ولكن ما أود أن أشير إليه بدلا من ذلك هو أنه بينما هناك حجة أخلاقية متماسكة ضد الرعاية الصحية الشاملة، فإنها حجة لن تسمعها غالبا في الجدل السياسي. هناك بالتأكيد عدد كبير من المحافظين الذين يؤمنون بأن الحكومة ليس لديها الحق في إنفاق أموال دافعي الضرائب على مساعدة غير المحظوظين؛ كانت الراحلة مولي إيفنز⁽¹⁾ مغرمة باقتطاف كلمات من مشروع تكساس الذي سأل: "من أين أتت فكرة أن كل شخص يستحق تعليما مجانيا؟ رعاية صحية مجانية؟ أيا كان مجانيا؟ لقد أتت من موسكو. من روسيا. لقد أتت مباشرة من حفرة في قاع الجحيم".⁽²⁾ ولكن السياسيين لا يقولون شيئا مثل هذا أبدا في العلن.

والسبب وراء عدم فعلهم ذلك هو، بالطبع، معرفتهم بأننا نخبين لا يوافقون. وسوف يكون من المضني لك العثور على أكثر من مجرد حفنة من الأمريكيين الذين يعتبرون أنه يصح إنكار حق الناس في الرعاية الصحية بسبب تاريخهم المرضي، وتشير استطلاعات الرأي أيضا إلى أن أغلبية كبيرة تعتقد أن كل المواطنين الأمريكيين ينبغي أن تضمن لهم الرعاية الصحية بصرف النظر عن دخلهم. وقضية أخلاقية الرعاية الصحية الشاملة ليست موضع خلاف.

وبدلا من ذلك تعتمد المعارضة للرعاية الصحية الشاملة على الادعاء بأن عمل الشيء السليم أخلاقيا غير ممكن، أو على الأقل أن تكلفته-بدولارات دافعي

(1) ماري تيلر "مولي" إيفنز (30 أغسطس 1944-31 يناير 2007) كانت كاتبة عمود صحفي، ومؤلفة، ومعلقة سياسية وكاتبة فكاهية. ولدت في كاليفورنيا وترعرعت في تكساس. حضرت إيفنز دراستها الجامعية في كلية سميث وفي المدرسة العليا للصحافة في جامعة كولومبيا. بدأت تاريخها المهني في الصحافة بجريدة مينابوليس تريبيون حيث كانت أول امرأة تتولى تغطية نشاط البوليس في الجريدة. انضمت إلى جريدة تكساس أوبزرفر في أوائل السبعينات ثم انتقلت فيما بعد إلى جريدة نيويورك تايمز. وأصبحت كاتبة عمود صحفي في دالاس تايمز هيرالد في الثمانينات، ثم بعد ذلك فورت وورث ستار تليجرام بعد إغلاق تايمز هيرالد. أصبح عمودها يتم تسويقه بعد ذلك عبر اتحاد وينشر في مئات الصحف. (المترجم)، انظر:

Molly Ivins, Wikipedia, the free encyclopedia.

(2) Molly Ivins, "Bucking the Texas Lockstep," Washington Post, May 15, p. A29.

الضرائب، وبجودة منخفضة من الرعاية لهؤلاء الذين يحققون دخلا طيبا في ظل النظام الراهن-سوف تكون مرتفعة جدا. ومن هنا تدخل الحقائق والأرقام. والحقيقة هي أن كل بلد متقدم آخر يستطيع تحقيق ما يفترض أنه مستحيل، تقديم الرعاية الصحية لكل مواطنيه. وجودة الرعاية التي يقدمونها، وفقا لأي مقياس متاح، هي بنفس جودتنا إن لم تكن أفضل. وهم يفعلون كل ذلك بينما ينفقون أقل بكثير بالنسبة للفرد على الرعاية الصحية مقارنة بإنفاقنا نحن. والرعاية الصحية، بتعبير آخر، يتضح أنها المنطقة حيث فعل الشيء السليم أخلاقيا هو في نفس الوقت وجبة غذاء مجانية بالتعبيرات الاقتصادية. وتشير كل الدلائل إلى أن نظاما أكثر عدالة سوف يكون أيضا أرخص في إدارته من نظامنا الحالي، مع تقديم رعاية أفضل.

ما زال هناك أمر واحد مهم لا بد من إدراكه عن الرعاية الصحية، وهو قضية يكثر الأمريكيون بها، إلى حد كبير، بسبب أن النظام الذي غمكه يتفكك بشكل واضح. تشير الاستطلاعاتدوما إلى أن الرعاية الصحية هي، في الواقع، الموضوع المحلي الأكثر أهمية للناخبين المتوقعين.

فأهمية القيم المشتركة والاقتصاديات الجيدة في أعين الناخبين، كل هذا ينبغي أن يجعل من إصلاح الرعاية الصحية محل أولوية. وكل ما نعرفه عن اقتصاد الرعاية الصحية يشير إلى أن نوع الإصلاح الذي سيعمل هو الإصلاح الذي سيكون، وفقا لأي تعريف، ليبراليا: سوف يتضمن عملا حكوميا يعمل على تخفيض عدم المساواة وعدم الأمان. وإصلاح الرعاية الصحية هو المحور الطبيعي للصفقة الجديدة الجديدة. وإذا كان الليبراليون يرغبون في أن يظهروا أن السياسات التقدمية يمكنها خلق مجتمع أفضل وأكثر عدالة، فهذا هو المكان الذي عليهم البدء منه. وقبل أن أدلف إلى المقترحات الخاصة بإصلاح الرعاية الصحية، على أية حال، فأنا بحاجة للحديث قليلا عن اقتصاديات الرعاية الصحية.

نحن رقم سبعة وثلاثين!

لو كان الماضي يقدم لنا أي توجيه، فسوف يكون لدى نصف الأمريكيين خلال العام المقبل مصاريف طبية متواضعة. فرها سيشترون عدة زجاجات من الأسبرين، وربما يكون لديهم فحص طبي واحد أو اثنان، ولكنهم لن يكونوا مرضى، أو على الأقل لن يكونوا مرضى إلى الحد الذي يتطلب علاجاً مكلفاً. ومن الجانب الآخر سوف تتكبد أقلية من الأمريكيين مصاريف طبية ضخمة؛ سيحتاجون عمليات لتغيير شرايين القلب، أو غسيل كلوي، أو علاج كيماوي. وفي الإجمال فنحو 20% من السكان سوف يكونون مسؤولين عن 80% من التكاليف الطبية. والـ 1% الأكثر مرضاً بين السكان سوف يكونون، في المتوسط، بحاجة لما يعادل أكثر من 150 ألف دولار كتكاليف للرعاية الطبية العام المقبل وحده.⁽¹⁾

وعدد قليل جداً من الأمريكيين يستطيع تحمل دفع مبالغ كبيرة كهذه من جيبه، خاصة لو كانت الرعاية الصحية مطلوبة لعدة سنوات، وهي تتطلب ذلك عادة. والرعاية الصحية الحديثة متوافرة للأمريكيين من الطبقة الوسطى وأقرانهم في الدول المتقدمة الأخرى فقط، بسبب أن شخصا آخر يدفع معظم الفواتير عندما ووقتما تظهر الحاجة للرعاية الصحية المكلفة.

في الولايات المتحدة، وبشكل متفرد بين الأمم الثرية، هذا "الشخص الآخر" هو عادة شركة تأمين خاصة. في كل مكان آخر معظم التأمين الصحي يقدم في الواقع من جانب الحكومة وفي النهاية عن طريق دافع الضرائب (على الرغم من أن التفاصيل قد تكون معقدة). وحتى في الولايات المتحدة، يمول دافعو الضرائب برنامجاً تأمينياً-نظام الرعاية الصحية للمسنين "ميديكير"-يغطي كل شخص يبلغ من العمر خمسة وستين عاماً فأكثر، وبرنامجاً حكومياً آخر -برنامج الرعاية الصحية للأسر والأشخاص ذوي الدخل المنخفض "ميديكيد"- يغطي بعض (ولكن ليس كل) الفقراء جداً الذين لا يستطيعون تحمل تكلفة التأمين الخاص. ولكن الأغلبية الساحقة من الأمريكيين الذين لديهم تأمين صحي يحصلون عليه من القطاع الخاص. وهذا الاعتماد على التأمين الخاص يجعل من الولايات المتحدة

(1) Figure based on Kaiser Family Foundation, Trends and Indicators in the Changing Health Care Marketplace, -exhibit 1.11 <http://www.kff.org/insurance/7031/index.cfm>.

أيضا الدولة المتقدمة الوحيدة التي لا يتوافر لنسبة كبيرة من سكانها-نحو -15% أي تأمين على الإطلاق.

كلمة عن المصطلحات: يطلق المعارضون للتأمين الصحي الحكومي أحيانا "تشارك الطب"، (نسبة إلى الاشتراكية-المترجم) ولكن هذا مضلل، إنه تشارك للتأمين، وهو ليس نفس الأمر إطلاقا. في كندا ومعظم البلدان الأوروبية، يعمل الأطباء لحسابهم أو يعملون أساسا في مستشفيات وعيادات مملوكة ملكية خاصة. فقط بريطانيا، بين الأمم الكبرى، لديها تشارك حقيقي للطب، حيث تدير الحكومة المستشفيات، والأطباء يخدمون باعتبارهم موظفي حكومة.

لذا كيف يعمل نظام الرعاية الصحية في الولايات المتحدة، باعتماده الفريد على التأمين الخاص، مقارنة بالنظم في البلدان المتقدمة الأخرى؟ نطلعنا الجدول 7 على القصة. فيظهر كيف تختلف الدول كثيرا في الإنفاق على الفرد للرعاية الصحية، ومقارنة ذلك الإنفاق بمتوسط العمر المتوقع، وهو المقياس الأبسط لكفاءة أداء نظام الرعاية الصحية. تنفق الولايات المتحدة تقريبا ضعف الإنفاق على الرعاية الصحية للفرد مقارنة بكندا، وفرنسا، وألمانيا، وتنفق تقريبا قدر إنفاق بريطانيا مرتين ونصف، ومع ذلك فالعمر المتوقع عندنا هو في قاع المجموعة.

جدول 7. مقارنة الرعاية الصحية في العالم الغربي

العمر المتوقع بالسنوات في عام 2004	الإنفاق للفرد في عام 2004 بالدولار	
77.5	6012	الولايات المتحدة
80.2	3165	كندا
79.6	3150	فرنسا
78.9	3043	ألمانيا
78.5	2508	بريطانيا

Source: World Health Organization, <http://who.int/research/en/>.

هذه الأرقام صارخة للغاية، وتمثل دحضا للحكمة التقليدية بأن القطاع الخاص أكثر كفاءة من القطاع العام، والتي ينكرها بعض السياسيين، والخبراء،

والاقتصاديين. كما قال المرشح الرئاسي الجمهوري رودي جولياني إن نظامنا للرعاية الصحية هو "أفضل نظام في العالم"، فيما عدا أن منظمة الصحة العالمية تصنف ترتيب هذا النظام باعتباره رقم 37 في العالم.⁽¹⁾ إن الأوروبيين يواجهون تكلفة مستترة ضخمة من البطء والتأجيلات ومن الخدمة غير الملائمة أو غير المريحة، هذا ما يقوله تيلر كوين، وهو اقتصادي محافظ، فيما عدا أن المسوح والاستطلاعات عبر الوطنية تقول إن حتى البريطانيين لديهم بشكل عام مداخل أفضل للرعاية الصحية مما لدى الأمريكيين: فهم ينتظرون أطول من أجل العمليات التقديرية عن مدة انتظارنا، ولكنهم يجدون الأمر أكثر سهولة في رؤية الطبيب في غضون مهلة قصيرة، وخاصة في مواعيد ما بعد انتهاء ساعات العمل وفي عطلات نهاية الأسبوع. وبالنسبة للألمان والفرنسيين فليس لديهم أي تأجيلات ملحوظة من أي نوع.⁽²⁾

ونحن نسمع بلا توقف أن الكنديين عليهم الانتظار أطول من الأمريكيين من أجل عملية تغيير الفخذ، وهو أمر صحيح. ولكن هذا مثال غريب للاختيار، لأن معظم عمليات تغيير الفخذ في أمريكا يتم الدفع لها من برنامج الرعاية الصحية للمسنين "ميديكير". والآن ميديكير برنامج حكومي، على الرغم من أنه ليس من الواضح أن كل فرد يعرف هذا، فخبراء السياسة الصحية يكررون كثيرا قصة كيف أن السيناتور السابق جون بروكس أوقفه أحد الناخبين وناشده ألا يترك الحكومة تضع يدها على "ميديكير". والمقصود، على أية حال، هو أن فجوة تغيير الفخذ هي مقارنة بين نظامين للتأمين الحكومي، وحيث النظام الأمريكي ممول بسخاء أكبر. وهو أمر ليس له أي علاقة بالفضائل المزعومة للمؤسسة الخاصة.

والأكثر جدية، هناك بعض الأسئلة حول إلى أي مدى يدفع أسلوب الحياة الأمريكي تكاليف الرعاية الصحية لأعلى. فعزرا كلين من الأفق الأمريكي يطلق على ذلك عقيدة "ولكننا نأكل برجر بالجبن أكثر"، وهذا صحيح، فالأمريكيون هم

(1) World Health Organization, The World Health Report 2000, available at: <http://www.who.int/whr/2000/en/inc>.

(2) Commonwealth Fund, "Mirror, Mirror on the Wall: An Update on the Quality of American Health Care Through the Patient's Lens," http://www.commonwealth-fund.org/publications/publications_show.htm?doc_id=364436.

أكثر عرضة للسمنة من الأوروبيين، وهو ما يؤدي بدوره إلى رفع التكاليف الطبية، وخاصة بالنسبة للحالات المزمنة مثل مرضى السكري. والمحاولات لطحن الأرقام، على أية حال، تشير إلى أن أساليب الحياة المختلفة، والأمراض التي تجعلنا هذه الأساليب أكثر عرضة لها، ليست كافية لتفسير سوى نسبة ضئيلة من فجوة التكاليف بين الولايات المتحدة والآخرين. وفي دراسة لمعهد ماكينزي العالمي قُدر أن الاختلاف في تشكيلة الأمراض بين الولايات المتحدة والدول المتقدمة الأخرى يعد مسؤولاً عن أقل من 25 بليون دولار في تكاليف العلاج السنوية، أو أقل من 100 دولار من نحو الـ 3000 دولار للفرد التي تعد زيادة في الإنفاق في الولايات المتحدة على الرعاية الصحية كل عام، مقارنة بالدول الأخرى.⁽¹⁾

هناك شيء واحد إضافي ينبغي أن نعرفه: على الرغم من أن الولايات المتحدة تنفق أكثر بكثير على الرعاية الصحية من أي أحد آخر، فلا يبدو أن هذا يشتري رعاية أكبر بشكل ملحوظ. بمقاييس مثل عدد الأطباء لكل 100 ألف من السكان، متوسط عدد الزيارات للطبيب، عدد الأيام التي يتم قضائها في المستشفى، كمية الأدوية الموصوفة من الطبيب التي نستهلكها، وهكذا دواليك، فالرعاية الصحية الأمريكية لا تتميز عن الرعاية الصحية في الدول الغنية الأخرى.⁽²⁾ ونحن خارج الرسوم البيانية من جهة ما ندفعه للرعاية (أي أن التكاليف مرتفعة للغاية مقارنة بالآخرين-المترجم)، ولكننا فقط في وسط هذه المجموعة من جهة ما نحصل عليه حقيقة مقابل أموالنا.

ويخبرنا كل هذا أن نظام الرعاية الصحية في الولايات المتحدة نظام غير كفء إلى أبعد الحدود. ولكن كيف يتأتى لبلد، في طليعة التكنولوجيا العالمية في العديد من المجالات، أن يكون لديه مثل هذا النظام غير الكفء من الرعاية الصحية؟ والإجابة الرئيسية هي أننا تعثرنا في نظام حيث يتم إنفاق مقادير كبيرة من الأموال ليس لتقديم الرعاية الصحية، ولكن في التنكر لها.

(1) McKinsey Global Institute, Accounting for the Cost of U.S. Health Care, Jan. 2007, http://www.mckinsey.com/mgi/rp/healthcare/accounting_cost_healthcare.asp.

(2) Gerard F. Anderson et al., "It's the Prices, Stupid: Why the U.S. Is So Different from Other Countries," Health Affairs 22, no. 3 (2003), pp. 89-105.

من المحتمل أن تكون أفضل طريقة لفهم ما تفتقده الرعاية الصحية في الولايات المتحدة هو النظر في الاختلاف بين ما نريد نحن-وأعني به ما تريده الغالبية العظمى من الأمريكيين-أن يقوم به نظامنا، وما يمنحه النظام، وفقا لأسلوب عمله الحالي، للاعبين الرئيسيين من حافز للعمل.

وكما جادلت، هناك ما يشبه الإجماع على أن كل الأمريكيين ينبغي أن يتلقوا رعاية صحية أساسية. وهؤلاء الذين لديهم رأي مخالف يحتفظون باعتقادهم لأنفسهم، لأن القول بأنه من المقبول إنكار الرعاية على شخص ما بسبب أنه ولد فقيرا، أو بجينات مختلفة، هو أمر غير مقبول سياسيا. ولكن شركات التأمين الخاصة، على أية حال، لا تكسب المال بالدفع للرعاية الصحية. إنهم يكسبون الأموال بجمعهم أقساطا، بينما لا يدفعون للرعاية الصحية إلا إلى المدى الذي يمكنهم به النجاة من العقاب. وفي الواقع، في صناعة التأمين الصحي فالمدفوعات الحقيقية للرعاية، مثل دفع تكلفة عملية جراحية كبيرة، تتم الإشارة حرفيا إليها باعتبارها "خسائر طبية".

تحاول شركات التأمين الحفاظ على هذه الخسائر الطبية المؤسفة مضغوطة بطريقتين رئيسيتين، أحدهما من خلال "اختيار المخاطر"، والمعروف، وإن كان بغموض، على أنه "الاكتتاب"⁽²⁾ *underwriting* وكل منهما مصطلح (أي اختيار المخاطر والاكتتاب-المترجم) ملطف لرفض بيع التأمين لأشخاص من المحتمل أنهم

(1) يشير الكاتب هنا إلى ما يمكن اعتباره مدخلا إلى اقتصاد الصحة، ويشار في الجامعات الأمريكية إلى المستويات التعليمية بالأرقام 100 و 200 وهكذا، والمستوى 100 هو المستوى الأول في تعليم أي علم لطلاب الصف الأول الجامعي، أي ما يمكن اعتباره مدخلا إلى العلم الذي يتم درسه. (المترجم)

(2) تقوم شركات التأمين بتوظيف خبراء مهمتهم تقدير مخاطر التأمين على شخص أو أصل معين، واستخدام تلك المعلومات في وضع سياسات أقساط التأمين، سواء التأمين على الحياة أو التأمين الصحي أو التأمين على العقارات وغيرها. وعادة ما يتم استخدام برامج الكمبيوتر وبيانات فعلية لتحديد احتمال القيام بصرف قيمة التأمين خلال فترة سريان وثيقة التأمين. ويطلب عند التأمين على الأشخاص أو الأصول عالية المخاطر دفع أقساط أكثر ارتفاعا، للحصول على نفس مستوى الحماية التي يحصل عليها شخص أو أصل ذو مخاطر أقل. (المترجم)، انظر:

What is an 'Insurance Underwriter', Investopedia.

على الرابط: <http://www.investopedia.com/terms/i/insurance-underwriter.asp>

يريدونه، أو فرض أسعار مرتفعة جدا للتأمين عليهم. تقوم شركات التأمين، حينما تستطيع، بكل حرص بغربلة من يطلبون التأمين بالبحث عن أي إشارات لاحتمال أن يكونوا بحاجة إلى رعاية مكلفة: فحص تاريخ العائلة، وطبيعة العمل، وفوق كل شيء آخر التاريخ المرضي. وأي إشارة تدل على أن طالب وثيقة التأمين لديه احتمال أكثر من المتوسط لأن يتطلب تكاليف طبية عالية، عندها تتبدد أي فرصة له في الحصول على تأمين بأقساط يمكن تحملها.

ولو أن شخصا ما مر من عملية اختيار المخاطر وعلى الرغم من ذلك كان بحاجة إلى رعاية، هناك خط دفاع ثان: تبحث شركات التأمين عن طرق ما للتهرب من الدفع. حيث تقوم الشركات بالبحث بدقة في الماضي الطبي للمؤمن عليه لرؤية ما إذا كان بإمكانها الادعاء بأن هناك ماضيا مريضاً لم يقم صاحب الوثيقة بالكشف عنه، ومن ثم تقوم بفسخ وثيقة التأمين. والأكثر أهمية في معظم الحالات، أنهم يتحدثون المطالبة التي يقدمها الأطباء والمستشفيات، في محاولة للبحث عن أسباب لكون العلاج المقدم لا يقع ضمن نطاق مسؤوليتهم.

ولا تقوم شركات التأمين بفعل كل ذلك بسبب كونهم أناسا أشرارا. إنهم يفعلون ذلك لأن هيكल النظام يترك لهم فرصا قليلة. فأى شركة تأمين لطيفة، أى شركة لا تحاول القيام بغربلة العملاء المكلفين ولا تبحث عن طرق لتجنب دفع تكاليف الرعاية، سوف تجتذب أساسا العملاء ذوي المخاطر المرتفعة، ما يتركها عالقة مع كل التكاليف التي حاولت كل شركات التأمين الأخرى تجنبها، وسوف تمضي هذه الشركة بالتالي بسرعة خارج مجال العمل. ولو أن الأشخاص الذين يقومون بكل ذلك ليسوا أشرارا، على أية حال، فإن تبعات عملهم شريرة. تذكر، هناك اعتقاد يكاد يكون شاملا بأن كل شخص لا بد من أن يكون لديه رعاية صحية وافية، ما يعني تأمينا كافيا، ولكن الطريقة التي يعمل بها نظامنا تنكر على ملايين الأشخاص التأمين، أو تقدم لهم ذلك فقط بأسعار لا يمكنهم تحملها. وفي نفس الوقت تنفق شركات التأمين مبالغ ضخمة في غربلة طالبي التأمين والقتال على دفع تكاليف الرعاية. ومقدمو الرعاية الصحية، بمن فيهم الأطباء والمستشفيات، ينفقون مبالغ ضخمة للتعامل والقتال مع شركات التأمين لكي تدفع لهم. هناك صناعة كاملة تعرف باسم "إدارة الإنكار": شركات تساعد الأطباء على المجادلة مع شركات التأمين حينما يتم إنكار الدفع.

ولا ينشأ أي من هذه التكاليف في نظام للرعاية الصحية الشاملة تقوم فيه الحكومة بدور من يقوم بالتأمين. فلو أن كل شخص كان له الحق في تأمين صحي، فلن تكون هناك حاجة لعملية غربلة للناس لاستبعاد العملاء مرتفعي المخاطر. لو أن هيئة حكومية وفرت التأمين، لن تكون هناك حاجة للقتال على من يدفع مقابل روتين طبي معين: فلو كان الروتين مغطى بالتأمين تدفع الحكومة. ونتيجة لهذا تعد برامج التأمين الصحي الحكومية أقل بيروقراطية بكثير وتنفق أقل بكثير على الإدارة مقارنة بشركات التأمين الخاصة. على سبيل المثال، ينفق برنامج الرعاية الصحية للمسنين "ميدكير" نحو 2% فقط من التمويل المتاح له على الإدارة؛ بينما يصل الرقم في شركات التأمين الخاصة إلى نحو 15%. وتقدر ماكينزي العالمية أنه في عام 2003 كانت التكلفة الإضافية لإدارة صناعة التأمين الصحي في الولايات المتحدة، مقارنة بتكاليف برامج التأمين الحكومية في البلدان الأخرى، تبلغ نحو 84 مليار دولار.

وهذا حرفياً لا يبلغ نصفها الفعلي. فكما يقر تقرير ماكينزي "هذا الإجمالي لا يتضمن العبء الإداري الإضافي للهيكل متعدد الدفع ومنتجات التأمين عن المستشفيات ومراكز العيادات الخارجية... كما أنها لا تتضمن التكاليف الإضافية التي يتكبدها أصحاب الأعمال بسبب الحاجة إلى إدارات موارد بشرية قوية لتتولى مزايا الرعاية الصحية.⁽¹⁾ وهناك مقارنة يتم الاستشهاد بها على نطاق واسع حول النظامين في الولايات المتحدة وكندا حيث تمت محاولة تقدير تلك التكاليف الأخرى، وخلصت المقارنة إلى أن كلفة الإدارة الإجمالية في الولايات المتحدة-شاملة في ذلك تكلفة كل من شركات التأمين وتلك التكلفة الخاصة بمقدمي الرعاية الصحية-تصل إلى مبلغ قدره 300 مليار دولار كتكاليف زائدة، أو نحو ثلث الفارق ما بين الإنفاق في الولايات المتحدة وكندا.⁽²⁾

(1) McKinsey, Accounting for the Cost, p. 18

(2) Steffie Woolhandler, Terry Campbell and David U. Himmelstein, "Costs of Health Care Administration in the United States and Canada," New England Journal of Medicine (Aug. 2003), pp. 768-75.

إلى أين تذهب بقية الأموال؟ على خلاف الدول المتقدمة الأخرى، ليس لدى الولايات المتحدة هيئة مركزية تتفاوض مع شركات الأدوية حول أسعار العقاقير. ونتيجة لذلك يستخدم الأمريكيون أدوية أقل لكل شخص عن المتوسط في الدول الأجنبية، ولكنه يدفع أكثر منهم بكثير، وهو ما يضيف نحو 100 مليار دولار أو أكثر للتكلفة الكلية للرعاية الصحية. وهناك أيضا مجموعة متنوعة من أوجه القصور الخفية في نظام الولايات المتحدة، مثل الحوافز المالية الضارة التي تؤدي إلى تكاثر وسائل التصوير المقطعي في العيادات الخارجية، بينما يتم استخدام هذه المعدات الغالية استخداما قليلا نسبيا.

وأخيرا فالأطباء في الولايات المتحدة يتم الدفع لهم أكثر من أقرانهم في الدول الأخرى. وهذا ليس، على أية حال، مصدرا كبيرا لاختلاف التكاليف مقارنة بتكاليف الإدارة، والأدوية، والمشكلات الأخرى. ومؤلفو تلك الدراسة التي قارنت التكاليف الإدارية في كل من الولايات المتحدة وكندا تقدر أن مرتبات الأطباء المرتفعة في الولايات المتحدة مسؤولة عن نحو 2% من الاختلاف في التكلفة الإجمالية.

هناك عطب فظيع واحد إضافي ينبغي أن أذكره عن النظام في الولايات المتحدة: لدى شركات التأمين حافز ضئيل للدفع مقابل الرعاية الوقائية، حتى حينما تؤدي إلى توفير مبالغ ضخمة من التكاليف الطبية مستقبلا. والمثال السيئ السمعة هو مرض السكري، حيث لا تدفع شركات التأمين عادة من أجل العلاج الذي قد يسمح بالتحكم في المرض في مراحله المبكرة ولكنها تدفع لعمليات بتر القدم والتي غالبا ما تكون نتيجة لمرض السكري الخارج عن نطاق السيطرة. وقد يبدو هذا غير عقلاني، ولكن خذ في الاعتبار حوافز شركات التأمين: شركة التأمين تتحمل التكلفة حينما تدفع للعلاج الوقائي، ولكنها من غير المحتمل أن تجني الفوائد حيث يغير الناس عادة شركات التأمين التي يتعاملون معها، أو يذهبون من التأمين الخاص إلى برنامج الرعاية الصحية للمسنين "ميديكير" حينما يصلون إلى سن الخامسة والستين. ولذا فالرعاية الطبية التي تكلف نقودا الآن ولكنها توفر في المستقبل ربما تكون غير مهمة من منظور شركة تأمين مفردة. وعلى النقيض من ذلك، نجد أن النظم الشاملة التي تغطي كل شخص على مدى حياته، لديها حافز قوي للدفع مقابل الرعاية الوقائية.

حتى الآن قمت بتصوير النظام في الولايات المتحدة كأنه كابوس، وهو كذلك للعديد من الأشخاص. ولكن رغم ذلك فلدى 85% من الأمريكيين بالفعل تأمين صحي، ومعظمهم يتلقى رعاية لائقة. لماذا يعمل النظام حتى بشكل جيد؟

جزء من الإجابة هو أنه حتى في أمريكا تلعب الحكومة دورا حاسما في تقديم التغطية الصحية. في عام 2005، كانت تتم تغطية 80 مليون أمريكي ببرامج حكومية، أغلبهم في برامج "ميديكير" و"ميديكيد" إضافة إلى برامج أخرى مثل الرعاية الصحية لقدامى المحاربين. وهذا الرقم أقل من رقم الـ 198 مليون الذين يغطيهم تأمين صحي خاص، ولكن لأن كلا من البرنامجين مسخر إلى حد كبير للمسنين الذين لديهم تكاليف طبية عالية للغاية، مقارنة بالأفراد الشباب، فالحكومة تدفع حقيقة أكثر للرعاية الطبية مما تدفعه شركات التأمين الخاصة. ففي عام 2004 دفعت برامج الحكومة نحو 44% من تكاليف الرعاية الصحية في أمريكا، بينما دفعت شركات التأمين الخاصة 36% فقط؛ والباقي كان عبارة عن إنفاق من الجيب، وهو ما يوجد في كل مكان.

وباقى الإجابة عن لماذا يعمل النظام الأمريكي بشكل جيد على ما هو عليه حاليا هو أن الغالبية العظمى من الأمريكيين الذين لديهم تأمين صحي خاص يحصلون عليه من خلال عملهم. وهذا يعد جزئيا نتيجة للتاريخ، فخلال الحرب العالمية الثانية لم يكن مسموحا للشركات برفع الأجور للتنافس على توظيف العمال، ولذا قدم العديد منهم المزايا الصحية كبديل. وهو أيضا في جزء كبير منه نتيجة لمزايا ضريبية خاصة، فالمزايا الصحية، على خلاف الراتب، ليست عرضة لضرائب الدخل أو الضرائب على جداول المرتبات. ومن أجل الحصول على هذه الميزة الضريبية، على أية حال، فعلى صاحب العمل أن يقدم نفس الخطة الصحية لكل مستخدميه، بصرف النظر عن تاريخهم الصحي. والتغطية المرتبطة بالعمل، إذن، تلتف إلى حد ما من مشكلة الغرلة التي تقوم بها شركات التأمين لمن هم في حاجة فعلا إلى التأمين. وأيضاً، يقوم أصحاب الأعمال الكبيرة إلى حد ما بدعم حق موظفيهم في العلاج.

ونتيجة لهذه المزايا، قدم التأمين المرتبط بالعمل منذ زمن طويل حلا عمليا لمشكلة الرعاية الصحية للعديد من الأمريكيين، وهو حل كان جيدا بما فيه

الكفاية لتجنب المطالب بالإصلاح الجذري للنظام. ولكن هذا الحل، كما كان قائماً، يعاني من الانهيار.

أزمة بالحركة البطيئة

لم تتغير المعالم الأساسية لنظام الرعاية الصحية في الولايات المتحدة منذ عام 1965، عندما قام الرئيس ليندون جونسون بإنشاء برنامجي ميديكير وميديكيد. فهناك التأمين الحكومي للمسنين والفقراء؛ والتأمين المرتبط بالعمل للعمال الذين لديهم وظائف جيدة في شركات جيدة، والتأمين الشخصي، فيما لو استطعت الحصول عليه، وهناك هؤلاء الذين ليسوا محظوظين كفاية للحصول على تغطية صحية مرتبطة بعملهم، وهناك حياة مفزعة من دون تأمين لعدد معتبر من الأمريكيين. وبينما بقيت المعالم على حالها، على أية حال، فقد تغيرت الأرقام. فالتأمين المرتبط بالعمل يتفكك تدريجياً، وبرنامج الرعاية الصحية للعائلات منخفضة الدخل تبنى بعض (ولكن ليس كل) الضعفاء. والخوف من فقدان التأمين الصحي تغلغل في وسط الطبقة الوسطى الأمريكية. وقد بدأت الحركة البطيئة لأزمة الرعاية الصحية في الثمانينات، ومرت باستقرار وجيز في التسعينات، وعادت الآن للانتقام. وجوهر الأزمة هو الانخفاض في التأمين المرتبط بالعمل. ففي وقت حديث كعام 2001، كان 65% من العاملين الأمريكيين لديهم تغطية تأمينية مرتبطة بالعمل. ولكن بحلول عام 2006 انخفضت هذه النسبة إلى 59%، من دون أي علامة على أن الاتجاه للانخفاض قد بلغ نهايته.⁽¹⁾ وما يقود الانخفاض في التغطية المرتبطة بالعمل، هو التكلفة المتزايدة للتأمين. فالأقساط السنوية في المتوسط للتغطية العائلية كانت أكثر من 11 ألف دولار في عام 2006، وهو ما يتجاوز ربع الكسب السنوي للعامل الوسيط.⁽²⁾ أما بالنسبة للعامل الذي يتلقى دخلاً منخفضاً فيعد هذا أكثر من اللازم في الحقيقة، فهذا المبلغ قريب من الدخل السنوي الكلي لعامل يعمل بدوام كامل ويتلقى الحد الأدنى للأجر. وقد وجدت إحدى الدراسات أنه بين الأمريكيين "ذوي الدخل المعتدل"، الذي يتم

(1) Kaiser Family Foundation, Employer Health Benefits Annual Survey 2006, exhibit 3.1, <http://kff.org/insurance/7527/index.cfm>.

(2) Kaiser Family foundation, op.cit., exhibit 1.11.

تعريفهم كأعضاء في عائلات تحقق دخلا بين عشرين وخمسة وثلاثين ألف دولار سنويا، كان أكثر من 40% منهم غير مؤمن عليهم في وقت ما خلال فترة بلغت عامين.⁽¹⁾

لماذا أصبح الحصول على التأمين أكثر تكلفة؟ الإجابة، بشكل عكسي، هي التقدم الطبي. فالتقدم في التكنولوجيا الطبية يعني أن الأطباء يمكنهم علاج العديد من المشكلات التي لم يكن لها علاج في السابق، ولكن فقط بتكلفة باهظة. وشركات التأمين تدفع لهذه العلاجات ولكن تعوض ذلك برفع أقساط التأمين.

والاتجاه نحو ارتفاع التكلفة الطبية يمتد لعدة عقود سابقة. ويبين جدول 8 الإنفاق الإجمالي على الرعاية الصحية في الولايات المتحدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 1960؛ باستثناء حلقة قصيرة، سوف نتحدث عنها أكثر فيما بعد، إذ ارتفع هذا الإنفاق بانتظام. وطالما كانت التكلفة الطبية منخفضة نسبيا، على أية حال، كانت زيادة الإنفاق تمثل مشكلة ضئيلة: فقد تحمل الأمريكيون العبء المالي، واستفادوا من التقدم الطبي.

بحلول الثمانينات، على أية حال، ارتفعت التكلفة الطبية إلى النقطة التي كان فيها التأمين قد أصبح من غير الممكن تحمله للعديد من أصحاب الأعمال. ومع استمرار التكلفة الطبية في الارتفاع، بدأ أصحاب الأعمال في إسقاط التغطية التأمينية لعاملهم، ليزيدوا من عدد الأشخاص الذين ليس لديهم تأمين، والذين يفشلون عادة في تلقي مجرد حتى الرعاية الأساسية. وكما كتبنا-روبين ويلز وشخصي- في عام 2006:

يقوم نظامنا للرعاية الصحية عادة باختيارات غير رشيدة، وقد فاقم ارتفاع التكاليف من عدم الرشد ذلك. وتحديدًا، تميل الرعاية الصحية الأمريكية إلى تقسيم السكان إلى داخليين وخارجيين. الداخليون هم هؤلاء الذين لديهم تأمين جيد، ويتلقون كل شيء يستطيع تقديمه الطب الحديث، مهما كانت تكلفته

(1) Commonwealth Fund Biennial Health Insurance Survey, 2005, http://www.commonwealthfund.org/surveys/surveys_show.htm?doc_id=367929.

باهظة. أما الخارجيون فهم هؤلاء الذين لديهم تأمين فقير أو ليس لديهم تأمين على الإطلاق، ويتلقون مقداراً ضئيلاً جداً...

وكرد فعل على التكنولوجيا الطبية الجديدة، ينفق النظام حتى أكثر على الداخليين. ولكنّ للتعويض عن الإنفاق المرتفع على الداخليين، جزئياً، يتم وضع عدد أكبر من الأشخاص في مكانة الخارجيين: تجريد بيت من الرعاية الأساسية من أجل الدفع لبول⁽¹⁾ هو آخر ما توصل له العلم في طرق العلاج. وهكذا لدينا مفارقة قاسية هي أن التقدم الطبي أمر سيئ بالنسبة لصحة الكثير من الأمريكيين.⁽²⁾

جدول 8. الإنفاق على الرعاية الصحية

السنة	الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
1960	5.2
1970	7.2
1980	9.1
1990	12.3
1993	13.7
2000	13.8
2005	16.0

Source: Centers for Medicare and Medicaid Services, <http://www.cms.hhs.gov/NationalHealthExpendData/>.

وهذه المفارقة القاسية كانت تجري على قدم وساق في الثمانينات، وأدت، لبعض الوقت، إلى حركة قوية تطالب بإصلاح الرعاية الصحية. وقد كسب هاريس ووفورد نصراً مفاجئاً في انتخابات بنسلفانيا الخاصة للشيوخ عام 1991،

(1) يضرب الكاتبين هنا مثلاً كقول أبو العلاء المعري "غنى زيد يكون لفقر عمرو". (المترجم)

(2) Paul Krugman and Robin Wells, "The Health Care Crisis and What to Do About It," New York Review of Books 53 no. 5 (Mar. 23, 2006), <http://www.nybooks.com/articles/18802>.

فيما يعزى إلى حد كبير لتركيزه على مشكلات الرعاية الصحية. وقد التقط بيل كلينتون نفس التيمة، وساعد ذلك على انتخابه عام 1992.

ولكن محاولة كلينتون لتحقيق وعده فشلت، ثم إن ووفورد نفسه تمت هزيمته على يد ريك سانتورم، صاحب العضوية الكاملة في الحركة المحافظة، في عام 1994. (وسانتورم، بدوره، تمت هزيمته بقوة في عام 2006. وكما ذكرت في الفصل الثامن، فقد اتخذ له ملجأ في الوقت الراهن في أحد المراكز البحثية التابعة للحركة المحافظة، حيث أنشأ برنامجاً أسماه "أعداء أمريكا"). لماذا فشل إصلاح الرعاية الصحية في ظل حكم كلينتون، ولماذا آن أوانه مرة أخرى؟

العوائق المستديمة أمام إصلاح الرعاية الصحية

كانت هناك أشهر قليلة خلال عام 1993 بدا خلالها أن الإصلاح الجوهري في نظام الرعاية الصحية أمر لا يقاوم. ولكنه فشل، وقد أعقب فشل خطة كلينتون النصر الجمهوري في انتخابات عام 1994، وهو تعاقب أفزع ولازم الديمقراطيين حتى يومنا هذا. فالخوف من فشل آخر هو واحد من العوامل الرئيسية في تحجيم رغبة الديمقراطيين المهمين إلزام أنفسهم برعاية صحية شاملة الآن. والسؤال، على أية حال، هو ما الدرس الذي علينا حقاً تعلمه من 1993.

وجدت من المفيد تقسيم أسباب فشل كلينتون إلى ثلاث فئات. الفئة الأولى، هناك العوائق المستديمة أمام الإصلاح، وهي ذات العوائق القائمة الآن كما كانت قائمة آنذاك. الفئة الثانية، هناك جوانب للموقف في عام 1993 لم تعد ذات صلة. والفئة الثالثة، هناك العثرات التي يمكن تجنبها: أخطاء ارتكبها كلينتون ولا ينبغي تكرارها.

فلنبداً بالعوائق المستديمة، والتي من بين أكثرها جوهرية المعارضة العنيدة لحركة المحافظين. فقد أعلن ويليام كريستول، في المذكرة الأولى لسلسلة شهيرة من المذكرات الاستراتيجية التي تم توزيعها على الجمهوريين في الكونجرس، أن الجمهوريين ينبغي أن يسعوا "لقتل" خطة كلينتون. وقد شرح لماذا في وول ستريت جورنال: "إن تمرير خطة كلينتون للرعاية الصحية في أي شكل من الأشكال سوف يكون كارثياً. لأنه سوف يؤمن تدخلاً فيدرالياً غير مسبوق في الاقتصاد الأمريكي.

ونجاح هذه الخطة سوف يسجل إحياء لسياسة دولة الرفاه المركزية.⁽¹⁾ وقد مضى ليجادل بأن الخطة سوف تؤدي إلى نتائج سيئة، ولكن كان من الواضح أن انشغاله الرئيسي، هو أن الرعاية الصحية الشاملة ربما تنجح حقيقة، مما يعني أنها سوف تكون جماهيرية، وسوف تقدم حجة للتدخل الحكومي. إنه نفس المنطق الذي أدى إلى محاولة جورج بوش خصخصة الضمان الاجتماعي؛ وأكثر البرامج الحكومية خطورة، من وجهة نظر حركة المحافظين، هي تلك البرامج التي تعمل على أفضل ما يرام وبذلك تضيي الشرعية على دولة الرفاه.

وليس علينا أن نتكهن حول ما إذا كانت حركة المحافظين سوف تكون عنيدة بنفس القدر في معارضتهم للإصلاحات المستقبلية في الرعاية الصحية، فهم بالفعل كذلك في وقت كتابة هذا الكتاب، وحججهم حتى أكثر إسرافاً وتهوراً مما كانت عليه في عام 1993. فعلى سبيل المثال، حينما اكتشفت السلطات البريطانية أن حلقة من الأطباء المسلمين، قامت الخدمة الصحية الوطنية بتوظيفهم، يخططون للقيام بهجمات إرهابية، كان هناك جهد تنسيقي بين المنافذ الإعلامية، مثل فوكس نيوز وخبراء الحركة المحافظة، للدفع بفكرة أن الرعاية الصحية الوطنية تحض على الإرهاب، بأمانة.⁽²⁾

ومن المؤكد أيضاً أن صناعة التأمين سوف تعارض خطة الإصلاح بضراوة، كما فعلت عام 1993. وما يتذكره معظم الناس من فشل كLINتون هو الإعلان الفعال للغاية "هاري ولويز"⁽³⁾ الذي أدارته جماعة ضغط التأمين التي أخافت الناس

(1) William Kristol, "How to Oppose the Health Care Plan-and Why," Wall Street Journal, Jan. 11, 1994, p. A14

(2) For Fox News, see <http://thinkprogress.org/2007/07/news-universal-health-care-breeds-terrorists/>.

For pundits' attempts to make the same case, see http://rawstory.com/news/2007/Conservative_bloggers_try_to_link_Michael_0702.html.

(3) "هاري ولويز" حملة إعلانية تليفزيونية استمرت لمدة عام وتكلفت ما بين 14 و20 مليون دولار مولها اتحاد التأمين الصحي (HIAA) -سلف خطط التأمين الصحي لأمريكا الحالي (AHIP)- وهو جماعة ضغط لصناعة التأمين الصحي. وقد استمرت الحملة الإعلانية بشكل متقطع بين 8 سبتمبر 1993 وسبتمبر 1994 في معارضة لخطة الرئيس بيل كLINتون المقترحة حول الرعاية الصحية في 1993-1994 ومقترحات إصلاح الرعاية الصحية التي ناقشها الكونجرس في 1994. وكانت

ليصدقوا أن الخطة سوف تحرمهم من الاختيار الطبي. وربما الذي لم يدركوه هو أن معارضة الصناعة أتت كمفاجئة للكيلنتونيين، الذين حاولت خطتهم استمالة شركات التأمين بمنحهم دورا رئيسيا في إدارة النظام. وكل خطط الرعاية الصحية الرئيسية المطروحة الآن على المائدة، كما سيتم وصفها لاحقا، تحافظ بشكل مشابه على دور مهم لشركات التأمين الخاصة، ولكن الآن، وكما كان الأمر وقتها، لن يقلل ذلك من معارضة الصناعة. والحقيقة هي أنه ليس هناك إصلاح للرعاية الصحية يمكنه النجاح دون أن يخفض من التكاليف الإدارية الزائدة التي تفرضها الآن صناعة التأمين، ويعني هذا إجبار الصناعة على التقلص، حتى لو احتفظت شركات التأمين بدور في النظام. وفي الحقيقة ليست هناك طريقة لاقتراء تعاونهم. مرة أخرى، ليس علينا أن نتكهن حول ذلك. فالديناميكية السياسية واضحة بالفعل في كاليفورنيا، حينما اقترح أرنولد شوارزنجر، النسخة الحديثة من جمهورية أيزنهاور: رعاية صحية شاملة على مستوى الولاية. وكانت خطة شوارزنجر تحافظ على دور شركات التأمين الخاصة، ولكنها سوف تضع قواعد لتنظيمهم في محاولة للتخلص من اختيار المخاطر. والمؤكد أن شركة الصليب الأزرق في كاليفورنيا، أكبر شركة تأمين في الولاية، أدارت حملة إعلانات على مُط هاري ولويز محذرة من أن "الإصلاحات غير المدروسة" يمكنها أن تضر بالرعاية الصحية في الولاية.

كما أن صناعة الأدوية سوف تكون هي أيضا مصدرا للمعارضة الضارية، وربما أكثر مما كانت عليه في عام 1993، لأن الإنفاق على العقاقير الطبية أصبح له الآن حصة أكبر بكثير في إجمالي التكلفة الطبية بأكثر مما كان عليه الوضع منذ خمسة عشر عاما مضت. ومثلها مثل معارضة شركات التأمين، تعد معارضة صناعة الأدوية لا مفر منها أساسا، لأن شركات الأدوية هي جزء من المشكلة.

الحملة تتكون من 14 إعلانا تلفزيونيا وإذاعيا ومطبوعا، تصور زوجين من الطبقة الوسطى من سكان الضواحي في الأربعينيات من أعمارهم، وقد قام بالدورين الممثل هاري جونسون والممثلة لويز كير كلارك، وقد أصابهما اليأس من الإجراءات البيروقراطية وجوانب أخرى من خطة إصلاح الرعاية الصحية. وتناشد المشاهدون ضرورة الاتصال بممثلهم في الكونجرس. وقد عاد نفس الزوجين في عدة إعلانات جديدة من أجل الدفع بإصلاح الرعاية الصحية خلال فترة حملة الانتخابات الرئاسية في عام 2000 و2004. ففي عام 2000 ظهر هاري ولويز في إعلان تلفزيوني موله اتحاد التأمين الصحي لأمريكا، يطالب بتقديم تغطية صحية للأمريكيين غير المؤمن عليهم. (المترجم)، انظر: Harry and Louise, Wikipedia, the free encyclopedia.

فالرعاية الصحية في الولايات المتحدة أكثر كلفة جزئيا بسبب أننا ندفع أكثر بكثير مما تدفعه البلدان الأخرى في الأدوية الموصوفة في نشرة طبية، وعاجلا أو آجلا سوف يحاول نظام الرعاية الصحية الشاملة المساومة لخفض هذه الأسعار. إلى الآن الأمور سيئة: بعض المصادر الرئيسية المعارضة لإصلاح الرعاية الصحية في أوائل التسعينات سوف تبدي مقاومة شرسة مساوية اليوم. وهناك، على أية حال، إحساس جوهري أن الدفع الحالي تجاه الإصلاح أكثر ديمومة، ومنالمحتمل أن يباع بثمن بخس بسبب الأحداث، أقل مما كان عليه الدفع منذ خمس عشرة سنة مضت.

سنة 2008 ليست 1993

كما أوضحنا في الفصل العاشر، لقد انتخب بيل كلينتون إلى حد كبير بسبب أن اقتصاد الولايات المتحدة كان في حالة كساد. وقد أعقب ركود 91-1990 فترة طويلة من النمو البطيء في التوظيف، ما يسمى بـ"انتعاش البطالة"، وهو ما شعر به معظم الناس كأنه استمرار للركود. وبدأت أزمة الرعاية الصحية بشكل خاص حادة لأن الناس كانوا يفقدون عملهم، ويخسرون التأمين الصحي الذي ذهب مع هذه الوظائف. والمشكلة كانت بالنسبة لمصلحة الرعاية الصحية أنه بمجرد بدء تحسن وضع الاقتصاد، تحسن كذلك وضع التأمين الصحي. مع بداية عام 1994 كان ويليام كريستول قد أقنع الجمهوريين بمحاربة خطة كلينتون، ليس ببساطة وفقا لما تقول به ولكن بادعاء أنه ليس هناك أزمة في الرعاية الصحية الأمريكية. وكما يظهر الجدول 9، كان موقف التأمين الصحي في الواقع يتحسن بسرعة، فقد ارتفعت نسبة الأمريكيين الذين لديهم تأمين مرتبط بعملهم بحدة في عام 1994، مع حصول الأمريكيين المعينين حديثا على تغطية تأمينية إلى جانب عملهم. ولقد نجح تكتيك التسويق الذي انتهجه الجمهوريون إلى حد كبير لأنه مع الوقت الذي انتهت فيه السنة الأولى من رئاسة كلينتون، كان الأمريكيون يشعرون أن الوضع الراهن للرعاية الصحية أفضل.

وهذا ببساطة لن يحدث هذه المرة. فالسنوات المبكرة من هذا العقد كانت تتميز بركود وبانتعاش بطالة مشابه لما حدث في أوائل التسعينات. وبدأت صورة التوظيف في التحسن في عام 2003، على أية حال، وبحلول عام 2006 كان

معدل البطالة قد هبط إلى مستويات ليست أعلى كثيرا من المستويات المنخفضة المسجلة في أواخر التسعينات. ومع ذلك استمرت صورة التأمين الصحي في السوء. وهذه المرة لن يكون هناك تحسن مؤقت في الصورة يَمَكِّنُ المعارضين من إنكار أن هناك أزمة.

جدول 9. التأمين الصحي المرتبط بالعمل

السنة	نسبة التغطية
1987	62.1
1993	57.1
1994	60.9
2000	63.6
2005	59.5

Source: U.S. Bureau of the Census health insurance tables, <http://www.census.gov/hhes/www/hlthins/historic/hihist1.html>.

وكان هناك أيضا عامل آخر ينتج ارتياحا مؤقتا في نفس اللحظة التي كان يحاول فيها كلينتون بيع خطته الصحية: كان منتصف التسعينات هو العصر الذهبي لمنظمات المحافظة على الصحة "HMOs".⁽¹⁾ وكانت الفكرة الأصلية وراء منظمات المحافظة على الصحة هي أن النظام التقليدي لدفع رسوم مقابل الخدمة، والذي تقوم فيه شركة التأمين بالدفع لأي طبيب مقابل الإجراء الطبي المتفق عليه، يؤدي إلى الإفراط في الإنفاق: كان الأطباء يقومون بطلب أي إجراء يمكن أن تنجم عنه منافع طبية، ويمضى المرضى مع هذا الإجراء ما دامت جهة أخرى سوف تدفع. وكانت منظمة المحافظة على الصحة من المفترض أن تستبدل بهذا "رعاية مقتصدة"، فقد كان لدى الأطباء الذين هم جزء من شبكة منظمة المحافظة على

(1) منظمات تقوم بتقديم الرعاية الصحية في السوق الحرة مقابل أقساط تأمينية ثابتة محددة مسبقا. (المترجم)، انظر:

Health Maintenance Organization

على الرابط:

<https://www.google.com.eg/search?q=what%20does%20HMOs%20stand%20for&oeq=what%20does%20HMOs%20stand%20for&ie=UTF-8&aqs=chro>

الصحة حوافز لوضع التكلفة في الاعتبار، ما يؤدي بهم إلى التخلي عن الإجراءات مرتفعة التكلفة التي تنجم عنها منافع طبية صغيرة. وسوف يقبل الناس بهذه الحدود، كما تمضي النظرية، بسبب أنها سوف تؤدي إلى تأمين أرخص بكثير.

والفكرة العامة بوضع التكلفة في الاعتبار فيما يتعلق بالقرارات الطبية منطقية إلى حد كبير. فالخدمة الصحية الوطنية البريطانية، وهي النموذج الحقيقي لتشريك الطب بين الدول المتقدمة الرئيسية، لديها ميزانية محدودة. والأطباء المحترفون الذين يديرون النظام يحاولون الاستفادة القصوى من هذه الميزانية بتصنيف الإجراءات الطبية في حدود الاستفادة الطبية من كل جنيه ينفق، ويحجمون الإنفاق قليل الإفادة. وفي الولايات المتحدة، تفعل الإدارة الصحية للمحاربين القدماء، وهي نوع من النموذج المصغر للنسخة الأمريكية من الخدمة الصحية البريطانية، الكثير من نفس الشيء. ويقوم كل من نظام الخدمة الصحية البريطانية والإدارة الصحية للمحاربين القدماء بعمل جيد بشكل ملحوظ في تقديم رعاية صحية فعالة، على الرغم من أن ليهما ميزانية محدودة جدا.

أما منظمات المحافظة على الصحة، على أية حال، فهي منظمات خاصة يديرها رجال أعمال، وليست هيئات عامة يديرها أطباء. ففي البداية بدا أنهم وفوا بوعدهم بالتوفير في التكلفة، ومعانتشار منظمات المحافظة على الصحة في التسعينات، توقف الاتجاه الطويل المدى لارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، وهو التوقف الواضح تماما في الجدول 8. وخلال التسعينات أدت التوليفة الناجمة عن كل من التوفير في التكلفة الذي حققته منظمات المحافظة على الصحة، والاقتصاد المزدهر، إلى تحسن كبير ولكن مؤقت في صورة التأمين الصحي الظاهر في جدول 9.

ولكن في النهاية فشلت منظمات المحافظة على الصحة في تقديم توفير مستدام لسبب واحد بسيط: الناس لم تثق بها. فالمرضى في الخدمة الصحية الوطنية البريطانية، عامة، على استعداد للقبول ببعض الترشيد في الرعاية الصحية لأنهم يستوعبون أن النظام الصحي الوطني لديه ميزانية محدودة، وأنه يدار بواسطة أطباء يحاولون تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الميزانية. بينما أعضاء منظمات المحافظة على الصحة الأمريكية أقل استعدادا بكثير للقبول بالترشيد لأنهم يعرفون أنه نظام يقوده محاسبون يحاولون تعظيم أرباح الشركة. وبسبب عدم الثقة وعدم الرضا، فقد بلغت منظمات المحافظة على الصحة المسجلة

كنسبة من الإجمالي ذروتها في منتصف التسعينات، على الرغم من أن أشكالاً أخف من الرعاية المدارة استمرت في النمو. علاوة على ذلك، أجبرت صحة استنكار من الجمهور، وجلسات استماع في الكونجرس، شركات التأمين على التراجع عن محاولاتها الشرسة لضغط التكاليف. ونتيجة لهذا ارتفعت مرة أخرى التكاليف الطبية في الولايات المتحدة بسرعة، وعاد التأمين المرتبط بالعمل للانخفاض مجدداً.

يتضمن كل هذا أن الحجة من أجل إصلاح الرعاية الصحية هي أقل هشاشة الآن مما كانت عليه عام 1993. كانت لدى كلينتون مهلة زمنية قصيرة لاستغلال فرصته في إنجاز الإصلاح، قبل أن يتحول انتباه الجمهور إلى أشياء أخرى. أما هذه المرة فمن الصعب ابتكار أي شيء يؤدي إلى التقليل من إحساس الجمهور بأنه لا بد من فعل شيء، ودع المعارضين يدعون أنه ليست هناك أزمة.

نعم، حتى في عام 1993 ربما كان بوسع كلينتون إنجاز إصلاح الرعاية الصحية فيما لو لم يرتكب أخطاء حاسمة.

الأخطاء كي يتم تجنب تكرارها

لقد كتب الكثير عن الشخصيات التي شاركت في خطة كلينتون للرعاية الصحية ونقائهم. ولن أحاول أن أضيف إلى كل ذلك. وبدلاً من ذلك دعوني أركز على خطأين واضحين ارتكبهما كلينتون.

أولاً، لم يشرع في البداية بسرعة كافية. وقد قدم ماثيو هولت، محلل الرعاية الصحية الذي أصبحت مدونته الإلكترونية حول السياسة الصحية مما يتحتم قراءته في هذا المجال، مقارنة صارمة بين محاولة كلينتون الفاشلة في الإصلاح وبين نجاح ليندون جونسون في الضغط من أجل برنامج الرعاية الصحية للمسنين "ميديكير". لقد وقّع جونسون حقيقة "ميديكير" ليصبح قانوناً في 30 يوليو عام 1965، أي بعد أقل من تسعة أشهر على انتصاره في انتخابات 1964. بينما كلينتون لم يقدم حتى خطابه الوطني الأول حول الرعاية الصحية إلا في 23 سبتمبر عام 1993.⁽¹⁾

(1) Matthew Holt, http://www.thehealthcareblog.com/the_health_care_blog/2005/07/policypolitics_w.html.

وكان التأجيل الطويل كارثيا لعدة أسباب: مع حلول خريف 1993 كانت أي قوة دفع سياسية من انتخابات 1992 قد تبددت، وكانت إدارة كلينتون قد غاصت بالفعل في قضايا تافهة مثل دور المثليين جنسيا في القوات المسلحة، إلى جانب فضائح مختلفة تم تصنيعها بواسطة غرفة صدى الحركة المحافظة. في نفس الوقت كان الانتعاش الاقتصادي يضعف من مطلب إصلاح الرعاية الصحية. لماذا لم يتحرك كلينتون بشكل عاجل؟ جزئيا كانت مسألة أولويات: كان شاغله الأولي يتعلق بالميزانية. وكان وضع خطة الصحة لكلينتون عملية ثقيلة، تتضمن فرقة عمل ضخمة ولكن سرية، تمكنت قياداتها من تنفير العديد من الحلفاء الطبيعيين. وقبل أي شيء آخر، على أية حال، كان كلينتون غير مستعد. فقد بزغ برنامج الرعاية الصحية للمسنين "ميديكير" من مناقشات دارت على مدار سنوات سابقة؛ بينما ألقى كلينتون بلوح شبه فارغ. ولم تقدم حملته الانتخابية أي أمور تفصيلية بشأن إصلاح الرعاية الصحية، كما أنه لم يكن هناك نقاش وطني حول الموضوع لتمهيد الأرضية.

وحينما ظهرت خطة كلينتون أخيرا، اتضح أن بها مشكلة أخرى: كان من السهل جدا تصويرها على أنها تحرم الأمريكيين من الخيار الطبي.

وقد تبنت خطة كلينتون النظرية الكامنة وراء فكرة الرعاية المدارة التي تحد من الإنفاق على الإجراءات الطبية المكلفة ولكن الهامشية طبيا، بما يؤدي إلى توفير ضخم في التكلفة. وكانت خطة للتغطية الشاملة، ولكنها كانت أيضا خطة، في الواقع، توجه كل الأشخاص نحو منظمات المحافظة على الصحة "HMOs" التي كان عليها الاشتباك في "منافسة مدارة". وسرعان ما استوطن معارضو الخطة في جانب الرعاية المدارة. وكان الإعلان الأول والأكثر تدميرا لـ "هاري ولويس" يحذر من أنه "ربما تجربنا الحكومة على الاختيار من بين حفنة قليلة من خطط الرعاية الصحية التي وضعها مسؤولون حكوميون"⁽¹⁾.

ومن أجل تجنب تكرار هذا التاريخ المؤسف، على إصلاحيي الرعاية الصحية اليوم تجنب هذه الأخطاء. إنهم بحاجة إلى العمل بسرعة واقتدار: حينما يتولى

(1) الإعلان موجود الآن على اليوتيوب على الرابط:

<http://youtube.com/watch?v=Dt3InhleeCg>.

رئيس تقديمي وكونجرس تقديمي مقاليد الأمور، فيجب أن يكون لديهم على الأقل العناصر الأساسية لخطّة رعاية صحية شاملة تم بالفعل الاستقرار عليها وتمت مناقشتها على نطاق واسع. وأن يصبح إصلاح الرعاية الصحية قضية مركزية في حملة الانتخابات الرئاسية الحالية لهو شيء طيب للغاية.⁽¹⁾ وسوف يكونون بحاجة أيضا إلى تقديم خطة تطمئن الأمريكيين بأنهم سيحتفظون ببعض الاختيار، وأن هؤلاء الذين لديهم الآن تأمين جيد لنيجبروا على شيء أسوأ منه.

طرق لإصلاح الرعاية الصحية

حينما ابتدع فرانكلين ديلانو روزفلت الضمان الاجتماعي وتأمين البطالة، كان يخطو نحو منطقة مجهولة. فمثل هذه البرامج لم يكن لها وجود سابق في أمريكا، كما كانت برامج دولة الرفاه في كل من ألمانيا وبريطانيا محدودة ولا يعرف عنها سوى القليل في الولايات المتحدة. ولم يكن أي أحد يعرف هل ستعمل خطط الصفقة الجديدة عند الممارسة على حماية الأمريكيين من المخاطر أم لا. وعلى النقيض، فقد وجدت الرعاية الصحية لعقود في أغلب العالم الغربي، ولدينا بالفعل معرفة جيدة جدا عما يعمل بنجاح.

قام عيزرا كلاين بعمل مسح جيد جدا لنظم الرعاية الصحية في البلدان المتقدمة الأخرى، وفقراته الافتتاحية تستحق الاقتباس بكاملها:

ربما يكون الطب صعبا، ولكن التأمين الصحي سهل. وقد حظيت بقية الأمم الصناعية الأخرى به، وفعلت هذا من دون أن تترك 45 مليونا من مواطنيها غير مؤمن عليهم، و16 مليونا أو نحو ذلك بتغطية تأمينية قاصرة، ومن دون أن تترك التكلفة تتصاعد إلى عنان السماء وتهدد اقتصاداتها القومية بشدة.

وحتى أفضل من ذلك، هذه النجاحات ليست سرا، والميكانيزمات ليست مجهولة. اسأل الباحثين في مجال الصحة ما الذي ينبغي عمله، فسوف يتنهّدون ويقترحون شيئا مشابها لما تقوم به فرنسا أو ألمانيا. اسألهم ما الذي يفكرون أننا نستطيع عمله، سيتبدى بأسهم من أن التملص من صناعة التأمين وصناعة الأدوية والمحافظين والصناعيين وكل الباقين سوف تتركهم يتأثثون بالعبارات الطنّانة

(1) يشير الكاتب هنا طبعا إلى حملة الانتخابات الرئاسية عام 2008. (المترجم)

والحلول، واشتراء الحلفاء الإقليميين وحسابات الادخار الصحية. والتعقيد الذائع الصيت عن الموضوع هو صنعة القوى التي تريد الحفاظ على الوضع الراهن، وليست طبيعة الموضوع نفسه.⁽¹⁾

تأمل النظام الفرنسي، الذي تصنفه منظمة الصحة العالمية باعتباره رقم واحد في العالم: تُبقي فرنسا على نظام تأميني يغطي كل فرد، يتم الدفع له من العائدات الضريبية. وهذا يمكن مقارنته ببرنامج الرعاية الصحية للمسنين "ميديكير". ويتم تشجيع الناس أيضا على شراء وثائق تأمين أخرى تغطي التكاليف الطبية أكثر-وهو ما يمكن مقارنته أيضا بالتأمين الصحي التكميلي الذي يقوم به العديد من المسنين الأمريكيين فوق برنامج ميديكير-ويتلقى الفقراء معونات لمساعدتهم على اشتراء تغطية إضافية، وهو ما يمكن مقارنته ببرنامج الرعاية الصحية للأسر والأشخاص ذوي الدخل المنخفض "ميديكيد" الذي يساعد الملايين من الأمريكيين.

ويذكر، بالمناسبة، أن النظام الكندي الذي عادة ما يستخدم كمثال لما سوف تبدو عليه الرعاية الصحية الشاملة في أمريكا، له ملمح لا يظهر في النظام الفرنسي ولا في ميديكير: غير مسموح للكنديين باشتراء رعايتهم الخاصة في المجالات التي تتم تغطيتها بواسطة التأمين الحكومي. والأساس المنطقي لمثل هذا التقييد أنه وسيلة لإحكام خفض التكاليف بالحيلولة بين الكنديين الأثرياء وبين المزايدة على الموارد الطبية النادرة. ومع هذا، فمن الواضح أن هذا ليس ملمحا أساسيا من ملامح الرعاية الشاملة. ومرة أخرى، فالمسنون الأمريكيون الذين يغطيهم برنامج ميديكير، مثلهم مثل الفرنسيين، أحرار في اشتراء قدر ما يريدون من الرعاية الصحية علاوة على ما تقدمه الحكومة.

والتشابهات بين النظام الفرنسي وميديكير ليست تشابهات تامة: فهناك سمات للنظام الفرنسي ليس لها نظير في أمريكا، على الأقل حتى الآن. فالعديد من المستشفيات الفرنسية مستشفيات تمتلكها الحكومة، على الرغم من أن هذه المستشفيات عليها التنافس على جذب المرضى مع القطاع الخاص. كما أن فرنسا أيضا لديها تركيز قوي على الرعاية الوقائية. فالحكومة الفرنسية تقدم تغطية

(1) Ezra Klein, "The Health of Nations," American Prospect, May 7, 2007, http://www.prospect.org/cs/articles?article=the_health_of_nations.

كاملة-وليس المشاركة في التسديد⁽¹⁾-للظروف المزمنة مثل السكري وارتفاع ضغط الدم، ولذا فالمرضى لا يقتصدون في العلاج الذي قد يحول دون مضاعفات في المستقبل.

والنقطة الأساسية، على أية حال، هي أن نظام الرعاية الصحية الفرنسي، الذي يغطي كل فرد والذي يعد الأفضل في العالم، يبدو حقيقة بشكل كبير كأنه نسخة موسعة ومنقحة من ميديكير، برنامج مألوف وشعبي، ممتد لكل السكان. ونسخة أمريكية من النظام الفرنسي سوف تكلف أكثر من النظام الفرنسي لمجموعة متنوعة من الأسباب، من ضمنها الحقائق الخاصة بأن أطبائنا يدفع لهم أكثر وبأننا أكثر بدانة، وبالتالي أكثر عرضة لبعض الحالات المرضية المكلفة. وعموماً، على أية حال، سوف ينهي ميديكير لكل فرد مشكلة غير المؤمن عليهم، ومن المؤكد تقريباً أن تكلفته سوف تكون أقل من تكلفة النظام الراهن، وهو النظام الذي يترك 45 مليوناً من دون تغطية.

وفي عالم يديره خبراء سياسة، سوف يكون ذلك نهاية القصة. فالأمريكيون يحبون ميديكير؛ دعنا نمنحه لكل فرد. وتسديد تكلفة التوسع سوف تعني ضرائب أعلى، ولكن حتى بالنسبة للأمريكيين الذين لديهم حالياً تأمين سوف يتم تعويضهم بأكثر من الضرائب المرتفعة، لأنهم لن يكون عليهم دفع أقساط تأمين مرتفعة مثل تلك التي يدفعونها. تم حل المشكلة! من حسن الحظ أو سوئه، على أية حال، أن العالم لا يديره خبراء سياسة. والمقترحات لمأسسة نظام المسدد الواحد، والمعروف بميديكير للجميع، يواجه عدة حواجز طرق سياسية كبرى.

والحاجز الذي يسمع عنه الفرد في أغلب الأحوال هو المعارضة العنيدة من جانب صناعتي التأمين والأدوية لنظام المسدد الواحد. وعلى المصلحين أن يدركوا، على أية حال، أن مجموعات المصالح هذه سوف تخرج ضد أي إصلاح جدي للرعاية الصحية. فليس هناك وسيلة يمكن اشتراؤهم بها.

(1) ما يسدده المستفيد (خاصة في الخدمات الصحية) إضافة إلى ما تقوم بسداده شركة التأمين. (المترجم)، انظر:

<https://translate.google.com/#en/ar/copayment>

وربما كان من الممكن، على أية حال، أن نتعامل بلطف مع عائقين آخرين أمام التغيير: الحاجة إلى رفع الضرائب، وخوف الجمهور من فقدان الاختيار. أولاً، مشكلة الضرائب: تهديد مديكير أو ما يساويها لكل أمريكي سوف يتطلب الكثير من الإيرادات الإضافية، ربما نحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي. صحيح، هذه الضرائب الإضافية لن تمثل عبئاً مالياً على البلد، لأنها سوف تحل محل الأقساط التأمينية التي يدفعها الناس الآن بالفعل. وعلى الرغم من هذه الحقيقة سوف يكون من الصعب للغاية إقناع الناس بأن زيادة كبيرة في الضرائب لن تمثل زيادة حقيقية صافية في العبء المالي عليهم، وخاصة أنه في وجه حملة المعارضة غير الأمنية سيدفع مثل هذه الاقتراح حتماً نحو الصدام. وسوف يكون أيضاً من الصعب تمرير زيادات ضريبية من الحجم الذي نحتاج إليه، وذلك حتى مع أغلبية تقدمية قوية.

ومشكلة الحفاظ على حق المريض في الاختيار تعد مشابهة، بطريقة ما. فتغطية من نمط تغطية مديكير سوف تحل محل الكثير من التأمين الذي لدى الأمريكيين الآن بالفعل، وسوف يكونون أحراراً في شراء تغطية إضافية. ولكن الخطة التي تضع الناس بشكل آلي في نظام تأمين حكومي سوف يمكن تصويرها بسهولة على أنها خطة تحرمهم من الاختيار. وسوف يفعل المعارضون للإصلاح ما بوسعهم لتشجيع سوء الفهم.

ومن المهم أن نضع في اعتبارنا أن هاتين المشكلتين هما اعتراضان سياسيان على نظام المسدد الواحد، وليستا اعتراضين اقتصاديين. ففي الحدود الاقتصادية البحتة، يعد نظام المسدد الواحد بشكل واضح الطريق الذي ينبغي أن نسير فيه. فنظام المسدد الواحد، مع تكلفة إدارته المنخفضة والقدرة القوية على المساومة حول الأسعار، سوف يقدم رعاية صحية أكبر، بتكلفة أقل، مقارنة بالبدائل. وربما يكون الكمال، على أية حال، هو عدو الخير. فمن الأفضل كثيراً المضي بخطة إصلاح ممكنة سياسياً وتحقيق بعض من مزايا نظام المسدد الواحد بدلاً من الصبر من أجل الوصول إلى حل نموذجي.

والآن لننتقل إلى الأخبار الطيبة: خلال السنوات القليلة الماضية كان محللو السياسات والسياسيون يطورون منهجاً لإصلاح الرعاية الصحية يبدو كحل وسط

عملي بين الكفاءة الاقتصادية والواقعية السياسية. ويتضمن هذا الحل أربعة عناصر:

- تصنيف المجتمع
- الدعم للعائلات قليلة الدخل
- تغطية إلزامية
- منافسة بين القطاعين العام والخاص

وسوف أبدأ بمناقشة العناصر الثلاثة الأولى، حيث أتوقف قليلاً لأشرح ما الذي ستحققه مجتمعة، ثم أقوم بشرح دور العامل الرابع.

في ظل تصنيف المجتمع، يحظر على شركات التأمين أن تفرض أقساطاً مختلفة على العملاء، أو حرمانهم من التأمين كلياً، بناءً على المخاطر المتصورة لإمكانية إصابتهم بالمرض. وتصنيف المجتمع "الصافي" هو قانون مطبق بالفعل في نيويورك وفيرمونت، وهو يتطلب أن تقدم شركة التأمين لكل فرد نفس وثيقة التأمين بنفس الأقساط. نهاية القصة. وفي ظل تصنيف المجتمع "المعدل"، وهو قانون مطبق بالفعل في ماساشوستس، ونيوجيرسي، وأماكن أخرى، يمكن أن يختلف قسط التأمين بناءً على معايير معينة مثل العمر والجغرافيا، ولكن ليس وفقاً للتاريخ الطبي. والغرض من تقييم المجتمع هو الحيلولة بين شركات التأمين وبين حرمان الأشخاص ذوي السوابق المرضية وغيرها من عوامل المخاطر من الرعاية، كما أنه من المفترض أيضاً أن يقلل من تكاليف الإدارة، لأن شركات التأمين لم تعد تكرر مبالغ كبيرة لاكتشاف طالبي التأمين المحملين بمخاطر، ورفض طلباتهم.

أما الدعم فهو شيء نقوم به بالفعل، في ظل برنامج الرعاية الصحية للأسر والأشخاص ذوي الدخل المنخفض "ميديكيد". ومقترحات الإصلاح تدعو إلى مد هذا الدعم ليغطي العديد من الأشخاص الآخرين غير المؤهلين لبرنامج ميديكيد، ولكنهم رغم ذلك لا يستطيعون تحمل تكلفة التأمين، خصوصاً الراشدين من العاملين ذوي الدخل المنخفض.

والتغطية الإلزامية تقول إنه لا بد من أن يكون لديك تأمين صحي، تماماً مثلما يجب على أصحاب السيارات أن يكون لديهم تأمين على السيارة. كما أن التغطية الإلزامية تتعامل مع مشكلة الأفراد الذين يمكنهم تحمل أقساط التأمين

ولكنهم يجربون حظوظهم بدلا من ذلك بعدم التأمين، ثم ينتهون في غرف الطوارئ، حيث ينتهي الأمر بدفعي الضرائب عادة لدفع الحساب الذي لم يتم دفعه، فيما لو حدث أي شيء بصورة خاطئة. وتتضمن بعض الخطط أيضا إلزام صاحب العمل، وذلك بأن يطلب من أصحاب الأعمال التأمين على العاملين لديهم. وجمع هذه العوامل الثلاثة معا يؤدي إلى نظام شامل للرعاية الصحية يدار من خلال شركات التأمين الخاصة. فالأشخاص الذين ربما قد يحرمون من التأمين بسبب تاريخهم الطبي يضمن لهم مدخل من خلال تصنيف المجتمع، والأشخاص الذين لم يكن لديهم القدرة على تحمل تكلفة التأمين تمهد لهم يد المساعدة المالية، والأشخاص الذي قد يجربون أخذ فرصتهم بعدم التأمين لا يسمح لهم بذلك.

وقد قدمت ماساشوستس نظاما وفقا لهذه الخطوط المعروضة في عام 2006، كما كانت خطة أرنولد شوارزنيجر لكاليفورنيا مشابهة. وقد أعلن اثنان من المرشحين الرئيسيين الساعين لنيل موافقة الحزب الديمقراطي لانتخابات الرئاسة، جون إدواردز وباراك أوباما، خططا ذات صلة في وقت كتابة هذا الكتاب، على الرغم من أن احتواء خطة كل منهما على السمة الرابعة التي سوف أقوم بمناقشتها حالا.

هل مثل هذا النظام، الذي تتحقق فيه الرعاية الشاملة من خلال التأمين الخاص، له أي ميزة جوهرية عن نظام المسدد الواحد؟ من الناحية الاقتصادية، لا. في الواقع إن أفضل عرض له هو عرضه كمحاولة لمحاكاة نظام المسدد الواحد من خلال القواعد التنظيمية والدعم، وستكون المحاكاة منقوصة. لقد سبق وقارنت مثل هذه الخطط بأجهزة روب جولدبرج التي تقوم بإنجاز أهداف بسيطة بطريقة معقدة.⁽¹⁾ وبخاصة، فرض تصنيف المجتمع وتكليفات تقتضي بيروقراطية حكومية

(1) آلة روب جولدبرج هي عبارة عن آلة غريبة، اختراع، جهاز أو معدة مفرط في هندستها بصورة عمدية لكي تقوم بمهمة بسيطة بأسلوب معقد، غالبا تتضمن تفاعلا متسلسلا. وقد أطلق التعبير باسم رسام الكاريكاتير والمخترع الأمريكي روب جولدبرج (1883-1970). وعلى مر الأعوام توسع التعبير ليعني أي نظام معقد أو مربك. وفي عام 1931 تبنى قاموس مريام ويبستر كلمة "روب جولدبرج" كصفة تم تعريفها على أنها إنجاز شيء ما بسيط من خلال وسائل معقدة. (المترجم)، انظر:

Rube Goldberg machine, Wikipedia, the free encyclopedia

هائلة. المفارقة أن إدارة الرعاية الصحية من خلال التأمين الخاص تقتضي تدخلا حكوميا أكثر مما سوف يتطلب برنامج حكومي بسيط.

وهناك، على الرغم من ذلك، مزايا سياسية لنظام تصنيف المجتمع والدعم والتكليفات. أولا وقبل كل شيء، يتطلب عائدات إضافية أقل بكثير مما يتطلبه نظام المسدد الواحد، لأن معظم تكلفة التأمين سيستمر في دفعها في هيئة أقساط كل من أصحاب الأعمال والأفراد. وكل ما تحتاجه هو عائدات كافية لدعم العائلات منخفضة الدخل. وتشير التقديرات المعقولة إلى أن العائدات المطلوبة لمأسسة نظام رعاية صحية هجين (أي يقوم بالدفع فيه الأفراد وأصحاب الأعمال والحكومة- المترجم) أقل بكثير من العائدات التي تتم خسارتها بسبب تخفيضات بوش الضريبية، والتي تمت جدولتها بحيث ينتهي أجلها في نهاية عام 2010. لذا فمثل هذا النوع من خطة الرعاية الصحية الشاملة يمكن تطبيقه من دون أي حاجة لتمرير زيادة ضريبية. وكل ما على رئيس وكونجرس ديمقراطيين فعله هو ترك بعض تخفيضات بوش الضريبية تنتهي، وتوجيه العائدات التي يتم كسبها نتيجة لذلك للرعاية الصحية.

وفي نفس الوقت ستسمح مثل هذه الخطة للناس بأن يكونوا راضين بتأمينهم الخاص والاحتفاظ به. وسوف تحاول صناعة التأمين اعتراض سبيل الإصلاح بالهجوم على تصنيف المجتمع- في الواقع كان تصنيف المجتمع موضوعا لواحد من إعلانات "هاري ولويس" في عام 1993 ولكن لن يكون بوسع الصناعة توجيه الاتهام للحكومة بإجبارها الناس على الدخول في رعاية مدارة.

على الرغم من أن رعاية صحية شاملة على أساس التأمين الخاص تبدو أكثر عملية من نظام المسدد الواحد، فإنها سوف تتخلى عن بعض مزايا نظام المسدد الواحد. فتكلفة الإدارة، بشكل خاص، سوف تكون أعلى، حيث لا يزال هناك تعدد في القائمين بالتأمين وقتال حول من يدفع ماذا. هل هناك أي وسيلة لإصلاح هذه المشكلات؟

وهنا يأتي العنصر الرابع. تسمح خطط إدواردز وأوباما للناس بالبقاء مع التأمين الخاص، ولكنها تسمح للناس أيضا باشتراء حصة في الخطة الحكومية للتأمين على نمط برنامج ميديكير، بسعر يعكس التكلفة الحقيقية بالنسبة للحكومة. والسماح بالاشتراء في برنامج ميديكير تخلق منافسة بين الخطط الخاصة والعامة.

وتشير الدلائل إلى أن الخطط الحكومية، ستكون لها تكاليف عامة أقل بسبب أنها لن توجه مبالغ ضخمة للتسويق، ولذا فسوف تكسب هذه المنافسة. حينما بدأ برنامج ميديكير يتطلب تنافس خطط مزايا ميديكير-خطط دافع الضرائب المدعومة بالقطاع الخاص للمسنين-مع برنامج ميديكير التقليدي على أسس اكتوارية عادلة، جفت الخطط الخاصة. (لقد بدأت فيالتوسع مجددا بعد عام 2003 حيث قدم برنامج تحديث ميديكير دعما كبيرا للخطط الخاصة، تبلغ في المتوسط نحو ألف دولار لكل مستفيد سنويا. ولكن هذه قصة أخرى). فيما لو استمرت خططالحكومة في التفوق على القائمين بالتأمين الخاص، سوف يتطور النظام بمرور الوقت إلى نظام المسدد الواحد، مع خسارة شركات التأمين الخاصة لحصتهم السوقية. وسوفيمثل ذلك، على أية حال، اختيارا من جانب الجمهور، وليس فرض مرسوم حكومي يجبر الناس على البرامج الحكومية.

فيما لو تم سن خطة وفقا لهذه الخطوط، سوف تكون النتيجة نظام للرعاية الصحية في الولايات المتحدة ليس مماثلا لأي بلد آخر، سوى أنه يشابه إلى حد ما النظام الألمانيالذي يتم فيه تقديم التأمين الصحي من خلال "صناديق المرض" التنافسية، ولكن التي تتحكم فيها قواعد تنظيمية صارمة. والنظام الألماني، مثل النظام الفرنسي، يكلف أقل بكثير من نظامنا بينما يقدم تغطية شاملة ورعاية عالية الجودة. كما أن أداءه أفضل من النظام في الولايات المتحدة في كل بعد من أبعاد مداخل الرعاية الصحية؛ فهو أسهل في إمكانية رؤية الطبيب خلال مهلة قصيرة، والانتظار في غرف الطوارئ أقصر، بل وحتى العمليات الجراحية الاختيارية تتضمن تأجيلات أقل مما يحدث هنا.⁽¹⁾

هناك الكثير والكثير جدا من التفاصيل التي يمكن استنباطها، ولكن الشيء المهم هو أن نظام رعاية صحية شامل يبدو عمليا جدا، من وجهة نظر اقتصادية، ومالية، بل وحتى من وجهة نظر سياسية.

(1) Commonwealth Fund, Mirror, Mirror on the Wall: An International Update on the Comparative Performance of American Health Care, May 2007, http://www.commonwealthfund.org/publications/publications_show.htm?doc_id=482678.

مكافأة إصلاح الرعاية الصحية

السبب الرئيسي لإصلاح نظام الرعاية الصحية الأمريكي هو ببساطة عمله على تحسين جودة الحياة لأغلب الأمريكيين. ففي ظل نظامنا الراهن يفتقر عشرات الملايين إلى رعاية صحية ملائمة، وملايين أكثر وجدوا حياتهم يتم تدميرها بالعبء المالي للتكاليف الطبية، وكثيرون آخرون يعيشون دون تأمين أو أفلسوا بسبب التكاليف الصحية ويعيشون في خوف من أنهم سوف يكونون التاليين من دون تأمين. وكل هذا غير ضروري، فكل بلد ثري آخر لديه تغطية شاملة. وتقليل المخاطر التي يواجهها الأمريكيون تستحق كل هذا العناء حتى لو كانت بتكلفة كبيرة، ولكن في هذه الحالة ليس هناك تكلفة على الإطلاق. فرعاية صحية شاملة سوف تكون أرخص وأفضل من نظامنا المجزأ الراهن.

وهناك، على أية حال، سبب مهم آخر لإصلاح الرعاية الصحية. وهو ذات السبب الذي كانت حركة المحافظين حريصة جدا على قتل خطة كلينتون من أجله. فنجاح هذه الخطة، كما يقول كريستول، "سوف يسجل إحياء سياسات دولة الرفاه المركزية"، وهو ما كان يعني به فعليا أن رعاية صحية شاملة كانت ستعطي حياة جديدة لفكرة الصفقة الجديدة بأن المجتمع عليه أن يقدم يد المساعدة لأعضائه الأقل حظا. وفي الواقع النجاح كفيل بفعل ذلك، وهو ما يشكل حجة كبيرة في صالح الإصلاح.

فرعاية صحية شاملة يمكنها، باختصار، أن تكون بالنسبة للصفقة الجديدة الجديدة ما كانه الضمان الاجتماعي للصفقة الجديدة الأصلية: كلاهما برنامج محوري في حد ذاته، ويعيد التأكيد على مبدأ أننا حفظة إخواننا. والحصول على رعاية شاملة يجب أن يكون الأولوية المحلية الأساسية لليبراليين الحديثين. وبمجرد تسجيلهم للنجاح هناك، يمكنهم الالتفات للحدود، وهي المهمة الأكثر صعوبة في كبح عدما المساواة الأمريكي.

الفصل الثاني عشر

مواجهة عدم المساواة

كانت أمريكا التي ترعرعتُ فيها مجتمعاً للمساواة النسبية والطبقة الوسطى. وقد عاد البلد خلال الجيل الماضي، على أية حال، مرة أخرى إلى مستويات عدم المساواة التي كانت قائمة خلال العصر المذهب. وفي هذا الفصل سوف أشير إلى السياسات التي يمكنها المساعدة على عكس اتجاه هذه التغيرات. وكما فعلت عندما ناقشت الرعاية الصحية، على أية حال، سوف أبدأ بالسؤال عن القيم. لماذا ينبغي أن نغير الانتباه لمستوى عدم المساواة المرتفع والأخذ في الارتفاع؟

واحد من الأسباب التي تدفع للانتباه لعدم المساواة هو الأمر المباشر المتعلق بمستويات المعيشة. وكما وثقت بإفادته في الفصل السابع، فقد ذهب نصيب الأسد من النمو الاقتصادي في أمريكا خلال الثلاثين عاماً الماضية إلى أقلية صغيرة وثرية، إلى حد أنه بات من غير الواضح ما إذا كانت الأسرة النمطية قد استفادت أي استفادة على الإطلاق من التقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاجية التي صحبتها. والافتقار إلى تقدم اقتصادي واضح للعائلات ذات الدخل المنخفض والمتوسط هو في حد ذاته سبب مهم للسعي نحو توزيع أكثر عدالة للدخل.

وفيما وراء ذلك، على أية حال، يكمن التدمير المفرط الذي سببه عدم المساواة لمجتمعنا ولديمقراطيتنا. فمنذ وجدت أمريكا، كانت فكرتنا عن أنفسنا أننا أمة من دون فوارق طبقية حادة، ليس مجتمعاً متعادلاً لديه مساواة مثالية، ولكن مجتمع لا تشكل الفجوة فيه بين النخبة الاقتصادية والمواطن العادي هوة لا يمكن تجسيدها. وهذا هو السبب في أن توماس جيفرسون كتب يقول: "إن طبقة ملاك الأراضي الصغيرة هي أكثر جزء نفيس في الدولة".⁽¹⁾ وترجمة هذه العبارة بمصطلحات حديثة هو تأكيد على أن طبقة وسطى عريضة هي أكثر جزء نفيس في الدولة، وتبقى عبارة جيفرسون صحيحة كما لم تكن أبداً. فعدم المساواة المرتفع، والذي أعادنا لكي نصبح أمة بطبقة وسطى ضعفت كثيراً، له تأثير هدام على العلاقات الاجتماعية والسياسة، وهو الأمر الذي أصبح ظاهراً للغاية مع تحرك أمريكا بشكل أعمق داخل عصر مذهب جديد.

تكاليف عدم المساواة

أنت أفضل الحجج التي رأيته حول التكاليف الاجتماعية لعدم المساواة من الحركة المحافظة وهي تحاول الجدل في صالح العكس. ففي عام 1997 نشر إيرفنج كريستول، وهو واحد من المثقفين المحافظين الجدد الأصليين، مقال في جريدة وول ستريت عنوانه "عدم المساواة في الدخل من دون صراع طبقي". وقد جادل كريستول في هذا المقال بأننا ينبغي ألا نقلق من عدم المساواة في الدخل، لأن الفوارق الطبقية، وبصرف النظر عما قد تقوله الأرقام، قد اختفت في الواقع، كلها تقريباً. مؤكداً، اليوم، أن:

عدم المساواة في الدخل عادة ما يُغمر بمساواة اجتماعية أعظم... في كل مدناً الكبرى، ليس هناك مطعم واحد يمكن فيه لمدير تنفيذي أن يتناول غداءه أو عشاءه مع تأكده المطلق من أنه لن يلتقي مصادفة بسكرتيته. ولو ركبنا الطائرة في الدرجة الأولى، فمن يا ترى سيكونونرفاق رحلتك؟ لن تعرف أبداً. وفيما لو

(1) Thomas Jefferson, Letter to James Madison, Oct. 28, 1786, <http://press-pubs.uchicago.edu/founders/documents/v1ch15s32.html>.

سافرت لباريس، فسوف تضيع في زحمة من الشباب الذين يومضون ببطاقاتهم الائتمانية.⁽¹⁾

وبادعاء أن عدم المساواة في الدخل أمر غير مهم لأن لدينا مساواة اجتماعية، كان كريستول في الواقع يقر بأن عدم المساواة في الدخل ربما ستكون مشكلة لو أدت إلى عدم مساواة اجتماعية. وهنا يكمن الشيء: إنها تفعل. فأوهام كريستول عن عالم يعيش فيه الأغنياء تماما مثلي ومثلك، ولا يشعر فيه أحد بالدونية الاجتماعية، لا يحمل أي وجه شبه بأمريكا التي نعيش فيها.

فأساليب حياة الأغنياء والمشهورين يمكن القول إنها الجزء الأقل أهمية في القصة، ومع هذا فمما يستحق الإشارة أن رؤية كريستول حول المدير التنفيذي الذي يفرك أكتافه مع الطبقة الوسطى تتعارض تماما مع التقارير الإخبارية لروبرت فرانك من جريدة وول ستريت، حيث إنه مكلف بتغطية حياة الأثرياء. في كتابه أرض الأغنياء "ريتشيستان" "Richistan" يصف فرانك ما تعلمه:

أغنياء اليوم كونوا بلدهم الافتراضي الخاص بهم... لقد بنوا عالما مستقلا يحبونه لأنفسهم، مكتملا بنظام الرعاية الصحية الخاص بهم (الأطباء الحراس)، وشبكة السفر (طيران خاص، ونوادي الوجهة)،⁽²⁾ واقتصاد منفصل... الأغنياء لا يصبحون مجرد أكثر غنى؛ وإنما يصبحون أجنبيا ماليا، ويخلقون بلدهم الخاص داخل البلد، ومجتمعهم الخاص داخل المجتمع، واقتصادهم داخل الاقتصاد.⁽³⁾

(1) Irving Kristol, "Income Inequality Without Class Conflict," Wall Street Journal, Dec. 18, 1997, p.A 22.

(2) تم تقديم نوادي الوجهة في عام 1998، وتقوم شركات باستهداف العائلات الثرية التي تريد منافع ملكية البيت الثاني، ولكن مع المزيد من المرونة والاختيار للمكان الذي يمضون فيه إجازتهم كل سنة. وبالانضمام لنوادي الوجهة، يكسب العضو فرصة وجود العديد من المنازل التي يمكنه قضاء إجازته فيها في أماكن متعددة حول العالم مقابل رسم عضوية يدفع مرة واحدة واستحقاقات عضوية سنوية. (المترجم)، انظر:

destination club, Wikipedia, the free encyclopedia.

(3) Robert Frank, Richistan: A Journey through the American Wealth Boom and the Lives of the New Rich (Crown Publishers, 2007.), pp. 3-4

والحقيقة هي أن عدم المساواة الشاسعة في الدخل تجلب عدم مساواة اجتماعية شاسعة في ركابها. وعدم المساواة الاجتماعية هذا ليس مجرد أمر حسد وإساءات. فإن لها تبعات سلبية حقيقة على الطريقة التي يعيش بها الناس في هذا البلد. فقد لا يكون أمرا مهما كثيرا أن الأغلبية العظمى من الأمريكيين لا يمكنهم تحمل كلفة الإقامة في الأجنحة الفندقية التي تبلغ كلفة الليلة الواحدة فيها 11 ألف دولار، والتي تشكل ركيزة في الفنادق الفخمة حول العالم.⁽¹⁾ ولكن الأمر المهم إلى حد كبير هو أن الملايين من عائلات الطبقة الوسطى يشترون منازل لا يمكنهم حقا تحمل كلفتها، والالتزام بالمزيد من ديون الرهن العقاري وبأكثر من قدرتهم على التعامل معها بشكل آمن، لأنهم يئسوا من قدرتهم على إرسال أولادهم لمدرسة جيدة، وتكثيف عدم المساواة يعني أن مدارس الأحياء المرغوبة تنمو بأعداد قليلة، ومرتفعة التكلفة جدا للعيش فيها.

وقد درست كل من إليزابيث وارن، خبيرة الإفلاس في مدرسة هارفارد للقانون، وأميلا وارن تياجي، مستشارة الأعمال، تزايد الإفلاس في الولايات المتحدة. بحلول عام 2005 وقبل وقت قصير للغاية من وضع قانون جديد يجعل من الصعب على الأفراد إعلان إفلاسهم موضع التطبيق، كان عدد العائلات التي تقدم طلبا لإشهار إفلاسها كل عام يبلغ خمسة أمثال العدد في أوائل الثمانينات. والسبب المباشر لهذا التصاعد في إشهار الإفلاس هو التزام العائلات بالمزيد من الديون، وأدى هذا إلى تصريحات أخلاقية حول أن الناس تنفق كثيرا جدا على الكماليات التي لا يستطيعون تحمل كلفتها. وما توصلت إليه وارن وتياجي، على أية حال، هو أن عائلات الطبقة الوسطى كانت حقيقة تنفق أقل على الكماليات عما اعتادت إنفاقه عليها في السبعينات. وبدلا من ذلك كانا لارتفاع في الدين يعكس بشكل أساسي زيادة الإنفاق على السكن، مدفوعا إلى حد كبير بالتنافس للوصول إلى مدارس أحياء جيدة. وكان الأمريكيين من الطبقة الوسطى قد حوصروا في سباق فئران، ليس بسبب كونهم طماعين أو حمقى ولكن بسبب محاولتهم منح

(1) "Suites for the Sweet," Newsweek International, July 2-9, <http://www.msnbc.msn.com/id/19388720/site/newsweek>, part of a special report on "Secret Habits of the Super Rich."

أبنائهم فرصة في مجتمع أصبح غير متساو بشكل متزايد.⁽¹⁾ ومعهم كل الحق في أن يقلقوا: فبداية سيئة يمكنها أن تفسد فرص الطفل على مدى عمره.

والأمريكيون لا يزالون يميلون للقول، حينما يُسألون، إن الأفراد بإمكانهم صنع مكانتهم في المجتمع. وطبقاً لأحد استطلاعات الرأي كان 61% من الأمريكيين موافقين على العبارة التي تقول إن "الناس تكافأ على جهودها"، مقارنة بنحو 49% في كندا و23% فقط في فرنسا.⁽²⁾ وفي الواقع، على أية حال، أنه كان لدى الأمريكيين عدم مساواة شاسع في الفرص وكذلك في النتائج. فنحن ربما نؤمن بأن أي شخص يمكنه النجاح من خلال العزيمة والكدح، ولكن الحقائق تقول شيء آخر.

هناك العديد من الأدلة تظهر أن قصص هوارشيو ألجر⁽³⁾ هي قصص نادرة جداً في الحياة الواقعية. وواحد من الأدلة الأكثر لفتاً للأنظار تأتي من دراسة نشرها المركز الوطني لإحصاءات التعليم، والتي اقتفت أثر الخبرة التعليمية للأمريكيين الذين كانوا في الصف الثامن في عام 1988. وقد تم تصنيف هؤلاء تبعاً للموهبة الواضحة، والتي تم قياسها وفقاً لاختبارهم في مادة الرياضيات، وتبعاً للمكانة الاجتماعية الاقتصادية لوالديهم، والتي تم قياسها عبر الوظيفة والدخل، والتعليم.

النتيجة الرئيسية معروضة في جدول 10. ولا يحمل الأمر أي مفاجئة، فكل من حصلوا على درجات مرتفعة في الاختبار وكان والداهم ذوي مكانة عالية زادت فرصة التلميذ في إنهاء التعليم الجامعي. ولكن مكانة العائلة تهم أكثر. فالتلاميذ الذين وقعوا في الربع الأخير من حيث درجاتهم في الاختبار، ولكن كانوا ينحدرون

(1) Elizabeth Warren and Amelia Warren Tyagi, "What's Hurting the Middle Class," Boston Review, Sept./Oct. 2005, <http://bostonreview.net/BR30.5/Warrentyagi.html>.

(2) Tom Hertz, Understanding Mobility in America (Center for American Progress, 2006), <http://www.americanprogress.org/issues/2006/04/b1579981.html>.

(3) أسطورة هوارشيو ألجر هي قصة النجاح الأمريكية الكلاسيكية، المسار الذي تتخذه الشخصية "من الثياب الرثة إلى الغنى". وتأتي هذه القصة في روايات هوارشيو ألجر، والتي كانت ذات شعبية طاغية بعد الحرب الأهلية الأمريكية. وقد كتب ألجر أكثر من 120 كتاباً لذكور الطبقة العاملة الشابة، وواحدة من أمثلتها المبكرة المعروفة رواية "ديك ذو الثياب الرثة"، والتي نشرت عام 1867. وقد وصفت كتبه على أنها قصص "من الثياب الرثة إلى الغنى" (المترجم)، انظر: Horatio Alger myth, Wikipedia, the free encyclopedia.

من عائلات تضعها مكانتها في الربع الموجود على القمة- اعتدنا أن نطلق عليهم حينما كنت مراهقا "أأب" اختصارا لـ "أطفال أغنياء بلداء"⁽¹⁾- كان من المحتمل أكثر أن ينهوا تعليمهم الجامعي مقارنة بتلاميذ كانت درجاتهم في الاختبار تضعهم في الربع المتربع على القمة ولكن كانت مكانة والديهم تقع في الربع الموجود بالقاع. وما يبلغنا به ذلك هو أن فكرة أننا لدينا أي شيء قريب من المساواة في الفرص هو بشكل واضح مجرد خيال. وسوف يكون الأقرب للحقيقة، على الرغم من أنها ليست كل الحقيقة، القول بأنه في أمريكا الحديثة، الطبقة-الطبقة الموروثة-تتفوق عادة على الموهبة.

أليس هذا صحيحا في كل مكان؟ ليس لنفس المدى. فالمقارنات الدولية لـ "الحراك ما بين الأجيال"، أي المدى الذي يستطيع فيه الناس تحقيق مكانة أعلى من مكانة والديهم، تعد خادعة لأنه لا يتم جمع بيانات متوافقة تماما في كل البلدان، على الرغم من أنه من الواضح أن هوراشيو ألجر قد تحرك لبعض الأماكن في أوروبا. والحراك هو أعلى ما يكون في بلدان إسكندنافيا، ومعظم النتائج تشير إلى أن الحراك أقل في الولايات المتحدة مقارنة بما هو عليه في فرنسا، وكندا، وربما حتى بريطانيا. وليس الأمر فقط أن الأمريكيين ليست لديهم فرصة متكافئة، بل إن الفرصة أقل تكافؤا هنا عنها في أي مكان آخر في الغرب.

جدول 10. نسبة التلاميذ المقيدون في الصف الثامن عام 1988 وأنهوا تعليمهم الجامعي

الدرجات في الربع في القاع	الدرجات في الربع في القمة	
3	29	الوالدان في الربع في القاع
30	74	الوالدان في الربع في القمة

Source: National Center for Education Statistics, The Condition of Education 2003, p. 47.

وليس من الصعب الفهم لماذا. فافتقارنا الفريد إلى الرعاية الصحية الشاملة، في حد ذاته، يضع الأمريكيين غير المحظوظين بوالديهم في موقف سيئ، لأن الأطفال

(1) في النص الأصلي يستخدم الكاتب RDs اختصارا لـ "Rich Dump Kids" - المترجم

الأمريكيين من العائلات الأقل دخلا عادة ما يكونون غير مؤمن عليهم، ومن المحتمل أكثر أن تكون لديهم مشكلات صحية تعرقل فرصهم في الحياة. التغذية السيئة، بسبب الدخل المنخفض والافتقار إلى الدعم الاجتماعي، يمكن أن يكون له نفس الأثر. اضطرابات الحياة التي تؤثر على والدي الطفل يمكنها أن تجعل من الصعب الحراك لأعلى، وضعف شبكات الأمان الاجتماعي في الولايات المتحدة يجعل من مثل هذه الاضطرابات أكثر احتمالا وأكثر سوءا إذا ما حدثت. ثم هناك التفاوت الشديد في جودة التعليم الأساسي في الولايات المتحدة، وهلم جرا. ونهاية كل هذا هو أنه على الرغم من أن مبدأ "الفرص المتكافئة"، وليس "تكافؤ النتائج"، يبدو على ما يرام، فإنه تمييز وهمي إلى حد كبير. فالمجتمع الذي به نتائج غير متكافئة للغاية من المحتمل، إلى حد كبير، أن يكون مجتمعا لديه عدم تكافؤ مرتفع في الفرص أيضا. وفيما لو كنت تصدق حقيقة أن كل الأمريكيين يستحقون فرصة متكافئة عند خط البداية، فهذه حجة لعمل شيء لخفض عدم المساواة.

عدم المساواة المرتفع في أمريكا، إذن، يفرض تكاليف خطيرة على مجتمعنا تذهب إلى أبعد من مجرد الضغط على القوة الشرائية لمعظم العائلات. وهناك وسيلة أخرى تضرنا بها عدم المساواة: إنها تفسد سياستنا. لقد قال ويدرو ويلسون في عام 1913 "لو كان هناك رجال في هذا البلد كبار بما فيه الكفاية لامتلاك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية"، وهي كلمات لا يمكن تصورها على الأغلب من الرؤساء الحديثين، "وهم في طريقهم لتملكها".⁽¹⁾ حسنا، والآن هناك رجال، وهم يفعلون. ليس بشكل كامل، طبعاً، لا يكاد يمر أسبوع دون الكشف عن حالة قام فيها نفوذ المال على نحو بشع بتشويه سياسة الحكومة.

مع وقت ذهاب هذا الكتاب إلى المطبعة، كان هناك مثال مذهل: الطريقة التي احتشد بها حتى بعض الديمقراطيين لمساندة مديري صناديق التحوط⁽²⁾

(1) Woodrow Wilson, *The New Freedom* (Doubleday, 1913), Downloaded from Project Gutenberg, <http://www.gutenberg.org/files/14811/14811-h/14811-h.htm>.

(2) صندوق التحوط هو وسيلة بديلة في الاستثمار مصممة من أجل حماية محفظة أوراق مالية من تذبذبات السوق، في الوقت الذي تحقق فيه عائدا إيجابيا سواء في حالة صعود السوق أو هبوطه. وعلى مدار الزمن كان المستثمرون يبحثون دوما عن طرق لتعظيم أرباحهم في نفس الوقت الذي يخفضون فيه المخاطر إلى الحد الأدنى. وقضية حماية استثمار ما من مخاطر السوق

الذين يتلقون تخفيضات ضريبية غير معقولة. من خلال ثغرة في طريقة تفسير قوانين الضرائب، كان هؤلاء المديرون-الذين يكسب البعض منهم أكثر من مليار دولار في السنة-يتم حساب معظم إيراداتهم على أسس ضريبة الكسب الرأسمالي التي تبلغ نحو 15% فقط، حتى وإن كان آخرون من أصحاب الإيرادات المرتفعة يدفعون معدلا يبلغ 35%. وتكلف الثغرة في صناديق التحوط الحكومة أكثر من 6 مليارات دولار سنويا كعائدات ضريبية مفقودة، وهي تقريبا تكلفة مد الرعاية الصحية لنحو 3 ملايين طفل.⁽¹⁾ ويذهب نحو ملياري دولار تقريبا من إجمالي من هذه العائدات الضريبية المفقودة إلى خمسة وعشرين فردا فقط. وحتى الاقتصاديون المحافظون يعتقدون أن التخفيض الضريبي ليس لهما يبرره، ولا بد من إزالته.⁽²⁾

ومع ذلك فالتخفيض الضريبي لديه دعم سياسي قوي، ليس فقط من الجمهوريين. في يوليو 2007 جعل السيناتور شارلز شومر من نيويورك، ورئيس لجنة الحملات الانتخابية بالحزب الديمقراطي، الأمر واضحا بأنه سوف يفضل إزالة الثغرة الضريبية الخاصة بصناديق التحوط فقط إذا ما تمت إزالة جميع التخفيضات الضريبية عميقة الجذور الأخرى في نفس الوقت. وكما فهم كل شخص، كانت هذه "حبة دواء سامة"،⁽³⁾ طريقة لعرقلة الإصلاح دون قول ذلك صراحة. وعلى الرغم من أن شومر قد أنكر ذلك، فإن كل شخص كان يشك في

تجري محاولتها (على الرغم من أنها لم تكن دوما ناجحة) عبر الاستثمارات البديلة التي تحاول تخفيف حدة الخسارة والحفاظ على رأس المال. وهذه الاستثمارات البديلة هي ما يطلق عليه صناديق التحوط. (المترجم)، انظر:

Hedge Fund Definition, Hedge Fund Market Association.

على الرابط: <http://www.hedgefundmarketing.org/hedge-fund-definition/>

(1) "Tax Breaks for Billionaires," Economic Policy Institute Policy Memorandum, no. 120, <http://www.epi.org/content.cfm/pm120>.

(2) See, for example, Jessica Holzer, "Conservatives break with GOP Leaders on a Tax Bill," The Hill, July 18, 2007, <http://thehill.com/leading-the-news/conservatives-break-with-gop-leaders-on-a-tax-bill-2007-07-18.html>.

(3) المعنى القاموسي: عنصر يضاف في هيكل الشركة لكي يصبح الاستيلاء عليها غير مرغوب فيه من أي شركة أخرى. (المترجم)، انظر:

<http://idioms.thefreedictionary.com/poison+pill>

أن منصبه يعزى إلى المبالغ الكبيرة التي كانت تساهم بها صناديق التحوط في الحملات السياسية الديمقراطية.⁽¹⁾

وثغرة صناديق التحوط هي مثال كلاسيكي على كيف أن تركيز الثروة في حفنة قليلة من الأيدي يفسد السياسة. وأبعد من هذا توجد القصة الكبرى حول كيف أن عدم المساواة في الدخل قد دعم صعود الحركة المحافظة، وهي قوة تعد جوهرية غير ديمقراطية. وكما ناقشت في الفصل السابع، فتزايد عدم المساواة قد تسبب فيه بدرجة مهمة نوعا ما التحول نحو اليمين في سياستنا، ولكن علاقة السببية تمضي في الاتجاه الآخر أيضا، بمعنى أن الاتجاه نحو اليمين السياسي يؤدي إلى تزايد عدم المساواة. فقد أدت الثروة الجديدة للأغنياء إلى تزايد نفوذهم، والحفاظ على مؤسسات الحركة المحافظة بل وجذب الحزب الجمهوري أكثر ليدور في فلك الحركة. وقبح سياساتنا يعد أنه إلى حد كبير انعكاس لعدم المساواة في توزيعنا للدخل.

وتضغط المستويات العالية من عدم المساواة، على نطاق أكثر اتساعا، على الروابط التي تجمعنا معا كمجتمع. لقد كان هناك اتجاه نزولي طويل الأمد في مدى ثقة الأمريكيين في الحكومة أو بعضهم في بعض. في الستينات، كان معظم الأمريكيين يوافقون على فرضية أن "معظم الناس يمكن الثقة فيهم"؛ أما اليوم فمعظم الأمريكيين لا يوافقون على تلك الفرضية.⁽²⁾ في الستينات، اعتقد معظم الأمريكيين أن الحكومة تعمل "من أجل خير الجميع"، أما اليوم فمعظمهم يعتقد أنها تعمل من أجل "حفنة من المصالح الكبيرة".⁽³⁾ وهناك دليل مقنع على أن تنامي عدم المساواة هو ما يكمن وراء شكوكنا المتنامية التي تجعل من الولايات المتحدة، بشكل متزايد، مثل دولة من دول أمريكا اللاتينية. وكما أشار عالم السياسة إريك يسلانر وميتشيل براون (في بحث دعمه ببيانات مكثفة)، فإنه "في

(1) "In Opposing Tax Plan, Schumer Supports Wall Street Over Party," New York Times, July 30, 2007, p. A1.

(2) Eric M. Uslaner and Mitchell Brown, "Inequality, Trust, and Civic Engagement," American Politics Research 33, 6 (2005), pp. 868-94.

(3) The ANES Guide to Public Opinion and Electoral Behavior, table 5A.2, http://electionstudies.org/nesguide/toptable/tab5a_2.htm.

عالم من يملكون ومن لا يملكون، نجد أن هؤلاء الذين يقعون عند طرفي الطيف الاقتصادي لديهم سبب ضئيل للإيمان بأن معظم الناس يمكن الثقة فيهم...فالثقة الاجتماعية تركز على قاعدة من المساواة الاقتصادية".⁽¹⁾

تخفيض عدم المساواة في الدخل: سياسات ما بعد السوق

في مناقشة الطرق التي يمكنها أن تخفض من عدم المساواة، من المفيد وضع تمييز بين مفهومين لعدم المساواة، ونوعين من سياسات خفض عدم المساواة.

المفهوم الأول لعدم المساواة هو عدم المساواة في الدخل السوقي. فالولايات المتحدة، طبعاً، هي اقتصاد سوق. ومعظم الناس يحصلون على معظم دخلهم ببيع عملهم لصاحب عمل؛ ويحصل الناس على دخل أيضاً من السوق كعائد على الأصول مثل الأسهم، والسندات، والعقارات. ولذا فواحد من مقاييس عدم المساواة هو عدم المساواة في الدخل الذي يحصل عليه الناس من بيعهم أشياء. وتوزيع الدخل السوقي غير متساو للغاية ويصبح أكثر سوءاً مع الوقت. في الحقيقة، يعد الدخل السوقي موزعاً الآن بشكل غير متساو، تماماً كما كان عليه الوضع في العشرينات.

ولكن هذه ليست هي نهاية القصة، فالحكومة تجمع جزءاً من الدخل السوقي في هيئة ضرائب، وتحول جزء من هذا العائد الضريبي مرة أخرى إلى الجمهور، سواء في شكل مدفوعات مباشرة، مثل شيكات الضمان الاجتماعي التي هي مصدر رئيسي للدخل لمعظم المسنين الأمريكيين، أو بالدفع للسلع والخدمات مثل الرعاية الصحية. ولذا فمقياس آخر من مقاييس عدم المساواة هو عدم المساواة في الدخل القابل للتصرف، أي الدخل بعد الأخذ في الاعتبار الضرائب المقتطعة وإضافة التحويلات الحكومية. في أمريكا الحديثة، كما في كل البلدان المتقدمة، نجد أن عدم المساواة في الدخل القابل للتصرف فيه أقل من عدم المساواة في الدخل السوقي، لأن لدينا دولة رفاه، ولو أنها صغيرة بالمعايير العالمية. الضرائب والتحويلات التي تؤدي إلى تراجع إلى حد ما في مستوى معيشة الأغنياء

(1) Uslaner and Brown, "Inequality, Trust, and Civic Engagement."

بينما تساعد الأقل حظا، هي السبب في أن أمريكا في عام 2007 لا تشعر بنفس الشعور بعدم المساواة الذي كانت تشعر به في العشرينات.

والآن، فواحد من طرق خفض عدم المساواة في أمريكا هو فعل المزيد من ذلك: توسيع وتحسين سياساتنا ما بعد السوqالتي تأخذ عدم المساواة في الدخل السوقي كمعطى، ولكنها تتصرف كي تخفض وطأته. ولرؤية كيفية عمل ذلك، دعوني أصف لكم مثالا لبلد يعمل بصورة ضخمة ما هو أكثر من أجل خفض عدم المساواة مقارنة بما نفعله نحن: فرنسا.

إذا كنت تمر بمرحلة صعبة في حياتك-أو لو كانت حياتك بكاملها صعبة- فمن الأفضل بكل تأكيد أن تكون فرنسا عن أن تكون أمريكا، ففيما لو فقدت عملك وكان عليك القبول بعمل أدنى، فليس عليك القلق من فقدان تأمينك الصحي، لأن التأمين الصحي يقدم عن طريق الحكومة. وفيما لو كنت خالي عمل لوقت طويل، فالحكومة تساعد على الحفاظ على غذائك ومسكنك. ولو كنت في وضع مادي صعب نتيجة تكلفة تربية أطفالا، فإنك تحصل على مال إضافي من الدولة، إلى جانب المساعدة في الرعاية النهارية للأطفال. لا يضمن ذلك لك حياة مريحة، ولكن أفراد عائلتك، خاصة أطفالك، تتم حمايتهم حقا من معاناة الحرمان المادي الشديد.

ومن جانب آخر، فيما لو مضت الأمور معك بشكل جيد جدا، فكونك فرنسا له جانب سلبي. فمعدلات ضريبة الدخل أعلى إلى حد ما من المعدلات في الولايات المتحدة، أما الضرائب على الرواتب، وخاصة المقدار الذي يدفع رسميا بواسطة صاحب العمل ولكنه في الحقيقة يؤخذ من الأجور، فتعد أعلى بكثير. وتكلفة الحياة مرتفعة أيضا بسبب أن فرنسا لديها ضريبة قيمة مضافة مرتفعة، وهي نوع من ضريبة المبيعات الوطنية. وبالنسبة للأشخاص أصحاب الدخل العالية نجد أن هذه الأعباء لا تعوضها بالكامل مزايا التأمين الصحي الحكومي والمنافع الأخرى. ولذا فالرجل الفرنسي الذي يعد دخله (شاملا ضريبة الرواتب التي يدفعها صاحب عمله) في المدى الذي نعده فيه شخصا من الطبقة الوسطى العليا أو أعلى، تكون لديه قوة شرائية أقل بشكل كبير من القوة الشرائية لدى الأمريكيين الذين يحصلون على نفس مستوى الدخل.

وبعبارة أخرى، فلدى فرنسا سياسات ما بعد سوق مكثفة تخفض من عدم المساواة لتريح المكلومين، ولكنها إلى حد ما تفجع الميسورين. وفي هذا المقام تعد فرنسا صورة غمطية للأمم الغربية غير الناطقة بالإنجليزية. بل إنه حتى الأمم الأخرى الناطقة بالإنجليزية تعمل أكثر مما نعمل نحن لخفض عدم المساواة بعد السوق.

على سبيل المثال، تنفق الولايات المتحدة أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي على برامج تخفض من عدم المساواة بين من هم أقل من 65 سنة. ولمطابقة ما تفعله كندا فعلينا إنفاق 2.5% إضافية من الناتج المحلي الإجمالي؛ ولمطابقة ما تفعله معظم أوروبا من المطلوب أن ننفق 4% زيادة من الناتج المحلي الإجمالي، ولمطابقة ما تفعله الدول الإسكندنافية فعلينا إنفاق 9% إضافية.⁽¹⁾ تخفض برامج الولايات المتحدة الفقر بين غير المسنين بنسبة 28%، مقارنة به 54% في كندا، و 61% في بريطانيا، و 78% في السويد.⁽²⁾ وتهون هذه الأرقام في حقيقة الأمر من الاختلاف بين الولايات المتحدة وكل الآخرين، بسبب أنها لا تأخذ في الحسبان فشل أمريكا الفريد في ضمان الرعاية الصحية للجميع.

وواحدة من الطرق "السهلة" لكي تخفض الولايات المتحدة من عدم المساواة لأبعد من الخفض الفعال الذي سننجزه مع الرعاية الصحية الشاملة، أن تقوم أمريكا بالعمل أكثر لمساعدة غير المحظوظين من خلال الإعانة العامة من مختلف الأنواع، ويتم الدفع مقابلها بضرائب أكثر ارتفاعا على الميسورين. وربما يتكون الإنفاق الإضافي إلى حد كبير من توسيع البرامج التي لدينا بالفعل: توسيع ضريبة الدخل المكتسب، وبرنامج طوابع غذاء أكثر كرما، ومساعدة إسكان أكبر، وهكذا. كما يمكن أن تتضمن أيضا بنودا أخرى مثل دعم الطفل والمساعدة في الرعاية النهارية للأطفال. وسوف أتحدث حول من أين يمكن أن تأتي الإيرادات الإضافية لاحقا في هذا الفصل.

(1) Irwin Garfinkel, Lee Rainwater, and Timothy Smeeding, "Equal Opportunities for Children: Social Welfare Expenditures in the English Speaking Countries and in Western Europe," Focus 23, no. 3 (Spring 2005), pp. 16-23.

(2) Timothy M. Smeeding, "Public Policy, Economic Inequality, and Poverty: The United States in Comparative Perspective," Social Science Quarterly 86, suppl. 1 (Dec. 2005), pp. 955-83

ولكن ألا تعمل الضرائب العالية ودولة رفاه المكثفة على إزالة الحوافز للعمل والابتكار؟ فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا يبلغ 74% فقط من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة. أليست هذه حجة دامغة ضد التحرك في الاتجاه الفرنسي؟ حسنا، فرنسا والدول الأخرى صاحبة البرامج الاجتماعية السخية لديها مشكلات اقتصادية جديدة. ولكن هذه المشكلات، على أية حال، لا ترتبط ببساطة أو بشكل وثيق بسخاء البرامج الاجتماعية كما قد تفكر.

فرنسا لديها ناتج محلي إجمالي بالنسبة للفرد أقل بكثير من الولايات المتحدة. وهذا يعود بشكل كبير إلى أن نسبة أقل من السكان هي التي تعمل، فالناتج المحلي الإجمالي للشخص الفرنسي العامل أقل مما هو عليه في الولايات المتحدة بنسبة 10% فقط.⁽¹⁾ وهذا الاختلاف في الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل، بدوره، يرجع بالكامل إلى أنهم في فرنسا يحصلون على وقت راحة أكثر بكثير: يعمل العمال الفرنسيون في المتوسط 86% فقط من عدد ساعات العمل التي يعملها العمال الأمريكيون.⁽²⁾ ويبدو من ثم أن إنتاجية العامل في الساعة هي أعلى بقليل في فرنسا منها في الولايات المتحدة.

والسؤال الحقيقي هو أي جانب من جوانب الاختلاف الفرنسي يمثل مشكلة، وأياها يمثل ببساطة اختيارات مختلفة ربما تكون أفضل؟ الرقم الأقل المتعلق بعدد ساعات العمل في فرنسا يبدو أنه يقع في الفئة الثانية. فالإجازات في الولايات المتحدة قصيرة جدا، والعديد من العمال لا يحصلون على إجازات على الإطلاق. وقد أخذت فرنسا بالأساس قرارا، بفرض وقت الإجازة بحكم القانون وكذلك التسويات النقابية، من أجل مقايضة الدخل الأقل بالمزيد من وقت الراحة. وهناك بعض الدلائل على أن هذا القرار جعل معظم الناس حقيقةً أفضل حالا. وقد ذكرت واحدة من الدراسات الحديثة عن الاختلاف في ساعات العمل بين أوروبا والولايات المتحدة، أن الاستطلاعات تشير إلى أن الناس تود العمل ساعات

(1) Bureau of Labor Statistics, "Comparative Real Gross Domestic Product Per Capita and per Employed Person," [ftp://ftp.bls.gov/pub/special.reests/ForeignLabor/flsgdp.txt](http://ftp.bls.gov/pub/special.reests/ForeignLabor/flsgdp.txt).

(2) See Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) Statistical Index, <http://dx.doi.org/10.1787/075816831582>.

أقل، ويبدو أن المقارنات الدولية عن "الرضا عن الحياة" تقول إن العمل وقتاً أقل يحسن من نوعية الحياة حتى ولو أدى إلى انخفاض في الدخل. وعلى الرغم من ذلك فمن الصعب على أي فرد، يعمل لحساب نفسه، مقايضة الدخل الأقل بوقت الفراغ الأكثر. والقوانين والقواعد التنظيمية الفرنسية تحل هذه المشكلة بطلبها أن يأخذ صاحب العمل إجازة ربما يكون شيئاً جيداً في الحقيقة، حتى على الرغم من أنها تخفض الناتج المحلي الإجمالي.⁽¹⁾

وإضافة إلى عملهم ساعات أقل من الساعات التي يعملها الأمريكيون، فالفرنسيون أقل احتمالاً أن يعملوا على الإطلاق. وفي أكون أكثر تحديداً: الشباب والكبار يميلون لئلا يكونوا ملتحقين بأي عمل على الإطلاق. فنحو 80% من البالغين في سن الشباب، هؤلاء الذين يبلغ عمرهم ما بين 25 و45 عاماً، ملتحقون بعمل، وهي نفس النسبة تقريباً في الولايات المتحدة. ولكن نحو 25% فقط من المقيمين في فرنسا الذين تبلغ أعمارهم ما بين 15 و24 سنة يعملون، مقارنة بـ54% في الولايات المتحدة، ونحو 41% من الذين تبلغ أعمارهم بين 55 و64 سنة يعملون في فرنسا، مقارنة بـ62% يعملون هنا.⁽²⁾ والسؤال هنا هو عما إذا كان يتم النظر إلى معدلات التشغيل المنخفضة هذه كمشكلة.

تعد معدلات التشغيل المنخفضة بين الشباب في فرنسا أقل من توصيفها بالمشكلة مقارنة بما تبدو عليه. فهي تعكس إلى حد ما القواعد المنظمة التي تجعل من الصعب على أصحاب الأعمال فصل العاملين لديهم، ولذا تؤدي إلى التردد في توظيف العاملين في المقام الأول. والفحص الوثيق، على أية حال، يكشف أن هناك أسباباً أخرى لانخفاض تشغيل الشباب الصغير في فرنسا ربما تكون أكثر أهمية. فالفرنسيون من المحتمل أكثر، مقارنة بالأمريكيين، أن يبقوا في المدارس: نحو 92% من المقيمين الفرنسيين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و19 سنة ملتحقون بالمدارس، ونحو 45% من هؤلاء الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و24 سنة، مقارنة بنسب تبلغ 84% و35%، على التوالي، في الولايات المتحدة. ونحو

(1) Alberto Alesina, Ed Glaeser, and Bruce Sacerdote, "Work and Leisure in the U.S. and Europe: Why So Different?" (National Bureau of Economic Research working paper no. 11278, Apr. 2005).

(2) OECD Statistical Index, op. cit.

10% فقط من الطلاب الفرنسيين يلتحقون بعمل في نفس الوقت الذي يدرسون فيه، مقارنة بنحو 20% في الولايات المتحدة. والافتراض هو أن المزيج الفرنسي من مجانية التعليم والدعم المالي العام يجعل الشباب من الأسر الأقل دخلا يركزون في دراستهم، بينما في أمريكا ليس هناك خيار أمام أبناء مثل هذه العائلات سوى التسرب من التعليم، أو شق طريقهم عبر الجمع بين العمل والدراسة. ويبدو هذا ميزة للنظام الفرنسي وليس العكس.⁽¹⁾

وبمجرد بلوغهم سن العمل، كما رأينا، يكون من المحتمل أن يلتحق الفرنسيون بالعمل مثلما نفعل نحن، وهي حقيقة تبدو على خلاف كبير جدا مع صورة قوة العمل الكبيرة الخاملة المتبيلة التي عادة ما يتم رسمها في التقارير الإخبارية الأمريكية. والموقع الوحيد الذي يواجه فيه الفرنسيون مشكلة جدية - وفقط من أجل أن أكون واضحا، إنها مشكلة مهمة جدا - هو في انخفاض التشغيل ومعدلات مشاركة قوة العمل للعاملين المتقدمين في العمر. ويعكس هذا بعضا أخطاء السياسة الكبرى، وخاصة القرار الذي اتخذ منذ نحو ربع قرن مضى بتخفيض سن التقاعد الذي يستحق فيه العاملون الحصول على مزايا المعاش الكاملة إلى سن الستين. وكل من هاتين المشكلتين المشار إليهما (انخفاض التشغيل وانخفاض معدلات مشاركة قوة العمل للعاملين المتقدمين في العمر) تشجع على التقاعد المبكر، وتفرض أعباء كبيرة على دافعي الضرائب.

ولذا فالفرنسيون يرتكبون أخطاء. ولكننا نقول بأن "فرنسا قد أساءت إدارة سياستها المتعلقة بالمعاشات" يختلف تماما عن قولنا إن "الاقتصاد الفرنسي قد شلّ بواسطة دولة رفاه ضخمة". فمن المضلل للغاية استخدام المثال الفرنسي كحجة ضد عمل المزيد من أجل مساعدة الفقراء وغير المحظوظين.

(1) Data from OECD Education at a Glance, <http://www.oecd.org/dataoecd/46/22/37368734.xls>.

حساب المساواة

افترض أننا اتفقنا على أن الولايات المتحدة ينبغي أن تصبح أكثر فأكثر مثل بقية البلدان الصناعية التي تعمل نظم الضرائب والرفاه لديها على خفض عدم المساواة أكثر بكثير مما تعمل نظمنا. والسؤال التالي هو ما الذي قد يترتب على هذا القرار؟

جزئياً سوف يترتب عليه إلغاء العديد من التخفيضات الضريبية للأثرياء التي مررتها حركة المحافظين منذ عام 1980. ويظهر جدول 11 ما الذي حدث لثلاثة معدلات ضريبية أثرت بشدة على الـ 1% في القمة من سكان الولايات المتحدة، بينما تركت أثراً ضئيلاً على كل شخص آخر. بين عامي 1979 و 2006 تم خفض معدل الضريبة الأقصى على الدخل المكتسب بمقدار النصف، كما تم خفض الضريبة على الكسب الرأسمالي بنفس القدر تقريباً، وانخفض معدل الضريبة على أرباح الشركات بأكثر من الربع. وباتت تفرض ضرائب على الدخل العليا في الولايات المتحدة أقل بكثير مما كان معتاداً. وهكذا فإن رفع الضرائب على الأغنياء مجدداً نحو مستوياتها التاريخية يمكنه أن يدفع جزئياً من أجل شبكة أمان اجتماعي تعمل على الحد من عدم المساواة.

جدول 11. أعلى ثلاثة معدلات ضريبية (نسب مئوية)

	الحد الأعلى للضريبة على الدخل المكتسب	الحد الأعلى للضريبة على المكاسب الرأسمالية طويلة الأمد	الحد الأعلى للضريبة على أرباح الشركات
1979	70	28	48
2006	35	15	35

Source: Urban-Brookings Tax Policy Center, <http://taxpolicycenter.org/taxfacts/tfdb/tftemplate.cfm>.

الخطوة الأولى تجاه استعادة التصاعد في النظام الضريبي هي ترك تخفيضات بوش الضريبية على الميسورين جداً تنتهي عند أجلها المحدد في نهاية عام 2010، كما هو مجدول لها حالياً. وهذا وحده سوف يجمع كمية كبيرة من العائدات. وقد قدر مركز بروكنجز الحضري غير الحزبي للسياسة الضريبية أن ترك تخفيضات بوش الضريبية تنتهي للأشخاص أصحاب الدخل التي تفوق 200 ألف دولار،

سوف يساوي نحو 140 مليار دولار سنويا بدءا من عام 2012. وهو ما يكفي لكي يتم الدفع للدعم المطلوب من أجل تطبيق الرعاية الصحية الشاملة. والتراجع عن التخفيضات الضريبية من هذا النوع سوف يخفض إلى حد كبير من عدم المساواة. وسوف يفعل ذلك جزئيا بخفض الدخل عند القمة بقدر معتدل: يقدر مركز السياسة الضريبية أن السماح بانتهاء أجل التخفيضات الضريبية للأمريكيين الذين يجنون أكثر من 200 ألف دولار سنويا سوف يقلل دخول أغنى 1% من الأمريكيين بعد الضريبة بنحو 4.5% مقارنة بما سوف تكون عليه لو تم تحويل تخفيضات بوش الضريبية إلى تخفيضات دائمة. وفي نفس الأثناء سوف يتم ضمان الرعاية الصحية للأمريكيين الأقل دخلا وأصحاب الدخل المتوسطة، وهو واحد من المظاهر الأساسية لكون المرء ينتمي حقيقة إلى الطبقة الوسطى.⁽¹⁾

والخطوة الأخرى السهلة نسبيا من وجهة نظر سياسية سوف تكون إغلاق بعض الثغرات الواضحة في نظام الولايات المتحدة. وتشمل هذه القاعدة التي تم وصفها آنفا والتي تسمح للمساومين الماليين، مثل مديري صناديق التحوط، بتصنيف دخولهم باعتبارها كسبا رأسماليا، وتتم محاسبتها ضريبيا بمعدل 15% بدلا من 35%. والثغرات الضريبية الرئيسية تتضمن أيضا قواعد تترك الشركات، وبوجه خاص شركات الدواء، تحول أرباحها المسجلة إلى منطقة منخفضة الضرائب في الخارج، بما يكلف البلاد مليارات أخرى؛ فقد قدرت دراسة حديثة أن التهرب الضريبي الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات يكلف نحو 50 مليار دولار سنويا.⁽²⁾

والمضي إلى أبعد من التراجع عن تخفيضات بوش الضريبية وغلق الثغرات الواضحة سوف يكون التزاما سياسيا أكثر صعوبة. مع ذلك ربما تكون هناك تحولات سريعة فيما يبدو واقعية سياسيا. في نهاية عام 2004 بدا أنه من المحتمل جدا خصخصة الضمان الاجتماعي، محور الصفقة الجديدة، وإنهاؤه

(1) Tax Policy Center, "Options to Extend the 2001-2006 Tax Cuts, Static Impact on Individual Income and Estate Tax Liability and Revenue (\$ billions), 2008-17," Table-0126, <http://taxpolicycenter.org/TaxModel/tmdb/Content/PDF/T07-0126.pdf>.

(2) Kimberly A. Calusing, "Multinational Firm Tax Avoidance and U.S. Government Revenue" (Working paper, Wellesley College, Wellesley, MA, 2007).

تدريجيا. اليوم يبدو الضمان الاجتماعي آمنا، وتبدو الرعاية الصحية الشاملة في متناول اليد. فيما لو أمكن تحقيق الرعاية الصحية الشاملة، وتمت إعادة تنشيط فكرة الصفقة الجديدة بأن الحكومة يمكن أن تكون قوة من أجل الخير، فرمها حينها لن تبدو الأشياء التي تظهر الآن على أنها غير ممكنة بعيدة إلى هذا الحد.

وتبين كل الدلائل التاريخية والدولية أن هناك مجالا لأن تذهب الزيادات الضريبية على دخول الأشخاص في القمة إلى مدى أبعد من مجرد التراجع عن تخفيضات بوش الضريبية. فحتى قبل تخفيضات بوش الضريبية، كانت معدلات الضريبة على الدخل في القمة في الولايات المتحدة تعد منخفضة بالمعايير التاريخية: كان معدل الضريبة على فئة الدخل في القمة نحو 39.6% خلال سنوات كلينتون، مقارنة بـ 70% في السبعينات و 50% حتى بعد تخفيضات ريجان الضريبية في عام 1981. وأيضاً تعد معدلات الحد الأقصى للضريبة في الولايات المتحدة منخفضة مقارنة بتلك المعدلات الموجودة في البلدان الأوروبية. على سبيل المثال، في بريطانيا، معدل الضريبة على الدخل الأعلى يبلغ 40%، فيما يبدو مساوياً للحد الأقصى للضريبة في سنوات كلينتون. وعلى كل حال، في بريطانيا يدفع أصحاب الأعمال أيضاً ضريبة تأمين اجتماعي، وهو ما يعادل نصيب المشتغل في قانون المساهمات في التأمين الفيدرالي،⁽¹⁾ تطبق على كل الدخل المكتسب- ما يعادل مساهمة صاحب العمل في قانون المساهمات في التأمين الفيدرالي FICA هنا في الولايات المتحدة- وهو يطبق على كل الدخل المكتسبة. (بينما معظم المعادل في الولايات المتحدة يفرض فقط على الدخل التي تصل في الحد الأقصى إلى 97500 دولار). ونتيجة لهذا يواجه المشتغلون البريطانيون الذين يتلقون رواتب مرتفعة جداً معدل ضريبة فعلياً يبلغ تقريباً نحو 48%. وفي فرنسا تبلغ المعدلات الفعلية الأعلى ارتفاعاً أكبر حتى من هذا. وأيضاً، في بريطانيا يتم حساب الضريبة على المكاسب الرأسمالية على اعتبارها دخولا عادية، ولهذا معدل الضريبة الفعلي على المكاسب الرأسمالية

(1) ضريبة قانون مساهمات التأمين الفيدرالي تفرض على رواتب العاملين لكي يتم دفع معاشات الضمان الاجتماعي للمسنين الأمريكيين، وتغطية نفقات برنامج الرعاية الصحية للمسنين "ميديكير". والضريبة تعد خصماً إلزامياً من كشوف الرواتب. (المترجم)، انظر:

Extension, What is the FICA tax that is taken out of my paycheck? <http://articles.extension.org/pages/42696/what-is-the-fica-tax-that-is-taken-out-of-my-paycheck>

للأفراد أصحاب الدخل المرتفع تبلغ 40%، مقارنة بـ 15% في الولايات المتحدة.⁽¹⁾ وإذا ما تمت معاملة المكاسب الرأسمالية ضريبيا على اعتبارها دخلا عاديا في الولايات المتحدة فسوف تجني عائدا أكبر بشكل ملحوظ، وتحد أيضا من مدى التجاوزات الضريبية مثل ثغرة صناديق التحوط.

أيضا، منذ الصفقة الجديدة وحتى السبعينات كان يعدر أمرا عاديا ومناسبا أن تكون هناك معدلات ضريبة "سوبر" على الأفراد أصحاب الدخول المرتفعة جدا. فقد كان عدد قليل من الأشخاص فقط عرضة لمعدل 70% كمعدل ضريبي على الفئة الأعلى دخلا، ودعك من الـ 90% وأكثر التي مثلت المعدلات الضريبية القصوى خلال سنوات حكم أيزنهاور. وبينما كانت من المعتاد المجادلة بأن فرض ضريبة إضافية على الدخل العالية جدا لن تخدم أي غرض حقيقي سوى معاقبة الأغنياء، بسبب أنها لن تجمع كمية كبيرة من الأموال، فإن هذا لم يعد صحيحا. فالأمريكان الذين يمثلون نسبة 0.1% في القمة اليوم، وهي طبقة بحد أدنى من الدخل يبلغ نحو 1.3 مليون دولار وبدخل متوسط يبلغ نحو 3.5 مليون دولار، وتتلقى أكثر من 7% من الدخل الإجمالي، صعودا من مجرد 2.2% في عام 1979.⁽²⁾ ومن شأن ضريبة إضافية على هذا الدخل أن تجمع كمية معتبرة من الحصيلة التي قد يمكن استخدامها في مساعدة الكثير من الناس. وإجمالا، إذن، فالخطوة التالية هي التراجع عن تخفيضات بوش الضريبية وتطبيق رعاية صحية شاملة، ثم ينبغي بذل جهد أوسع لاستعادة تصاعدية الضريبة في الولايات المتحدة، واستخدام الحصيلة في الدفع مقابل مزايا أكثر لمساعدة العائلات أصحاب الدخل المتوسطة والمنخفضة.

وبواقعية، على أية حال، فلن يكون هذا كافيا لدفع النفقات الاجتماعية مقارنة بما لدى البلدان المتقدمة الأخرى، ولا حتى المستوى الكندي المتواضع نسبيا. إضافة إلى فرض ضرائب أكثر ارتفاعا على الأغنياء، تفرض الدول المتقدمة الأخرى ضرائب مرتفعة أكثر على الطبقة الوسطى، من خلال مدفوعات أعلى للتأمين الاجتماعي وضرائب القيمة المضافة، وواقعا ضريبة مبيعات وطنية.

(1) OECD Tax Database, <http://www.oecd.org/ctp/taxdatabase>.

(2) Piketty and Saez, 2005 preliminary estimates, <http://elsa.berkeley.edu/~saez/TabFig-2005prel.xls>.

وضرائب التأمين الاجتماعي والقيمة المضافة ليست، في حد ذاتها، تصاعدية. فأثرها في خفض عدم المساواة غير مباشر ولكن كبير. وتدفع هذه الضرائب للمزايا، وهذه المزايا تساوي أكثر كنسبة من الدخل للأشخاص أصحاب الدخل الأقل.

وكأمر سياسي، تعد عملية إقناع الجمهور بأن عائلات الطبقة الوسطى ستصبح أفضل حالا بدفع ضرائب أعلى إلى حد ما مقابل شبكة أمان اجتماعي أقوى، ستكونبيعة صعبة بعد عقود من الدعاية ضد الضرائب، وضد الحكومة. والكثير مما أود رؤيته هو توجيه الولايات المتحدة لنحو 2% أو 3% من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق الاجتماعي الأبعد من الرعاية الصحية، وربما يكون هذا مسعى عليه الانتظار حتى يؤسس الليبراليون سجلا قويا من الاستخدام الناجح للحكومة لجعل حياة الناس أفضل وأكثر أمنا. وواحد من أسباب إصلاح الرعاية الصحية الذي يعد مهما إلى أبعد الحدود في ذاته، أنه سوف تكون له مزايا إضافية: سيشق الدرب نحو أجندة تقدمية أعرض. وهذا هو أيضا السبب الذي يجعل حركة المحافظين مصممة بضراوة على عدم ترك إصلاح الرعاية الصحية ينجح.

خفض عدم المساواة السوقية

تستطيع سياسات ما بعد السوق عمل الكثير من أجل خفض عدم المساواة. ولكن هذا ينبغي ألا يكون محط تركيزنا الكامل. الانضغاط الكبير تضمن أيضا خفضا حادا في عدم المساواة في الدخل السوقي. وقد تم تحقيق هذا جزئيا من خلال التحكم في الأجور في أثناء الحرب العالمية الثانية، وهي تجربة نأمل ألا تتكرر. مع ذلك، هناك خطوات عدة يمكن أخذها.

الخطوة الأولى قد تم اتخاذها بالفعل، فقد مرر الكونجرس في عام 2007 الزيادة الأولى في الحد الأدنى للأجر خلال عقد. في الخمسينات والستينات كان الحد الأدنى للأجر يبلغ في المتوسط نحو نصف الأجر المتوسط. وبحلول عام 2006، على أية حال، كانت القوة الشرائية للحد الأدنى للأجر قد تأكلت بفعل التضخم، لدرجة أنها كانت عند أدنى نقطة لها منذ عام 1955، وكانت تبلغ فقط نحو 31% من الأجر المتوسط. وبفضل الأغلبية الديمقراطية الجديدة في الكونجرس، تمت جدولة الحد الأدنى بحيث يرتفع من مستواه الحالي البالغ 5.15 دولار للساعة إلى

7.25 بحلول عام 2009. ولن يؤدي هذا الرفع إلى استعادة كل التآكل الذي حدث، ولكنها خطوة أولى مهمة.

وهناك دائما اعتراضان شائعان، وإن كانا متناقضين، غالبا ما نسمعهما حول زيادة الحد الأدنى للأجر. فمن جهة، تتم المجادلة بأن رفع الحد الأدنى سوف يؤدي إلى خفض التشغيل ويزيد من البطالة. ومن جهة أخرى تتم المجادلة بأن رفع الحد الأدنى سوف يؤدي إلى أثر ضئيل أو لن يؤثر على الإطلاق على زيادة الأجور. والدلائل، على أية حال، تشير إلى أن زيادة الحد الأدنى سوف يكون لها في الواقع أثر إيجابي معتدل.

فيما يتعلق بجانب التشغيل، بينت الدراسة الكلاسيكية لدايفيد كارد من جامعة بركلي وآلان كروجر من جامعة برنستون، وهما اثنان من أفضل اقتصاديي العمل في الولايات المتحدة، أنه ليست هناك دلائل على أن زيادات الحد الأدنى للأجر في المدى الذي شهدته الولايات المتحدة قد أدت إلى خسارة في فرص العمل.⁽¹⁾ وقد تمت مهاجمة دراستهما بعنف لسببين، الأول أنها تبدو متعارضة مع المناهج التعليمية الأولية في علم الاقتصاد "Econ 101" وثانيا بسبب أنها كانت مربكة ومقلقة أيديولوجيا للكثيرين. ومع هذا فقد صمدت الدراسة بشكل جيد جدا أمام التحديات المتكررة، وهناك دراسات لحالات جديدة تؤكد على نتائجها مستمرة في الظهور. فعلى سبيل المثال كان الحد الأدنى للأجر في الساعة في ولاية واشنطن يزيد بمقدار ثلاثة دولارات تقريبا عن الحد الأدنى للأجر في ولاية إيداهو المجاورة لها، وخبرة الأعمال بالقرب من حدود الولايتين تميل إلى توضيح أنه لو كان قد حدث أي شيء على الإطلاق، فهو أن واشنطن قد كسبت فرص عمل على حساب إيداهو. وكما ذكرت نيويورك تايمز فإن "أصحاب الأعمال الصغيرة في واشنطن، يقولون إنهم ازدهروا لما يتجاوز توقعاتهم بكثير... وكان مراهقو إيداهو يعبرون خط حدود الولاية للعمل في مطاعم الأكل السريع في واشنطن".

وتشير جميع الدلائل التجريبية إلى أن زيادات الحد الأدنى للأجر في المدى الذي من المحتمل أن يتحقق لن تؤدي إلى أي خسائر ملموسة في فرص العمل. حقيقة،

(1) David Card and Alan B. Krueger, "Minimum Wages and Employment: A Case Study of the Fast-Food Industry in New Jersey and Pennsylvania," American Economic Review 84, no. 4 (1994), pp. 772-93.

زيادة الحد الأدنى للأجر، فلنقل، إلى 15 دولار في الساعة ربما من المحتمل أن تؤدي إلى خسارة في فرص العمل، لأنها سوف تزيد بشكل دراماتيكي من تكلفة العمل في بعض الصناعات. ولكن هذا ليس ما هو مطروح على الطاولة أو حتى بقربيها.

وفي غضون ذلك، يمكن أن تكون لزيادات الحد الأدنى للأجر آثار كبيرة على الأجور في نهاية الجزء السفلي من سلم الأجور. ويقدر معهد السياسة الاقتصادية أن الـ 10% من قوة العمل في الولايات المتحدة الذين يحصلون على أسوأ الأجور، 13 مليون عامل، سوف يكسبون بمجرد سن تشريع زيادة الحد الأدنى للأجر. ومن بين هؤلاء، هناك حاليا 5.6 مليون يتلقون أقل من الحد الأدنى الجديد للأجر، سوف يحققون منفعة مباشرة. والباقيون عمال يتلقون أكثر من الحد الأدنى الجديد للأجر، ولكنهم سوف يستفيدون من التداعيات المترتبة على دفع الحد الأدنى لأعلى مما هو عليه.

والحد الأدنى للأجر، على أية حال، يهتم أساسا العمال الأقل أجرا. بينما أي جهد أوسع لخفض عدم المساواة السوقية سوف يقتضي عمل شيء بشأن الدخل عند درجات أعلى من السلم. وأكثر الأدوات أهمية في هذا الصدد من المحتمل أن تكون وضع نهاية لثلاثين عاما من ميل سياسة الحكومة ضد النقابات.

جادلت في الفصل الثامن بأن التدهور الشديد في الحركة النقابية في الولايات المتحدة لم يكن، كما تم الادعاء عادة، نتيجة حتمية للعملة والمنافسة المتزايدة. فالمقارنات الدولية تُظهر أن تدهور النقابات في الولايات المتحدة هو أمر فريد، على الرغم من أن الدول الأخرى واجهت نفس ضغوط العملة. ومرة أخرى، في عام 1960 كانت لدى كندا والولايات المتحدة في الأساس نفس المعدلات للتنظيم النقابي، 30% و 32% من العاملين بالأجور والرواتب على التوالي. وبحلول عام 1999 هبط معدل التنظيم النقابي في الولايات المتحدة إلى 13%، ولكن معدل التنظيم النقابي في كندا لم يتغير. وكما ناقشت في الفصل الثامن، لا يقع تدهور النقابات في أمريكا على قوى السوق، ولكن على المناخ السياسي الذي خلقته الحركة المحافظة التي سمحت لأصحاب الأعمال بالانخراط في نشاطات تُفشل النقابات، ومعاوقة العمال لدعمهم للتنظيمات النقابية. ومن دون هذا التغير في المناخ السياسي، ربما كان معظم اقتصاد الخدمات-خاصة عملاق بيع التجزئة وول مارت- منظما نقابيا اليوم.

وقد يستطيع مناخ سياسي جديد بعث الحياة في الحركة النقابية، وبعث الحياة في النقابات لا بد من أن يكون هدفا تقدميا رئيسيا. فتشريع محدد، مثل قانون حرية اختيار المشتغل الذي سوف يخفض من قدرة أصحاب الأعمال على إخافة العمال لكي يرفضوا النقابة، هو فقط جزء مما نحتاج إليه. وهو أيضا حاسم في تطبيق قوانين العمل الموجود بالفعل في الكتب. فكثير من، إن لم يكن معظم، النشاط ضد النقابات الذي أدى إلى تدهور حاد في التنظيم النقابي الأمريكي كان غير مشروع حتى في ظل القانون القائم. ولكن أصحاب الأعمال قدّروا، على نحو صائب، أنهم يمكنهم أن يفعلوا ذلك، وأن يفلتوا من العقوبة.

والسؤال الصعب في الإجابة عليه هو المدى الذي يمكن أن تقوم فيه حركة نقابية جديدة يتم تمكينها في الولايات المتحدة بخفض عدم المساواة. تشير المقارنات الدولية إلى أنها يمكن أن تشكل فارقا كبيرا جدا. فالزيادات الحادة في عدم المساواة في الأجور في الغرب حدثت في الولايات المتحدة وبريطانيا، وكلتاهما شهدت تدهورا حادا في عضوية النقابات. (ما زالت بريطانيا منظمة نقابيا أكثر بكثير من أمريكا، ولكنها اعتادت أن يكون لديها أكثر من 50% كمعدل للتنظيم النقابي). وعلى الرغم من أن اقتصاد كندا وثيق الصلة باقتصاد الولايات المتحدة، يبدو أن لديها تزايدا أقل بكثير في عدم مساواة الأجور، ومن المحتمل أن تكون مقاومة حركة نقابية قوية سببا رئيسيا وراء تفسير لماذا حدث ذلك. ترفع النقابات أجور أعضائها، الذين يميلون إلى أن يكونوا في منتصف توزيع الأجور؛ كما تميل أيضا إلى تسوية الأجور بين أعضائها. وربما كان الأكثر أهمية، أن النقابات تعمل كقوة موازية للإدارة، تفرض معايير اجتماعية تحد من الارتفاع الشديد والانخفاض الشديد بين الناس الذين ليسوا حتى أعضاء نقابيين. كما أن النقابات تُعَبِّئ أيضا أعضائها من أجل التصويت للسياسات التقدمية. هل مع إعادة الولايات المتحدة للمستويات التاريخية في التنظيم النقابي سيتراجع جزء كبير من التباين العظيم؟ نحن لا نعرف، ولكنه قد يفعل. وتشجيع انبعاث النقابات يجب أن يكون هدفا رئيسيا للسياسة التقدمية.

تنشيط الحركة النقابية ليس هو التغيير الوحيد الذي يمكنه خفض عدم المساواة المتطرفة في الأجور. فكما ذكرت في الفصل الثامن، هناك عدد من العوامل الأخرى أحبطت الرواتب شديدة الارتفاع لمدة جيل كامل بعد الحرب العالمية

الثانية. أحدها كان التغير في المناخ السياسي، فالرواتب المرتفعة جدا للمسؤولين التنفيذيين كانت تستثير تدقيق الجمهور، وجلسات استماع الكونجرس، وحتى التدخل الرئاسي. ولكن كل هذا انتهى في سنوات رئاسة ريجان.

لا تزال الخبرة التاريخية تشير إلى أن أغلبية تقدمية جديدة ينبغي عليها ألا تكون خجلى من مساءلة رواتب القطاع الخاص حينما تبدو فاحشة. والإقناع الأخلاقي كان فعالا في الماضي، ويمكنه أن يكون كذلك مرة أخرى.

الانضغاط العظيم آخر

الانضغاط العظيم، الخفض المفاجئ في عدم المساواة الاقتصادية الذي حدث في الولايات المتحدة خلال الثلاثينات والأربعينات، حدث في وقت أزمة. واليوم الدولة الأمريكية مضطربة، ولكننا لسنا في وسط كساد عظيم أو حرب عالمية. في المقابل، ينبغي علينا ألا نتوقع تغيرات متطرفة أو فجائية مثل تلك التي حدثت منذ سبعين سنة مضت. فعملية خفض عدم المساواة الآن من المحتمل أن تأتي أكثر في هيئة الاعتدال العظيم وليس الانضغاط العظيم.

مع ذلك، سواء نظرنا إلى الموضوع كأمر اقتصادي أو نظرنا إليه في حدود السياسية العملية، فمن المحتمل خفض عدم المساواة وجعل أمريكا أمة طبقة وسطى مجددا. والآن هو الوقت الذي علينا فيه البدء في ذلك.

الفصل الثالث عشر

ضمير شخص ليبرالي

واحدة من مفارقات أمريكا على ما يبدو في بداية القرن الحادي والعشرين هي أن هؤلاء الذين من بيننا يدعون أنفسهم ليبراليون هم، بمعنى مهم جدا، محافظون، بينما هؤلاء الذين يدعون أنفسهم محافظين هم على الأغلب في العمق راديكاليون. يريد الليبراليون استعادة مجتمع الطبقة الوسطى الذي ترعرعت فيه؛ وهؤلاء الذين يطلقون على أنفسهم محافظين يريدون أخذنا إلى الوراء للعصر المذهَّب، وإلغاء قرن من التاريخ. يدافع الليبراليون عن المؤسسات العريقة مثل الضمان الاجتماعي وبرنامج الرعاية الصحية للمسنين "ميدكير"؛ بينما هؤلاء الذين يطلقون على أنفسهم محافظين يريدون خصخصة أو إضعاف تلك المؤسسات. يريد الليبراليون احترام مبادئ الديمقراطية وحكم القانون؛ بينما هؤلاء الذين يدعون أنفسهم محافظين يريدون أن تكون لدى الرئيس قوى ديكتاتورية، وقد صفقوا لإدارة بوش حينما كانت تسجن الناس دون تهم وتعرضهم للتعذيب.

ومفتاح فهم هذه المفارقة هو التاريخ الذي وصفته في هذا الكتاب. فمبكرا في عام 1952 وهو ما اتضح أنه سابق لأوانه بعض الشيء- أعلن أدلاي ستيفنسون أن:

الخيمياء الغربية للزمن حولت الديمقراطيين بشكل ما إلى الحزب المحافظ الحقيقي في البلاد، الحزب المتفاني في الحفاظ على كل ما هو أفضل ويبنى بصلابة وأمان على هذه الأسس. أما الجمهوريون، فعلى النقيض من ذلك يسلكون مثل الحزب الراديكالي، حزب المجازفين المندفعين والساخطين على الدنيا، العازمين على تفكيك المؤسسات التي كان قد تم بناؤها بثبات في نسيجنا الاجتماعي.⁽¹⁾

وكان ما يعنيه أن الديمقراطيين قد أصبحوا المدافعين عن الضمان الاجتماعي، وتأمين البطالة، وحركة نقابية قوية -مؤسسات الصفقة الجديدة التي خلقت وحافظت على مجتمع طبقة وسطى- بينما كان الجمهوريون يحاولون تقويض هذه المؤسسات.

وصف ستيفنسون للجمهوريين كان قبل بضع سنوات. في السنوات التي تلت حديثه سيطر جمهوريو أيزنهاور "الحديثون" على حزبهم بعيدا عن الحرس القديم الذي كان لا يزال يحارب الصفقة الجديدة، وعلى مدى العقدين التاليين كان الحزب الجمهوري يقاد في الغالب بواسطة رجال قبلوا بإنجازات الصفقة الجديدة. ومع صعود الحركة المحافظة، على أية حال، تم استئناف الهجوم على هذه الإنجازات. واستؤنفت الصراعات الكبرى حول السياسة المحلية خلال الخمسة عشر عاما الماضية -محاولة نيوت جينجريتش خنق برنامج الرعاية الصحية للمسنين "ميديكير"، ومحاولة جورج دبليو بوش خصخصة الضمان الاجتماعي- كان مما وصفه ستيفنسون بالضبط: حزب المجازفين المندفعين والساخطين على الدنيا يحاول تفكيك المؤسسات التي كانت مكونات أساسية في النسيج الاجتماعي لأمريكا الحديثة.

وكان الصراع يدور حول الحفاظ على ديمقراطيتنا إلى جانب نسيجنا الاجتماعي. وقد حققت الصفقة الجديدة أكثر من مجرد خلق مجتمع طبقة وسطى. فقد جذبت أمريكا لتصبح أقرب إلى مثُلها الديمقراطية، بمنح العمال الأمريكيين قوة

(1) Quoted in Viereck, "The New Conservatism."

سياسية حقيقية وإنهاء الوضع المهيمن للنخبة الثرية. حقيقة، اعتمدت الصفقة الجديدة على تحالف مصلحي مع أنصار التفرقة العنصرية الجنوبيين، ولكن في النهاية، وبشكل لا فكاك منه، حولت أخلاقيات الصفقة الجديدة الديمقراطيين إلى حزب الحقوق المدنية والحقوق السياسية. وقد أدى قانون الضمان الاجتماعي لعام 1935، بحكم التطور الطبيعي، إلى قانون الحق في التصويت بعد ثلاثين سنة أخرى. والليبرالية، بمعنى آخر، ليست فقط حول دولة الرفاه: هي أيضا حول الديمقراطية وسيادة القانون. وهؤلاء الذين يطلقون على أنفسهم محافظين هم في الجانب الآخر، لديهم إستراتيجية سياسية تركز في جوهرها على استغلال عدم رغبة بعض الأمريكيين في منح حقوق متساوية لمواطنيهم: هؤلاء الذين لا يشاركونهم في لون الجلد، أو الذين لا يشاركونهم عقيدتهم، أو الذين لا يشاركونهم تفضيلاتهم الجنسية.

وكما وثقت في هذا الكتاب، كانت الحركة المحافظة مضادة للديمقراطية، ومنجذبة للسلطوية، منذ البداية، حينما مدحت المجلة الوطنية فرانكيسكو فرانكو ودافعت عن حق البيض الجنوبيين في حرمان السود من التصويت. وهذا الموقف، المضاد للديمقراطية، السلطوي، لم يذهب بعيدا أبدا. حينما يشتبك الليبراليون والمحافظون حول حقوق التصويت في أمريكا اليوم، يحاول الليبراليون دوما تمكين المواطنين من حقهم في التصويت، بينما يحاول المحافظون دائما منع بعض المواطنين من التصويت. وحينما يشتبكون حول صلاحيات الحكومة، يكون الليبراليون دوما المدافعين عن الإجراءات القانونية، بينما يصر المحافظون على أن هؤلاء الممسكين بالسلطة لديهم الحق أن يفعلوا ما يحلو لهم. حاولت إدارة بوش بعد 11/9 أن تنمي بعمق مناخا سياسيا غير أمريكي كان يعتبر فيه أي انتقاد للرئيس عملا غير وطني، ومع استثناءات محدودة، فقد هلّل لذلك المحافظون الأمريكيون.

أنا أوّمن بمجتمع مساواة نسبية، مدعوم بمؤسسات تحد من التطرف في الثروة وفي الفقر. أنا أوّمن بالديمقراطية، والحريات المدنية، وحكم القانون. وهذا يجعل مني ليبراليا، وأنا فخور بذلك.

الليبرالية والحركة التقدمية

العديد من الناس المنخرطين بعمق في السياسة الفعلية يتشاركون في نفس المعتقد الذي ذكرته للتو، ومع ذلك فهم يفضلون أكثر أن يصفوا أنفسهم على أنهم تقدميين، عوضاً عن ليبراليين. وإلى حد ما يأتي هذا كرد فعل على حملة دعائية استمرت لعدة عقود أدارتها حركة المحافظين، ونجحت إلى حد بعيد في جعل الأمريكيين يزدرون كلمة "ليبرالي" ولكنها كانت أقل نجاحاً بكثير في خفض التأييد للسياسات الليبرالية. تظهر الاستطلاعات بشكل عام أن عدداً قليلاً نسبياً من الأمريكيين، عادة أقل من 30%، يعرفون أنفسهم على أنهم ليبراليون. على الجانب الآخر، تحبذ أغلبية كبيرة من الأمريكيين المواقف السياسية التي نطلق عليها عادة ليبرالية، مثل ضمان التأمين الصحي لكل أمريكي.

مع ذلك "تقدمي" ليست ببساطة كلمة جديدة لما اعتدنا أن تعنيه "ليبرالي". والاختلاف الحقيقي بين المصطلحين، على الأقل كما أستخدمهما أنا وآخرون عديدون، هو بين الفلسفة والعمل. فالليبراليون هم هؤلاء الذين يعتقدون في المؤسسات التي تحد من عدم المساواة والظلم. والتقدميون هم هؤلاء الذين يشاركون، ضمناً أو صراحة، في تحالف سياسي يدافع عن هذه المؤسسات ويحاول توسيعها. أنت ليبرالي، سواء عرفت ذلك أو لم تعرف، إذا كنت تعتقد أن الولايات المتحدة يجب أن تكون لديها رعاية صحية شاملة. وأنت تقدمي إذا أنت شاركت في الجهد المبذول كي تظهر الرعاية الصحية الشاملة في حيز الوجود.

وواحد من التغيرات الهامة في المشهد السياسي في الولايات المتحدة خلال سنوات حكم بوش هو تحالف الحركة التقدمية التي تُشابه في بعض المجالات -فقط- الحركة المحافظة. فمثل الحركة المحافظة، تعد الحركة التقدمية تجمعاً لمؤسسات تتصادق، وليست تتماثل، مع حزب سياسي كبير: فالعديد من الديمقراطيين تقدميون، ومعظم التقدميين يؤيدون الديمقراطيين، ولكن الحركة تمتد إلى أبعد كثيراً من الحزب. فهي تتضمن أجزاءً من تحالف الصفقة الجديدة القديم، وخاصة العمل المنظم، وتشكيلة من مراكز الدراسات، وهويات مستحدثة مثل "ناشط الإنترنت" ⁽¹⁾ "netroots" المجتمع الافتراضي الذي يترابط عبر المدونين

(1) ناشطون سياسيون يتواصلون برسائلهم عبر الإنترنت، وخاصة عبر المدونات. (المترجم)، انظر:

<https://translate.google.com/#en/ar/campaigners>

والمواقع التقدمية على الشبكة، مثل "دايلي كوس" الذي يجذب الآن تدوينات دورية من قادة سياسيين ديمقراطيين. وعلى صعيد آخر، على أية حال، هناك اختلافات حادة بين الحركة التقدمية والحركة المحافظة. ففي الحركة التقدمية درجة أقل بكثير من المركزية، فعلى الرغم من أن أعضاء الجناح اليميني يرون اليد الخفية لجورج سورس⁽¹⁾ وراء كل شيء، فالواقع هو أنه ليس هناك ما يمكن مقارنته على اليسار بالتمويل المنسق للحركة المحافظة. في المقابل، ليس هناك مثيل للتوحد الكبير في وجهات النظر الذي يفرضه الممولون، والقسم الضمني بيمين الولاء الذي يقسم به في حركة المحافظين.

ما يعمل على تحويل المؤسسات التقدمية إلى حركة ليس المال، ولكن النظرة للذات. فالعديد من الأمريكيين ذوي المعتقدات الليبرالية بشكل أو بآخر يعتبرون الآن أنفسهم أعضاء في حركة مشتركة، وبأهداف مشتركة تتمثل في الحد من عدم المساواة والدفاع عن المبادئ الديمقراطية. وتحفظ الحركة بأعظم احتقار لديها للديمقراطيين الذين لا يتخذون موقفا ضد اليمين، والذين يرضخون لخصخصة الضمان الاجتماعي أو التصعيد في العراق.

خلال سنوات حكم كلينتون لم تكن هناك حركة تقدمية بهذا المعنى، ودفعت الأمة ثمنها لذلك. فعند النظر للماضي، يبدو واضحا أن بيل كلينتون لم تكن لديه أبدا أجندة واضحة المعالم. ولم يكن يعرف في الأساس ما هو المفروض عليه عمله. وحينما وصل إلى الحكم، كان مستشاروه تستحوذ عليهم فكرة المواجهة

(1) جورج سورس (12 أغسطس - 1930)، قطب من أقطاب مجتمع الأعمال، مستثمر، ومؤلف. ينحدر من أصل يهودي ويحمل جنسية مزدوجة (المجر والولايات المتحدة). وهو رئيس صندوق سورس الاستثماري. وهو مشهور بكونه "الرجل الذي حطم بنك إنجلترا المركزي" بسبب مضاربه بمقدار 10 مليارات دولار أمريكي على العملة البريطانية، وتحقيق ربح قدره مليار دولار خلال الأربعة السوداء لأزمة صرف العملة البريطانية في عام 1992. وبعد سورس واحدا من بين أغنى ثلاثين شخصا في العالم. وهو معروف بتأييده للقضايا التقدمية والليبرالية الأمريكية. وبين عامي 1979 و2015 تبرع سورس بأكثر من 11 مليار دولار لقضايا خيرية متعددة. وقد لعب دورا مهما في التحول السلمي من الشيوعية للرأسمالية في أوروبا الشرقية (1984-1989) وقدم واحدة من أكبر الوقفيات لجامعة أوروبا الوسطى في بودابست بالمجر. وسورس رئيس أيضا لمؤسسات المجتمع المفتوح. (المترجم)، انظر:

George Soros, Wikipedia, the free encyclopedia.

التجارية مع اليابان، وهو شيء لم يكن له أي معنى أبداً، ولم يتم درسه بتمعن أبداً، ولم يكن هناك أي أساس حقيقي وراء ذلك. وهناك العديد من الأسباب وراء فشل خطة هيلاري كلينتون للرعاية الصحية، ولكن نقطة الضعف الرئيسية كانت أنه لم تكن هناك أبداً أي محاولة لإعطائها مضمونا يخص أهداف حركة عريضة: كانت مشروعا شخصيا تم تطويره في عزلة ومن دون تحالف مؤيد. وبعد الانتصار الجمهوري في عام 1994، تم تقليص بيل كلينتون لكي يقوم بمجرد تغييرات هامشية في السياسة. لقد أدار الحكومة بشكل جيد، ولكنه لم يتقدم بأجندة أوسع، كما أنه لم يَبْنِ حركة. وهذا قد يحدث ثانية، ولكنه إن حدث فسوف يشعر التقدميون أنهم قد تمت خيانتهم.

الأجندة التقدمية

أن تكون ليبراليا، بمعنى ما، يعني أن تكون محافظا، بمعنى أنك، على نطاق أوسع، تريد لنا أن نعود إلى الماضي إذ كنا مجتمع طبقة وسطى. وأن تكون تقدميا، على أية حال، يعني أن يتضمن ذلك بوضوح أنك تريد الحركة نحو الأمام. ربما يبدو هذا كتناقض، ولكنه ليس كذلك. فالتقدم بالأهداف التقليدية لليبرالية يتطلب سياسات جديدة.

خذ على سبيل المثال حالة إضافة الأدوية الموصوفة في روسته طبية إلى برنامج ميديكير، والتي يمكن القول إنها سياسة محافظة، لأنها تحافظ على المهمة الأصلية للبرنامج. كان برنامج ميديكير يفترض دوماً أن يغطي معظم التكاليف الصحية. لم تكن الأدوية مضمنة في البرنامج الأصلي، لأنها عند ذلك الوقت لم تكن تشكل نفقات كبيرة. وحينما أصبحت الأدوية المعالجة للأمراض المزمنة تشكل تكلفة ضخمة للعديد من المسنين، كان برنامج ميديكير الأصلي بتركيزه على تغطية نفقة المستشفيات غير منسجم مع مهمته، وأصبحت إضافة الأدوية الموصوفة ضرورة للحفاظ على الغاية الأصلية للبرنامج.

يمكنك قول شيء مماثل، بقوة أقل قليلا، عن الرعاية الصحية الشاملة. فقانون الضمان الاجتماعي لعام 1935 أسس مزايا للتقاعد ونظاما على المستوى الفيدرالي ومستوى الولاية لتأمين البطالة، ولكن غرضه الأعم، كما يقول تاريخ الإدارة الرسمية للضمان الاجتماعي، هو "مواجهة بعض المشكلات الخطيرة لعدم

الأمان الاقتصادي التي تنشأ في مجتمع صناعي".⁽¹⁾ وحماية العائلات في مواجهة تكاليف الرعاية الصحية الرهيبة تتلاءم بشكل جيد للغاية مع هذا الغرض. وفي الواقع، كان فرانكلين ديلانو روزفلت قد وضع في حسبانته تضمين التأمين الصحي في القانون ولكنه تراجع لأسباب سياسية. وسوف يكون تحقيق الرعاية الصحية الشاملة، حينئذ، استكمالاً لميراث روزفلت. علاوة على ذلك، فالرعاية الصحية بالنسبة للضمان الاجتماعي هي كالأدوية لبرنامج ميديكير. فقد كانت ذات مرة نفقات قليلة نسبياً، ولكن اليوم يمكن القول إنه ربما كان عدم الأمان بسبب التكاليف الطبية هو أكبر خطر مالي منفرد تواجهه أمريكا العاملة. ولو أخذنا بعين الاعتبار أن هدفنا هو تدعيم مجتمع طبقة وسطى، فضمان التأمين الصحي يعد أساسياً: ربما كان التأمين الصحي المرتبط بالعمل جيداً كفاية لمعظم الأمريكيين منذ 30 عاماً مضت، ولكنه غير كاف بالمرة اليوم. المجتمع الذي نجد أن 40% من سكانه إما ليس لديهم تأمين وإما لديهم تأمين غير كاف، ما يدفعهم لتأجيل الرعاية الطبية بسبب تكلفتها، لا يعد مجتمع طبقة وسطى.

والأجندة التقدمية، إذن، سوف تتطلب تغيرات رئيسية في السياسة العامة، ولكنها ستكون أي شيء سوى أن تكون راديكالية. وهدفها سوف يكون استكمال عملاً لصفقة الجديدة، بما في ذلك توسيع الضمان الاجتماعي ليغطي المخاطر التي يمكن تجنبها والتي أصبحت أكثر أهمية بكثير في العقود الأخيرة. وكمسألة اقتصادية، فتحقيق تلك الأجندة سوف يكون قابلاً للتنفيذ جداً. وسوف يرقى ذلك إلى مستوى منح كل مواطني الولايات المتحدة ليس أقل من مستوى الحماية من المخاطر المالية وسوء الحظ الشخصي الذي يتمتع به مواطنو الدول المتقدمة الأخرى بالفعل.

في الواقع، إن القيام بمجرد مسح للمشهد السياسي الحالي سيصدم المرء بمدى جودة صياغة الأجندة التقدمية، ومدى الوهن الفكري الذي أضحت عليه الحركة المحافظة. عند كتابة هذا الكتاب كان المرشحون الديمقراطيون للرئاسة يناقشون خططا للرعاية الصحية الشاملة، ومداخل جديدة للتعامل مع الفقر، وخيارات لمساعدة مشتري المنازل الذين يواجهون اضطرابات، وغيرها الكثير. وفي أثناء ذلك لم يقدم المنافسون الجمهوريون أي اقتراحات محددة، فهم يبدو كأنهم يتنافسون

(1) <http://www.ssa.gov/kids/history.htm>.

حول من يبدو أكثر مثل رونالد ريجان، ومن هو الأكثر حماسا للتعذيب. وللدرجة التي يمثل فيها الحزب الديمقراطي الحركة التقدمية، يصبح حزب الأفكار.

أن تكون حزبيا

الأجندة التقدمية واضحة وقابلة للتحقيق، ولكنها ستواجه معارضة شرسة. فالحقيقة المركزية في الحياة السياسية الأمريكية الحديثة هي سيطرة حركة المحافظين على الحزب الجمهوري، حيث تعد رؤية هؤلاء المحافظين لما ينبغي أن تكون عليه أمريكا مناقضة بالكامل لرؤية الحركة التقدمية. وبسبب تلك السيطرة، الفكرة المحبوبة لدى النقاد السياسيين أننا يمكننا صنع التقدم من خلال توافق حزبي ثنائي، هي ببساطة فكرة خرقاء. ففي مجال إصلاح الرعاية الصحية، وهي الأولوية الأولى لدى التقدميين، ليس هناك طريق للوصول إلى حل وسط بين الحزبين: بين الجمهوريين الذين يريدون خنق برنامج ميديكير، والديمقراطيين الذين يريدون ضمان التأمين الصحي للجميع. وحينما تقدم خطة إصلاح الرعاية الصحية فعلا للكونجرس، فسيفعل قادة الحركة المحافظة ما فعلوه في عام 1993: سيناشدون الجمهوريين معارضة الخطة في أي شكل، خشية أن يضعف نجاح إصلاح الصحة أجندة الحركة المحافظة. ومعظم الجمهوريين من المحتمل أن يمضوا في هذا السبيل.

وأن تكون تقديميا، إذن، يعني أن تكون حزبيا، على الأقل الآن. والطريقة الوحيدة التي يمكن بها تشريع الأجندة التقدمية هي فيما لو حاز الديمقراطيون منصب الرئاسة وأغلبية كبيرة بما فيه الكفاية في الكونجرس للتغلب على المعارضة الجمهورية. ولإنجاز مثل هذا النوع من التفوق السياسي سوف يتطلب الأمر قيادة تجعل معارضي الأجندة التقدمية يدفعون ثمننا سياسيا لتعويقهم السياسي: القيادة التي، مثل فرانكلين ديلانو روزفلت، ترحب بكراهية جماعات المصالح التي تحاول منعنا من جعل مجتمعنا أفضل.

لو نجحت الحركة التقدمية الجديدة، سوف تتقلص في نهاية المطاف حاجتنا للثنائية الحزبية. ففي الخمسينات كان بإمكانك أن تؤيد الضمان الاجتماعي والنقابات ومع ذلك تظل تصوت لأيزنهاور بضمير حي، لأن الحزب الجمهوري في النهاية (وبشكل مؤقت) كان قد قبل بالصفقة الجديدة. وفي المدى الطويل

يمكننا أن نأمل العودة إلى مثل هذا النوع من السياسة: حزبان سياسيان معقولان يقبلان بكل ما هو أفضل لبلدنا، ولكنهما يتنافسان حول قدرتهما على الوفاء بالوعد بحياة كريمة لكل الأمريكيين، وأن يبقى كلاهما نزيها.

حتى الآن، أن تكون نشطا ليبراليا يعني أن تكون تقدما، وأن تكون تقدما يعني أن تكون حزبيا. ولكن الهدف النهائي ليس حكم حزب واحد. إنه إعادة تأسيس ديمقراطية تنافسية حيوية حقا. لأن الديمقراطية في النهاية، لكونك ليبراليا، هي كل شيء.

نبذة عن المؤلف

بول كروجمان

- درس علم الاقتصاد بالعديد من الجامعات الأمريكية، منها ييل وستانفورد ونيويورك ومعهد ماساشوستس للتكنولوجيا.
- ألف وحرر 27 كتابا، وله أكثر من 200 ورقة بحثية منشورة بالدوريات العلمية المتخصصة أو في شكل فصول في كتب محررة.
- مجال تميزه الذي قدم فيه أكبر إسهاماته هو التجارة الدولية والتمويل، فهو واحد من واضعي "نظرية جديدة للتجارة" التي انبثقت نتيجة لمراجعة جوهرية لنظرية التجارة الدولية.
- له كتابات في العديد من المطبوعات التي تستهدف الجمهور العام، ويكتب منذ عام 1999 مرتين أسبوعيا في جريدة نيويورك تايمز.
- حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2008.

نبذة عن المترجم

مجدي صبحي يوسف رزق

- خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-قسم الاقتصاد.
- خبير اقتصادي بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ورئيس تحرير التقرير السنوي "الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية" الصادر عن المركز.
- صدرت له ترجمتان، الأولى بعنوان "الثورة الإسلامية والاقتصاد: صراع النخب حول استقلال الاقتصاد الإيراني" عن دار التنوير بالقاهرة عام 2012، والثانية بعنوان "تاريخ إيران الحديثة" عن سلسلة عالم المعرفة بالكويت عام 2014.

هذا الكتاب دراسة في التاريخ الأمريكي وبصفة خاصة تاريخ عدم العدالة الاقتصادية والاجتماعية. وبينما يقتفي الكتاب تاريخ فجوة الدخل والثروة بين الفقراء والأغنياء، فإنه يركز على الأسباب التي أدت إلى عودة اتساع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين، بعد أن كانت قد انخفضت بشكل كبير منذ منتصف القرن الماضي. ويرى مؤلف الكتاب بول كروجمان الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2008 أن السياسات الحكومية وخاصة تأسيس شبكة الحماية الاجتماعية أو ما يعرف عمومًا بسياسات "دولة الرفاه" كان لها الفضل الأكبر في خفض فجوة الدخل والثروة منذ ثلاثينيات القرن العشرين وحتى السبعينيات، ثم أدت السياسات القائمة على العودة للهجوم على هذه السياسات إلى اتساع هذه الفجوة من جديد.

ويشير الكاتب إلى أن الانتصارات الانتخابية التي حققتها الحركة قد ارتكزت على استغلال مشاعر الاستياء العرقية والثقافية، وكذا استغلال المخاوف المتعلقة بالأمن القومي، وذلك على الرغم من عدم شعبية سياساتها التي أدت إلى تركيز الثروة في يد الأغنياء. ويدعو الكاتب قبيل انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٨ إلى ضرورة تبني الحزب الديمقراطي ما أطلق عليه "الصفقة الجديدة".

ISBN 978-977-313-7335



9 789773 137335



مركز
المحرسة
للتنوير والتجديد الفكري والثقافي

